



حتیٰ لانتکوه فتنہ

فہم کی قویٰ کی

دارالشروق

حتى لا تكون
فتنة

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دارالشروق

القاهرة . ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٨١٤ - ٣٩٣٤٥٧٨

برلينا . شروق - لكسي : 93091 SHROK UN

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

برلينا - داشميروق - لكسي : SHROK 20175 LE

فلمی کہوید

حتی لا تکون فتنة

دارالشروق

الغلاف للفنان حلمى التونى

تقديم

أزعم أننا نعيش زمن الفتنة ! .
وما أعنه بالفتنة ليس شيوع الفساد في البر والبحر ، فذلك - بالمقارنة - هو الفتنة الصغرى . فذلك الفساد قائم في الأرض ، منذ شاعت حكمة الله أن يجرى عليها الصراع بين الخير والشر ، والحق والباطل .
الفتنة التي أعنيها تتمثل في ذلك الجهد الذي يبذل الآن لإضعاف إيمان الخلق وصدّهم عن سبيل الله وبابه . والذي التقى عليه نفر من المخلصين مع آخرين من الناقمين والكارهين . الأولون شوهوا الدين بقصور الرؤية وقلة الوعي ، والآخرون دأبوا على تشويهه بفساد الطوية ، وفي أفضل الحالات ، بقلة العلم .
الأولون ارتكبوا الفعل بحسن نية وعلى سبيل الخطأ . وأكثر الآخرين خططوا لما فعلوا ودبروا ، واقترفوا ما اقترفوه بسبق اصرار وعلى سبيل العمد والتربص ! .
الأولون خوّفوا أو نفروا الناس من الإسلام حيناً ، وعسّروه عليهم حيناً . وفي أحيان أخرى كثيرة ، فإنهم أقاموا خصومة غير مبررة بين الإسلام وبين الحاضر والمستقبل .
أما الآخرون - جماعات الناقمين والكارهين - فإنهم تنادوا من كل صوب ومضوا ينظمون ويكثفون الهجوم على مواقع الإسلام وأعلامه ، مستخدمين مختلف السهام المحملة بالجرائم والسموم . ومستثمرين كل ما هو متاح من منابر الخطاب وأبواقه . حتى وجدنا في الأعوام الأخيرة بعض المثقفين مع آخرين من المدّعين « تخصصوا » في تجريح الحلم الإسلامي ومحاولة اغتياله . مرة بضرب الشريعة ، ومرة بالخط من التجربة الإسلامية عبر تاريخها ، ومرة بتسفيه الرموز الإسلامية والانتقاص من قدرها .
هؤلاء الأخيرون ، كونوا « ميليشيا » ، لا هم لها ولا هدف إلا تعريق المسيرة الإسلامية

وأفراد هذه الميليشيا ما انفكوا يشنون الغارات ، وينصبون الكمائن ، ويثبون الألغام ، ويحشدون القناصة . لاصطياد أى فرصة أو بادرة يمكن منها الانقضاض على الهدف المرصود .

لحسابهم يؤدون هذه « الرسالة » فى بعض الأحيان ، ولحساب غيرهم يباشرونها كلما سخرت الفرصة وظهرت الاشارات الخضراء . وفى كل الأحوال ، فخدماتهم جاهزة . و « مبادراتهم » تحت الطلب ، واقلامهم مشرعة . بل إن مغالاتهم واتهاماتهم وادعاءاتهم مدبّجة ومرتبعة بما يناسب كل ظرف وحال ! .

فى هذا الكتاب محاولة لعرض القضية واثباتها ولتنفيذ مخططاتها وادعاءاتها . تحاور الأولين ، وتقيم الحججة على الآخرين ، بالتبصير حيناً ، وبكشف الأوراق فى حين آخر . والشهادات التى تتضمنها أبوابه الثلاثة كتبت فى مناسبات مختلفة ، ونشرت بصورة أو أخرى عبر منابر متعددة ، فى مصر وخارجها ، لكن الخيط الذى يربط بينها فى نهاية الأمر ، هو الدعوة إلى مواجهة تلك الفتنة الكبرى ، التى مازلنا نعيش حلقاتها . والتى هى فى شق منها ثمرة لاحتدام الصراع بين المشروع الحضارى الإسلامى الناهض ، الذى يريد أن يحتل مكانه الطبيعى فى الواقع العربى الإسلامى ، وبين مشروع حضارى آخر ، هو المشروع الغربى ، الذى تسيّد العالم العربى - فرض عليه فى الواقع - طوال قرون الهزيمة والتراجع السياسى ، مرة بجنده ، ومرة بأبنائه الأوفياء الذين صنعهم على يديه - وآن لهذا المشروع المفروض ، هو ورموزه المفروضة ، أن يأخذوا حجمهم ومكانهم الطبيعيين ، بعدما صحا المسلمون واستردوا هويتهم الضائعة .

لكن إنجاز هذه الخطوة ليس بالأمر الهين . والتجربة التى نعيشها تكشف لنا كل يوم عن أن معركة الانعتاق الحضارى لها ثمنها الباهظ ، بقدر ما أن لها ضحاياها وشهداءها ، خصوصاً وأن الذين يقاتلون الآن دفاعاً عن المشروع الغربى أو بسبب من كراهيتهم للمشروع الإسلامى ، يلقون كل الدعم والتأييد من مختلف قوى المشروع الغربى وأدواته ، الظاهر منها والخبى والداخل منها والخارجى ! .

مؤشرات النتائج ظاهرة الآن لكل ذى بصر أو بصيرة . فرغم كل الحشود ، ورغم شراسة المعركة وفتاكة أسلحتها وكثافة ماثيره من أصداء مجلجلة هنا وهناك ، فإن الجسم الإسلامى أخذ فى النمو والتمدد . حتى إننا نستطيع أن نقول الآن بثقة إنها لم تعد فقط حرباً ضد الإسلام ، ولكنها غدت أيضاً حرباً ضد التاريخ على الأرض العربية .

هذا الموقف يضاعف من مسئولية محاولات الترشيد والتصحيح والمراجعة . وهو ذاته يضاعف من خطر إشارات التغيب والتشويه والتعسير التى تنطلق من داخل الصف

الإسلامي ، والتي تستخدم من قبل الناقدين والكارهين سلاحا اضافيا فيما يدبرونه ويباشرونه من مكائد وغارات .

وهذا الكتاب يحاول أن ينضم إلى صف الساعين إلى درء الفتنة . إن ثبت الصف فقد حقق بعض المراد ، وإن أضاف إليه فقد حقق جل المراد ، أما إذا احتُسب عند الله في ميزان حسناتنا فقد حقق كل المراد .

فهمي هويدي

٢٠ شعبان ١٤٠٩ هـ

٢٧ مارس ١٩٨٩ م

البَابُ الأول

فِي زَمَنِ الْاِتِّبَاسِ

- ١ - دَعْوَةُ إِلَى الْفُرْزِ .
- ٢ - تَوْظِيفُ الْاِسْلَامِ .
- ٣ - صَرَحُوهُ أَمْ كَبَّوهُ .
- ٤ - لَغْزُ الْخَلِّ الْاِسْلَامِيِّ .
- ٥ - هَوْلَاءُ الدَّرَاوِيشِ .
- ٦ - دِفَاعٌ عَنِ الْحَقُوقِ الصَّغِيرَةِ .
- ٧ - مَاذَا عَنِ الْاِسْلَامِ الْاجْتِمَاعِيِّ ؟ .
- ٨ - طَاقَةُ مُعْطَلَةٍ وَمَهْدُورَةٍ .

دعوة إلى الفرز

فوجئ الدبلوماسي الغربي بالمشهد الذي وقعت عليه عيناه في صلاة العيد . أراد الرجل أن يطالع بنفسه صورة « الصحوة » التي عكف على الاهتمام بها منذ رشح للعمل في مصر ، وتسلم منصبه منذ ثلاثة أشهر . استقل سيارته قبل طلوع الشمس ، واتجه بها نحو ضاحية « المهندسين » ، حيث وقف قبالة « مسجد محمود » ، الذي يطل على واحد من أكبر ميادين القاهرة الكبرى . ومضى يرقب الذي يجري . أدهشته مواكب القادمين ، في جموعهم الغفيرة ، وفي خليط أشكاهم وأزيائهم وأجناسهم وأعمارهم ، وفي تكبيراتهم التي سبقتهم إلى الميدان من بعد . وما أدهشه أكثر ، أن الميدان امتلأ عن آخره خلال ساعة زمن ، وسدّت مداخله بكتل البشر الذين تجاوز عددهم مائتي ألف شخص ، افترشوا الأرض ، فغطوا مساحة الحضرة ، والرصيف والأسفلت . وكل شبر يمكن القعود عليه .

زارني صاحبنا بعد تجربته التي اعتبرها مثيرة . وروى لي انطباعاته وملاحظاتة عما رأى وسمع . وقد تركزت تلك الملاحظات على كم الحضور ، وكثافة مشاركة النساء ، وتنوع المستوى الاجتماعي للقادمين إلى الصلاة . الذين تراوحو بين المترجلين وراكبي سيارات المرسيدس . وبعض هؤلاء الأخيرين كانوا من أصحاب اللحى ، وأكثرهم ارتدى الجلابيب البيضاء . في حين أنه تصور من قراءاته أن هؤلاء المتدينين ليسوا سوى فقراء الناس وأبناء الطبقة الوسطى ، الذين يعانون من الأزمة الاقتصادية ، ووجدوا في التدين ملاذاً وجيلاً لمشكلاتهم المستعصية .

كان مما لاحظته أيضاً أن أكثر رجال الأمن المركزي الذين ربضت سياراتهم في

أطراف الميدان ، كانوا يرددون عبارات التكبير مع جموع الجالسين ، ومنهم من ترك سيارته ولحق بالمصلين .

بعد ما فرغ الرجل من الحديث عن انطباعاته ، سألتني بفضول ظاهر : هؤلاء جميعا أصوليون .. أليس كذلك ؟ .

لم يكن السؤال جديداً ولا مفاجئاً . فقد بات جل شاغل الدبلوماسيين والصحفيين والباحثين الأجانب - الغربيين منهم والشرقيين - هو محاولة فهم الظاهرة « الأصولية » في مصر ، والتعرف على حجمها وتأثيرها بين الناس . ومن تجارب عديدة سابقة ، تعلمت أن أسأل من ألقاه من هؤلاء - أولاً - عما يعنيه بكلمة أصولي . ومن الإجابات الطريفة التي سمعتها ، قول أحد كبار الصحفيين الأمريكيين إنه كل من لا يتعاطى الخمر ! - وقول صحفية فرنسية إن الأصوليين هم أولئك الذين يؤذنون للصلاة خمس مرات كل يوم ، وأولئك الذين يستجيبون لهم ! - وقول مندوب لتليفزيون السويد إنهم أولئك الذين يعادون إسرائيل ويبثون الكراهية ضدها - وفي كل مرة كنت أقول بأن هذه التعريفات تعني أن أكثر من تسعين بالمائة من الشعب المصري لابد وأن يكونوا أصوليين أقحاحا ! .

ليسوا وحدهم . فالمصطلح أخذ مكانه في لغة الخطاب عندنا . وتداولته أقلام الكتاب والمحللين العرب . حتى بات يطلق على كل من كانت له صلة بالعمل الإسلامي العام ، تنظيمية أو فكرية . وهم من درجنا على تسميتهم بالإسلاميين ، ودعونا إلى التفرقة بين المعتدلين منهم والغلاة . ولكن البعض فضل استخدام كلمة الأصوليين ، ربما لأن المستورد له إغراؤه وجاذبيته ، ولأسباب أخرى سنشير إليها فيما بعد .

قليلون من الباحثين العرب - فيما نعلم - هم الذين تعرضوا لتعريف الأصولية . من ذلك قول أحد الأدباء : إنها عمل نقوم به داخل النص الديني لتطبيقه على حقيقة خارجية . فإن لم يتطابق معها ، فواجبنا حسب التفكير الأصولي أن ندفع العالم الخارجي ليتشكل من جديد وفق النصوص . وبما أنه لا يتشكل وفقها في الواقع ، فنحن نشكله في الوهم . عندئذ يتوقف بحثنا عن المطلق أو عن الله ، وتنقطع علاقتنا بالزمن والواقع (المصور ٨٧/١٢/٢٥) .

وهناك دعوات أخرى مشبوهة تتخذ من لافطة الأصولية مدخلا إلى تفريغ الإسلام من مضمونه العملي ، وتحويله إلى مجرد رسالة أخلاقية وروحانية . فهي تصطنع تفرقة بين نوعين من الأصولية : عقلية روحية - وأخرى سياسية حركية . ويقولون إن الأولى هي

التعبير الصحيح في الإسلام ، بينا الثانية - الأصولية السياسية - تفسد « نقاء » الدين وتفتح الباب للكهنوت والحكم الإلهي ، وغير ذلك من الشرور التي عانت منها أوروبا في القرون الوسطى .

واقع الأمر أن مصطلح الأصولية له مفهوم عند المسلمين ، يختلف تماماً عنه في الخطاب الغربي الذي صدر إلينا الكلمة . فالعلم الإسلامي لا يعرف سوى أصول الدين وأصول الفقه . الأولى تنصرف إلى مختلف الأحكام والتكاليف الثابتة في القرآن والسنة ، بينما الثانية - أصول الفقه - فهي تنصب على القوانين والقواعد التي يستدل بها لاستنباط الأحكام الشرعية ومناهج الاستدلال بوجه عام . والأصوليون في الفكر الإسلامي هم المتخصصون في علم الأصول ، العارفون بالأدلة الشرعية التي هي آلة الاجتهاد وعدته . أما الأصوليون في المفهوم الغربي فهم طائفة من متشددى البروتستانت لها فكرها وكنائسها المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ظهرت في الربع الأول من القرن الماضي ، ونشطت في عشرينيات القرن الحالى . تقوم دعوتهم على فكرة العودة إلى أصول المسيحية الأولى ، والتمسك بحرفية الكتب المقدسة ، ويخلطون التعاليم بالخرافات والأساطير القديمة ، ويقفون في مقدمة مؤيدى إسرائيل ، لأسباب عقيدية ، ومنهم جماعة تطلق على نفسها اسم « المسيحيين الصهاينة » . وجميعهم يقرءون تاريخ العالم ومستقبله في ضوء نبوءات مشاهير القديسين . وهم ضد شرب الخمر ، وضد الإجهاض ، وضد نظرية التطور ، ويبشرون بعودة المسيح . وسجلهم حافل بالغرائب والطرائف التي قد نعود إليها تفصيلاً فيما بعد . إنما المهم هو أن الأصوليين في الخطاب الغربي هم قوم لهم أفكار وصفات محددة وقسمات مشتركة ، لا علاقة لها بواقع الظاهرة الإسلامية متعددة الأفكار ومختلفة القسمات . ولكن الكتاب الغربيين والصحافة الأمريكية خاصة لم يروا في الظاهرة الإسلامية سوى أنها ظاهرة سلفية خرافية ، غامضة وطارئة ، مماثلة لحركة تلك الجماعة الانجيلية من البروتستانت . فاطلقوا على الإسلاميين ذات التعبير الذي أطلقه الانجيليون على أنفسهم ، وتلقفنا نحن المصطلح ، ورددناه بغير وعى أو علم ، وأدخلناه إلى لغة خطابنا : - (بالمناسبة ، فقد استخدمت كلمة « الأصوليين » في مقال سابق ، عن الإسلاميين في الأرض المحتلة ، لكنى وضعت الكلمة بين قوسين ، تحفظاً ، وإشارة إلى أننا نتحدث عنهم باللسان الغربي) .

لقد وقعنا في شرك مصطلح له مدلوله الخاص في الغرب ، وأسقطناه على واقعنا الذي لا يمت بعمله إلى مضمون أو مدلول ذلك المصطلح .

وليست المسألة مجرد خطأ علمي في التعبير ، لكن الأسوأ من ذلك أنه سبيل إلى خطأ التشخيص ، يؤدي إلى توالي أخطاء أخرى جسيمة ، بحق الحاضر والمستقبل . ذلك أن المصطلح يضع الجميع في سلة واحدة ، متجاهلاً خصوصية الفصائل والتيارات الإسلامية ، التي قد تختلف اختلافا جذريا في الوسائل وفي الأهداف . فلا يعرف الصالح من الطالح ولا المعتدل من المتشرد أو المتطرف ، وتضيع الفواصل بين تيارات يجب أن يوفر لها مناخ النمو الصحي ، وأخرى يجب أن تحاصر بدعوات الترشيح وربما بسلطة القانون أيضا .

نعم ، هناك نظرية أمنية ترى أن الإسلاميين في بلد كمصر هم جميعا أبناء حركة واحدة ، متعددة الأوجه والأساليب . وهي نظرية تنطلق من مبدأ الشك في الجميع واتهامهم ، وتعتبر كل مشتغل بالعمل الإسلامي متآمراً على قلب نظام الحكم .. إلى آخر الافتراضات التي ثبت عدم صحتها ، بعدما تعددت المواقف التي بدا فيها تناقض الأهداف بين بعض تلك التيارات ، وتطور اختلاف المواقف حتى وصل إلى حد الاشتباك واستخدام العنف . وقد كان الموقف من الانتخابات البرلمانية في مصر نموذجاً لذلك . فقد خاض بعض الإسلاميين تلك الانتخابات ، بينما أصدر فضيل إسلامي آخر عدة بيانات تهاجم هذه المشاركة وتعتبرها تكريسا للمجتمع الجاهلي . وفي الوقت ذاته فإن فضيلاً ثالثاً ذهب إلى حد اعتبار خوض الانتخابات من مظاهر الشرك ، وسجل رأيه في الرسالة التي أشرنا إليها من قبل . بعنوان « القول السديد في أن دخول المجلس (البرلمان) مناف للتوحيد » ! ..

هذا الموقف وحده كاف لنقض مقولة أن الكل شيء واحد ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما شهدته جامعة أسيوط هذا العام من تصرفات بعض الشباب المنتمى لأحد التيارات الإسلامية ، الذين حاولوا منع المحاضرات التي دعا إليها ممثلو فضيل آخر ، واستخدموا القوة في ذلك ، فإننا سوف نزداد يقينا بأن فكرة الحركة الواحدة لا تقوم إلا في خيال من لا يريد أن يجهد نفسه في فهم حقيقة كل تيار ، ويستحسن أن يضع الجميع في قفص الاتهام ! .

بالمثل ، فهناك بعض الكارهين للإسلام الذين يرفضون التفرقة بين التدين والتطرف ، وإنما يعتبرون التدين بذاته نوعاً من التطرف الفكري ، وأقرانهم من دعاة الأصولية الروحية ، الذين يعتبرون كل دعاة الإسلام العملي أشرارا ، يجب القضاء عليهم والتخلص منهم . هؤلاء وهؤلاء من أشد الناس حرصاً على طمس الفروق بين

التيارات الإسلامية وتجاهلها ، والقفز فوق كل الاختلافات القائمة ، واعتبار الجميع « حزمة » واحدة من الأصوليين أو السلفيين ، معادية للسلطة ومعادية للعصر ! .

* * *

في سنة ١٩٧٩ كتبت مقالا في مجلة العربي الكويتية تحت عنوان « دعوة إلى الفرز » - يقوم على ذات الفكرة التي رددتها بعد ذلك مراراً ، وهي الداعية إلى رؤية موضوعية منصفة للواقع الإسلامي ، والمحذرة من الخلط بين الفصائل المختلفة في الأسلوب وفي الهدف ، والمنبهة إلى أن هناك عناصر إيجابية في الظاهرة الإسلامية يجب أن تصان ، وتستثمر لصالح الحاضر والمستقبل .

وخلال السنوات العشر التي مرت بعد ذلك ، تبلورت أمور كثيرة ، وأصبح بمقدور الباحث أن يرصد بوضوح أكثر واقع الظاهرة الإسلامية التي يحاول البعض اختزلها في كلمة « الأصولية » . وقد كنت واحداً ممن قاموا بتلك المحاولة ، خاصة بعدما دعيت مرتين خلال الشهر الماضي للحديث في حاضرات الصحوة الإسلامية ومستقبلها . مرة أمام الجمهور القطري في الدوحة ، بدعوة من دائرة المحاكم الشرعية ، ومرة أمام الطلاب والباحثين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

بعدما أثبت الخطأ في الانسياق وراء مصطلح الأصولية ، قلت إن اليقظة أو الصحوة الإسلامية ليست أمراً طارئاً ولا مفاجئاً ، وإنما تتدافع موجاتها في الواقع الإسلامي المعاصر منذ الحركة الوهابية في القرن الثامن عشر . وفي كتاب « حاضري العالم الإسلامي » ، الذي أصدره الأمريكي لوثرروب ستودارد ، وترجمه إلى العربية وعقب عليه الأمير شكيب أرسلان في سنة ١٩٢٥ ، بحث بعنوان « اليقظة الإسلامية » ، خصصه لدراسة ملامح صحوة المسلمين منذ القرن الثامن عشر ، وكتب فيه ما نصه : « علينا أن نذكر الحقيقة الكبرى التي يجب ألا تغفل ، وهي أن في كل قطر من أقطار العالم الإسلامي جمهوراً من المصلحين الأحرار ، يزدادون عدداً ويشتدون قوة ... ويعملون متحدين في سبيل إصلاح الأمة الإسلامية ، شاعرين بأن الفترة عصبية ، وعالمين أن الدور دور انتقال شديد » - (ج ١ - ص ٢٥٩) .

الطريف أن الباحث الأمريكي أشار إلى عدد من القضايا التي أثارها تلك اليقظة في أوساط المثقفين ، خاصة في أوائل القرن الحالي ، والتي مازال اللغظ والجدل يدوران حولها إلى الآن ، وهي : صلاحية الإسلام للعصر - وحكم رجال الدين - والموقف من الحضارة الغربية .

في مصر كان لليقظة الإسلامية صداها القوي ، الذي أثبت حضوره منذ بداية القرن الحالى ، وتدافعت موجاته منذئذ ، وحتى زماننا الذى نعيشه . ويستطيع الراصد لتلك المسيرة أن يميز بين ثلاث مراحل مرت بها ، هي :

* مرحلة كان لليقظة رأس ولم يكن لها جسم . وهى المرحلة التى استغرقت الربع الأول من القرن الحالى على وجه التقريب . والتى لمع فيها اسم جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، وامتداداتهما (رشيد رضا - عبد الرحمن الكواكبي) .. أعنى أنه توفر لليقظة دعاة ورموز ، لكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا بدعوتهم إلى القواعد . ولم ينجحوا فى أن يشكلوا حركة جماهيرية تستجيب لتعاليمهم وتمضى على نهجهم ، وإنما ظل تأثيرهم مقصوراً على النخبة ، أى فى محيط « الرأس » لم يتجاوزه .

* مرحلة كان لليقظة فيها رأس وجسم . وهى التى حلت فى الربع الثانى من القرن الحالى ، عندما تكونت حركة الإخوان المسلمين ، تحت قيادة الأستاذ حسن البنا ، ونجحت الحركة فى أن تحتل رقعة متميزة من الشارع المصرى ، استجابت لدعوة الرجل والتفت حول فكره التجديدى ، إلى أن أوقف نشاط الجماعة وحلت فى أوائل الخمسينيات .

* مرحلة غدت فيها اليقظة جسماً بلا رأس . وهى التى برزت فى الربع الثالث من القرن ، ومازالت مستمرة فى الثمانينيات . وفيها اتسع المحيط الإسلامى بشدة ، وأصبح الجسم كبيراً متعدد الأطراف . ولكنه ظل بلا قيادة فاعلة . أى أنه افتقد التنظيم القائد ، أو الفكر القائد ، أو المنظر والرمز القائد .

* * *

المرحلة الثالثة هى التى تعيننا الآن ، لأننا نعيشها ، ولأن غرسها هو حصاد البغد . وإذ تميزت هذه المرحلة فى مصر بأن فريقاً من الإسلاميين قرر أن يخوض معركة الإصلاح والتغيير من خلال القنوات الشرعية ، فخاضوا الانتخابات ودخلوا إلى مجلس الشعب ، وطووا بذلك صفحة العنف والعمل السرى - وهو تحول مهم - إلا أن المدقق فى الواقع الإسلامى المصرى ، يلحظ أن ذلك الواقع بات موزعاً على دوائر ثلاث .

دائرة الإسلام غير الحركى وغير الميسس ، وتضم القطاعات العريضة من المتدينين الذين عنوا بالمسائل العبادية ، ولم ينخرطوا فى أى نشاط فكرى أو تنظيمى .

دائرة الإسلام العملى . وتشمل كافة المؤسسات الاقتصادية ومشروعات الخدمات التى تقدم نفسها باعتبارها جهوداً تطبيقية للمشروع الإسلامى ، بصرف النظر عن مدى

صدق هذه الدعوى . وعما إذا كانت تلك المشروعات تخدم الإسلام أو تستخدمه .
دائرة الإسلام التعبوى والحركى ، وتشمل مجموع الفصائل والمنظمات العاملة فى مجال
الدعوة الإسلامية . وهذه بدورها تمضى فى اتجاهات أربعة ، هى :

* اتجاه الإسلام الانقلابى ، الذى يدين المجتمع بأسره ، وبالتالي يدعو إلى تغيير
المجتمع بأسره . وقد كانت دعوة التكفير ذروته ، وبعد انحسارها فإن دعوة الجاهلية -
وهى دون التكفير - تعبر بشكل أو آخر عن ذلك التيار ، الذى يعم كل شىء ، ولا يرى
فى إسلام أهل زماننا خيراً أو فضيلة .

* اتجاه الإسلام الانتحارى ، أى ينتهج سبيل القوة البدنية والمسلحة ، والصدام
المستمر مع السلطة ، مدفوعاً بالرغبة فى الاستشهاد غير المبرر ، ومنطلقاً من الرفض
الكامل لما هو قائم . وإذا كان أصحاب الاتجاه السابق يعبرون عن رفضهم بالعنف
الفكرى ، فإن هذا الفريق يترجم موقفه بالعنف المادى .

* اتجاه الإسلام الانسحابى ، الذى يعنى بالأمور العبادية والأخروية دون الحياتية
والعملية . ويركز على تنقية العقائد وتوثيق الصلة بالله ، ومحاربة البدع ، أى أنه يصب
جهده فى مجرى العلاقة بين الإنسان والله ، ولا تشغله مختلف الشئون المتصلة بعلاقة
الناس بالناس .

* اتجاه الإسلام الحضارى ، الذى يرى فى الإسلام نظاماً للحياة ومشروعاً
للمستقبل به تتحقق نهضة الأمة واستقلالها ، ووعاؤه يستوعب كل أبناء الوطن ،
مسلمين كانوا أم غير مسلمين ، حيث لكل مكانه ودوره ، وعطاؤه المطلوب . وهو
لا يناخض الحضارات الأخرى أو يعادىها ، لكنه يرفض أن يظل ذليلاً أو تابعاً أو مقلداً
لها .

* * *

لمن المستقبل ؟

فى محاضرة قطر قلت إن التنبؤ إذا جاز فى التطورات العلمية ، فإنه فى القضايا
الاجتماعية يصبح مغامرة ورجماً بالغيب . لأن المواقف الاجتماعية تتحدد فى ضوء عناصر
عديدة ، إن تبلورت على نحو فقد تفرز وضعاً إيجابياً . وإن مضت على نحو آخر فقد
تحدث أثراً سلبياً . ونجاح مشروع الصحوة الإسلامية ، الذى نعتبر اتجاه الإسلام
الحضارى أفضل تعبير عنه ، مرهون بتوفير عناصر عدة ، رصدت منها عشرة هى :

١ - حسم الخيار الحضارى للأنظمة الحاكمة ، وهو ما يتمثل فى تقرير ما إذا كانت

تلك الأنظمة ستبنى المشروع المعبر عن تعاليم وتقاليد وطموحات هذه الأمة -
وهي مكونات المشروع الإسلامى - أم أنها ستدور فى فلك المشروع الغربى . علما
بأن التردد فى صدد هذه النقطة ، أو الإحجام عن ذلك الحسم ، مما يشكل عائقا
أساسيا يحول دون تقدم المسيرة فى الاتجاه الصحيح .

٢ - البحث عن صيغة للخروج من مأزق الصدام المستمر بين الفصائل الإسلامية وبين
أنظمة الحكم ، وهو عائق آخر عطل مسيرة الإسلام الحضارى وأهدر من طاقاتها
البشرية الكثير . ورغم أن الطرف الإسلامى لم يكن بالضرورة هو الساعى إلى
ذلك الصدام ، ولكنه مستدرج إليه ومفروض عليه ، إلا أن ذلك الطرف
مطالب بأن يبذل غاية جهده لرأب ذلك الصدع ، واستعادة ثقة السلطة فى
أساليبه ومقاصده .

٣ - إعادة النظر فى ترتيب الأولويات لدى المشتغلين بالعمل الإسلامى ، بحيث تحتل
هموم الأمة مقدمة هذه الأولويات ، وعلى رأسها قضيتا التبعية والتخلف . الأمر
الذى لابد فى ظله أن تؤجل أو تسقط كافة القضايا الأخرى ، الفرعية والهامشية .
٤ - إدراك أهمية العمل التربوى والرسالى ، والانتباه إلى أن أساس المشروع الإسلامى
الكبير وقاعدته ، هما الإيمان الواعى ، وأن تأسيس الفرد المسلم أهم من إقامة
الحكومة الإسلامية . فالخطوة الأولى تضمن الثانية ، بينما العكس مشكوك فى
صحته .

٥ - التركيز على العلم الإسلامى ، ليصبح فى واقع الناس معادلا فى المكانة للإرادة أو
العاطفة الإسلامية . الأمر الذى يدعونا إلى رد مساحة التعبد إلى صورتها
الأصلية ، التى تشمل كل عمل صالح تنهض به الأمة وتقضى به مصالح الخلق .
٦ - تجاوز الخلافات بين فصائل الصحوة الإسلامية فى القطر الواحد والأقطار الإسلامية
الأخرى ، إذ العمل للإسلام ليس ملكا أو حكرا على حركة بذاتها والإيمان بالتعددية
الفكرية والسياسية شرط لصحة المشروع وجدارته .

٧ - فتح قنوات الحوار على التيارات الفكرية والسياسية الأخرى . وهو موقف لا بديل
عنه لأى اتجاه إسلامى يتبنى مشروعا للمستقبل . أى يتحدث عن الأمة وليس
عن مجرد الحركة . وأعنى بهذه التيارات عناصر الليبراليين والقوميين وقوى اليسار .
٨ - مد جسور الحوار مع الطوائف غير الإسلامية التى تعيش وسط مجتمعات
المسلمين ، لا باعتبارها أقليات ، ولكن بحسبان هؤلاء شركاء فى الحاضر

والمستقبل ، ليس لأحد أن يتجاهل حضورهم أو يلغى دورهم .

٩ - تجنب الوقوع في فخ الصراعات المذهبية ، التي تتحرك نذرها وشواهدا في العالمين العربي والإسلامي الآن . تلك الصراعات التي يراهن الآخرون على تفجيرها ، لتكون سبيلا إلى اغتيال المشروع الإسلامي أو إصابته بالعقم .

١٠ - التعامل مع العالم الخارجي من موقع المصلحة والفهم والتعاون المشترك ، وليس من موقف الإنكار أو العداوة أو الاستعلاء . ليس فقط لأن ذلك موقف غير علمي وغير عملي ، ولكن أيضا لأن المشروع الإسلامي يتبنى خطابا للناس كافة . ناهيك عن أن بعضا من مشكلات العصر ، صارت قضايا عالمية تتجاوز الحدود الجغرافية والأيدولوجية ، وفي مقدمتها مشكلات المجاعات والتسلح النووي والتلوث .

* * *

إن التبسيط المخل أو التشويه المتعمد لحاضر الظاهرة الإسلامية ، لا يقل جسامة أو فداحة عن التهوين من مسؤوليات المستقبل . ودون أن نحسن قراءة الحاضر ، أو نقدر مسؤوليات المستقبل حق قدرها . فإن الكل سيتخبط ، ولن يتسنى لنا أن نعرف على أي أرض نقف ، ولا إلى أي اتجاه نسير ، ولن نقل غربة عن أولئك المستشرقين أو المستغربين الذين لا يزالون عاجزين عن فهم الحاضر أو المستقبل .. أو التعامل مع أي منهما ! .

توظيف الإسلام

لا بأس من توظيف الإسلام(*) - فقد نزل ليؤدي عملا - ولكن السؤال هو :
نوظفه في ماذا ، وكيف ؟ ولصالح من ؟.

لنتفق ابتداء على أننا تجاوزنا مرحلة تنمية الإسلام أو تكبيله أو تجميده وتعليبه . وأننا
خلال العقد الأخير بوجه أخص ، صرنا نواجه ظرفا جديدا تماما ، استدعى الإسلام
بمقتضاه إلى صدر واقعنا ورأس شواغله ، عند أبنائه وأعدائه على حد سواء . إذ تجاوز
الإسلام حدود المساجد والأضرحة والموالد ، وخرج إلى الشوارع والأسواق والدواوين
والمعاهد . وكان الناس هم الذين استدعوه من الجامع إلى الشارع ، واستخرجوه من
الضمير إلى الواقع .

تتعدد الأسباب في تفسير هذه النقلة ، وهو ما عرضنا له من قبل ونخاض في شأنه
كثيرون ، ولكن الشق الذي يعنينا هنا أنها تمت ، ولم يعد هناك محل لإنكارها أو
تجاهلها . يعنينا بنفس القدر أن الحضور الإسلامي الراهن قد تم بإرادة الناس وحاسمهم
ورضاهم . ولذلك ثلاث دلالات هامة هي : أن التحول الحادث لا فضل فيه لفرد
بذاته أو جماعة بذاتها - إن استدعاء الإسلام لم يعد دعوة تبنتها جماعة أو حركة ، كما
كانت الحال في الأربعينيات والخمسينيات ، ولكنه صار مطلبا جماهيريا عاما - ثم إن
اجتماع إرادة الجماهير العريضة - الأغلبية بتعبير أدق - على ذلك الطلب ، يعطيه شرعية
بالمعيار الديمقراطي الخالص .

(*) المقال نشر بالصحافة العربية في ٧ يونيو ١٩٨٨ ، أثناء الحملتين الإعلامية والرسمية على شركات توظيف
الأموال الإسلامية .

تراوحت ردود الأفعال تجاه ذلك الموقف المستجد ، بين التعاطف والحماس ، والتردد والتوجس ، والرفض والمقاومة .

عامّة الناس كانوا أكثر الجميع تعاطفا وحماسا . إذ التفوا حول كل ما هو إسلامي أفرزته الموجة المستجدة ، سواء كان خدمة تؤدي أو سلعة تعرض أو تجارة تحمل لافتة المرحلة . مما ضمن الرواج لأي بضاعة تعرض في السوق من ذلك الباب ، وأى مشروع يولد في وعاء الإسلام أو عباءته .

ولم يكن هذا الاحتفاء مستغربا ، فقد كان هؤلاء هم الذين استدعوا الإسلام واستحضروه وفكوه من محبسه . وفضلا عن ذلك فإن التحول المستجد كان موصولا بأعماقهم ، مستجيبا لأشواق مدفونة ومكتومة ، ومستقذا لهم من غربة عاشوا في ظلها دهرا طال عليهم .

عند ذاك القطاع من المتعاطفين والمتحمسين فإن المسألة تجاوزت حدود كونها ديننا عزيزا على الناس أخذ مكانه في واقعهم ، ولكنها كانت أيضا ذاتا استردوها بعد طول اغتراب ، وهوية انجلت معالمها بعدما انطمست حيناً ، وفقدت حيناً ، وتعرضت للمسح والتشويه في كل حين .

التردد والتوجس كانا من نصيب أجهزة السلطة ، ذات العلاقة المتوترة بصفة دائمة مع الجماعات الإسلامية ، وهو توتر ألقى بظله على علاقة السلطة بالظاهرة الإسلامية في مجموعها والحضور الإسلامي المستجد في المجتمع بالتالي .

وفضلا عن أزمة الثقة التقليدية بين أجهزة السلطة والجماعات الإسلامية ، فإن هناك عنصرين أسهما في زيادة التوجس والتردد . أولهما ظهور بعض الاتجاهات المتطرفة بين الإسلاميين ، التي مارست انتهاكات للقانون وللشرعية كان لابد من التعامل معها بحزم تعددت صوره وتفاوتت درجته .

العامل الثاني هو التجربة الإيرانية التي قدمت على نحو أثار مخاوف السلطة ، ودفعها للمسارعة إلى تطويق أى نشاط إسلامي يظن معه أنه قد يفتح الباب لتكرار النموذج الإيراني .

لهذه الاعتبارات ، فإن الحضور الإسلامي صنف من جانب أجهزة السلطة بحسبانه قضية أمنية ، الأمر الذي لم يوفر الفرصة لإمكانية التعامل الصحي بين الطرفين . حتى بدا في أحيان عديدة أن انتقال الإسلام من الجامع إلى الشارع أمر غير مرحب به من جانب السلطة ، وهو المناخ الذي أفرز المقولة التي ترددت من قبل داعية أهل الخطاب

الإسلامى إلى البقاء فى المساجد لا يغادرونها . وقال من قال إنه لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين ! .

بين المحتفين باستدعاء الإسلام والمتوجسين منه ، وقف فريق الراضين له ، الذين ربما اختلفت منطلقاتهم أو غاياتهم ، ولكنهم اجتمعوا عند نقطة الرفض للظاهرة المستجدة . وإذا جاز لنا أن نصوغ بدقة أكثر موقف الفرقاء الثلاثة ، فقد نقول إن الناس الذين احتفوا بالإسلام كانوا معه على طول الخط ، بينما أجهزة السلطة المترددة والمتوجسة لم تكن ضد الإسلام يقينا ، ولكنها ضد خطر يظن أن الإسلام قد يهدد به الأمن ، أما الآخرون فإنهم يتراوحون بين رافض للإسلام كليا ، العقيدة والشريعة ، ورافض له جزئيا ، الشريعة دون العقيدة .

وهذا الفريق الثالث تنحصر مهمته فى المشاغبة على الحضور الإسلامى ، أحيانا بالاحتيال النظرى الذى يحتمى بفكرة العالمية ، وأحيانا بتحريض السلطة واستعدادها ، ودائما بمحاولة تخويف الناس من مغبة « تورطهم » فى الاحتفاء بالإسلام الخارج إلى الشارع .

وبرغم كل الضجيج الذى يثيره هؤلاء ، فالثابت أنه لم يعوق مسيرة القافلة ، ولم يؤثر على حجم الماضين على طريقها أو فى ركابها . وإنما غاية ما حققوه أنهم ربما أشاعوا مزيدا من التوجس والتردد من جانب أجهزة السلطة . فى حين ظل خطابهم مقطوع الصلة بالناس . ظل إرسال بلا استقبال .

والأمر كذلك ، فلعلنا لا نخطئ كثيرا إذا ما أسقطنا هذا الفريق الأخير من حسابنا ، لمحدودية تأثيره فى جانب وانعدام ذلك التأثير فى جانب آخر ، وركزنا اهتمامنا فى الحديث عن توظيف الإسلام على الطرفين الفاعلين : الحكومة والأهالى .

* * *

وربما تسنى لنا ذلك على نحو أفضل ، إذا وقفنا أولا على ما نسميه وظيفة الإسلام أو الإسلام الوظيفة .

فنحن ممن يزعمون بأن الحضور الحقيقى للإسلام هو فى الشارع وليس فى المسجد . (مقولة الدين المعاملة أفضل تعبير عن هذا المعنى) - وإن محاولة حصره فى المسجد لا يقدر لها أن تنجح إلا فى ظل القهر المادى أو المعتدى ، أو فى ظروف الانحطاط الحضارى .

فإذا كان الفصل بين الدين والدولة يعد جزءا من الإيمان المسيحى ، فإن الوصل

بينهما هو جزء من الإيمان الإسلامى . بالتالى ، فإنه بينا يعد الفصل ركنا من أركان الدين المسيحى ، فهو يعد على الجانب الآخر نقضا لبنيان الدين الإسلامى .

نصوص إنجيل متى تصوغ الإيمان على أساس ذلك الازدواج والفصل . « اعطوا إذا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » - « لا يقدر أحد أن يخدم سيدين ... لا تقدرون أن تخدموا الله والمال » . وغير ذلك من النصوص واضحة الدلالة فى تقرير الاستحالة المسيحية للجمع بين الدين والدنيا .

الأمر مختلف على الصعيد الإسلامى ، الذى طرح مفهوما أبعد ، قدمت الرسالة الخاتمة بمقتضاه نظاما للحياة ، تجاوز حدود العلاقة بين الإنسان وملكوت السماء ، وشمل أيضا علاقة الإنسان بالإنسان ، حتى شاعت منذ عدة قرون مصطلحات مثل الإسلام عبادات ومعاملات ، أو دين ودنيا ، أو عقيدة وشريعة .

هذا المفهوم الشامل للرسالة ، الذى استقر فى الوعى الإسلامى طوال أربعة عشر قرنا ، أدركه بعض المستشرقين . فهذا الدكتور فيتر جرالدى فى كتابه « القانون المحمدى » يذكر أن صرح التفكير الإسلامى كله قد بنى على أساس تلازم الجانبين (الدين والدنيا) ، بحيث لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر . والألماني الدكتور شاخت يقرر فى موسوعة العلوم الاجتماعية أن الإسلام يعنى أكثر من دين (فى المفهوم الغربى) ... أنه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معا . أما الأستاذ جب فقد أشار بوضوح إلى أن الإسلام ليس مجرد عقائد فردية ، وإنما استوجب إقامة مجتمع مستقل ، له أسلوبه المعين فى الحكم ، وله قوانينه وأنظمتها الخاصة .

لم نقتبس من كتابات فقهاء المسلمين وأعلامهم ، التى انطلقت من ذات الفكرة ، وهى تفوق الحصر . لكننا نلفت النظر هنا إلى ما ذهب إليه الشيخ محمود شلتوت فى كتابه « الإسلام عقيدة وشريعة » - حيث ذكر أنه « من آمن بالعقيدة وألغى الشريعة ، أو أخذ بالشريعة وأهدر العقيدة ، لا يكون مسلما عند الله ، ولا سالكا فى الإسلام سبيل النجاة » - ص ١١ .

وصدور هذه الفتوى عن فقيه مشهور برسوخه واعتداله ، يعكس المدى الذى بلغه مفهوم الوصل بين الدين والدنيا فى بنية الفكر الإسلامى . وهو وصل جاء محملا بالعديد من التكاليف والالتزامات التى تصوغ الواقع ، لبلوغ أهداف محددة ، عبر وسائل عديدة ومتنوعة . وثمة عناوين توجز تلك الأهداف فى عبارات مثل : خلافة الله فى إعمار الأرض ، والأمر بإشاعة العدل والإحسان (التجديد) ، وتحقيق مصالح العباد فى

المعاش والمعاد ، أى فى الدنيا والآخرة . وقسم الفقهاء تلك المصالح إلى مراتب ثلاث ، ضرورية ، وحاجية ، وتحسينية .. وتحت كل كلمة اندرجت قائمة من المصالح ، وأهمها المصالح الضرورية التى حددها الأصوليون فى خمس هى : الحفاظ على الدين والنفس والعقل والعرض والمال - وهناك من أضاف العدل ، وآخرون أضافوا الحرية .

الخلاصة أن الوعي الإسلامى المستقيم تعامل مع الدين باعتباره نظام حياة . وأدرك أن العبادة ليست صلاة وصياما وحجا وصلة بالله فقط ، ولكنها كل عمل صالح يؤديه المرء وكل سلوك قويم يباشره . بل ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار حقوق مجموع الناس حقوقا لله تعالى ، واجبة الأداء ، يثاب منجزها ويعاقب مهدرها .

بهذا المنظور فإن وظيفة الإسلام تتجاوز بطبيعتها حدود المسجد ، وتصب بالضرورة فى الشارع - أعنى فى واقع الناس وصميم حياتهم . بالتالى ، فإن الاستدعاء الجماهيرى للإسلام الذى حدث فى العقد الأخير ، كان بمثابة دعوة ضمنية له ، لكى يؤدي وظيفته أو وظائفه المفترضة ، التى غاب عنها طويلا لسبب أو آخر .

وكان مأمولا أن تمسك السلطة بالفرصة ، محاولة استثمار هذا الموقف الجديد لشحن همم الناس ، عن طريق توجيه الخطاب إلى حسهم الإسلامى ومشاعرهم الدينية الجياشة ، من أجل إحداث نهضة للأمة تتحدى بها القعود والتخلف والتبعية . من أجل أن تصوغ بقيم الإسلام خريطة جديدة لقيم الواقع ، تستخلص ما فى الناس من خير وورع ، ولتوظفه من أجل عمارة الأرض والبر بالخلق .

كان بوسع السلطة أن تبادر إلى توظيف الإسلام فى تلك المجالات ، وأن تقود هى عملية إثبات الحضور الإسلامى فى الواقع ، على نحو فاعل ومشروع ، يحقق المصالح العليا المرجوة . وباستثناء إنشاء بنك « ناصر الاجتماعى » ، الذى يتلقى أموال الزكاة فى نطاق محدود ، إضافة إلى فروع المعاملات الإسلامية التى لجأت البنوك الربوية إلى تأسيسها ، فإننا لا نكاد نلمس توظيفا يذكر للإسلام فى واقع الناس وحياتهم العملية ، من جانب السلطة . وهو مانعزوه إلى التردد والتوجس ، وإلى المنظور الأمنى الذى قرئت به الظاهرة ، وربما أيضا إلى تحميل المشروع الإسلامى بأخطاء وخطايا التطرف المنتسب إلى الإسلام .

لما ترددت الحكومة وأحجمت ، تقدم الأهالى . تلقف بعضهم الكرة ، ومضوا يتقاذفونها ، وحدهم فى الساحة .

فى الماضى كان بعض الأخيار يترجمون مشاعرهم الإسلامية بإقامة المساجد والأوقاف

الخيرية ، وغير ذلك من أشكال البر وأنواعه . ولم يكن هناك وعى كاف بالمشروعات الاقتصادية والثقافية ، باستثناء مدارس تحفيظ القرآن . وإن كان الثابت تاريخيا أن حركة الإخوان عملت في الأربعينيات إلى إقامة بعض المشروعات الاقتصادية [شركة المعاملات الإسلامية - الشركة العربية للمناجم والمحاجر - شركة الإخوان للغزل والنسيج - شركة التجارة والهندسة بالإسكندرية - شركة التوكيلات التجارية بالسويس] - وهى مشروعات كانت تدخل ضمن دعوة الجماعة إلى « تنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها » ، طبقا لنص القانون الأساسى للإخوان .

كانت هذه المشروعات محكومة برسالة الجماعة ، وقائمة على رجالها وكوادرها ، وليس على قاعدة الجماهير العريضة . فضلا عن أنها لم تمثل فى حينها وزنا اقتصاديا يذكر ، بدليل أنها عندما صفت وصدورت أملاكها مع حل الإخوان سنة ١٩٥٤ ، لم يكن لهذا الإجراء أى تأثير على الواقع الاقتصادى فى مصر .

فى السبعينيات اختلف الموقف اختلافا جوهريا . تزامنت الصحوة الإسلامية مع عصر الانفتاح ، ومرحلة التفسخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى أو كثرة الأموال فى أيدي الناس خصوصا بعد زيادة معدلات الهجرة والعمل فى البلاد النفطية ، واتفق أن ضعف القطاع العام فى تلك المرحلة إزاء التقدم الكاسح للقطاع الخاص . فى الوقت ذاته فإن المشروعات الحكومية لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الناس بصورة مرضية (مشروعات الخدمات نموذج لذلك) ، سواء لتدهور خدمات تلك المشروعات ، أو لزيادة احتياجات الناس .

فضلا عن ذلك كله ، فإن المد الإسلامى لم يتوفر له وعاء يحتويه أو يتولى ترشيده وتوجيهه إلى المسار الصحيح .

وكما حدث النمو العشوائى للجماعات التى عملت على توظيف الإسلام حركيا وسياسيا ، ظهر آخرون - على ذات الطريق - يحاولون توظيف الإسلام اجتماعيا واقتصاديا .

إذ منذ خرج الإسلام من الجامع إلى الشارع ، فإنه كان يبحث عن وظيفة . وكما قلنا ، فإنه إزاء خلو الساحة من طرف يستوعب الموجة ويؤدى مهمة التوظيف ، فإن الباب بات مفتوحا على مصراعيه لأى « صاحب عمل » يتقدم . وحدث أن هؤلاء وهؤلاء هم الذين بادروا إلى استثمار الفرصة الذهبية .

لن نتطرق هنا للتوظيف الحركى والسياسى للمد الإسلامى ، فذلك أمر تحدثنا فيه

مرارا ، وربما عدنا إليه فيما بعد . إنما الذى يهمنا فى الوقت الراهن هو التوظيف الاجتماعى والاقتصادى .

* * *

دعونا نقرر أولا أن قمة نجاح أى مشروع لا تتوقف فقط على كفاءته فى تلبية احتياجات الناس المادية والاستهلاكية ، ولكنها تتحقق إذا ما استطاع المشروع أيضا أن يخاطب ضمائر الناس ، ويستجيب لأشواقهم وأحلامهم . والذين يتمكنون من الاستناد إلى القيمة الاجتماعية النبيلة فى تلبية الحاجة الإنسانية ، يضمنون النجاح العظيم . والرواج الأكيد ..

والأمر كذلك ، دعونا نكرر ، فلا غضاضة فى محاولة توظيف الإسلام من حيث المبدأ . فرسالته هى عمارة الدنيا فى الأساس . وليس فقط عمارة الآخرة . وهى تنظيم حياة الناس فى الأرض ، وليس فقط توثيق علاقتهم بالسماء . دعونا نؤكد بعد ذلك على أن التوظيف الذى نقبله له حدود وشروط وضوابط ، يتعين علينا أن ننبه إليها ونتفق عليها ، حتى نحدد موقفا صحيا من محاولات التوظيف الجارية .

فليكن معلوما - أولا - أن تلك المشروعات تستثمر الدين وتستخدمه ، لكنها ليست من الدين . وكل العلامات والعناوين الإيمانية التى تثبت على واجهاتها لا تكسب أيا من تلك المشروعات حرمة أو حصانة من أى نوع . فنجاحها أو فشلها ، وجدية أصحابها أو تلاعبهم واحتياهم ، ذلك كله ينبغى ألا يحمل على الإسلام بأى معيار . وليكن معلوما - ثانيا - أن صحة انتساب هذه المشروعات إلى الإسلام مرهونة بمدى التزامها بمقاصد الدين ووسائله . فالمشروعات الاقتصادية على سبيل المثال ، لا يصح انتسابها إلى الإسلام ما لم تعبر بصدق ووضوح عن وظيفة المال فى مفهومه . أى بحسبانه مالا لله ، استخلف فيه الناس ليسخروه - مع غيره من الوسائط - من أجل عمارة الأرض وارتفاع الكافة بعائده . ليصب ذلك كله فى مجرى العدل والقسط ، الذى هو محور الرسالة الإلهية وهدفها الكبير .

والمشروعات الإسلامية مطلوبة ليست فقط فى تلك الغاية ، ولكنها مطلوبة بذات القدر فى الوسائل المؤدية إليها ، الأمر الذى يعتبر المضاربة على المعاملات فى البورصات العالمية ، وأى استثمار لا ينتفع به مجتمع المسلمين ، عملا يتعارض مع تلك المشروعات . وليكن معلوما - ثالثا - أنه فى كل الأحوال ، فإن الإسلام لا يحاكم بتلك

المشروعات ، وإنما هى التى تحاكم بمعايير الإسلام وقيمه . فهى تصبح إسلامية ويصح انتسابها إلى الدين ، بمقدار التزامها بالمقاصد التى أوجزناها . وهى تبتعد عن الدين وتكذب على الله . بمقدار انتهاكها لتلك المقاصد والوسائل .

وليكن معلوما - أخيرا - أن لافتة الإسلام التى تعلق على واجهات مختلف المشروعات ، لا تعنى بالضرورة أن كل ماعداها غير إسلامى . وإنما نحن نذهب إلى أن العاملين المنتجين الذين يسهمون فى إعمار البلاد وخدمة العباد فى صمت ، وبغير لافتات قرآنية أو صور تعلن الصلاح والورع ، هم أقرب إلى الله وأصدق من الأولين ، حتى وإن تساوى الاثنان فيما يؤديانه من دور فى صالح البلاد والعباد .

فى ظل المد الإسلامى الراهن ، تنامى شوق الناس إلى أن يصبغوا حياتهم وواقعهم بصبغة الإسلام . حدث ذلك على المستوى الفردى (انتشار الحجاب مثال ذلك) . كما حدث على المستوى الجماعى ، مما تمثل فى المشروعات العامة التى حملت لافتة الإسلام ، وتوزعت بشكل أخص على ميدانى الخدمات العامة (المدارس والوحدات العلاجية) ، والمال والتجارة .

ولا كلام لنا الآن عن مشروعات الخدمات التى تقدم فى ذلك الإطار ، لأن شبهة التجارة فيما تقدمه ليست قائمة حتى الآن ، وبالتالي فإن احتمالات الغواية والفتنة ليست واردة . خصوصا وأن الخدمة الجليلة التى تؤديها ، يمونها خيرون يتغنون وجه الله ، لا مستثمرون أو مودعون ربما اتصلت قلوبهم بالله حقا ، لكن أعينهم معلقة على حظهم أو نصيبهم المشروع من الدنيا .

* * *

على مشروعات التجارة والمال ، سنركز حديثنا فى هذا الشق .. ونحن لا نعرف - ولا غيرنا يعرف - عدد تلك المشروعات أو حجمها . ولكن الثابت أن ساحتها كأى مسرح بشرى تعج بالمستثمرين والمغامرين ، الصالحين والطارحين ، والمخلصين والمحتالين والأفاقين . فضلا عن أنها لم تعد مقصورة على المسلمين ، وإنما جذب الإغراء فيها بعض إخواننا المسيحيين ، الذين لم يترددوا فى استخدام اللافتة الإسلامية ، التى صارت علامة تجارية فى بعض الأحيان ، لا علاقة ضرورية أو دائمة لها بالعقيدة .

ولعل أهم ما أنجزته تلك المشروعات أنها ، بالخطاب الإسلامى الذى أعلنته ، استقطبت جمهورا عريضا ، أكثره كان مقطوع الصلة بالتجارة أو الاستثمار . وبعضه لم

يعرف طريقه إلى مصرف في حياته . وإنما أثر هو وأسلافه أن يخفوا مدخراتهم في بيوتهم - تحت البلاطة كما يقال - لكنهم عندما سمعوا بأن هناك مشروعا إسلاميا ، استخرجوا تلك المدخرات ، وسارعوا إلى إيداعها فيه .

أى أن إنجاز تلك المشروعات أنها جذبت إلى مجال المصارف والاستثمار شريحة جديدة من البشر ، دخلت إلى هذه المشروعات من باب الإسلام أولا ، ثم بإغراء الربح ثانيا . أقول ذلك لأن المصارف الإسلامية سبقت من الناحية الزمنية مشروعات التوظيف الأخرى ذات الأرباح العالية . وجمهور البسطاء والفقراء الذين أقبلوا على الإيداع في تلك المصارف . جذبتهم سمعة التعامل بغير الربا . ولم يعرف عن تلك المصارف أنها وزعت في الماضي - ولا في الحاضر - أرباحا مغرية لعملائها ، تتجاوز ما توزعه المصارف العادية من فوائد .

كانت كلمة « الحلال » هي المفتاح السحري الذى وصلت به الدعوة أولا إلى قلوب الخلق . وهذه نقطة بالغة الأهمية ، تكشف عن نقطة الجذب الأساسية التى دفعت الناس فى ذلك الاتجاه . فهم ببساطة يريدون مالا حلالا فى الأساس ، وإن جاء موفور الربح فقد جمع بين الحسنيين .

ليس بمقدور الناس أن يتحققوا من مدى الحلال فى أنشطة تلك المشروعات ، وليس من شأنهم أن يتدخلوا فى كيفية إدارتها وضبط حساباتها وسلامة أوضاعها القانونية . فذلك شأن الدولة ، وحقها ومسئوليتها ، ولا تثريب عليها إن نهضت بتلك المسؤولية . وإن تقاعست عنها ، فذلك خطؤها الذى تتحمل مغيبته ، وعليها أن تصححه .

نحن نعلم أن الكثير من المشروعات الاقتصادية الإسلامية ، يحتاج إلى تقوم وإصلاح ، ليس فقط فى أوضاعها القانونية والمالية ، ولكن أيضا فى ضرورة ردها إلى الالتزام بمقاصد الإسلام ووسائله التى ذكرناها . ولعلى كنت أحد الذين نهبوا مبكرا إلى هذا المعنى ، عندما كتبت فى ١٦ ديسمبر ٨٦ مقالا بعنوان : إنهم ينتهكون وظيفة المال . لكن المشكلة أننا عندما انتقدنا هذه المشروعات ، كنا ندعو إلى تصحيح أوضاعها ، لكى يؤدى الإسلام وظيفته فى واقع الناس على نحو فاعل وأوسليم ، ليكون سبيلا إلى إعمار البلاد وإشاعة العدل الاجتماعى ، والمضى على طريق التقدم والنهضة .

غير أن هناك آخرين يمارسون ذلك النقد ويشددون عليه ، لقطع الطريق وليس لتصحيح المسار ، ولكى يغلق الباب أمام توظيف الإسلام ، لا لكى يوظف على النحو

الذى ننشده ، والذى يحلم به جمهور المؤمنين .
وهؤلاء الذين يريدون للإسلام أن يظل بلا عمل ، أو يسعون لرده إلى باحات
المساجد وساحات الموالد ، يخططون في قراءة الواقع والتاريخ . فهم لا يحاولون فقط
اغتيال حلم يراود الناس ويلح على ضمائر المؤمنين ، ولكنهم أيضا يقفون ضد حركة
التاريخ ومجراه .
والذين يقفون ضد أحلام الناس وضد التاريخ ، محكوم عليهم دائما بالهزيمة
والخسران إن عاجلا أو آجلا ! .

صَحْوَةٌ أَمْ كَبْوَةٌ

هل نحن بصدد صحوة أم كبوة ؟ .. هل هى ظاهرة خيرة أم شريرة ؟ .
عادت مثل هذه الأسئلة تطرح نفسها على الجميع بعدما تبدى من ممارسات صدرت
عن بعض الإسلاميين ، تراوحت بين الأخطاء والخطايا . وإذا أثارت تلك التصرفات
مشاعر تفاوتت بين الفزع والقلق والسخط والحيرة ، فإن سيل التساؤلات بدأ ينهمر ،
سواء من جانب الخائفين من الظاهرة الإسلامية ، أو الخائفين عليها .
وقد كنت أحد الذين لوحقوا بتلك الأسئلة ، فى خطابات القراء ، أو فى مختلف
المنتديات والمجالس التى شهدتها . فضلاً عن أنى خلال شهر واحد شباركت فى ست
ندوات بعضها كان حول موضوع الصحوة ومآلها . وبعضها بدأ بأمر آخر وانتهى بذات
الأسئلة المثارة حول الصحوة ، والتى تراوحت بين الجدل حول التفاصيل - العنف
والغناء والموسيقى والنقاب وخلافه - وبين الخوض فى أصل الحكاية وفصلها ،
ومستقبلها .

طالب بكلية التربية اسمه إبراهيم درويش بعث إلى برسالة مطولة يقول فيها : لقد
كتب على جيلنا أن يتخبط فى دياجير الظلام . حتى لم نعد نعرف الصواب من الخطأ
والأبيض من الأسود والحلال من الحرام . فنحن نقرأ من يقول بأن النقاب بدعة ليست
من الدين ، ومن يقول بأنه واجب يتطلبه الدين . ونسمع من يحرم الغناء والتمثيل
والموسيقى ، ثم يأتى من يقول بأنها حلال فى الأصل . ونطالع من يحدثنا عن مجد المسلمين
وعظمة تاريخهم ، ثم نجد من يقول بأن التاريخ الإسلامى لم يكن سوى سلسلة من
المظالم والكوارث . ونقرأ لمن يتباهى بالخلافة الإسلامية ويعتبرها حلماً عظيماً ، ثم يحىء
من يقول بأن الخلافة كانت كابوساً والدعوة إليها فتنة . ونعرف بأن للاستعمار دوره فى

إلغاء الخلافة على عهد أتاتورك ، بينما يخرج علينا من يقول بأن الاستعمار هو الذى يدعو إلى إحياء الخلافة ! .

استطرد الشاب قائلاً : وليت الأمر مقصور على النواحي الدينية والتاريخية فقط ، ولكن حيرة الواحد منا تشمل دائرة أوسع ، فنحن لم نعد نعرف هل شركات توظيف الأموال تخدم الاقتصاد الوطنى أم أنها تهدده ؟ وهل أعضاء تنظيم ثورة مصر أشرار أم أحيار ؟ وهل القطاع العام نعمة أو نقمة ؟ وهل بيع فندق سان ستيفانو لمصلحة البلاد أم ضدها ؟ .. وهل الأمريكان أصدقاؤنا أم أعداؤنا ؟ وهل جمال عبد الناصر زعيم وطنى ، أم أنه ديكاتور خدع الشعب ولم يكن حكمه سوى صفحة سوداء فى تاريخ مصر ؟ .. وهل ماجرى فى ٦٧ كان هزيمة أم خيانة ؟ .

أضاف صاحبنا : وأكثر من هذا كله ، فنحن أصبحنا لا نعرف هل الدروس الخصوصية خطأ أم صواب ؟ .. والغش ؟ والرشوة ؟ والمحسوبية ؟ .. بل إن الأخ سيد ، الذى صار سالى ، لم نعرف بالضبط هل هو شاب أم فتاة ، بعدما قرأنا عن اختلاف أهل الطب فى الموضوع ؟ ! .

طالب آخر بكلية طب الإسكندرية - عادل شرف الدين - كتب يقول : ما الذى تريده الجماعات الإسلامية فى نهاية الأمر ؟ .. هل يريدون للطلاب أن يلبسوا الجلابيب ، وللفتيات أن يرتدين النقاب ؟ وللكل أن يتداووا بالطب النبوى ؟ - أليس هذا الذى نراه ونقرأ عنه « مصيبة » حلت بمصر ، وردة حضارية تريد أن تعود بنا إلى الوراء ألف عام ؟ ..

ثالث من كلية حقوق القاهرة - اسمه أسامة عبد الله - كتب يقول : لقد قرأنا لك ما كتبت فى نقد كتاب « فقه الجاهلية المعاصرة » ، وهجومك الشديد على ما جاء فيه من أفكار ، وتابعنا مقالاتك فى نقد التطرف وأهله ، ثم قرأنا فى إحدى المجلات الإسلامية مقالات تهملك أحيانا بالعالمية وأحيانا بالتواطؤ مع الحكومة لمحاربة التيار الإسلامى ، وفى مجلة أسبوعية قومية قرأنا أنك متطرف ومن دعاة التكفير .. فهل لك أن تدلنا على الحقيقة ، لأننا بصراحة لم نعد نفهم وجه الصواب أو الخطأ فيما يكتب .

بعدما ختم الأخ أسامة خطابه ، أضاف ملحوظة هذا نصها : أطلعنى زميل على مقال يتهم شيخ الأزهر بتأييد التطرف . وكنت قد طالعت شتيمة للإمام الأكبر فى إحدى صحف المعارضة دهشت لها ، لكن قلت إن صحف المعارضة تشتم كل الناس . أما الذى أدهشنى أكثر أن التعريض بشيخ الأزهر الذى طالعتة أخيراً ، نشر فى إحدى

المجلات الأسبوعية القومية .. نرجو الإيضاح قبل أن نفقد الثقة في الجميع ! .
هذه « عينات » تخيرتها من جملة الخطابات التي تلقيتها في الأسابيع الأخيرة ، والتي
بعث بها شبان لا أعرف أعمارهم ، لكن القاسم المشترك الأعظم بينهم أنهم شبان
حائرون ، التبست عندهم الأشياء واختلطت الألوان ، واستبدت بهم الحيرة ، فراحوا
يتساءلون ويستفسرون ..

وأحسب أن هذا شعور حقيقي ، ليس وهميا وليس مفتعلا . ولعل لا أكون مبالغا إذا
قلت إن الالتباس بات سمة بارزة للمرحلة التي نمر بها ، التي اختلط فيها الحابل بالنابل ،
وبات الإنسان الطبيعي والمحايد ، عاجزا عن أن يعرف الأبيض من الأسود ، والخطأ من
الصواب ، والحلال من الحرام . كما قال صديقنا طالب كلية التربية بحق . وقد حالفه
التوفيق فيما أورده من أمثلة وشواهد ، تجاوزت الشأن الإسلامي إلى مختلف الشؤون العامة
والمهمة الأخرى .

ولأسباب أظنها مفهومة . سوف أقصر حديثي على الالتباس الحاصل على الصعيد
الإسلامي . وقبل محاولة تفسير مصدر الالتباس ، أستاذن في التنبيه إلى أمرين وثيقين
الصلة بالموضوع .

الأمر الأول : أزعم فيه أن رؤية الظاهرة الإسلامية والحكم عليها يتأثران كثيرا
بالزاوية التي يقف فيها الرائي أو المشاهد . فهناك من يرى في الظاهرة جانب العنف
المادى ، معكوسا في المطاوى والجنازير وغير ذلك من الأسلحة البيضاء . وهذا العنصر
موجود في الظاهرة ولا اختلاف فيه . وهناك من يرى جانب العنف الفكرى في
الظاهرة ، متمثلا في تكفير المجتمع أو جاهليته . وهذا عنصر موجود أيضا ولا سبيل إلى
إنكار حضوره . وهناك من يطالع الظاهرة من زاوية الدراويش ذوى المسابح والللحى
الطويلة والجلابيب القصيرة .. وهؤلاء موجودون كذلك ولا سبيل إلى إنكارهم . وهناك
من يرصد الظاهرة من خلال الذين يتاجرون بالدين ، ويتخذون منه ستارا للإثراء غير
المشروع ، وللنصب على الناس . وهناك من يطالع في الظاهرة عنصراً آخر مختلفاً تماماً ،
فيرى أنها أفرزت جيلا من الإسلاميين الذين يتحلون بالعديد من الفضائل السلوكية
والعملية ، الذين يمثلون طليعة للتغيير يبشر بكثير من الأمل .

تلك كلها عناصر موجودة في الظاهرة الإسلامية . ومن الخطأ الفادح في التشخيص
أن يثبت أى طرف عينيه على عنصر واحد ، من زاوية واحدة ، ليدعى بعد ذلك أن
مارآه هو الصحوة أو الظاهرة الإسلامية ، بينما الحقيقة أنه لم يطالع غير وجه واحد لها .

فصدق ولم يصدق في الوقت ذاته . صدق عندما رصد الذي وقعت عليه عيناه . ولم يصدق لأنه لم ينتبه إلى أن للصورة مكونات وظلالاً أخرى . لم يتح له أن يراها . سواء لأنها تتجاوز مدى رؤيته . أو لأنها حجبت عنه . أو لأنه أشاح بوجهه عنها ولم يشأ أن يراها .

والرؤية الصحيحة للظاهرة الإسلامية ليست متعذرة تماماً على من رغب فيها . وهي تتوفر إذا ما تحلى المرء عن « التطرف » في التعامل معها . بمعنى أن يقف على طرف واحد . ويتشبث به ، مصراً على أن المشهد كله لا يرى إلا منه ، وأن ما يطالعه هو وحده الحقيقة .

وهي تتوفر أيضاً إذا ما أتيح للمرء أن يتعرف بحياد على المكونات المختلفة للظاهرة . وأن يقف على حجم كل منها . بحيث يتحقق مما هو قاعدة . وما هو استثناء . وما هو سوى ، وما هو شاذ .

بالتالى ، فإن بلوغ تلك الرؤية الصحيحة يظل وثيق الصلة بموضوعية تناول الظاهرة ، وبنزاهة وأمانة الإعلام عنها ، وبمدى المسؤولية التى يتحلى بها الباحثون أو الناقلون فى التعبير عن حقائقها .

ولنضرب مثلاً محدداً لما نريد أن نقول ..

فى عدد جريدة « الأهالى » الصادر فى ١٣ إبريل الماضى ، عرض لوقائع ندوة عقدت بمقر حزب التجمع حول « مظاهر الردة الحضارية التى تهدد مصر » ، انصب الحديث فيها على الجماعات الإسلامية ، على إطلاقها . فى تلك الندوة قال أحد المتحدثين - والعهد على الأهالى - إن الطالب فى أسبوط كان يذهب إلى الجامعة راكباً ناقة ، ويضع فى عينيه الكحل ! .. وأن الطلبة صاروا يصرخون فى المؤتمرات ، وإسلاماه .. وإسلاماه . وأصدروا بياناً عاماً يدعون الناس لقضاء الحاجة فى الخلاء ، ويرفضون استخدام دورات المياه ! .

وفى شأن السياسة الخارجية ذكر المحاضر أن هذه الجماعات ترى « أن علينا دعوة الدول غير المسلمة إلى الإسلام . وعلى هذه الدول إما أن تدفع الجزية حقناً للدماء ، أو نحاربهم ونأخذ نساءهم سبايا . ونقتل رجالهم ونسترق نساءهم » ! .

أما نظرة الجماعات الإسلامية لحل الأزمة الاقتصادية ، فقد نقلها المتحدث على لسان رئيس حزب الأحرار (؟ !) الذى دعا مرة إلى حل مشكلة الديون بالبحث عن كنوز قارون التى وردت فى القرآن . التى يرجح أنها أسفل بحيرة قارون ! .

أضاف المتحدث أنه سيع شريطا للشيخ كشك يدعو فيه إلى تسهيل الغش في الامتحانات . ويقول للمراقبين يسروا ولا تعسروا . واعطوا الطلاب مفاتيح الإجابات . ثم روى واقعة لأحد أطباء الجماعات الإسلامية بالمنصورة ، الذى استعمل عسل النحل في علاج جرح كبير في ساق مريض ، مما أسفر عن إصابة المريض بالتسمم وبتر الساق .

قال المحاضر أيضا إن الردة الحضارية امتدت إلى المسارح والتماثيل والصور . وأن طلابا بكلية الفنون الجميلة بجامعة حلوان شاركوا في تكسير بعض التماثيل الفنية واللوحات ، لأن هذه التحف الفنية لا تزيد في نظرهم المتخلف عن كونها أصناما وأوثانا ! .

هذه بعض جوانب الصورة التى قدمها أحد المثقفين للظاهرة الإسلامية فى ندوة عامة . وهى تعكس زاوية للرؤية ، إن صحت تفاصيلها ، فإنها ركزت على آحاد من أفراد الجماعات الإسلامية فى طول مصر وعرضها . وهى صورة كاريكاتورية بكل المقاييس ، اعتمدت أسلوب الانتقاء والمبالغة والتعميم . وذلك نهج يتناقض بالكامل مع الأسس المعتبرة فى أى تناول علمى سليم لأية ظاهرة اجتماعية . فمجموع الذين نسبت إليهم تلك التصرفات بين الشباب المسلم ، أقل بكثير من مجموع الذين يصابون بلوثات عقلية ، أو الذين يتعاطون الهيروين بين عامة الشباب المصرى . ومع ذلك يخرج علينا من يقول بأن هذه هى صورة الجماعات الإسلامية ، بينما لا يجرؤ باحث على القول بأننا نتعامل مع جيل من الشباب فاقده العقل أو المخدر والمدمن .

الطريف أن المحاضر ذكر فى النص المنشور أن واحدا فعل كذا فى أسبوط ، وأن آخر عالج مريضا بالعسل فى المنصورة ، وأن ثالثا (لا علاقة له بالجماعات الإسلامية) اقترح كذا لحل المشكلة الاقتصادية . ورغم أنه انتقى وقائع ثلاثا . ولم ينتبه إلى أنه نسبها إلى أشخاص ثلاثة ، فإنه استدل بها على « الردة » فى فكر الجماعات الإسلامية . وأبرزت الأهالى المعنى المراد ، فنشرت المقال تحت عنوان يقول : يركبون الناقة ويعالجون الجروح بعسل النحل ويبحثون عن كنوز قارون ! .

الأمر الآخر الذى ننبه إليه هو عمق الآثار المترتبة على القيد القانونى الذى يحول دون إنشاء تجمعات سياسية على أساس دينى فى مصر . وليس الضرر الوحيد لهذا القيد أنه يؤدى عمليا إلى انتشار التجمعات السرية ، مما يفتح الباب للترويج للأفكار الفاسدة ، التى تجد فى الظلام مناخا مواليا لها . إنما الضرر الأكبر فى ظنى أن هذا القيد يحجب تيار

الاعتدال والوسطية ، ويجهبض أى محاولة يبادر إليها دعائه ، لتوسيع قاعدة ذلك التيار .
وتحويله إلى كيان فاعل ومؤثر .

دعاة التطرف لا يعنيه ذلك القيد فى قليل أو كثير . لأنهم بطبيعة تكوينهم وأفكارهم أكثر استعدادا لتحدى الوضع القانونى والمغامرة ببيت دعوتهم فى السر . ولهذا فإنهم لا يترددون فى إقامة تنظيماتهم رغم الحظر ، ولا يبالون كثيرا بانتهاك القانون أو الصدام مع السلطة .

أما دعاة الاعتدال ، فالوضع بالنسبة إليهم معكوس تماما . فهم بطبيعة موقفهم مع القانون ومع الشرعية . وبالتالي فإنهم ليسوا على استعداد لإقامة تنظيماتهم فى السر . فضلا عن أنهم فى الأساس ضد العنف المادى أو العنف الفكرى . ومن ثم ضد الصدام مع السلطة .

النتيجة الطبيعية والمنطقية لهذا الوضع هى : أن التطرف تصبح له تنظيماته الناطقة باسمه والمعبرة عن فكره ، أى له كيانات محددة يخاطب الناس من خلالها ، ولا تتردد منابر الإعلام فى الإشارة إليها أو الحوار مع رموزها أحيانا ، رغم سريتها ولا مشروعيتها . أما الاعتدال فإنه يفقد إلى الكيان القانونى والشرعى المعبر عنه . ويظل فى نهاية الأمر مثلا فى أفراد مبغضين ، محدودى الجهد والطاقة ، وفرصتهم فى التعبير عن أنفسهم أو الترويج لأفكارهم . محدودة أو منعدمة .

إن طبائع الأشياء تدلنا على أن الاعتدال هو الأصل والقاعدة . وهو الأقرب إلى فطرة الناس وأمزجتهم ، التى تنفر بحسها التلقائى من التطرف والشذوذ الفكرى . خصوصا فى مجتمع معتدل البنية مثل مصر . دليل ذلك أن ما نشهده من تطرف وغلو أو تنطع فى الدين ورد أضعافه على الأمة الإسلامية فى تاريخها الطويل ، ولكن لم يكتب لأى من الفرق الغالية - كما كانت تسمى - أن تحيا طويلا بين الناس . فقد اندثرت كلها . وفشل غلوها فى أن يستمر . وما كتب له البقاء ورسوخ القدم والغلبة . هو مذاهب أهل القبلة . وبالأخص أهل السنة والجماعة .

أقول إنه رغم ما يدلنا عليه المنطق والتاريخ ، فإن الوضع الراهن يكاد يعطى فى ظاهره انطبعا عكس المنطق وعكس التاريخ . ومن يطالع العديد من المعالجات الإعلامية يقع بالضرورة فريسة خطأ فادح مؤداه أن التطرف هو الأصل ، بينما الاعتدال هو الاستثناء والشذوذ فى الظاهرة الإسلامية . ولا يرجع ذلك فقط إلى نهج تناول الإعلامى الذى يعتمد المبالغة والإثارة - وزادهما كبير فى التطرف - وإنما يفسر ذلك أيضا

بغية منابر الاعتدال وتشرذم رموزه ، في مقابل تعدد منظمات التطرف واجتماع شمل أهله .

من أين يجيء الالتباس في فهم الظاهرة الإسلامية ؟ .

الذى مررنا به تولا له علاقة بالالتباس الحاصل ، الذى يفرز مختلف مشاعر السخط والحيرة والقلق على الحاضر والمستقبل . غير أننا إذا دققنا النظر في القضية ، فسوف نرصد أمورا أخرى لا تخفى أهميتها ، في مقدمتها العناصر التالية :

* أولاً : عدم وضوح المنطق الأساسى للتعامل مع الظاهرة الإسلامية ، وهل المطلوب هو تصحيح الظاهرة أم تصفيتها . ذلك أننا نشهد جهودا طيبة للتصحيح والتشديد . بينما نلمح في نفس الوقت جهودا أخرى لحصار الظاهرة وتصفيتها . والذين يتابعون المؤتمرات التى يعقدها الساعون إلى التصحيح في بعض المحافظات المصرية ، يلمسون مدى الحرج الذى يستشعره المتحدثون في تلك المؤتمرات . عندما يواجهون بآثار جهود التصفية التى تبذل على صعيد آخر .

وهذا الخلل في الرؤية الاستراتيجية للموضوع انسحب أثره على بعض المنابر الثقافية والإعلامية ، التى أوقعت من يتابعها في حيرة بالغة . فكثرة التناقض في لغة الخطاب أحدثت تشويشا في العقل العام ، الذى اختلط الأمر عليه ، فلم يعد يعرف على وجه الدقة ما هو صواب وما هو خطأ ، وما هو حق وما هو زيف .

* ثانياً : عدم وضوح الأحجام والأوزان الحقيقية لتيارات الظاهرة الإسلامية وفصائلها . وبالتالي فإن أحدا لم يعد يعرف ما الذى يجب أن يهمل شأنه وما الذى ينبغى أن يؤخذ مأخذ الجد من مختلف التصرفات التى تصدر عن الإسلاميين . خصوصا بعد أن أصبح مصطلح الجماعات الإسلامية هلاميا ومطاطا ، لا يعرف له أول من آخر . ولا كبير من صغير . ولا أبيض من أسود ! .

لقد استنفر العقل المصرى في ربيع هذا العام (١٩٨٨) لأن بعض الشبان الذين ينتمون إلى إحدى الجماعات الإسلامية حاولوا مصادرة عرض فنى في مدينة أسيوط وآخر في قرية مجاورة لها . وتحول الحدث الصغير إلى قضية قومية طغت على أخبار الانتفاضة وشح مياه النيل والجراد الذى يهدد البلاد ، حتى وصفه أحد زملائنا الأفاضل في مقال افتتاحى بأنه « اغتيال وجدان مصر » ! .

لقد بولغ في الأمر بصورة غير مبررة ، خاصة وأن كافة أهل الفقه المعتبرين ، وكافة الرموز الإسلامية في مصر . كان لهم رأيهم المطمئن ، الذى وقف مع احترام الفن ورسالته

النبيلة . ومع ذلك فقد تجاهلت الحملة شهادات هؤلاء جميعا . وانسأقت وراء دعاوى مجموعة الشباب في أسبوط ، بغير تمييز كاف بين وزن هؤلاء وهؤلاء .

* ثالثا : الأخطاء والخطايا التي يمارسها بعض الإسلاميين ، والتي تسهم في تشويه الظاهرة الإسلامية وتنفير الناس منها . ولئن كانت هناك مبالغة في تصوير بعض تلك الممارسات ، إلا أن أحدا لا ينكر أن هناك تصرفات أخرى تعد نسبتها إلى الإسلام أكبر إساءة له . فالذين اختطفوا الطائرة الكويتية وقتلوا اثنين من ركبائها ، والذين حاولوا اغتيال بعض الشخصيات المصرية العامة في عام ١٩٨٧ ، هؤلاء جميعا - وأضرابهم - وصموا الإسلام بما لا يشرفه ، وحققوا للكارهين للإسلام حلمهم في تقويض سمعته وتلويث كل ماهو نبيل وجليل فيه . وأسهموا بقدر فعلى في حملة التخويف من الإسلام ، التي تشنها منذ سنوات كل الجهات التي أفلقتها صحوة أهله .

* ١٠١ : التناول الإعلامي للظاهرة الإسلامية . إذ لا يسع أى باحث منصف إلا أن يقرر بأن المعالجات الإعلامية لتلك الظاهرة افتقدت الإنصاف والحيدة في كثير من الأحيان . وقد تأثرت تلك المعالجات بأميرين ، أولهما أزمة علاقة النخبة بالإسلام ، التي تتسم بالتوتر وسوء الفهم ، مما أفرز سيلا من الكتابات المتعسفة والمسيئة للإسلام في فكره وفي تاريخه ، وهذه لا ينكر دورها في بلبلة الرأى العام ، بعواطفه الإسلامية المشهودة . الأمر الثانى أن أكثر المعالجات الإعلامية للظاهرة الإسلامية شغلت بمحاكمة الظاهرة والتصيد لها ، والتشويش عليها ، بأكثر من انشغالها بمحاولة فهمها وتحليلها وعلاج أوجه القصور فيها . وبتعبير أصرح وأدق ، فإن تلك المعالجات تأثرت إلى حد كبير بالنهج الأمنى في التعامل مع الظاهرة ، الأمر الذى لم يتح الفرصة للناس لكى يطلعوا على أى من أوجهها بعين محايدة .

* خامسا : الفوضى الفكرية ، التي زادت من الاضطراب والحيرة في أذهان الناس . فقد خاض في أمر الإسلام كل من هب ودب من الكاتبين . وأصبح هؤلاء مفكرين ومجتهدين ، لا يتورعون عن الفتيا في أمور الدين والدنيا - بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير . ثم طالعنا من ينشر إعلانات يزعم فيها الإمامة ، وقرأنا إعلانا مدفوعا لمن نصب نفسه رائدا للتنوير . وقرأنا تخليطا وتدلisa باسم الاجتهاد . ومن جراء ذلك اهرج الفكرى ، الذى أهدرت في ظله قواعد العلوم الشرعية ، وسرت الأفكار الفاسدة ، واستبيحت الألقاب ، كان طبيعيا أن تزداد البلبلة ويتعمق الالتباس .

* سادسا : الفراغ الفقهي ، الذى لاحظته شيخ الأزهر في رسالته الشهيرة التي

تحدث فيها عن « سكوت العلماء » إزاء الكثير مما يجرى ، بينما يفترض أنهم في مقدمة حراس الشريعة . الذين يذودون عنها كل ما هو تجريح وكيد . وسواء غاب صوت الفقهاء أم غيَّب ، فالحاصل أن حضورهم ليس مرصودا وليس فاعلا في الساحة ، الأمر الذى شجع المدعين فى الاجترار والتخوض فى أمور الشريعة ، كما دفع الكثير من الشباب إلى محاولة تلمس رأى الفقهي من مصادر أخرى ، ليست دائما موثوقة أو فوق مستوى الشبهة العلمية .

هذه أسباب ستة للالتباس المشهور بين شبابنا ، الذى لا يقف أثره عند حدود البلبلة والحيرة ، وإنما يمتد ذلك الأثر إلى التشويش على القضايا الكبرى والتحديات الجسيمة التى ينبغى أن ينصرف إليها الجهد . وتصب فيها كل الطاقات المبدعة والخلاقة .

* * *

بقيت عندى كلمة أخيرة لطالب الحقوق الذى حيره بعض ما كتب عنى ، هى : استمت قلبك وإن أفتوك .. وإن أفتوك - فإن غم عليك فلا تحزن ولا تبتئس ، فلن تكون أول الحائرين ولا آخرهم . إذ نحن فى زمن الالتباس . فليس لها من دون الله كاشفة ! .

لغز الحَل الإسلامي

عندما عزلنا الدين عن الحياة ، بدت عبارة الحل الإسلامي غريبة على الأسماع والأفئدة . وعندما صرفنا همَّ المتدينين إلى عمارة الآخرة ، وأغرقناهم في عالم الغيب . فإنهم هجروا عمارة الدنيا ، وسقطوا - من ثم - في عالم الشهادة . ومنذ صار الخطاب الديني موعظة وتنويعا على النصوص من قرآن وسنة ، بات مثيرا لدهشة البعض أن يتحدث الإسلاميون عن التنمية والدعم والمشكلات الحياتية الملحة . إذ بحث هؤلاء عن « نص » يفصل في مسأله بقاء الدعم أو إلغائه ، أو عن إشارة في مصنفات الأقدمين إلى موضوع التنمية ، فلما لم يجدوا ، احتاروا وتكدروا ، وأكثرهم أنكروا ! .

هكذا بدا الحل الإسلامي عنوانا سهل الإلقاء والتداول ، ممتنعا عن الفهم والتناول . وصار مها وحيويا ، في هذه المرحلة بالذات ، أن يفسر العنوان ، وأن يجرى الحوار حول كيف يكون ذلك الحل ، وإلى أين يقودنا ؟ .. ولئن جرى مثل هذا الحوار في مناسبات عدة ، بالأخص عندما أثير موضوع تطبيق الشريعة ، وكان لنا اسهام متواضع فيه ، إلا أن دائرة التساؤل حول موضوع الحل الإسلامي باتت أوسع بكثير هذه المرة . خصوصا بعدما حملة الإسلاميون على أكتافهم أثناء المعركة الانتخابية ، حتى كان ما كان من صخب وضجيج واعتراض ، لا يزال صدها قائما إلى الآن .

ولسنا بسبيل توجيه الخطاب هنا إلى الناقمين والكائدين ، الذين تقف كلمة الإسلام في حلوقهم ، ويُصلِيهم حديثه بالغصة والمرارة والحساسية الزائدة ، لكننا نوجه الخطاب إلى من يريد أن يفهم أو يحاور ، وإلى من التبس عليه الأمر أو استبدت به الحيرة . ولئن بدا أن الأولين هم أصحاب الصوت العالي ، أو المصدرين لمختلف المنابر ، إلا أن الآخرين هم الأغلبية الساحقة من الناس ، الذين توطب كلمة الإسلام قلوبهم ،

وتستشير فيهم مدد الخير والعطاء والتأييد . برغم كل حيرة وأى التباس :
نحن معهم في طرح السؤالين : كيف وإلى أين . ليس فقط لأن من حقهم أن
يتعرفوا على تصور الإسلاميين للحل الذي يعرضونه ، صيغته وحدوده ومجالاته ومنتهاه ،
ولكن أيضا لأن الراية الإسلامية حملها آخرون وروجوا لها ، ثم أساءوا إلى دينهم وإلى
شعوبهم . فضلا عن أن هناك تطبيقات وحلولا إسلامية مطروحة في الساحة الآن ، ومن
حق الناس أن يسألوا عما إذا كان الحل المأمول ينتسب إلى الحل المعمول . وما درجة القرابة أو
وجه الشبه بينهما ؟ ! .

* * *

سنحاول هنا أن نجيب على السؤال : كيف ؟ . مستهلين الإجابة بإيضاحات ستة

هي :

* أولاً : أنه ليس هناك شيء واحد اسمه الحل الإسلامي ، ولكن هناك حلولاً
عديدة تنبع من رؤية الإسلام وتصوره للكون والحياة . وبالتالي فإن الحدود تتعدد بتعدد
المشاكل بمعنى أن رؤية الإسلام وموقفه هما العنصر الجامع ، أما الحلول المرتكزة على
هذه الرؤية والناבעة منها فهي غير متناهية ، لأن وقائع الحياة غير متناهية بطبيعة الحال .
* ثانياً : أن الحل الإسلامي لا يشترط فيه أن يكون مذكوراً في الكتاب والسنة أو
في مدونات الفقه وكتب السلف ، لكنه يكتسب صفته تلك إذا لم يتعارض مع نص أو
قيمة إسلامية ، وإذا كان يحقق مصلحة مرجوة لمجتمع المسلمين . في هذا الصدد
نستحضر حواراً ذكره ابن القيم في أعلام الموقعين بين ابن عقيل وعدد آخر من الفقهاء ،
حول السياسة الشرعية . إذ قال أحد الفقهاء أنه لا سياسة إلا ما وافق الشرع . فقال ابن
عقيل : السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد
عن الفساد ، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى . ثم أضاف :
فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع ، أى لم يخالف ما نطق به الشرع
فصحيح . وإن أردت ما نطق به الشرع ، فغلط وتغليط للصحابة .

وقد انحاز ابن القيم لرأى ابن عقيل ، وانتقد من قال إن السياسة هي فقط ما نطق
بها الشرع ، حتى اتهمهم بأنهم ضيعوا حقوق الناس وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم
بمصالح العباد . وقال قولته الشهيرة : إن الله أرسل رسوله وأنزل كتبه ليقوم الناس
بالقسط ، وهو العدل الذى قامت به السموات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ،
وقامت أدلة العقل ، وأسفر صبحه بأى طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره .

والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأماراته في نوع واحد ، وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر.. فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها . (أعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٧٢) .

* ثالثًا : أنه على تعدد الحلول الإسلامية لمختلف المشكلات ، إلا أن هذه الحلول ليست لها صفة الثبات ، وإنما هي متغيرة بتغير الأزمنة والأمكنة والعوائد والأحوال . وهذا المبدأ مستقر عند فقهاء الأصول . ومعروفة قصة الإمام الشافعي الذي غير من مذهبه عندما انتقل من العراق واستقر في مصر ، حيث اختلفت الأحوال والعوائد ، فكان طبيعيا أن تختلف الاجتهادات والأحكام . وغنى عن البيان أن حديث المتغيرات منصرف إلى المعاملات دون العبادات ، التي تتسم بالثبات والأصل فيها هو الاتباع ، في حين أن الأصل في الأولى هو الابتداع ، كما قال بعض الفقهاء .

* رابعًا : أن اختلاف الحل الإسلامي عن غيره ليس مطلوباً وليس ضرورياً . إذ ليس مفترضا أن يكون الحل الإسلامي أمراً فريداً في بابه ، ليس مسبقاً ولا ملحوقاً . فالإسلام جزء من تيار البشرية ، والمسلمون ناس من الناس . وإذا حدثت وافقت القيم أو المصالح بين المسلمين وغيرهم ، وافقت الحلول النابعة من تلك القيم أو المنجزة لتلك المصالح ، فذلك مما لا ينبغي أن يثير اعتراض المسلمين أو حفيظتهم . إذ الأمر الجامع هو إنجاز مصالح الخلق ، حتى قال فقهاء عديدون - العز بن عبد السلام وابن القيم والشاطبي في مقدمتهم - بأن كل ما يحقق المصلحة ويقيم العدل والقسط ، فهو من السياسة الشرعية يقينا .

يتصل بذلك أن استجلاب الحلول التي لا تهدر نصا ولا تخذش قيمة إسلامية ، يظل أيضا من حسن السياسة الشرعية ، التي تنص الحكمة حيث كانت ، لتوظفها في خدمة مصلحة الأمة .

* خامسًا : أنه إذا لم يكن ضروريا أن يختلف كل حل لأى مشكلة في الواقع الإسلامي عن غيره من الحلول ، وإذا كان تماثل الحلول واردا عند المسلمين وعند غيرهم ، فإنه يظل هناك هامش للتمييز ينبغي أن يكون مائلا في الأذهان ، لا يقوم على طبيعة الحل ، ولكنه يقوم أساسا على وظيفته ومنتهاه . إذ تقوم فلسفة الحل الإسلامي على ركائز عدة ، منها أن الإنسان خليفة الله في أرضه ، أى أنه يؤدي رسالة في إعمار الكون ، يتعبد بها لله سبحانه وتعالى ، وإذا كان لها مردودها المقصود في الدنيا ، فلها مردودها المرصود في الآخرة .

أما كان منبع الحل أو مضمونه وعلى فرض تطابق القيم التي ينطلق منها أو يخدمها ذلك الحل ، فإن « المصب » في التصور الإسلامي يظل مختلفا غاية الاختلاف . بمعنى أن الحل الإسلامي تدور فيه الجزئيات حول محور الرسالة وخلافة الله في الأرض المنوطة بالإنسان . بحيث تصبح الحركة جزءا من نظام كلى يقوم على الوصل ، بين الدنيا والآخرة ، وبين الأرض والسماء ، وبين الإنسان والله .

* سادسا وأخيرا : أن الحل الإسلامي ليس موجها إلى السلطة ومؤسساتها وحدها ، ولكنه موجه أيضا إلى كافة المكلفين في مجتمع المسلمين . أعني أن الالتزام بتعاليم الإسلام وقيمه والسير على النهج الذي رسمه الله سبحانه وتعالى للناس وبلغه عنه رسوله . ينتظم كافة المسلمين ، بقدر ما ينظم مختلف شئونهم . وإذا كان لنا أن نرتب الأمر حسب أولوياته ، فقد نقول إن التزام المسلمين كأفراد بالحل الإسلامي ، هو نقطة البدء وهو الأساس في إقامة ذلك الحل على صعيد الدولة أو الأمة .

وربما جاز لنا أن نعرف الحل الإسلامي - من الناحية النظرية - بأنه « تدبير شئون الخلق وفقا لتعاليم الإسلام ، أو استلهاما لقيمه ، بما يحقق المصالح والمقاصد المعبرة في الدنيا والآخرة » .

وعلى صعيد الواقع ، فإننا نجد أكثر من صيغة لتصور الحل الإسلامي . والتعدد أو التفاوت هنا ناشئ عن اختلاف درجة الاستيعاب وزاوية الرؤية ، وطبيعة التحدى الظاهر الذى تستدعى الشريعة لصدده ومواجهته . وفي هذا الإطار ، فقد نزع أن هناك تصورات خمسة للحل الإسلامي ، نوجزها فيما يلي :

* مستوى حضارى ، يتعامل مع الحل الإسلامي بحسبانه الصيغة الوحيدة التي تكفل للأمة استقلالها في وعاء حضارى متميز ، يثبت خصوصية الأمة ويرد إليها ذاتها واعتبارها ، ويعتقها من أسار الانسحاق والتقليد . ونحن نجد في دعوة السيد جمال الدين الأفغانى إلى الثورة والتمرد على سلطان الآخر ، صدى لهذه الفكرة . غير أن المفكر الجزائرى مالك بن نبي يعد أبرز رواد هذا التيار ، الذى بدأ يتبلور في ستينيات وسبعينيات القرن الحالى (مرحلة الاستقلال الوطنى) . وتعكس كتاباته اهتماما واضحا بقضية الخلاص من التبعية وانشغالا دائما بمسألة البعث الحضارى . وهو ما نلمسه في كتب مثل : شروط النهضة - مشكلة الثقافة - بين الرشاد والتهيه - في مهب المعركة . وقد أصبحت هذه الدعوة تستوعب عددا لا بأس به من مثقفينا حتى نلمح لها بصمات واضحة في كتابات عدد من الباحثين المصريين اللامعين ، من أمثال طارق

البشرى والدكتور محمد عمارة وعادل حسين . ومن أحدث ما ظهر في مصر من أبحاث في هذا الصدد كتاب الدكتور سيد دسوقي حسن (أستاذ الهندسة) ، الذي صدر أخيرا بعنوان : مقدمات في البحث الحضارى .

وربما كانت إحدى ميزات هذا الطرح الحضارى للحل الإسلامى أنه يمكن أن يشكل نقطة التقاء بين المسلمين والمسيحيين ، بحيث يتعامل معه المسلمون من منطلق عقيدى ، ويتعامل معه غير المسلمين من منطلق ثقافى وسياسى . الأمر الذى دفع باحثا مسيحيا كبيرا مثل الدكتور أنور عبد الملك إلى أن يعلن انخيازه إليه .

* مستوى «أصولى» يرى فى الحل الإسلامى إحياء لحقيقة الدين ، واستدعاء للتعالم لتحتل مكانها الحاكم فى المجتمع . بحيث تظل علاقات الناس بالله ، وعلاقات الناس بالناس . الأمر الذى يؤذن برفع الحصار المضروب على الدين لإبقائه محبوسا فى المساجد والموالد . وإطلاق سراحه ليؤدى دوره الفاعل فى حاضر الناس ومستقبلهم . بحيث يتجاوز الدين حدود العلاقة القلبية بالله سبحانه وتعالى ، إلى محيط الواقع المعيش ، فيترجم إلى مواقف وسلوكيات ونظم تضبط إيقاع الحياة ، وقيم تتسبب مختلف الأنشطة الإنسانية .

وكتابات الأستاذ حسن البنا ، ومدرسة الإخوان المسلمين بعامة ، هى التى تبنت هذا الطرح للحل الإسلامى ، منذ تأسيسها فى سنة ١٩٢٨ . وإن كنا لا نستطيع أن نفصل هذه المدرسة عن محاولات الإحياء الدينى التى شهدتها مصر منذ بداية القرن ، على يد محمد عبده وتلاميذه الذين يقف رشيد رضا فى مقدمتهم ، إلا أنه يحسب لمدرسة الإخوان أنها نقلت دعوة الإحياء من مجامع المثقفين ومنتدياتهم إلى الشارع . بحيث أصبحت هناك حركة إسلامية تتبنى هذا التصور وتدعو إليه . حتى أصبح هذا التراث الفكرى أحد منابع التى تستمد منه ظاهرة الصحوة الإسلامية الراهنة زادا الأساسى . ورغم أنه لم يتح لفكر الإخوان أن ينمو ، لأسباب يعرفها الجميع ، بحيث يصبح أكثر استجابة للتحديات المطروحة فى الثمانينيات . وأكثر وضوحا فى مواجهة المشكلات الراهنة ، إلا أن الأساس الذى وضعه الأستاذ البنا لا يزال يؤدى دوره الفاعل إلى الآن . وبناء عليه صاغ الدكتور يوسف القرضاوى رؤيته فيما يسميه « تيار الوسطية الإسلامية » ، وانطلق الشيخ محمد الغزالى يشر بفكرة الإحياء الواعى للدين فى طول العالم العربى وعرضه ، ومضى آخرون - بجهود فردية خارج الإطار الحركى للجماعة - يدعون إلى رؤى عصرية ومستقبلية للحل الإسلامى ، تنطلق من ذات المفهوم الشاملة للتعالم ، نرصده

من هؤلاء الدكتور كمال أبو المجد ، والدكتور جمال عطية رئيس تحرير مجلة المسلم المعاصر ، والدكتور فتحى عثمان الذى نقل نشاطه الفكرى إلى خارج مصر منذ عشرين عاما ، والأستاذ عبد الحليم أبو شقة الذى عاد إلى مصر منذ سنوات قليلة ، محاولا بث أفكاره وتجديد الدم فى شرايين العمل الإسلامى . من خلال سلسلة مطبوعات بدأ فى إصدارها تحت عنوان « آفاق الغد » .

عن الحل التشريعى

* مستوى اعتقادى ، يرى أن الحل الإسلامى ينبغى أن يركز أولا على سلامة الاعتقاد . وأنه لا سبيل ولا مجال الآن لأى حديث عن إقامة نظام أو نظم إسلامية ، أو حلول من أى نوع . لأن الاعتقاد ذاته لم يثبت بعد . وبالتالي فإن الأساس الذى يبنى عليه الحل مصاب بالخلل والضعف . وفيما نعلم . فإن الأستاذ سيد قطب هو من طرح هذا الرأى من المعاصرين ، وتبنته جماعة الجهاد المصرية فيما بعد ، ولا يزال هذا منطلقها الفكرى إلى الآن .

فى كتب « الضلال » . ومعالم فى الطريق . وخصائص التصور الإسلامى ، والإسلام ومشكلات الحضارة . يقرر الأستاذ قطب أننا نعيش مجتمعا جاهليا ، يرفض حاكمية الله تعالى ولا يعترف بمنهجه ضابطا للحياة ، ولا يسلم ولا يفهم معنى « لا إله إلا الله » . ركيزة الإيمان وعموده الفقرى . وبالتالي فإن أى طرح لحلول أو اجتهادات إسلامية فى ظل هذا الواقع ، هو من قبيل العبث أو الهزل . وهو يصف الخائضين فى مثل هذه الأمور بعبارة « المخلصين المتعجلين » ، ويتهمهم « بالهزيمة الداخلية » لأنهم قبلوا أن يتعاملوا مع الأوضاع الراهنة ، فى حين ينبغى أن يدعى هذا الواقع إلى الدخول فى عقيدة الإسلام أولا ، ورد الحاكمية لله فى أمر الناس كله .

* مستوى تشريعى ، يتصور الحل الإسلامى دعوة للالتزام بالنظم القانونية التى جاء بها الإسلام ، سواء فى المجالات المدنية أو الجنائية أو الأحوال الشخصية ، فضلا عن الميدان الاقتصادى . أى أنها رؤية فوقية للحل ، تعنى بإقامة النظام الإسلامى على سطح المجتمع وهيكلة الخارجى ، وتعتبر الشريعة مرادفا للقانون ، وليس مجموعة النظم التى شرعها الله وأنزلها ليلتزم بها الإنسان فى مختلف ميادين الحياة ، كما يقول الشيخ شلتوت .

وقد لا نبالغ إذا قلنا إن هذا هو المفهوم الأكثر شيوعاً لفكرة الحل الإسلامى . ربما لأنه الأسهل ، وربما لأنه يجسد الحل فى قوانين تصدرها السلطة التشريعية . ولا يوسع من محيطه ليصبح نظاماً للحياة ، تتوزع التكاليف والالتزامات فيه على الأفراد ومختلف المؤسسات التربوية والإعلامية والسياسية والدستورية . وربما كان شيوع هذا المفهوم تعبيراً عن شوق المسلمين إلى إقامة كيان إسلامى ملموس ، على أى نحو كان . فالحديث عن تربية إسلامية أو أخلاق وقيم وسلوك قد يصبح شيئاً هلامياً يتعذر الإمساك به ، فضلاً عن أنه يؤتى ثماره بعد حين ، يطول أو يقصر . أما الحديث عن قوانين ولوائح فإنه ينصب على صيغة يمكن تلمسها ، وأمور واضحة المعالم ووقائع محكمة .

* مستوى عبادى أو أخلاقى ، يتصور الحل الإسلامى صيغة لتوثيق الصلة بالله وحصناً يحمى الأخلاق والفضائل ، وسبيلاً إلى مقاومة الباطل وتطهير الاعتقاد من الانحرافات ومختلف صور الضلال .

ويتعلق بهذا الحل مختلف الفصائل الإسلامية التى تتعامل مع التدين فى حدوده القلبية والمسجدية ، إذا جاز الوصف ، من أمثال جماعة التبليغ والدعوة ، والجمعية الشرعية ، والطرق الصوفية ، وبعض التيارات السلفية .

ويلتقى على هذا المفهوم الذى يربط بين « الحل » وبين القلب والضمير جماعات العالمانيين الذين ينادون بشعار فصل الدين عن السياسة ، ويرفعون لافتة « الدين لله » . ولا تستوعب مداركهم سوى المفهوم الكنسى للتدين ، والتاريخ السيئ للسلطة الدينية فى أوروبا .

* * *

لعلنا لا نبالغ فى التقدير إذا قلنا بأن المستويين الأصولى أولاً والحضارى ثانياً ، فى فهم الحل الإسلامى هما الأقرب إلى التعبير الصحيح عن رسالة الإسلام وروحه . وإن كان تيار « الحل التشريعى » هو الأكبر ، وربما تساوى معه فى الحجم تيار التصور العبادى والأخلاقى لمفهوم الحل ، فى حين نحسب أن القائلين بجاهلية المجتمع ، الداعين إلى حل عقيدى له أولاً ، هم أقلية لا تكاد تذكر فى خريطة الواقع الإسلامى المعاصر . ولا غضاضة فى تعدد مفاهيم الحل الإسلامى ، ولا ضرر فى تنافس تلك الأفكار فى الساحة . فقبولنا لمبدأ التعددية فى العمل العام ، يستتبع قبولاً مماثلاً للتعددية فى داخل المحيط الإسلامى ذاته . ومن المفيد ، ومن الصحى ، أن يعرض كل ما عنده ، بضاعته وحجته ، ليكون رأى العام الإسلامى هو الفيصل والحكم فى نهاية الأمر .

وبهنا هنا أن ننبه إلى أن القائلين بالحل الإسلامى التشريعى ، يتحدثون عن محتوى حوالى ٥٪ فقط من النصوص القرآنية ، ولا يعنون بالقدر الواجب بالنسبة المتبقية ، التى تصل إلى ٩٥٪ من جملة النصوص ، ذلك أنه إذا كان مجموع آيات القرآن الكريم فى حدود ٦٢٣٦ آية ، وإذا كان مجموع آيات المعاملات ٢٥٠ آية تقريبا ، فإن حصر الحل الإسلامى فى إطار التشريعات التى تنظم المعاملات يغدو اختزالا مخلا لمفهوم الحل ، وابتسارا منكورا للشريعة المنزلة .

بهمنا أيضا أن نلفت النظر إلى النهج الذى اتبعه النبى عليه الصلاة والسلام فى دعوته إلى « الحل » فى المجتمع الإسلامى الأول . وهو النهج الذى يقدم الدعوة على الدولة ، ويطبق الحل على مرحلتين ، أولاها « مكيّة » امتدت ثلاثة عشر عاما ، وفيها انصب الجهد على تطبيق الإسلام على المستوى الفردى ، بتربية الضمير المسلم وتهيته وإعدادة . أى على وضع الأساس القوى للبناء . والمرحلة الثانية « مدنية » استغرقت عشر سنوات ، وفيها جرت إقامة الدولة ونزلت التكاليف وشرعت الحدود .

وهو وضع يختلف عن دعوة الداعين فى زماننا إلى الدخول فى العقيدة من جديد ، الذين يهتمون المجتمع بالجاهلية . لأن مرحلة التربية والتطبيق على المستوى الفردى فى مكة أخذت مكانها واتباع النبى على الإسلام ، أى بعد انتقالهم من الشرك إلى الإيمان . فى حين أن دعاة جاهلية المجتمع يردوننا إلى ما قبل الإسلام .

لم يكن ذلك نهجا نبويا فقط ، ولكنه نهج قرآنى فى حقيقة الأمر ، بحيث أن الآيات التى نزلت فى مكة ركزت على التربية والإعداد ، بينما كان محور الآيات المدنية هو التطبيق على مستوى الدولة .

ولسنا ندعو إلى إنفاق سنين طالت أم قصرت فى تربية المسلمين ، لننتقل بعد ذلك إلى تطبيق النظم الإسلامية ، لكننا نلج على أهمية إعطاء الأولوية للتربية ، على أن يمضى القدر الممكن من التطبيق بالتوازي ، وبالتدرج الذى التزم به القرآن فى تناول الأمور وتقوم ما هو معوج من أوضاع الخلق . فتطبيق بغير تربية ، هو بمثابة إقامة صرح على غير أساس أو نسج ثوب بخيوط العنكبوت ! .

* * *

قد لا يشفى هذا العرض غليل الباحثين عن إجابة السؤال : كيف يكون الحل الإسلامى ! فرصد التصورات المتعددة لفهم هذا الحل لا يكفى ، لأننا حتى إذا سلمنا بأن المفهوم الحضارى للحل أو المفهوم الأصولى هما الأصح والأصدق تعبيرا عن رسالة

الإسلام ، فإن السؤال يظل واردا . ومن حق أى أحد أن يعيده علينا قائلا : إذا وافقنا - جدلا - على أن الحل الإسلامى هو سبيلنا إلى الانعتاق من التبعية وإلى التميز الحضارى . أو إذا وافقنا على أن الحل الإسلامى يعنى إقامة نظام الحياة على نسق الإسلام ووفقا لتعاليمه وقيمه . فكيف يكون ذلك ؟ .

ردى على السؤال هو : أن الإجابات تتعدد أيضا على هذا الشق ، ومن المهم أن تحدد الفصائل أو التجمعات التى تتبنى هذا الطرح أو ذاك أولويات العمل ونقطتى البدء والانتها . وإذا كان لى أن أحدد موقفا . فقد أعيد ماسبق أن عرضته فى هذا الصدد . وهو أن مدخلنا الأوفق والأسلم للتطبيق الإسلامى هو باب الشورى - إعمال التطبيق فى المجال السياسى - مما يثبت قيم الحرية والديمقراطية ، ويهين مناخا مواتيا للتقدم بعد ذلك فى أمان .

قلت أيضا إن أول حجر نزع من أساس الصرح الإسلامى فى العصر الأموى تمثل فى الشورى ، مما أدى إلى خلخلة البناء كله . ومن المهم الآن أن ننتبه إلى خطر هذه الثغرة . فتتجه أولى خطوات التطبيق إلى سدها ، لكى يستقيم الأساس ويستعيد عافيته ، ويصبح قادرا على أداء الدور المنوط به - والله أعلم .

هؤلاء الدراويش

أهداني مهندس موهوب - حاصل على شهادة الدكتوراه في العمارة - كتاباً ألفه في «أحكام التلاوة». وتلقيت في البريد «طرداً» ضم مجموعة من الكتب أصدرها مهندس آخر، كان أحدها حول السنة الشريفة، والثاني عن كيفية تطبيق الشريعة. والثالث في حكم تارك الصلاة. وقبل عدة أسابيع بعث إلي ضابط برتبة عقيد بمؤلف له حول «آداب الحج والعمرة».. بينما سمعت أحد المستشارين القانونيين يقول إنه كرس وقته خلال السنة الأخيرة للبحث في علامات الساعة. وقال لي طبيب أعرفه إنه بات يعطي الأولوية في قراءاته للتحقق من صحة أحاديث المهدي المنتظر!

اجتمعت تلك المصادفات في فترة زمنية قصيرة. حتى كثفت صورة تبعث على الانقباض والخوف. وقلت: ماذا لو اتسعت الدائرة، وشاع هذا النوع المبتدع من الدين، فانسحب المؤهلون والمتخصصون والخبراء من معاملهم ومواقعهم، ثم صرفوا جهدهم في تحصيل العلوم الشرعية بحجة التقرب إلى الله والتعبد له؟

وقلت: لو أن هناك طرفاً كارها للإسلام والمسلمين، متمنيا الشر والفناء للآخرين، أو لو أن هناك عدوا يسعى إلى تركيع هذه الأمة، وإلغاء حاضرها ومستقبلها، وإصابتها بالجدب والعقم الأبديين. فإن أيا من هؤلاء سوف يجد في هذه الموجة ضالته ومفتاح رضاه وسعادته. وسوف يصبح غاية أمله ومناه أن «يتعمق» إيمان المسلمين على ذلك النحو، حتى يتحولوا جميعاً إلى طواير من الدراويش، تتزاحم في أروقة المساجد وحلقات الذكر ومواكب العمرة والحج ومسيرات الموالد. بينما تظل ذاهلة عن الدنيا، فاقدة للوعي والإرادة.

أدركت كم هي صائبة ونفيسة. تلك الكلمات التي أوردها الشيخ محمد الغزالي. في كتابه «مشكلات في طريق الحياة الإسلامية»، ووضع على رأس المشكلات، مثل هذا

التدين الشائه . إذ روى أنه التقى صيدليا مشغولا ببحث قضية « صلاة تحية المسجد » في أثناء خطبة الجمعة ، ومهتما بترجيح مذهب على مذهب ، فسأله - فيما ذكر - لماذا لا تنصر الإسلام في ميدانك ، وتدع هذا الموضوع لأهله ؟ .

وأضاف : إن الإسلام في ميدان الدواء مهزوم . ولو أراد أعداء الإسلام أن يسمموا أمتهم في هذا الميدان لفعّلوا ، ولعجزتم عن مقاومتهم ! .

ثم قال : أفما كان الأولى بك وبإخوانك أن تصنعوا شيئا لدينكم في ميدان خلا منه ، بدل الدخول في موازنة بين الشافعي ومالك ؟ .

وروى الشيخ الغزالي واقعة أخرى تتعلق بطالب يدرس الكيمياء ، وجه إليه سؤالاً عن موضوع شائك في علم الكلام . فرد عليه قائلاً : إن ما تسأل عنه درسناه قديماً ، وحكايته كيت وكيت . وخير لك أن تنصرف عن هذا الأمر ، وأن تقبل بقوة على ما تخصصت فيه ، فنحن فقراء إلى النابغين في المادة التي تتعلمها ، وأغنياء عن المشتغلين بالفلسفات الكلامية .

ثم أضاف : تعمق في علوم الكيمياء ، فهذا أجدى على الإسلام من انكبابك على بعض قراءات دينية تخصصية ليست مطلوبة منك . وحسبك من فقه الدين ما ينطبع في فؤادك وأنت تقرأ القرآن الكريم . ثم سر وراء نبيك عليه الصلاة والسلام ، وتعلم منه كيف غير الدنيا باسم الله . (ص ٢٧) .

في موضع آخر من كتابه روى شيخنا قصة رجل أراد أن يحج للمرة الثالثة ، فسأله : كم تتكلف الحجة ؟ قرابة ألف جنيه ؟ فرد الحاج ، نعم وأكثر . قال له الشيخ الغزالي : أدلك على عمل أفضل ، إن فلانا تخرج من كلية الصيدلة ، وهو فقير... فضع في يده هذا المبلغ يبدأ حياة تنفعه وتنفع أمتهم . ولك عند الله ثواب أكبر من ثواب حجتك هذه .

ويبدو أن صاحبنا فوجئ بالكلام ، فنظر إليه دهشاً وصاح : أهذا كلام يقال ؟ أدع الحج وأفتح صيدلية ؟ ! .

فرد عليه الشيخ : إنك إذا أطعني أقمت فريضة وسددت ثغرة ، وشاركت في جهاد جليل الثمرة ، بدل هذه النافلة التي تبغى .

واستطرد قائلاً : إن جمهوراً غفيراً من المسلمين لا يدري أبعاد المأساة التي تعيش فيها أمتهم ، ولا مدى التخلف الرهيب الذي يهدد يومها وغدها . ومن ثم ، فهو يخبط في دينه يخبط عشواء .

ومما عقب به الشيخ الغزالي على مذكره من مشاهدات ووقائع ، قوله : من المستحيل إقامة مجتمع ناجح الرسالة . إذا كان أصحابه جهالا بالدنيا عجزا في الحياة ... وإنه لفشل دفعنا ثمنه باهظا عندما خبنا في ميادين الحياة ، وحسبنا أن مشيئة الله في كلمات تقال ومظاهر تقام ... إن الله لا يقبل تديننا يشينه هذا الشلل المستغرب . ولا أدري كيف نزعم الإيمان والجهاد ، ونحن نعاني من هذه الطفولة التي تجعل غيرنا يداوينا ، ويمدنا بالسلاح إذا شاء .

« ... لقد راقبت الكثير من الشبان الذين يستحبون خدمة دينهم ، وأفرغني أن الخطل الموروث يهيم عليهم . إنهم لا يحسبون عرق الجبين في البحث عن البترول ، أو تلوث الجبهة وراء آلة دوارة ، لا يحسبون ذلك جهادا . إن الجهاد في وهمهم تلاوات وأوراد ، وتكرار ما تيسر من ذلك ، مادام في الوقت متسع ! (ص ٢٦) .

* * *

خلال المناقشات التي جرت مع بعض الإسلاميين في الولايات المتحدة الأمريكية (نيوجرسي وهيوستون بوجه أخص) كانت تطرح أسئلة عديدة حول الظاهرة الإسلامية في العالم العربي ، أو ما يسمى بالصحوة ، وعندما أتيح لي أن أشارك في الإجابة ، قلت إننا تجاوزنا مرحلة الجدل حول مبدأ التدين ، وصرنا في قلب مشكلة أخرى هي : التدين في نوعيته وكيفية .

قلت أيضا إنه لا خوف الآن على التدين من أعدائه ، لكن كل الخوف نابع من سلوك دعائه وأبنائه . وإجهاض الظاهرة الإسلامية - إذا تم - قلن يكون بسبب محاولات التصفية أو القمع أو العدوان ، فتلك أمور تقوى وتكسب المناعة ولا تضعف ، وإن عطلت المسيرة . ولكن الإجهاض يمكن أن يتحقق من خلال بابين بالدرجة الأولى ، هما : الخلاف المذهبي ، والدروشة .

الخلاف المذهبي سواء كان بين الشيعة والسنة ، أو بين الوهابية والأباضية وبينها وبين الزيدية ، يمكن أن يمتص كل ما تمثله الظاهرة الإسلامية من قوة ، ويستنفد كل ما لها من رصيد . وملف الشيعة والسنة - الأهم والأخطر - تعرض لعبث غير مسئول من جانب بعض المحسوبين على التيار الإسلامي أخيرا ، في غمرة الانفعال بالمصادمات التي وقعت أثناء الحج ، بين العلاقات بين الوهابية والأباضية في سلطنة عمان تعرضت لتوتر

أخير بسبب بعض الملاحظات الناقدة التي أبدتها بعض المحسوبين على السلفيين ، والتي صنفت الأباضية - مجددا - بأنهم خوارج ورافضة . أما ملف الوهابيين والزيود في اليمن الشمالي ، فهو لا يكاد يغلق حتى يفتح مرة ثانية ، ولا تكاد جراحه تندمل ، حتى تجد من ينكؤها بقصد أو بغير قصد .

الدروشة تشكل خطرا آخر من حيث أنها تفرغ الظاهرة الإسلامية من مضمونها الفاعل . وتحولها إلى ظاهرة انسحابية . وفي أحسن فروضها ، فقد تصبح ظاهرة كمية لا نوعية . بمعنى أنها عندما تقف بالتدين عند حدود الفرائض والشعائر والطقوس ، ويكون ذلك في بعض الأحيان على حساب التقدم العلمي والمشاركة في صناعة الحاضر والمستقبل ، فإنها بذلك لا تضيف شيئا إلى الواقع . وإنما قد تصبح عبئا عليه . إذ أن مفعولها في هذه الحالة لن يتجاوز مجرد إفراز كم من العابدين الأتقياء ، الذين اختاروا أن يعيشوا عائلة على الغير . وتابعين له بطبيعة الحال .

وفي الظروف الدقيقة والتعيسة التي تمر بها أمتنا ، من التخلف إلى التبعية ، فإن خطر ظاهرة الدروشة يصبح أشد ، وثمنها يصير أكثر فداحة وجسامة . وبها لا تكون الظاهرة الإسلامية خطوة في اتجاه التغيير أو التقدم ، وإنما يقطع عليها الطريق بحيث تغدو محاولة لتكريس كل ماهو تعيس ومشئوم في واقعنا .

فكل الجهد الذي بذله أولئك الذين أشرنا إليهم لم يصف شيئا إلى ما بين أيدينا من معارف حول أحكام تلاوة القرآن أو السنة أو آداب الحج والعمرة ، وإنما هي ثقافة التكرار والاجترار التي يباشرها البعض تأثرا بوهم التدين والتعبد . أما الانشغال بعلامات الساعة والمهدى المنتظر ويأجوج ومأجوج وما إلى ذلك ، فهو من قبيل صرف الجهد فيما لا ينفع ، لا في الدنيا ولا في الآخرة .

ولو أن الأمر اقتصر على جهد مكرر أو مضيع بذله البعض وقضوا فيه شطرا من أعمارهم لكان ولما استوقفنا . ولكن ما يملأ النفس حزنا وحسرة أن هؤلاء ضيعوا على أمتنا فرصة الاستفادة بخبراتهم وتخصصاتهم فيما ينفعها ، وقد يسهم ولو بقدر ضئيل في إضافة بعض الخير لها .

من هذه الزاوية ، فإن الطريق الذي سلكه هؤلاء - وحسن نواياهم ليس محل بحث - يمثل إهدارا منكورا لطاقتهم وخبراتهم ، كما أنه يحجب عن أمة المسلمين خيرا مأمولا ، هي في أمس الحاجة إليه ، مما يساعد على إصابة هذه الأمة بمزيد من التردى . مزيد من التخلف ، ومزيد من التبعية .

وإن شئنا مزيدا من المصارحة فقد نقول بغير تردد . إن ظاهرة الدروشة هذه ليست سوى مؤامرة غير مدبرة على أمتنا . في مبتدئها على الأقل . وإن كنا لا نستبعد تدخل عنصر التدبير والتخطيط في محاولة الانتفاع بها . بالترويج لها وشغل الناس بإفرازاتها ، والذين روجوا للأفيون في الصين لتركيع شعبها . والذين استغلوا الطرق الصوفية في الجزائر والسنغال لفتيت إرادة الجماهير وضرب المقاومة الوطنية . لا يستبعد على أمثالهم أن يعاودوا المحاولة لتنويم أمتنا بدعوة مثقفها للهجرة من المعامل إلى المعابد ، ومن الدنيا إلى الآخرة . ومن عالم الشهادة إلى عالم الغيب ! .

عندما أسىء استغلال الطرق الصوفية في الجزائر . أو ما كان يسمى « بالطرقية » ، اتجه بعض علمائها إلى تأسيس تنظيم مضاد أسموه « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » ، وأصدر اثنان من المؤسسين . هما الشيخان عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي ، بيانا في سنة ١٩١٢ . قالا فيه إن : « البلاء المنصب على هذا الشعب المسكين (الشعب الجزائري) آت من جهتين متعاونتين عليه . أو بعبارة أوضح . من استعمارين مشتركين يمتصان دمه . ويفسدان عليه دينه وديناه : استعمار مادي هو الاستعمار الفرنسي . واستعمار روحاني يمثله مشايخ الطرق المؤثرون في الشعب والمتغلغلون في جميع أوساطه ، والمتجرون باسم الدين والمتعاونون مع الاستعمار عن رضا وطواعية .. والاستعماران متعاضدان يؤيد كل منهما الآخر بكل قوته . وغرضها معا تجهيل الأمة لئلا تفيق بالعلم ، وتفقيرها لئلا تستعين بالمال على الثورة .. وإذن . فلقد كان من سداد الرأي أن يبدأ العلماء الجزائريون بمحاربة هذا الاستعمار الثاني لأنه أهون .. » - (د . فتحى عثمان - عبد الحميد بن باديس رائد الحركة الإسلامية في الجزائر المعاصرة - ص ٤٩) .

أليست بوادى الموجة التى نحن بصددتها مؤدية بنا إلى نتيجة مماثلة ، يمكن أن تصب أيضا فى صالح التجهيل والتفكير ؟ .

لقد استبدلوا الذى هو أدنى بالذى هو خير . إذ أزعجهم أن الذى انصرفوا عنه أو تركوه هو أفضل عند الله وأثقل فى موازين حسناتهم من الذى انتقلوا إليه وآثروه . فهم إن تعبدوا بعملهم نفَعوا أنفسهم ونفعوا غيرهم . أما تعبدهم بمثل الذى كتبوه فلست أعرف إن كانوا قد انتفعوا به أم لا ، لكنهم يقينا لم ينفعوا غيرهم .

إننا بإزاء عرض لمرض عضال استشرى فى عقل الأمة حتى جنى على مفهوم التعبد وغلّق أبوابه المتعددة والرحبة . ولم يُبق إلا على باب واحد هو : الطقوس والفرائض والشعائر . ولئن حَزَّ فى نفوسنا إصابة بعض أهل الخبرة والتخصص بهذا الداء ، إلا أن

الكل يلمس كم هو منتشر ومتوطن بين عامة الناس في كل مكان .
والأمر كذلك فإننا نصبح بحاجة ماسة لأن نزيل ما علق بمفهوم التعبد من أتربة وما
أصابه من تشوهات . كما أننا نظل مطالبين بأن نواصل البحث فيما وراء الظاهرة من
أسباب وتداعيات .

عندما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية . ما العبادة ؟ . وضع إجابته في رسالة بعنوان
« العبودية » - قال فيها إن العبادة : هي اسم جامع لكل ما يحببه الله ويرضاه من الأقوال
والأعمال ، الباطنة والظاهرة . فالصلاة والزكاة والصيام والحج ، وصدق الحديث ،
وأداء الأمانة ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والوفاء بالعهود ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، والجهاد للكفار والمنافقين ، والإحسان للجار واليتيم والمسكين وابن
السبيل ، والمملوك من الآدميين ، والبهائم ، والدعاء والذكر والقراءة ، وأمثال ذلك
من العبادة (ص ٣٨) .

وأضاف في موضع آخر قوله إن « كل ما أمر الله به عباده من الأسباب فهو عبادة .
يعقب الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى على هذا الكلام . مستشهدا ببعض آيات سورة
البقرة . قائلا إن بعض الناس لا يفهم من كلمة « العبادة » إذا ذكرت إلا الصلاة
والصيام والصدقة والحج والعمرة ، ونحو ذلك من الأدعية والأذكار . ولا يحسب أن لها
علاقة بالأخلاق والآداب ، أو النظم والقوانين ، أو العادات والتقاليد .. وأضيف : أو
الإنجاز والانتاج والابداع . ثم يقول في كتابه « العبادة في الإسلام » . إن الشعائر
العظيمة والأركان الأساسية في بناء الإسلام - على منزلتها وأهميتها - إنما هي جزء من
العبادة لله ، وليست هي كل العبادة التي يريد الله من عباده . إن دائرة العبادة
التي خلق الله لها الإنسان ، وجعلها غاية في الحياة ، ومهمته في الأرض ، دائرة
رحبة واسعة . إنها تشمل شئون الإنسان كلها ، وتستوعب حياته جميعها
(ص ٥٣) .

في هذا المعنى ، يسوق الدكتور القرضاوى عدیدا من النصوص الشرعية . بينها
حديث نبوى يسأل فيه الرسول عليه الصلاة والسلام صحابته : ألا أخبركم بأفضل من
درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ .. وعندما يردون بالإيجاب يقول : إصلاح ذات
البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة (المهلكة أو المدمرة) .. ومنها قوله عليه
السلام : عرضت على أمتي حسناتها وسيئها ، فوجدت من محاسن أعمالها : الأذى
يماط عن الطريق .. وقوله : أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صلاة ، وحملك عن

لضعيف صلاة . وإخاؤك القدر عن الطريق صلاة . وكل خطوه تخطوها إلى الصلاة صلاة .

ومنها : مرواه النبي لصحاته عن رجل وجد كلبا يلهث . يأكل التراب من شدة العطش . فسارع إلى سقايته . فشكر الله له فغفر له .. ولما سأله الصحابة عما إذا كان المرء يؤجر في البهائم . قال : في كل كبد رطبة - أي فيها حياة - أجر ! .

يضيف الشيخ القرضاوى إن : الزارع في حقله . والعامل في مصنعه . والتاجر في متجره . والموظف في مكتبه . وكل ذى حرفة في حرفته . يستطيع أن يجعل من عمله المعاشى صلاة وجهادا في سبيل الله . إذا التزم فيه الشروط الآتية :

- أن يكون العمل مشروعاً في نظر الإسلام .

- أن تصحبه النية الصالحة : نية المسلم إعفاف نفسه . وإغناء أسرته . ونفع أمته . وعمارة الأرض . كما أمر الله .

- أن يؤدي العمل بإتقان وإحسان . فالله يحب إذا عمل أحدكم شيئاً أن يتقنه . كما في الحديث النبوى .

- أن يلتزم فيه حدود الله . فلا يظلم ولا يخون . ولا يغش ولا يجوز على مال غيره .

- ألا يشغله عمله الدنيوى عن واجباته والتزاماته الدينية (ص ٦٢) .

بهذا المفهوم فإن صرف الجهد عن الأعمال والحرف النافعة يصبح إعراضاً عن عبادة لها ثوابها الجزيل عند الله . بالأخص في ظل واقع لأمة الإسلام هي أشد ما تكون حاجة إلى استنهاض همم أبنائها واستحضار سواعدهم لتخليصها من وهبتها ومازقتها .

* * *

لقد شاع المفهوم المتسر للتعبد . في ظل الترويج للثقافة الإسلامية العاجزة . تلك الثقافة التى ثبتت في عقول الناس عبر مختلف الأبواق والمنابر أن الدين مكانه المسجد . وأن الدين لا شأن له بالحياة والدنيا . وأن من اعترض حل عليه الغضب وانطرد ! .. وربما وجد البعض في هذه الصيغة للدين إطاراً آمناً يحميهم من مخاطر أصابت آخرين من الإسلاميين . ممن تورطوا في نشاطات عامة . أقضت بهم إلى معارضة السلطة . الأمر الذى فتح عليهم أبواباً لشور لا قبل لهم بها .

ونحسب أن هزال حصيلة الثقافة الإسلامية التى يتلقاها الشباب في مختلف مراحل التعليم . له دوره في انكباب بعضهم على محاولة اكتشاف ذلك العالم المجهول لديهم . واندفاعهم في هذا الطريق بمعدلات سرعة تفقدتهم التوازن المطلوب . وعندما يتوفر

عنصر الاندفاع لتعويض الفقر في هذه الثقافة . ويتم ذلك بجهد فردى لا رعاية فيه ولا توجيه . فإن انحراف المسار يصبح احتمالا واردا . إن لم يكن راجحا . وقد سمعت من كثيرين أن علاقتهم بالثقافة الإسلامية لم تبدأ إلا بعد التخرج من الجامعة . وتلك مشكلة حقيقية تتحمل مسئولية حلها مختلف الأجهزة التي تباشر أنشطة التربية والتعليم ورعاية الشباب .

تثير هذه النقطة عنصرا آخر له دوره في فقر الثقافة الإسلامية الرشيدة . وهو غيبة التجمعات الأهلية التي تسهم في تربية الشباب على فهم قويم للدين . مما يجنبهم مزالق التزيد المنكور في فهم التعاليم . أو الانتقاص والابتسار في تلقى هذه التعاليم . إن تصحيح الفهم الدينى لم يعد خيارا مطروحا علينا . نقبله أو نرفضه . ولكنه صار واجبا تفرضه ظروف المرحلة . شئنا أم أبينا . وبغير هذا التصحيح فإن المخاطر سوف تهددنا من كل جانب . فضلا عن أن مؤشرات التفاؤل بالمستقبل سوف تنكسر واحدا تلو الآخر . وفرص الأمل في التقدم سوف تضيق يوما بعد يوم .

ووسط تلك الريح المقبضة الباعثة على القلق والتشاؤم ، تلوح في الأفق إضاءات تعكس بعضا من جوانب الأمل المعقود على الإسلاميين من أهل الخبرة والتخصص ، حيث يستنفر هؤلاء ليقدم كل منهم دينه في مجال علمه وتخصصه . من هذه الزاوية ، فلا بد أن نسجل لبعض القانونيين والاقتصاديين والأطباء مبادراتهم ، على المستويين الفردى والجماعى . لتحقيق هذا الأمل .

هنا أيضا لابد أن نذكر واحدا من أبرز علماء المسلمين المعاصرين ، رحل عنا في أغسطس ١٩٨٧ ، فى كبرياء وصمت ، هو الدكتور حسين كمال الدين أستاذ علم الفلك ، الذى كرس سنى حياته لخدمة أمته فى ميدان تخصصه . حتى خلف لنا عصابة جهده الذى تمثل ثمانية مجلدات استطاع فيها أن يعين مواقيت الصلاة للمسلمين فى كافة أنحاء العالم ، وطوال أيام السنة . كما استطاع أن يحدد اتجاهات القبلة لكل مسلم أيا كان موقعه على سطح الكرة الأرضية فى الوقت ذاته ، فإنه أفرد مجلدا لتعيين أوائل الشهور العربية باستعمال الحساب ، لعلاج مشكلة اختلاف المطالع وما يترتب عليها من اختلاف مواعيد بدء الصوم والحج .

وإزاء هذا الجهد الضخم . فقد كرمته مصر مرتين ، عندما رشحته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لجائزة الدولة التشجيعية فى سنة ١٩٧٧ . وعندما منج جائزة الدولة التقديرية ووسام العلوم والفنون فى السنة التى تليها .

ولا نريد أن نبخس آخرين حقهم . من أمثال الدكتور عبد الباقي إبراهيم . الذى أصدر أخيرا مؤلفه حول « المنظور الإسلامى للنظرية المعمارية » . والدكتور محمود عساف مؤلف كتاب « المنهج الإسلامى فى إدارة الأعمال » . والدكتور سعيد إسماعيل على صاحب الجهود المشكورة فى تحقيق « ديمقراطية التربية الإسلامية » . وغيرهم من العلماء والباحثين الذين لم يقدر لى أن أتابع نتاجهم فى تخصصاتهم . سواء اتصل هذا النتاج بالإسلام مباشرة . أم انصب على عموم المعارف الإنسانية .

* * *

لقد اعتبر فقيها أبو الفرج ابن الجوزى أن انشغال المرء بالتعبد عن تحصيل العلم . من مظاهر تلبس إبليس وتضليله للخلق . وهو القائل فى استنهاض همم المسلمين : ينبغى للعاقل أن ينتهى إلى غاية ما يمكنه . فلو كان يتصور للآدمى صعود السموات . لرأيت من أقبح النقائص رضاه بالأرض . ولو كانت النبوة تحصل بالاجتهاد . لرأيت المقصر فى حقها فى حضيض .

وينقل عن الإمام الشافعى أنه دعا إلى ضرب علماء الكلام بالجريد . والطواف بهم فى العشائر والقبائل . مع قائل يقول : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ فى الكلام ! .

ترى . بماذا كان يفتى إمامنا . فى جزاء من ترك علمه وتخصصه وشغل بالذى أشرنا إليه من « كلام » ؟ ! .

دفاع عن الحقوق الصغيرة!

هذا وجه للأزمة لا يعنى به كثيرون : إننا مشغولون جدا بإهدار الحقوق ، منصرفون تماما عن التفريط فى الحقوق . إننا نتلقى ولا نستخلص ، ونترقب ولا نتقدم . ونستقبل بأكثر مما نرسل ، ونشكو بأكثر مما نبادر . ثم إننا نتعايش مع التصور بغير مبرر ، ونسكت على الهم ونرضى به ، وهو الذى لم يرض بنا منذ عرفناه ، وخبرنا وخبرناه ! .

أتحدث عن الهموم الحياتية الصغيرة ، لا الكبيرة ، هموم البسطاء وعامة الخلق . لا الوجهاء أو المسيّسين . خليط أهل الكفاف والعفاف أغنى ، وحقهم فى أن يتلقوا خدمة مستوفاة غير منقوصة ، ويتاعوا سلعة لا هى معيبة ولا مغشوشة ، ويتعاملوا مع قنوات ولوائح تكون لهم لا عليهم ، ومع مؤسسات تحفظ كرامتهم ، وتسترهم ولا تفضحهم . لسنا بصدد تقرير هذه الحقوق أو إثباتها ، فذلك تحصيل حاصل لا خلاف حوله . إنما المهم ، ووجه الأزمة الذى نتحدث عنه ، هو مدى استعداد الناس ووعيهم بضرورة التمسك بهذه الحقوق ، والإصرار على الذود عنها ونيلها ، وذهابهم إلى آخر المدى الذى يكفله القانون فى المطالبة بحساب من ينتهكها أو يعتدى عليها .

قل إنها دعوة إلى ممارسة حق المواطنة فى أصوله الواجبة . لكنى أضيف أنها - أيضا - دعوة إلى التصحيح ، تنطلق من تكليف شرعى ضيعناه هو : إنكار المنكر . وأرجح هذا المدخل الثانى ، باعتبار أنك من باب مدعو لتقويم الخطأ لذاته ، سواء أضربك أم أضرب غيرك . فى الحالتين أنت طرف وصاحب مصلحة ، استنادا إلى ذلك التكليف الشرعى . أما إذا دخلت فى باب حق المواطنة ، فالمبرر الوحيد المقبول من جانبك هو أن يكون وقوع الخطأ قد أصابك بضرر ما ، فأصبحت بسببه مجنبا عليك . فى غير ذلك ، فمن حق الطرف « الجانى » أن يرد مداخلتك ، ويوصد الباب فى وجهك قائلا : ما شأن جنابك بالموضوع ؟ ! .

الأهم من ذلك أنك في إنكار المنكر مدعو من قبل الله سبحانه وتعالى لأداء هذا الواجب . متجاوزا في ذلك كل سلطان أرضي . ومثابا على ما فعلت . إن أدبته في موضعه بما يرضى الله . أما في ممارسة حق المواطنة . فأنت تستند إما إلى ما يكفله القانون الوضعي . أو ما يقرره ميثاق حقوق الإنسان . وعلى أبعد الفروض . فقد يستمد هذا الحق مما يسمى بالقانون الطبيعي . وتلك مقامات محفوظة ومقدرة . لكنها تظل أدنى مرتبة من الأمر الإلهي .

لا نريد أن نقف طويلا أمام المنبع أو المدخل . لأن المصعب هو الذي يعيننا . إن المهم في سياقنا أن يمارس الحق من أي باب . ولا غضاضة في أن يدخل البعض من باب وأن يختار آخرون بابا ثانيا أوسع . طالما أن الاثنين يوصلان إلى الهدف المرجى .

* * *

مع ذلك . فينبغي ألا نغفل الواقفين بالبابين - سَمَّهم حملة المفاتيح إن شئت - من مسئولية التعميم على تلك الحقوق التي نحن بصدددها . وتغيب حق الناس في المطالبة بها واستنفارهم للدفاع عنها .

لقد ظلت « الحقوق السياسية » هي الشاغل الأول لمختلف المثقفين والمُسيِّسين . حتى باتت حقوق الإنسان التي يدعى إليها من فوق مختلف المنابر . منصرفة إلى هذا الجانب من الحقوق . دون غيرها . ولا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية وحيوية تلك الحقوق . فضلا عن أن أحدا لا يختلف على كونها جديرة بأن تحتل المركز الأول في الهم العام . لكن تحفظنا ينصب على اعتبارها الهم الأوحده . واحتكارها لكل جهد ودأب المشتغلين بالعمل العام . مما يؤدي إلى مصادرة الدعوة إلى الدفاع عن كافة الحقوق المدنية الأخرى .

ولئن كانت الحقوق السياسية تلمس بصورة مباشرة قطاعات المثقفين والمسيِّسين ذوى الصوت العالى . في حين أن مساسها غير مباشر بالدوائر الكبيرة التي تخرج عن ذلك النطاق . إلا أن تلك الحقوق المدنية التي نطمح في استدراكها تتصل مباشرة بمصالح هؤلاء وهؤلاء . وتكاد تشكل منغصات يومية لحياة الأغلبية الساحقة من الناس . الذين لا صوت لهم .

مع ذلك . فلسنا نبالغ كثيرا إن قلنا إن الوعي بالحقوق السياسية . ينال قسطا أكبر من الاهتمام يفوق كثيرا الوعي بالحقوق المدنية الأخرى . الأمر الذي يعني أن الخريطة

المعلنة للهم العام . لا تعبر بدقة أو بصورة وافية عن مختلف الشواغل الحقيقية للجماهير العريضة .

ولا ينبغي أن يحمل الأمر بمحمل المفاضلة أو التعارض . بمعنى أننا لسنا مطالبين بالاختيار إما بين الدفاع عن الحقوق السياسية أو تلك الحقوق المدنية ، فضلاً عن أن السعى في الاتجاه الأول لا يتناقض بأي معيار مع الجهد المطلوب في الاتجاه الثاني . وفي حقيقة الأمر ، فإن ساحة العمل العام تتسع للجهدين معا . بل إن مناخ العمل العام سيكون أكثر صحة وإيجابية ، لو أنه احتل السعى النشط في الاتجاهين ، خاصة في ظل الوعي بأنها معركة واحدة وقضية واحدة ، من حيث أنها تصب في وعاء كرامة الإنسان في نهاية الأمر . ذلك أننا نحسب أن رغبة الخبز المعيب ، والدواء المغشوش أو المنقوص ، وتعطيل معاش أرملة ، مثل هذه الأمور وأشباهها ، يجرح كرامة الإنسان ويحط من قدره ، مثلاً يجرحها احتجازه بغير تهمة ، أو حرمانه من حقه في إبداء رأيه ، أو التظاهر رفضاً لاتفاقيات كامب ديفيد أو احتجاجاً على حرب الخفيات .

الشرعيون المحدثون وقعوا في خطأ « الوطنيين » . حسوا المنكرات في إطار الفضائل والعبادات المباشرة ، مثلاً أن الوطنيين وظفوا حقوق الإنسان لصالح الحقوق السياسية دون غيرها . التقليديون من الشرعيين عنوا بمحاربة المعاصي بالدرجة الأولى . حتى استقر بين عامة الناس أن المنكر هو الخمر بالدرجة الأولى . وشهدنا زمناً تخصصت فيه فرق « الدعاة » ، في ضبط المفطرين في رمضان ، ومطالبة أصحاب الحوانيت بغلق متاجرهم حين ينادى على الصلاة ، وزجر المشاة لكي يلحقوا بصلاة الجماعة ، ورصد المتخلفين ثم عتابهم أو حسابهم .

أما الشباب المتدين ، فقد ظلت قضية المحرمات والرذائل الأخلاقية والسلوكية العامة تحتل صدارة المنكرات في وعي أكثرهم . أضف إلى ذلك أنهم - على المستوى الخاص - لم يتعدوا كثيراً عن تلك الدائرة . إذ شغلوا بالسفور والتبرج واختلاء المرأة بالرجل . ومنهم من قرر أن يناطح ما أسموه بالجاهلية والكفر ، وقام بتنظير شرعية هذه المعركة ، وانصرف لها من دون كل المعارك الأخرى .

إزاء هذه التوجهات المتنوعة ، شغل الجميع عن التصدي لمختلف المنغصات اليومية التي نحن بصدددها . وغاب عن وعي الكثيرين أن تلك دائرة للمنكرات . جديرة بأن تأخذ مكانها ضمن اهتمامات الدعاة الإسلاميين وعموم المتدينين ، بحكم المصلحة وبأمر الشارع .

قد يسأل سائل ، وهل تعد هذه من المنكرات التي يطالب المسلم بتصحيحها أو تغييرها ؟ .. وربما خطر لآخر أن يضيف : ما هو الدليل الشرعى على ذلك ؟ .

لا نحتاج إلى جهد كبير لكي نصنف تلك المنغصات والنقائص في مربع المنكرات ، فثبوت عنصر « الضرر » في حقها كفيلا بالإجابة على السؤالين معا . ذلك أن القاعدة الشرعية المبنية على الحديث النبوى : لا ضرر ولا ضرار ، تشكل أساسا قويا لإنكار ودفع كل أذى يصيب المسلمين ، أفرادا وجماعات . ولئن كان بعض الذى نشكو منه يصنف تحت عناوين أخرى ، مثل الغش والتدليس والكذب والتسويق ، وتلك أمور منهى عنها صراحة ، إلا أننا لا نرى حاجة إلى مزيد من الأدلة والأسانيد الشرعية ، بعد توفر عنصر الضرر وثبوته . ولئن كانت هناك صعوبة فى إثبات ذلك الضرر عندما يتعلق الأمر بالجماعة ، إذ قد يصيب البعض فى حين يتجو آخرون من آثاره ، إلا أن الأشكال أيسر فى حالة الأفراد ، وهو ما يعنينا فى السياق الذى نحن بصددده ، فنحن ندعو إلى استنهاض همم الأفراد ، ليزيل كل واحد ما وسعه من جهد وما يحتمله من قدرة ، لدفع الضرر الواقع عليه شخصا .

ويبدو أن فقهاءنا خشوا من أن يصير الأمر فوضى إذا فتح ذلك الباب على مصراعيه بغير ضابط ولا رابط ، خاصة وأن التوجيه الإسلامى بإنكار المنكر وتغييره ، حث الناس على أن يكون التغيير إما باليد أو باللسان أو بالقلب . وهو ما ورد صراحة فى الأحاديث النبوية . وفى غيبة ضوابط واضحة لهذه العملية ، فقد يقع المحذور ويظل مجتمع المسلمين عرضة للاضطرابات والفتن . لهذا السبب ، فإنهم سعوا جاهدين إلى ضبط العملية لتجنب ذلك المحذور ، ولكنهم تحوطوا أحيانا بأكثر مما ينبغى ، فضيقوا بدلا من أن يضبطوا ، حتى صار مجرى الإنكار محدودا للغاية فى ظل بعض الاجتهادات .

لقد وضع الفقهاء شروطا فى المنكر ، وفى الطرف الذى يتصدى لعملية الإنكار ، وشروطا أخرى للأسلوب الذى ينبغى أن يتحلى به ذلك الطرف . وتلك مباحث طويلة فصلت فيها أكثر كتب الفقه . ورغم أننا عرضنا من قبل للآراء التى قيلت فى هذا الصدد إلا أنه قد يكون من المهم أن ننبه إلى أن درجات الإنكار الثلاث (اليد واللسان والقلب) ، ليست تكاليفات أو خيارات مفتوحة للجميع بغير تمييز . ولكن المستقر عند الفقهاء أن التغيير باليد يكلف به من يملك السلطة والقوة والقدرة . وأن آحاد الناس ليس لهم أن يلجئوا إلى التغيير باليد إلا فى حدود سلطانهم (الرجل فى بيته أو المسئول فى موقعه ودائرته) . هنا أيضا ننبه إلى أن ثمة إجماعا على أن ما يتم تغييره بالأيسر (النصع

والتوجيه) لا يجوز فيه الأشد والأصعب (استخدام الفقه مثلاً) ، لأن التغيير متى تحقق بأمر يسير ، فلا يجوز العدول عقلاً وشرعاً إلى أمر أشد منه . كما يقول الفقيه المعتزلى القاضى عبد الجبار (شرح الأصول الخمسة ص ١٤٢) .

غير أن قلة من الفقهاء ذهبت إلى حصر واجب الإنكار بالنسبة للأفراد فى إطار المعاصى والمحرمات فقط ، واشترط البعض إذن الإمام لأداء هذا الواجب . وقد تصدى الإمام الغزالى فى « الإحياء » لهذه الآراء ، فقال إن الإنكار واجب فى المعاصى والمحظورات - التى ورد بشأنها نهى صريح - كما أنه واجب فى المكروهات ، أى الأمور غير المستحبة سواء كانت أقرب إلى الحرام أم أقرب إلى الحلال (المكروه تحريماً أو المكروه تنزيهاً ، فى لغة الشرعيين) . ووصف الغزالى اشتراط إذن الإمام ، بأنه رأى « فاسد » ، إذ تدل الآيات والأحاديث النبوية الموجبة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، على أن التكليف عام ، لا حاجة فى ممارسته إلى مثل هذا الإذن . وقد جرت عادة السلف أن يقوموا بالإنكار على الحكام والولاة أنفسهم . فإذا كان الواحد من هؤلاء يقع فيما يوجب الإنكار عليه ، فكيف يحتاج ذلك إلى إذنه ؟ .. وقد نقل عن إمام الحرمين ، الجوينى ، قوله بإجماع الأمة على عدم الحاجة إلى إذن الإمام فى القيام بهذا الواجب .

والمستقر عند أغلب الفقهاء أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض كفاية وليس فرض عين على المسلمين ، بمعنى أنه واجب على مجموع المسلمين ، ولكن متى أداه البعض سقط عن الباقين . وسندهم فى ذلك هو الآية القرآنية : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » - « آل عمران : ١٠٤ » - وقد فهم من التوجيه الإلهى أن المعنى المقصود هو : ليقم بذلك بعضكم ، لا كلكم .

لكننا نحسب أن هذا الاستنتاج فى غير موضعه ، وأن التوجيه فى الآية ينصب على الأمور المتعلقة بمجموع المسلمين . فعندما يتعلق الأمر - مثلاً - بالجهاد أو مواجهة الجور والظلم أو دعوة الناس إلى أداء الفرائض وتجنب المعاصى ، يفهم أن تنوب فئة أو جماعة عن المسلمين فى القيام بهذه المهمة . أما ما يصيب آحاد المسلمين من أذى أو ضرر ، فيظل كل واحد مطالباً بأن يرد الضرر الواقع عليه . ولا يصح هنا القول بأن الإنكار واجب على الكفاية .

ودون أن نعتدى على اختصاص أهل الذكر - وبعد إذنهم بطبيعة الحال - فربما يكون من الأدق والأصوب ألا يعد الأمر أو النهى فرض كفاية على الإطلاق . وإنما

يختلف الرأي باختلاف موضوع الأمر أو الإنكار . فإذا كان المعروف أو المنكر مما يخص عامة المسلمين اعتبر الأمر به أو النهى عنه فرضا كفائيا . أما إذا كان خاصا فأداؤه أو إنكاره يعد فرضا عينيا .

من هنا . فإننا لا نتردد في اعتبار رد المنكرات التي باتت تلاحق الخلق في زماننا وتنغص عليهم حياتهم ، فرضا عينيا واجب الأداء من جانب كل مسلم قادر عليه وممكن منه ، وأن التقصير فيه يتجاوز التفريط في الحق أو التقصير في الواجب ، ليكاد يصبح إثما يحاسب عليه المرء يوم القيامة .

* * *

وقد لا نبالغ إن قلنا إن هذا البعد لم يلق العناية الكافية من جانب أغلب الفقهاء والمجتهدين . إذ ظل جل تركيزهم منصبا على إنكار ظلم الحكام والولاة ، ومكافحة المعاصي والبدع . وربما كان السبب في ذلك أن تلك هي الأمور التي كانت مثارة على أزمئتهم ، أو أنهم أعطوا الأولوية للدفاع عن الدين بأوامره ونواهيه ، وشغلوا بعمارة الآخرة دون عمارة الدنيا . أو أنهم اعتبروا أن حث الأفراد على دفع الضرر عن أنفسهم أمر طبيعي ، لا يحتاج إلى تنويه أو اجتهاد . ولعلنا نضيف سببا آخر - هاما - لانصراف الفقهاء عن ذلك الميدان ، هو أن المجتمع الإسلامي عرف منذ وقت مبكر وظيفة « المحتسب » ، الذي أنيطت به كل هذه الأمور . وقال عنه ابن تيمية إن « له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مما ليس في خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان » واستعرض وظائفه في أنه « يأمر بالجمعة والجماعات ، وبصدق الحديث وأداء الأمانات ، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة ، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان ، والغش في الصناعات والبياعات والديانات ، ونحو ذلك » (الحسبة في الإسلام - ص ٩ و ١١) .

ومع ذلك ، فقد بذل الإمام أبو حامد الغزالي جهدا متميزا في ذلك الجانب الذي يعنينا . إذ خصص بابا في كتابه « الإحياء » للمنكرات « المألوفة في العادات » ، ضرب فيه أمثلة عديدة للمكروهات التي يجب النهي عنها حتى تستقيم حياة المسلمين وتيسر لهم سبل المعاش . واحتلت منكرات الأسواق والشوارع مكانها في ذلك السياق . ومنها على سبيل المثال « الكذب في المراجعة ، وإخفاء العيب ... وكذلك تلييس انخراق الثياب بالرفو ، وما يؤدي إلى الالتباس . وكذلك جميع أنواع العقود المؤدية إلى التليسات » .

ومن منكرات الشوارع التي ذكرها الغزالي : وضع الخشب وأحمال الحبوب والأطعمة

على الطرق .. كل ذلك منكر إن كان يؤدي إلى تضيق الطرق واستقرار المارة ... ومنها سوق الدواب وعليها الشوك بحيث يمزق ثياب الناس . وكذلك تحميل الدواب من الأحمال ما لا تطيقه ... وكذلك ذبح القصاب إذا كان يذبح في الطريق حذاء باب الحانوت ويلوث الطريق بالدم ... وكذلك طرح القمامة على جوار الطرق ، وتبديد قشور البطيخ . أو رش الماء بحيث يخشى منه التزلق والتعثر» (إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٣٣٨) . وقد كان الغزالي عميق الاستيعاب للمكانة البارزة التي يحتلها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في البناء الإسلامي . وبالتالي فقد كان شديد الوعي بأهمية مسؤولية الفرد وواجبه في ذلك الميدان ، حتى كتب يقول :

* اعلم أن كل قاعد في بيته أينما كان ، فليس خاليا في هذا الزمان عن منكر ، من حيث التقاعد عن إرشاد الناس وتعليمهم وحملهم على المعروف .

* كل من يقن أن في السوق منكرا يجرى على الدوام أو في وقت بعينه ، وهو قادر على تغييره ، فلا يجوز له أن يسقط ذلك عن نفسه بالعودة في البيت ، بل يلزمه الخروج .

* حق كل مسلم أن يبدأ بنفسه فيصلحها بالمواظبة على الفرائض وترك المحرمات (والمكروهات) ، ثم يعلم ذلك أهل بيته ، ثم يتعدى بعد الفراغ منهم إلى جيرانه . ثم إلى أهل محلته ، ثم إلى أهل بلده ، ثم إلى أهل الوادي المكتنف ببلده ، ثم إلى أهل البوادي .. وهكذا إلى أقصى العالم ! (الإحياء - ج ٢ ص ٣٤٢) - وعليه وهو يؤدي هذا الواجب أن يتخلق بأدب الإسلام وشروط الإنكار المقررة بالإجماع : العلم والرفق والورع وحسن الخلق .

هذه المعاني التي حرص الغزالي على « إحيائها » وتأكيدها ، هي التي تربت عليها الأجيال الأولى من المسلمين . وحفظت لنا سجلات التاريخ نماذج مشرفة لاعتزاز المسلم بكرامته ووعيه بدوره ، وجراته في الحق . ولا بد أن يشعر المسلم المعاصر بغصة وبقدر غير قليل من الحسرة ، عندما يقرأ عن خليفة المسلمين الذي سئل عن ثوب يرتديه من أين أتى به ، أو ذلك الخليفة الذي دخل عليه واحد من عامة الناس ، فحياه قائلا : السلام عليك أيها الأجير ، أو عندما يطالع صفحة « المحتسب » في أزمنة الجذو والعافية ، ثم يقارن ههنا كله بأشباهه مما يحدث في العالم الغربي الآن . دافع الضرائب يحاسب كل مسئول على تصرفه في أموال الخزانة العامة ، والموظف الحكومي يطلق عليه رسميا وصف : خادم الناس (Public Servant) .. ومؤسسات وهيئات تقام دفاعا عن حقوق المستهلكين ، مؤدية جانبا من وظيفة المحتسب ، أشهرها في الولايات المتحدة الأمريكية تلك المؤسسة التي أقامها

رالف نادر ، المحامى الأمريكى ذو الأصل العربى .
لا تجدينا الغصة والحسرة ، لكننا يجب أن نسأل : لماذا انسحب الناس فى زماننا ،
فغاب دورهم أو تقلص ، وقلت مبادراتهم . حتى صاروا أكثر ميلا إلى التفريط فى الحقوق
والرضا بالهم الذى يكدر صفو حياتهم اليومية ؟ .
لا نحسبه اعتزالا أو تعففا أو انسحابا تطوعيا . لكنه ثمرة تراكمات عديدة ، أقنعت
الناس بأن دورهم غير مطلوب من الأساس ، وأن التمسك بالحقوق أيا كان نوعها ، يجر
عليهم متاعب لا قبل لهم بها ، وأن طريق استخلاص الحق حتى بالأساليب الشرعية
والقانونية ، طويل ولا نهاية له .
هل نوجه الخطاب إلى أهل السياسة ليستحضروا دور الناس ويردوا إليهم اعتبارهم ،
أم نوجهه إلى الناس لكى يتشبثوا بدورهم ويستخلصوه ويفرضوه ؟ .
أيا كانت الإجابة . فالأمر المؤكد أنه بغير دور الناس لا يستقيم لنا أمر ، ولا ينصلح لنا
عوج ، ولا يتحقق لنا حلم ! .

مَاذَا عَنِ الْإِسْلَامِ الْجَمَاعِيِّ؟

نريد أن ننقد الإسلام الاجتماعي من حصار دخان معارك الإسلام السياسي ، ومباخر الإسلام العبادي . فالجدل واللغظ حول العقيدة والشريعة ، بالمعنى الاصطلاحي وليس العلمي ، استغرقا جل اهتمامنا أو كله ، حتى غفلنا طويلا عن الوعاء الذي يصب فيه الاثنان ، وهو : أخلاق الناس وتقاليدهم وعوائدهم .

ومن جراء ذلك الإغفال ، خسرنا الكثير على جبهة التقدم ، حتى قدر لنا أن نشهد تلك المفارقة المدهشة والمخزنة ، التي تعايش في ظلها التدين مع التخلف ، والصلاح مع الفساد ، وعمارة المساجد مع خراب الذمم ، ومظاهر الورع ، مع الطمع والجشع . وبينما نعرف أن ثمة علاقة وثيقة بين التدين والترقي ، وأن القرآن يهدي للتي هي « أقوم » - بنص الآية ٩ من سورة الإسراء - إذ بنا نفاجأ بما هو نقيض ذلك تماما ، الأمر الذي يوحى بأن ثمة خطأ ما في مكان ما ، يحتاج إلى اكتشاف وتصحيح . وربما جاز لنا أن نقول بأن الأمر لا يخرج عن أحد احتمالات ثلاثة : عجز التعاليم ، أو عجز الناس أنفسهم ، أو عقم التوجيه والتلقي .

أين الخطأ؟ - ولماذا وقعنا فيه؟ وما العمل؟ .

سنحاول الإجابة على تلك الأسئلة ، لكننا نتعجل تسجيل ملاحظتين ابتدائيتين .

* الملاحظة الأولى : تنصب على مبدأ قسمة الإسلام إلى عبادي وسياسي واجتماعي .

ذلك أني واحد ممن يتمنون أن يتعاملوا مع هذا النهج بحذر بالغ ويتحفظ شديد . فنحن نعرف أن هناك إسلاما واحدا ، لا يقبل القسمة أو التجزئة ، وإن احتمل التدرج والتقسيم . إسلام ينظم حياة المجتمع ، ويشكل مشروعا حضاريا متكاملا ، له سماته وخصائصه المتميزة . تفسده القسمة ، ويمسحه الترقيع ، ويثريه التفاعل مع أمثاله ، في

تعاون على « البر » وسعى دائب وراء « الحكمة » ، يدخلان ضمن التعاليم والتكاليف الشرعية التي يربى عليها المسلمون .

وربما كنت واحدا ممن يدركون أيضا أن بعض الذين يروجون لأمثال تلك التقسيمات لا يضمرون ودًا للإسلام . فيتحدثون أحيانا عن الإسلام المستنير ، للإيجاء بأن هناك إسلاما مظلمًا ومعتمًا . ويلمحون حينًا إلى الإسلام السلفي ، ليعطوا انطباعًا بأن التدين هو بالضرورة عودة إلى الوراء . وأقران هؤلاء وهؤلاء يتداولون القسمة التي نحن بصدددها ، لتمزيق ثوب الإسلام وتقطيع أوصاله ، إيمانًا ببعض الكتاب وإعراضًا عن بعضه ، أو للاحتيال على تفريغ الإسلام من مضمونه ووظيفته .

[لذلك فقد غدا مهما أن أثبت الإيضاح والتحفظ قبل أي كلام آخر ، منها إلى أنني استخدمت ذلك النهج للتقريب لا للتقرير . بهدف إزاحة التراب والصدأ عن بُعد في الالتزام الإسلامي سقط من حسابان الكثيرين . وهو بُعد يضيف ولا ينقص ، ويكمل ولا ينقص . ويثبت حلقات الالتزام ، ولا يهدر أو يلغى أيا منها . بالتالي فما استخدمته في القسمة هو فقط لغة الخطاب ، وليس نهج الخصام أو الفصام ! .

وربما زعمت أن توجيه الخطاب الإسلامي من هذا المنطلق ليس منكورا على الدوام . فعندما كتب الماوردي قبل أكثر من ألف عام مؤلفه « أدب الدين والدنيا » ، لم ينطلق من نقطة الانفصال بين الاثنين وإنما كان مدركا لحقيقة وعمق الاتصال في المفهوم الإسلامي . ومع ذلك فقد استخدم المصطلح لتقريب موضوعه إلى قارئه وتبسيط فكرته . التي ظاهرها القسمة ، وجوهرها التلازم والتكامل .

* الملاحظة الثانية : تنصب على ما نفهمه من هدف للإسلام ، بحسبانه رسالة سماوية تؤسس صلاح المجتمع على صلاح الفرد ، وتقيم حكومة إسلامية في قلب كل مسلم ، قبل أن تقيمها في أرض الواقع الإسلامي . وقد قلنا في حديث سابق إن الإسلام نظام حياة وليس نظام حكم فقط . وإن هداية الناس والارتقاء بهم ، خلقا وسلوكا وعملا ، هدف يحتل المقام الأول في الرسالة . والنصوص الشرعية التي لا حصر لها في القرآن والسنة تدل المؤمنين كافة على أن التعبّد والتدين إذا لم ينعكسا على خلق المرء ومسلكه فأبواب السماء مغلقة دونها .

الأحاديث : من لم تنه صلواته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له - ربّ قارئ للقرآن والقرآن يلعبه - لا دين لمن لا أمانة له ، وإن صام وصلى .

كذلك فعندما قيل للنبي ، إن فلانة تصوم نهارها وتقوم ليلها ، ولكنها تؤذى جيرانها

بلسانها ، قال عليه الصلاة والسلام : لا خير فيها . هي من أهل النار ! - هكذا دفعة واحدة ! .

ولما سئل النبي ، ما الدين ؟ - كان جوابه ثلاث كلمات : الدين حسن الخلق . لا قيامة حقيقية للدين إذن ، ولا جدوى من كل ما نقول ونفعل ، ما لم تثمر التعاليم رquia في الخلق ورفعة في السلوك وعفة في اللسان واليد ، وما لم يحقق التدين سيادة قيم البر والعمل الصالح وخشية الله في القول والفعل .

لقد ذهب بعض فقهاءنا إلى القول بأن للإسلام شعبتين ، « لا توجد حقيقته ، ولا يتحقق معناه إلا إذا أخذت الشعبتان حظهما من التحقيق والوجود ، في عقل الإنسان وقلبه وحياته .. هاتان الشعبتان هما : العقيدة والشرعة » .

بهذا يقول الشيخ محمود شلتوت ، الذي ذكر أن القرآن أشار إلى العقيدة بكلمة الإيمان ، وإلى الشرعة بالعمل الصالح . (الإسلام عقيدة وشرعة ص ١٠) .
[غير أن هذا التعريف لم يبرز بصرحة ووضوح الأهمية البالغة للأخلاق والعوائد ، وإن كان مفهوما ضمنا أن العمل الصالح هو نتاج طبيعي للسلوك الصحيح والأداء الصحيح - وهذا هو معيار الصلاح الذي نعرفه .

وربما لهذا السبب ، فإننا نتحمس أكثر للتعريف الذي سجله أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف - الأصول المعاصر - والذي ذكر فيه أن أحكام الإسلام ثلاثة : اعتقادية ، وخلقية ، وعملية .

وعرّف هذه الأحكام على النحو التالي : الاعتقادية ، هي التي تتعلق بإيمان المرء بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر . والخلقية تتعلق بما يجب على المكلف أن يتحلى به من الفضائل ، وأن يتخلى عنه من الرذائل . والعملية ، تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال ، وعقود وتصرفات . (علم أصول الفقه - ص ٣٢) .

أهمية هذا التعريف أنه نص صراحة على الأحكام الخلقية ، التي جاءت ضمنا في كلام الشيخ شلتوت . وهو بهذا النص أبرز العنصر الذي يعنينا في السياق الذي نحن بصددده ، والذي نلح على العناية به في مرحلة المد الإسلامي الذي نشهد تناميته .

إننا عندما ندعو إلى استنقاذ الإسلام الاجتماعي - دعونا نخلص ونلخص - فإننا نرفض إسقاط دور الإسلام في البناء السياسي ، وهو الهدف الذي يسعى إليه منذ زمن الدين يريدون استئصال شأفة الإسلام من الواقع . لكننا ندعو فقط إلى إعادة ترتيب الأولويات ، بحيث نوجه القدر الواجب من الاهتمام إلى الأساس الثاني - بعد العقيدة -

الذى يشيد عليه البناء كله . بل هو الترجمة العملية لسلامة الاعتقاد وصحة الإيمان ، وهو ما أشرنا إليه بعبارة الأخلاق والعوائد والتقاليد .

فى هذا الصدد ، فإننا نذهب إلى القول بأن الإسلام الاجتماعى أسبق فى الأهمية من الإسلام السياسى ، وأنه لاقامة للثانى بغير الأول . وأن الذين يدعون إلى إقامة نظام سياسى إسلامى ، بغير نظام أخلاقى إسلامى يرتكبون خطأ عمليا وتاريخيا فادحا وجسما ، فهم أسوأ ممن وضع العرب أمام الحصان ، لأنهم يقفزون إلى عربة بغير حصان من الأساس ، ويتوهمون أنهم بها يستطيعون السير إلى الأمام ! - والنبي عليه السلام قبل أن يقيم الدولة ، فإنه أمضى ثلاثة عشر عاما يربى الرجال ، الذين على أكتافهم شيد الصرح الكبير .

هل نحن بحاجة إلى إثبات الفرض الذى بدأنا به وانطلقنا منه ، الذى يزعم بأن مؤشر التدين فى صعود ، بينما مؤشر الأخلاق والعوائد فى انكسار وهبوط ؟ .
لا أحسب أن الشق الأول من السؤال - الخاص بصعود مؤشر التدين - يحتاج إلى إثبات . لكن الشق الثانى ربما احتاج إلى وقفة وإيضاح .

ذلك أنه من غير الإنصاف أن ننسب مختلف مظاهر الفساد التى نشهدها إلى الإسلاميين دون غيرهم . وعندما أشرنا فى مستهل هذا الحديث إلى تعايش عمارة المساجد مع خراب الدم ، ومظاهر الورع مع الطمع والجشع ، فلم يكن مقصودنا إدانة عُمّار المساجد أو مختلف أهل الورع . وإن كنا لانتزعه بعض هؤلاء وهؤلاء عن التورط فى مثل ذلك السلوك الذى يتنافى مع صدق التدين وسلامته ، فهم بشر فى نهاية الأمر ، ولم يقل أحد أنهم ملائكة .

نعم ، نذهب إلى أن الفساد بين غير المتدينين أضعاف أضعافه بين المتدينين ، ولكن اللوم على الأولين أخف ، بينما حسابنا مع المتدينين يجب أن يكون أشد وأقسى . فالأولون ربما لم يزعموا لأنفسهم صلاحا أو خشية لله ، بينما الأمر على العكس بالنسبة للمتدينين ، خصوصا أولئك الذين يعنون كثيرا بمظاهر التدين وشعائره المعلنة .

إن المتدينين هم أولى الناس بالتحلى بمختلف الفضائل الأخلاقية . وهم أعرف من غيرهم بأن تلك الفضائل ليست فقط من مقتضى التهذيب والأدب . ولكنها قبل ذلك من مقتضى الصدق فى الدين ذاته . أعنى أنها ليست مجرد التزام اجتماعى وأخلاقى ، ولكنها التزام عقيدى بالدرجة الأولى .

إنهم بكرم الخلق ومليح العادات . لا يتجملون ، لكنهم يتعبدون ! .

قرأت في إحدى صحفنا أن الممثلة الأمريكية الشهيرة ، أودرى هيبورن ، التي اختيرت سفيرة لمنظمة اليونيسيف الدولية ، المختصة بشئون الطفولة ، قامت بجولة في بعض دول العالم الثالث ، وفي كل مكان ذهبت إليه كانت تلقى الأطفال والناس بابتسامتها الودودة والرفيقة ، وما انفكت تقول إن : الابتسامة هي سلاح الإنسان الوحيد في الحياة .

تذكرت الحديث النبوي : تبسمك في وجه أخيك صدقة . وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة . وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة . وإمطتك الأذى والشوك عن الطريق لك صدقة .. إلى آخر الحديث المعروف .

طالعت صور الذين يلقوننا من بين المتدينين بحواجب معقودة وعيون قاسية ووجوه عابسة ، وقلت : لماذا لم يتعلم هؤلاء أن التبسم صدقة ، وأن الله إذا أحب عبدا أعطاه الرفق ، وأن ما من أهل بيت يحرمون الرفق إلا حرموا الخير .. وأن .. وأن ، إلى غير ذلك من الفضائل التي جاءت في الحديث النبوي ، لتريد من خير الناس في الدنيا ، ومن حسن ثوابهم في الآخرة .

مررت بكتاب الأدب « في رياض الصالحين » ، وفتشت عن شيء في الكتاب تجسد في واقعنا صار قيمة اجتماعية أو نمطا سلوكيا يربى عليه الناس ، فاكتشفت أن ما بين الكتاب والواقع ، أبعد مما بين السماء والأرض ! .

قلت إن القيمة تظل كالنجم المعلق في السماء ، يهتدى به الناس ولا تطوله أيديهم . وأن المهم أن تتحقق تلك الهداية ، وأن يظل الناس قابضين على طريق الضوء وخيطه . وأن الخطأ لا يكون بعدم الوصول إلى الغاية ، وإنما يكمن في انقطاع الطريق أو في الضلال عنه .

لما قست الأمر على ما أعرف من أحوالنا ، كانت النتيجة باهتة ، وعاجزة للغاية ! تأملت الحديث الشائع : النظافة من الإيمان - واستهولت مؤداه ، عندما خطر لي أن تكون القذارة من الشرك ، كما يدل على ذلك مفهوم المخالفة .

قرأت الأحاديث : من غشنا فليس منا .

- آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان - وفي رواية مسلم أضاف : وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم .

- المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده .

- من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم .

- إن رجلا يتخوضون في مال الله (مال المسلمين) بغير حق ، فلهم النار يوم القيامة .

- الجالب (المنتج) مرزوق ، والمحتكر ملعون .
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليسكت .
- من لا يرحم الناس لا يرحمه الله .
- ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا .
- من حمل علينا السلاح فليس منا .
- لا يدخل الجنة قاطع (رحم) .
- إن الله يبغض الفاحش البذيء .
- لا يدخل الجنة من كان في قلبه ذرة من كبر .

قبل الأحاديث وبعدها كانت الآيات القرآنية بوزنها الكبير وثقلها الضخم . تلك التي تنذر بالعذاب الذين يتقاعسون عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتي تأمر المسلمين بالبر بكل بنى البشر ، وتصور الثمامين في هيئة أكلة لحوم البشر ، وتدمغ المسرفين وتصفهم بأنهم إخوان الشياطين ، وتتهم الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بأنهم من أهل البهتان والإثم ..

مررت بهذه النصوص تباعا ، وقلت : كأن خلق الإسلام لم يمر ببلادنا بعد ! لماذا الإسلام راق بذاته ، والشعوب الإسلامية غير راقية ؟

السؤال طرحه الأمير شكيب أرسلان بهذا النص قبل ستين عاما ، ووضع إجابته ضمن كتاب « حاضر العالم الإسلامي » (ج ١ ص ١١٧) . والإثنان - السؤال والجواب - يتصلان بما طرحناه في البداية حول الاحتمالات الثلاثة : عجز التعاليم أو عجز الناس ، أو عقم التوجيه والتلق .

برأ الأمير شكيب ساحة الإسلام من مسئولية التردى الذى بلغته الأمة . بل ذهب إلى أن « إدخال الأديان في هذا المعترك ، وجعلها هي معيار الترقى والتردى ليس من النصفة في شيء » .

ومما ذكره في هذا الصدد أن اليونان قبل النصرانية كانت من أرقى أمم الأرض . ولكنها بعد مادانت بالدين الجديد بدأت بالتردى والانحطاط . ولم تزل تنحط قرنا عن قرن ، إلى أن صارت ولاية من جملة ولايات السلطنة العثمانية ، ولم تعد إلى شيء من النهوض والرقى إلا في القرن الماضي ، ومع ذلك فقد ظلت دون حالها الذى كانت عليه قبل النصرانية - بعد ذلك تساءل : أفيجب أن نقول بأن النصرانية كانت المسئولة عن انحطاط اليونان :

وبعد ما أشار إلى انحطاط الدولة الرومانية بعد تنصرها ، قال بأن المسيحية لا يمكن أن تهتم بمسئولية ذلك الانحطاط ، وبالتالي فلا أحد يقدر أن يقول إن الوثنية أصلح للعمران من النصرانية .

أضاف بعد ذلك قائلا إن : الحق الذى لا يرتاب فيه أن النصرانية نفسها لم تكن هى المسئولة عن جهالة الإفرنج المسيحيين من ألف سنة فى القرون الوسطى ، بل للمسيحية الفضل فى تهذيب برابرة أوروية .

الأمر ذاته ينطبق على الإسلام فى ظله صنع المسلمون حضارتهم العظيمة ، وفى وجوده أيضا تدهورت حال المسلمين على النحو الذى نعرف ونرى .

إن غاية ما يستطيعه الدين أن يسلح الناس بمجموعة من التعاليم والقيم . ولا يسأل بعد ذلك عن موقف الناس من تلك التعاليم ، أو عن الكيفية التى وظفوها بها ، ذلك شأن الناس ومسئوليتهم .

بالمثل ، فإننا نبرئ ساحة الناس من تهمة العجز وفساد المعدن أو الطوية . فالناس على ماتربوا عليه وهيثوا له . إن تربوا على القعود قعدوا ، وإن تربوا على النهوض نهضوا . والأمر كذلك ، فربما كان الأولى بالبحث والمناقشة حقا هو الاحتمال الثالث الذى عرضناه وهو : عقم التوجيه والتلقى .

فى هذا الصدد . فقد نقول إن تربية الناس وتوجيههم يتمان عادة عبر قناتين ، تتمثلان فى الجهد الحكومى والجهد الأهلى .

الجهد الحكومى يؤدى دوره فى الأساس من خلال التعليم والإعلام ، ومن خلال المثل والقذوة . ولعل لا أبالغ إذا قلت إن ذلك الجهد لم يعد يؤدى الدور المعول عليه فى تربية الأجيال الصاعدة . ليس فقط لأن اهتمام حكوماتنا بالتنمية الاقتصادية يفوق بكثير - بل يصادر - كل اهتمام آخر بالتنمية الاجتماعية وليس فقط لأن مدارسنا باتت تعلم بالكاد - إذا أحسنا الظن - ولم تعد تربي ، وليس فقط لأن المثل والقذوة أصبحتا من الأمور النادرة التى يمكن أن يعول عليها فى تنشئة تلك الأجيال .

لكنى أحسب أن الأهم من ذلك كله ، أن أنظمتنا لم تحدد بوضوح موقفها من الخيار الإسلامى الحضارى ، كما قلت فى حديث سابق . أعنى أن تلك الأنظمة لم تحسم ذلك الخيار لصالح الإسلام الحضارى بعد . بالتالى فليس معروفا على وجه الدقة ، ماهو نموذج الشخصية الذى يراد لشبابنا أن يتمثلوه ويتطلعوا إليه . وما هو نسيج القيم الذى يراد لنا أن نؤسس عليه واقعنا ونسترشد بها فى النهوض بذلك الواقع .

ليس واضحاً تماماً في الأذهان - ولا في خطط التعليم والتربية والثقيف ، ما إذا كنا نريد حقاً أن ننشئ جيلاً ملتزماً بالقيم الإسلامية الحضارية ، أم « مستعيراً » للقيم الغربية ، أم أننا نريد جيلاً مهجناً !.

أيا كان الأمر أو السبب ، فالشاهد أن الجهد الحكومي انسحب من ميدان التربية الإيجابية ، حتى صرنا نسأل الله أن يلطف بنا في مدى التأثير السلبي لذلك الجهد ، وهو الناشئ أساساً عن شيوع الفساد بين رموز الأجهزة الحكومية ، وتردى مظاهر الأداء والسلوك الاجتماعيين بوجه عام . مما يوفر المثل السيئ والقذوة التي تفسد ولا تصلح . الجهد الأهلئ توزع بين التربية الروحية والتربية السياسية . الأولى باشرت الطريق الصوفية - التي لا ينبغي أن نستهن بمجمعها أو دورها - والثانية ظلت همّ تيارات العمل السياسي ومنظماته ، وأغلبها غير مشروع - من الناحية القانونية .

أما التربية الاجتماعية . أما مهمة زرع فضائل السلوك والعمل ، من الصدق والنظافة ، إلى الانضباط والإتقان والتجويد ، فلا نعلم أن أحداً يسهر عليها في زماننا ، باستثناء تجربة « الإخوان » في الربع الثاني من القرن الحالى ، التي توقفت فيما بعد . لماذا لا يجد هذا الميدان فرساناً له ؟.

ربما لأن فرصة النمو الطبيعي للعمل الإسلامى غير متوفرة ، فى ظل الحظر القائم على الأنشطة الإسلامية العامة ، مما يحد من حركة الإسلاميين فى الواقع . ربما لأن الإسلاميين شغلوا بصد الهجمات المستمرة على الشريعة فحوصروا فى إطار رد الفعل ، ولم يتمكنوا من التقاط الأنفاس وأخذ زمام المبادرة إلى الفعل فى الاتجاه الصحيح .

ربما لأن العمل فى المجال الاجتماعى يجرى بطبيعته فى هدوء ، ويحتاج إلى نفس طويل . إذ هو أقرب إلى حرث التربة وإلقاء البذور فيها . بينما أكثر الذين يتصدون للعمل الإسلامى فى زماننا يهتمون بلفت الأنظار وإثبات الحضور (لاكتساب الشرعية ؟) ، كما أنهم يتعجلون جنى الثمار .

ربما لأن النضال السياسى يبدو « أسهل » وأكثر إغراء من النضال الاجتماعى ، وإن لم يكن « أسلم » بطبيعة أحوال بلادنا . فالأول يجرى على جبهة محدودة ، ولا يخلو من مغامرة تستهوى الشباب الذين يشكلون قاعدة مهمة للعمل الإسلامى الراهن . أما النضال الاجتماعى فهو يجرى على جبهة عريضة غير مرئية العمق أو المدى . فضلاً عن أن النضال السياسى يقوم على مجاهدة الغير ، بينما النضال الاجتماعى أساسه مجاهدة النفس . وهو ما

عبر عنه النبي عليه الصلاة والسلام في أعقاب إحدى الغزوات عندما قال : عدنا من الجهاد الأصغر ، إلى الجهاد الأكبر .

قبل ألف عام ، ذكر الماوردي في « أدب الدين والدنيا » ، أن الجور يفسد الضمائر . ومنذ ستمائة سنة قال ابن خلدون في المقدمة ، إن الظلم مؤذن بفساد العمران . وفي أوائل القرن الحالى ، أعلن الكواكبي في طبائع الاستبداد ، أنه أمضى ثلاثين عاما يحقق فى أصل داء الانحطاط ، ثم « تمخض عندى أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسى » - وذهب إلى أن تأثير الاستبداد فى الأمة ، يمكن « أن يحول ميلها الطبيعى من طلب الترقى إلى طلب التسفل » .

وفى مواجهة هذه الحقيقة ، فإن جهود النهضة توزعت بين مدرستى التغيير السياسى والعمل الاجتماعى الإصلاحى . وفى تاريخنا الحديث فقد كان جمال الدين الأفغانى من دعاة النهج الأول ، بينما كان الإمام محمد عبده رمزا للنهج الثانى . ولعل تفضيل كل من النهجين على الآخر . كان موضع الاختلاف - ومن ثم الافتراق - بين الاثنين . إذ يروى أن الأفغانى اتهم محمد عبده بأنه « مثبط » عندما أصر على أن يمضى على درب التغيير بالتربية ، الذى هو حقا نهج أصحاب الرسالات .

ولسنا مضطرين للاختيار بين هذا النهج أو ذاك . بل ربما تمنينا لو مضى الطريقتان فى خط متواز ، جنبا إلى جنب . ولكن تحفظنا الأساسى ، انصب على استفراغ كل الجهد فى العمل السياسى وحده . وصرفه عن التربية الاجتماعية والخلقية ، التى نحسب أنها أسبق فى الأهمية ، وأولى بعناية الدعاة والباحثين .

وفى تفضيل التركيز على العمل الاجتماعى ، فلعل أضيف إلى ما سبق أن ذكرت من حجج وحيثيات ، أنه قد يجب أصحاب المشروع الإسلامى محنة الصدام المستمر مع الأنظمة الحاكمة ، وهو الصدام الذى كلف الإسلاميين ثمنا باهظا ، وخسرت أمتنا بسببه الكثير .

إن فرصة الإنجاز فى ميدان الإسلام الاجتماعى عظيمة للغاية ، بينما الكلفة محدودة للغاية !

والمسألة لا تحتاج لأكثر من وعى قليل .. ويصبر جميل ! .

طاقة مُعطلة ومهدورة

استطاع إمام مسجد التقوى في بروكلين - حي الفساد الشهير بنيويورك - أن يحدث انقلابا اجتماعيا مدهشا في منطقته ، صارت قصته على كل لسان . ففي خلال سنوات معدودة ، قاد الشيخ سراج وهاج - وهو من المسلمين الأمريكيين السود - حملة من المسجد للدفاع عن الأخلاق والفضائل ، استأصلت بكفاءة مثيرة للانتباه الكثير من الشرور التي استوطنت في الحي ، من الشذوذ والدعارة إلى الإدمان والسرقة والتسول .

لما لقيته هناك ، سألته : كيف فعلتها ؟ - رد قائلا إن الأمر بسيط للغاية ، فقد كنت أردد في المسجد ، وفي كل مكان ، إن إسلام المرء لا يمكن أن يستقيم إلا إذا تطهر من تلك الشرور . وكانت النتيجة أن المسلمين السود كانوا أول من بادر بالاعتناق والاستجابة وفوجئ الآخرون بأن تجمعات المسلمين أصبحت أنظف وأرق مما كانت عليه من قبل . وتساءل بعضهم : لماذا نجح المسجد في هذه المهمة ، بينما تقف إلى جواره معابد أخرى ، أكبر وأقدم ، لم تحقق مثل هذا الإنجاز ؟ .. وبعدما تردد السؤال أكثر من مرة ، وراج بين الناس ، كانت المفاجأة التالية أن تزايد عدد المقبلين على الإسلام ، بصورة غير متوقعة . قصة الشيخ سراج طويلة ، وملیئة بالتحديات والمفارقات ، لكن الذي يعنينا منها أنها نموذج يجسد مدى النجاح الذي يمكن أن يحرزه المسجد ، إذا ما استخدم ثقله وتأثيره في الدفاع عما أسميناه بالإسلام الاجتماعي .

وإذ نحمد الله على أن البلاء عندنا دونه في المجتمعات الغربية عموما - على صعيد الأخلاق الشخصية - إلا أن القضية الأصلية مثارة عندنا بقوة ، حتى بتنا نفتقد حقا إلى العديد من الفضائل الأساسية على المستوى الشخصي . وعلى المستوى العام .

نحن نتحدث عن النظافة أو الأمانة والصدق والعفة والحياء ، وعن الانضباط والالتقان والوفاء والشهامة .. إلى غير ذلك من القيم التي تدهورت ، وندرت في زماننا الذي تصدرت واجهاته قيم سلبية بغير حصر ، لاتشرف مجتمعا صحيا ، ولاتشرف مسلما صادق الإيمان .

ولعل لا أكون مبالغا إذا كررت القول بأننا على تلك الجبهة يجب أن نمشد كل مانستطيع من جهود التقويم والتصحيح ، وإن الظاهرة الإسلامية السائدة الآن ، إذا لم تحقق إنجازا في هذه المعركة ، فإنها تكون قد ضيعت فرصة تاريخية لوضع الأساس الصحيح لنمو المشروع الإسلامى الذى تنشده في الاتجاه الصحيح .

وأكثر من ذلك ، فإن كل معنى بمستقبل هذه الأمة في أى موقع كان ، يتعين عليه أن يبحث عن سبيل لاستثمار هذه الظاهرة من أجل صياغة أفضل للحاضر والمستقبل . حيث لاقامة لأى حاضر ولا أمل في أى مستقبل ، مالم ين هذا وذاك على قاعدة من القيم الأخلاقية والعملية وتلك بديهية أرجو ألا تكون بحاجة إلى تدليل أو إثبات .

لقد قلنا إن الجهد الحكومى خرج من مجال التربية ، أو انعدمت فاعليته ، لأسباب ذكرناها . وقلنا أيضا إن الجهد الأهلى فرصته محدودة للغاية ، في ظل القيود المفروضة على العمل الإسلامى العام ذلك يعنى أنه ليس هناك طرف مؤتمن له شرعيته وأهليته يسهر على حماية الإسلام الاجتماعى في واقع الأمر ، مما يندربإهدار الفرصة المتاحة ، حيث الاستعداد للتلقى والقبول في ذروته الآن ، فضلا عن أن هذا الموقف يفتح الباب على مصراعيه لمختلف مدارس التربية غير السوية وغير الرشيدة ، وهو وضع سرب إلى واقعنا شرورا بغير حصر ، على الصعيدين السياسى والاجتماعى ، لم يعد أمرها سرا .

وحتى يتحقق أملنا في أن تحل هذه المشكلة المعقدة والعويصة ، فلعللى أطرح سؤالا ، واقتراحا ، محددين هما : لماذا لا نجند المساجد للدفاع عن الإسلام الاجتماعى .. ؟ لماذا لا تستثمر تلك الإمكانية الضخمة من أجل حماية القيم السلوكية والعملية في مجتمعاتنا ؟ .

هذه « منتديات » مبثوثة في كل مكان ، لا يكاد يخلو منها حى أو شارع أو عطفة (في مصر وحدها ٧٥ ألف مسجد ، بخلاف عشرات الألوف من الزوايا) . وفي الوقت ذاته ، فإن تأثيرها على الناس لايزال قويا وفاعلا ، فضلا عن أنها في زماننا باتت عامرة بالخلق ، بأكثر من أى زمان مضى . عامرة بالمصلين الذين يستجيبون للنداء خمس مرات كل يوم ، وغيرهم ممن تغص بهم المساجد كل يوم جمعة .. وأكثر هؤلاء وهؤلاء يجيئون مفتوحى

القلوب ، راغبين في التعلم والإفادة والاستجابة ، إذا توفر لهم متحدث يستطيع أن يخاطب ضمائرهم بعلمه ووعيه وصدقته .

لماذا تعطل هذه الطاقة الهائلة ، بحيث يحاصر دور المسجد في مجرد إقامة الصلوات الخمس ، وصلاة الجمعة ، والدعاء للسلطان بالتمكن والنصر؟! .

« إن قصر دور المسجد على مجرد إقامة الصلوات ، هو تقليص شديد لوظيفته ، وتحويله واقعيا إلى كنيسة » - هكذا قال لي الشيخ سراج وهاج - الأمريكي المسلم - وهو يشرح قصة مسجد التقوى ، وما صادفه من نجاح ، وما حققه من إنجاز بين أهل « بروكلين » : « لقد اقنعتم بأن للمسجد وظيفة تتجاوز إقامة الصلوات ، وأنه مادام الإسلام جاء ليكون نظاما شاملا للحياة ، فمن الطبيعي أن ينسجم دور المسجد مع تلك الوظيفة ، وأن يحاول التعبير عنها والالتزام بغاياتها . وعندما مارس المسجد تلك الوظيفة ، أدرك الأمريكيون أنهم بإزاء شيء مختلف تماما ، يستحق أن يفهموه ، ومن ثم يلتحقون به » . هو بيت الله في الأصل . ولكن الخطاب القرآني يلحق لفظ الجلالة أحيانا لأحوال يكون الشأن فيها لكافة الناس . فقال الله هو مال المسلمين . وحكم الله هو ما يلتزم بشريعة الله حقا . لكنه لا يعتبر كذلك إلا إذا توفر له شرطان : شورى المسلمين وبيعهم . وعند الفقهاء فإن حقوق الله تتضمن كل ما يتعلق بمصالح وحقوق عامة الناس .. وهكذا . بالتالي ، فإن بيت الله هو في حقيقته « بيت الأمة » ، إذا جاز التعبير . والمسجد هو كل مكان طاهر يمكن السجود لله فيه ، في البيت أو في الشارع أو حديقة أو خلاء . لكن ليس كل مسجد يتسع لصلاة الجماعة ، التي تفضل صلاة الفرد في كل الأحوال ، وتحت عليها النصوص الشرعية بشدة ، حتى تعتبرها أعلى درجة - بمراحل عدة - من صلاة الفرد . لهذا السبب فإن « الجامع » وصف لبيت الله أكثر دقة من المسجد . وفي بعض الدول العربية ، السعودية والعراق ودول الخليج خاصة ، يفرقون بين المسجد والجامع . فتقام صلاة الجمعة في الثاني - الذي يفترض أن يكون أكبر وأكثر سعة - بينما تؤدي الصلوات اليومية الخمس وحدها في الأول الذي هو المسجد .

برغم ذلك فقد جرى الاصطلاح على إطلاق كلمة المسجد على الاثنين ، ربما باعتبار أن السجود هو أبرز علامات التعبّد لله تعالى ، فضلا عن أن الكلمة (المسجد) استخدمت في السياق القرآني وفي العديد من الأحاديث النبوية .

في أحدث مؤلفات المستشار عبد الحليم الجندى صاحب كتب أئمة الإسلام الشهيرة ، قدم عرضا فريدا للسيرة النبوية ، أبرز فيه دور المسجد في ميلاد دولة الإسلام . وذكر أنه :

من المسجد انطلقت أجهزة السلطة في طريق مرسوم . رئيس دولة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتؤاخى بين المهاجرين والأنصار . ثم تعاهد اليهود وتشمل بسلطاتها مناطق اليهود كافة .. وأصبح المسجد مكان تجمع العسكر . فنه تتابع خروج سرايا الدولة في كل الانحاء ... وفي المسجد قامت إدارة مرافق الدولة ومنها : التعليم والعدل وقسمة الأموال ، وتدريب القادة المفكرين للأمة ، واجتماع الرسول بصحابه ، وفيهم ولاته وكتابه وأمرؤه ... وفي المسجد كانت لقاءاته مع الوفود وقيادة الأمة وإمامة الجماعات » . (ص . ١٥٠) .

وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية ، وصف مسجد النبي بأن : فيه الصلاة والقراءة والذكر ، وتعليم العلم والخطب . وفيه السياسة وعقد الأولوية والرايات وتأمر الأمراء وتعريف العرفاء . وفيه يجتمع المسلمون لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم » . ولذا كان وصف المساجد بأنها : مواضع الأئمة ومجامع الأمة .

وعندما تطورت أوضاع المسلمين ، خرجت وظائف عدة من المسجد ، وبقيت فيهوظيفتان هما : العبادة والعلم . وطوال القرون الخمسة الأولى من عمر الإسلام لم يكن هناك تعليم خارج المسجد . واستقرت هذه الصورة في أعماق المسلمين ، حتى تصوروا ان التعليم خارج المسجد هو نوع من البدعة . الأمر الذي دفع مسلمي ماوراء النهر - في قلب آسيا - إلى مقاومة إنشاء ذلك النوع من المدارس باعتبارها ضلالة ومفسدة للدين ! .

في شمال أفريقيا اختلطت العبادة بالجهاد - عندما تعددت الهجمات على ذلك الجناح الغربي للأمة الإسلامية ، فكان « الرباط » مسجدا وحصنا في آن واحد . وانتشرت الرباطات على طول الساحل ، التي غصت بالعابدين المجاهدين .

وإلى غرب أفريقيا انتقلت فكرة المسجد الحصن ، وذاع شأن ذلك النمط المعماري الفريد ، الذي لا يزال قائما إلى الآن في جمهورية مالي بوجه أخص .

ومن التقاليد الحميدة في تلك المناطق ، أن المسجد كانت له حرمة وحصانته ، وكذلك بيت الإمام . وهو ما أثار انتباه ابن بطوطة ، في زيارته « لبلاد التكرور » قبل ستة قرون . إذ لاحظ أن المظلومين والمغضوب عليهم ، إذا احتموا بالمسجد أو بيت الإمام ، فإنهم يأمنون على حياتهم ، ولا يستطيع أحد أن يناولهم بسوء ! .

وما ذكره المستشار الجندي في كتابه عن الإمام محمد عبده ، أن الجمعية الخيرية الإسلامية التي شارك الإمام في تأسيسها سنة ١٨٩٢م ، وكان لها دورها البارز في نهضة مصر الحديثة ، ظلت بضعة عشر عاما تعقد اجتماعاتها تحت قبة مسجد الغورى في القاهرة .

وعقب على تلك الملاحظة قائلا إن أولئك الذين اجتمعوا من رجالات مصر ، لإصلاح أمتهم تحت قبة المسجد « كأنما يخاطبون بمغزى الانعقاد هنالك من يتنادون في أيامنا هذه ببناء الإنسان المصرى والمجتمع الإسلامى قائلين : إن طريق ذلك هو المسجد » - (ص - ٦٢) .

أصبح الأمر أشد اختلافا في زماننا . تقلص دور الإسلام في صياغة الواقع ، فانحسر دور المسجد أو انكسر وتغيرت موازين القوى ، وصار المسجد أحد مراكز الضعف . غدا مستضعفا وليس ضعيفا ، إن شئنا الدقة ، لأن قوة المسجد لم تنحل بعد . وتدهورت أوضاعنا الثقافية ، ولم ينبج المسجد من أعراض الداء ، فتدهور شأن الخطاب فيه ، وإن لم يفرق الطوفان الجميع .

في منتصف الأربعينيات وحتى منتصف الخمسينيات ، كان صوت جيل الرواد من أبناء الأزهر ، يجلجل في جنبات القاهرة . كان أعلامهم يتناوبون الخطابة في الجامع الأزهر . وكانت « الشبان المسلمين » تستقبل كل يوم اثنين الشيوخ الثلاثة : محمد الغزالي وأحمد الشرباصي وعبد الرحيم فودة - وكان حسن البنا يلقي حديث الثلاثاء في مقر الجماعة بالحلمية الجديدة . وكان يتعاقب الدرس والحديث كل أربعاء في « دار الحكمة » شيوخنا الكبار : محمود شلتوت وعبد الوهاب خلاف وعبد الوهاب حمودة .. وكان .. وكان ! في تلك المرحلة . أدى هؤلاء الأعلام ، وغيرهم كثيرون ممن لم نذكر ، دورهم ليس فقط في تنوير الناس ، ولكن أيضا في تحصينهم ضد مختلف صور الانحراف الفكرى ، التى برزت في العقد الأخير .

لكن هذه المسيرة تأثرت كثيرا بالصدام ، بين ثورة يوليو وجماعة الإخوان ، الذى ألقى بظله على مجمل النشاط الإسلامى فى مصر ، حتى غرس بذور الشك - التى لم تستأصل بعد - فى كل عمل إسلامى عام . ولا نستطيع أيضا أن نلغى تأثير سيادة مختلف مدارس الفكر الغربى (العالمانى واليسارى) ، الذى برز فى تلك المرحلة ، حتى بدا للبعض أن الفكر الاشتراكى الذى تبنته الثورة ، صار بديلا للفكر الإسلامى . خصوصا بعدما نص فى الميثاق (سنة ٦١) على أن « الاشتراكية العاية » هى أساس العقيدة السياسية للنظام . ومع ظهور الجماعات المتطرفة فى أوائل السبعينيات تزايد التضييق على المساجد ، حتى أضيفت إلى قانون العقوبات فيما بعد مادة عجيبة (برقم ٢٠١) تقول : إذا ألقى أحد رجال الدين فى أثناء تأدية وظيفته ، وفى محفل عمومى ، مقالة تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة ، أو فى قانون أو فى مرسوم أو فى عمل من أعمال جهات الإدارة الحكومية ، أو نشر

بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات (! !) .

وكان مؤدى هذا النص الذى يمنع خطباء المساجد من التعرض لأى قرار إدارى ، ومن توجيه أى نصيحة (والدين النصيحة !) ، أن يطالبوا بالتزام الصمت وعدم التعرض لأى أمر هام ، وفى المقدمة من ذلك كل شأن هام .

وفى ظل تدهور حال الخطباء والدعاة فإنه لم يتبق للمسجد دور يؤديه ، إلا أداء الصلوات الخمس ، حيث بات المسجد يغلق بعد كل صلاة ، ولا يفتح إلا مع موعد الفريضة التالية . أما الأحاديث التى بائت تلقى بالمسجد فى صلاة الجمعة أو فى كل مناسبة وحين ، فهى من قبيل ما يصفه إخواننا السودانيون بأنه « كلام ساكت » ، ومساوٍ لعدمه ! .

بسبب تلك الاعتبارات السياسية والأمنية ، وبسبب عجز جيل الخطباء والدعاة ، خرج المسجد بدوره من دائرة التأثيرين الثقافى والاجتماعى ، وعطلت عن العمل تلك الطاقة الضخمة ، بل أكاد أقول إننا بذلك الموقف خسرنا أحد خطوط الدفاع الأساسية التى تحصن الأمة ضد مختلف مظاهر الفساد .

مع ذلك فينبغى ألا نفقد الأمل تماما ، فالمسجد لم تخمد أنفاسه بعد ، والذين يعمرّون بيوت الله لا يزالون يحوطونها بقلوبهم ، برغم كل موات أصاب دورها ، وبرغم كل ما تعرضت له فى الماضى ، وما يمكن أن تتعرض له فى المستقبل .

أعرف بعضا من أهل الإصلاح والورع ، الذين لم يدب اليأس فى قلوبهم ، قرروا أن يعيدوا إلى عدد من المساجد دورها التعليمى والتربوى . تطوعوا بأموالهم ونذروا أنفسهم لهذه المهمة الجليلة . فبنوا عددا من المساجد ، وألحقوا بها مكاتب ومدارس ووحدات علاجية متواضعة ، وألزموا أنفسهم بحدود الدفاع الاجتماعى ، لا يجاوزونها ولا يشغلون أنفسهم بأى قضية دونها .

وفى بعض التجارب التى أعرفها فإن هؤلاء الجنود المجهولين تمكنوا من تحقيق إنجازات مبشرة على تلك الجبهة . فأسهموا فى حل جانب من أزمة الخدمات التى تواجهها القرى المصرية . والأهم من ذلك أنهم أحدثوا تأثيرا ملموسا فى تهذيب بعض العادات الاجتماعية المنكورة المتفشية بين الناس . فقاموا بدور إيجابى فى نظافة بعض الأحياء والقرى ، وبدور مماثل فى تصحيح تقاليد الزواج والمآتم والترويج لبعض الفضائل الاجتماعية التى تستحب فى هذه الظروف أو تلك .

وقرأت عن دور لبعض المساجد في محو أمية الكبار ، وفي تقوية تلاميذ المدارس في السنوات الحرجة ، وفي حث الناس على التبرع بالدم ، وتنبيههم لأهمية التطعيم باللقاحات ضد الأمراض المختلفة . ونشرت الصحف عن مبادرة البعض لإطفاء أنوار المساجد خلال النهار لتوفير الكهرباء ...

على هذه الدائرة تنصب دعوتنا بالدرجة الأولى . لسنا نطمح إلى دور تثقيفي للمساجد ، وإن تميناها . لكني لا أخفى عدم ثقتي في كفاءة أغلبية القائمين على المساجد الآن للقيام بهذا الدور . وما أعرفه عن ظروف إعداد هؤلاء الدعاة . ومستواهم العلمي ، يبعث على الحزن والحجل ولا أريد أن أبوح بأكثر من ذلك ، لكني فقط أستشهد بالمقال الذي نشره الأهرام في ١٢ أكتوبر ٨٧ ، للدكتور حسن عبد العال نائب رئيس جامعة الأزهر . وقال فيه إن حملة الثانوية الأزهرية الذين يلتحقون بالجامعة ، ليصبحوا بعد ذلك دعاة ومبشرين وخطباء ، يعانون من ضعف مشهور في اللغة العربية ، وأغليبتهم الساحقة لا يحفظون القرآن ! .

وتحت يدي شهادات أخرى تقول بأضعاف أضعاف ما أعلنه نائب رئيس جامعة الأزهر ، لكني أحجم عن كشف تفاصيلها ، لأن أصحاب الشأن يعرفونها أولا ، ولأنني واحد ممن لا يزالون يجلون الأزهر ورجاله ، ويتمنون الانتصار له ، ظالما كان أو مظلوما ! . الدور الذي نقترح أن تنهض به المساجد الآن ، أكثر تواضعا من رسالة التثقيف والتنوير . إذ نحسب أنها مازالت قادرة على أن تؤدي دورا في تهذيب السلوك العملي ، وتصحيح العادات المردولة الشائعة بين الناس .

على سبيل المثال ، ماذا لو قاد المسجد حيث وجد - في الشارع أو في الحي - حملة لإعمال الحديث النبوي الخطير : النظافة من الإيمان ، محذرا الناس من مغبة الوقوع في شبهة الشرك ، إن شاعت بينهم القذارة ؟ .

ماذا لو بدأ كل إمام بالمسجد ذاته ، وحول بيت الله إلى مكان تسوده النظافة والاقتصاد في المياه والكهرباء ، والتعاليم تدعو إلى الاقتصاد في الماء حتى وإن وقف المتوضى على شاطئ نهر جار .

إن قائمة المنكرات الاجتماعية التي تعشش في واقعنا بغير حصر . وهي مردولة في كل زمان . لكن استمرار بعضها في زماننا ، بظروفه الحرجة والعصيبة التي نعرف ، هو بمثابة ارتكاب الجرائم والفواحش بحق الأمة .

ومسئولية تلك الجرائم لا تقع فقط على عاتق الذين يقذفونها عمدا أو بغير عمد ، ولكن

الساكتين على استمرارها ، القادرين على وقفها أو حصار أضرارها ، هؤلاء أيضا شركاء في الجرم ، وربما كان إثمهم عند الله أكبر .

في هذا الإطار يأتي التنبيه والتذكير بأهمية إطلاق سراح المساجد لتؤدي دورها المنشود والمطلوب .

اللهم فاشهد ! .

البَابُ الثَّانِي

أَبْوَابُ مَفْتُوحَةٍ

- ١ - نَعَمْ لِلْمِصْرَالِحِ وَلَكِنْ .
- ٢ - يَسِيرُوا وَلَا تَعْسِرُوا .
- ٣ - التَّشَدُّدُ يَحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ .
- ٤ - أَمْرَاءُ الصَّعِيدِ الْمَحْدَثُونَ .
- ٥ - لَيْسَ دَفَاعًا عَنِ الْمُنْكَرِ .
- ٦ - السُّنَّةُ بَيْنَ الْإِفْتِرَاءِ وَالْإِجْتِرَاءِ .
- ٧ - فِي فَقْهِ الْمَعَارِضَةِ .
- ٨ - دَوْرُ الْأَغْنِيَاءِ .. فَرِيضَةُ غَائِبَةٍ .

نعم للمصالح ولكن

هل يجوز نقل صلاة الجمعة إلى الأحد « رعاية للمصلحة » ؟!

السؤال طرحه أحد المشتركين في ملتقى الفكر الإسلامى السابع عشر بالجزائر ، بعد ما شرح للمجتمعين أن بعض المساجد المقامة فى الولايات المتحدة الأمريكية لا تستقبل العدد الكافى من المصلين يوم الجمعة لانشغال الجميع بأعمالهم . وهى مشكلة يمكن حلها إذا تمت صلاة « الجمعة » يوم الأحد ، حيث يتاح للجميع فرصة المشاركة فى الصلاة . وإذا أبدى المتحدث ميلا إلى قبول الفكرة ، فإنه قال إنه يمكن الاستناد فى إجراء هذا التحول إلى رأى الإمام نجم الدين الطوفى فى المصلحة (الذى دعا فيه إلى تغليب المصلحة على النص إذا ماتعارضا) .

وأخيرا قرأنا لأحد الباحثين قوله : هل يطبق النص القطعى ، ولو فيه إضرار بمصالح المسلمين ؟ . وفى سياق حديثه فهمنا أنه يعنى حد السرقة وتحريم الربا بوجه أخص ، ويدعو إلى تغيير الحكم الشرعى بشأنهما لعدم الملاءمة . وأراد أن يستخلص فى دعوته مبدأ جديدا ، بناء على السؤال التالى : هل يعنى التسليم بالتدرىج فى اكتمال الحكم ، التسليم أيضا بالتدرىج فى الإبدال بالحكم ، حكما آخر أكثر مناسبة لمصالح المسلمين ؟ (د . نور فرحات - المجتمع والشرعية والقانون - ص ٧٨ و ٨٨) .

- قال صاحبنا إنه بمقتضى رأى الإمام الطوفى فإن الرد على السؤال يكون بالإيجاب ! . هذا الكلام الذى يردده بعض المثقفين يعكس التباسا شديدا فى فهم قضية المصلحة فى الفقه الإسلامى ، وقد يعكس التباسا آخر فى قراءة رأى الإمام الطوفى ، الأمر الذى يمكن أن يقود إلى إهدار الأحكام الشرعية ، باسم الاجتهاد فى « المصلحة » . وقد لانبالغ كثيرا إذا قلنا بأن عنوان « المصلحة » عانى الكثير من عسف الخلف والسلف

في الوقت ذاته . فبينما ذهب بعض الخلف بعيدا في توسيع المصلحة ، فإن بعض السلف مضوا في الاتجاه المعاكس ، حيث ضيقوا منها أو تجاهلوا ، فلم يعطوها حقها الذي هي جديرة به . لا يغير من ذلك أن الخلف أرادوا بالتوسعة تجاوز النصوص والتحليل من أحكامها وضوابطها . وأن السلف اتخذوا موقفهم ذلك دفاعا عن حق الله ، والحيازا للنصوص وأحكامها . ومع ذلك ، فنحن نجد بين هؤلاء وهؤلاء قلة كانوا للمصلحة منصفين ، وعلى شريعة الله وتعاليمه قابضين وثابتين .

والآن كذلك فإننا نظل بحاجة لأن نحاول وضع المصلحة ودورها التشريعي في إطارها الصحيح ، بعيدا عن دعاة التطرف في التوسعة أو التضييق . لكن لانستطيع أن نكتم استغرابنا إزاء حفاوة بعض مثقفينا - من غير أهل الفقه - بموقف نجم الدين الطوفي ، الذي شد برأى لم يقل به أحد من قبل ومن بعد ، فضلا عن مزلق إهدار الشريعة التي يضعنا على حافتها . ذلك أن مثل هذه الآراء الشاذة تلي هوى عند هؤلاء ، من حيث أنها تمثل في حقيقة الأمر انخلاعا من الالتزام بالشريعة ، بينما هم يتلقفونها بترحاب وحماس ، ويبالغون في تقديمها ، حتى يصدروها نقطا مضيئة في سجل الفكر الإسلامي ، وعلامة من علامات التحرر والاستنارة والتقدم . على نحو ما فعل هؤلاء مع كلام الشيخ علي عبد الرزاق في كتابه المعروف « الإسلام وأصول الحكم » ، الذي ادعى به أن الخلافة أو الإمامة لا أصل لها في الدين . فهللوا لكتابته ومقولاته ، مجرد أنها تؤيد وجهة نظر الداعين إلى تقليد الغرب في فصل الدين عن السياسة . في حين أن هذا الرأي ، الذي نقضه كثيرون وهدموه بالبرهان الساطع ، يمثل شذوذا غير مسبوق أو ملحق . ولا ينبغي أن يحمل بأكثر من كونه نموذجا لشذوذ الأفكار التي طرأت خلال مسيرة العقل الإسلامي طوال الأربعة عشر قرنا التي انقضت . فطفت على السطح في غفلة من الزمن ، لكنها مالبت أن ذهبت جفاء ، وبقي الذي ينفع الناس ويرضى الله .

يسرى ذلك على كلام الشيخ علي عبد الرزاق ، بقدر ما يسرى على اجتهاد نجم الدين الطوفي . ولئن أثار كلام الأول عاصفة من الاعتراض والاحتجاج ، أدت إلى سحب شهادة عالمية الأزهر منه وإخراجه من زمرة العلماء سنة ١٩٢٥ م ، فإن الطوفي لم يسلم من التجريح والتعنيف . حتى طعن البعض في ورعه ودينه ، واتهموه بالإلحاد والخروج من الملة (انظر مؤلف الشيخ محمد مصطفى شلبي « تعليل الأحكام » ص ٢٩٥) . على عكس ما يزعمه الباحث الذي أشاد برأيه وتبناه - أو تمناه - مشيرا إلى أن أهل زمانه « اعتبروه إماما من أئمة المسلمين ، ومجتهدا من أعظم مجتهديهم » ، وأن أحدا من أهل زمانه لم يجرؤ على

النيل منه أو تكفيره (المجتمع والشريعة والقانون - ص ٧٩)
ولا يجادل أحد في فقه الطوفى ومكانته ، لكن تحفظنا ينصب على الإيجاء الذى دسّه
الباحث علينا ، ليثبت فى عقل القارئ أن رأيه لى قبولاً عاماً بين أهل زمانه ، وأن
« الجامدين » أو « المتعصبين » فقط من أهل هذا الزمان هم الذين يققون بالمرصاد لمثل هذه
الاجتهادات « المتحررة » ! .

* * *

أين يقف الطوفى ، وماذا يقول ؟

لقد ألف الرجل كتاباً فى شرح الأربعين حديثاً النووية . ولكنه وقف طويلاً عند
الحديث الثانى والثلاثين ، الذى يقول فيه النبى عليه الصلاة والسلام : لا ضرر ولا ضرار .
وأسهب فى شرح هذا الحديث وأفاض ، حتى تحول الشرح إلى بحث أصولى فى أدلة الشرع
على الأحكام ، ومترلة رعاية المصلحة من هذه الأدلة ، وتوفى فقيهاً الحنبلى فى سنة
٧١٦ هـ ، بينما ذاع أمر رسالته التى أصابه الكثير بسببها فى الشام والحجاز . إلى أن
استخلص أحد علماء دمشق - الشيخ جمال الدين القاسمى - هذه الرسالة من شرحه
للأحاديث النووية ، ونشرتها مجلة « المنار » كاملة فى عام ١٩٠٦ .
ولقيت رسالة الطوفى اهتماماً من جانب بعض الباحثين ، حتى أعد أحدهم رسالته
للدكتوراه فى موضوعها (هو الدكتور مصطفى زيد الذى كان أستاذاً بكلية دار العلوم) ،
بينما استند إليها آخرون فى دعاويهم إلى التغاضى عن النصوص الشرعية وتجاوزها ، بحجة
تقديم اعتبار المصلحة .

وقد نشر أستاذنا عبد الوهاب خلاف نص رسالة نجم الدين الطوفى فى كتابه « مصادر
التشريع الإسلامى فيما لا نص فيه » (الصفحات من ١٠٦ إلى ١٤٤) ، وخلاصة ماذهب
إليه فى رعاية المصلحة أن فرق فى شأنها بين العبادات والمعاملات . وقال إن العبادات
لا مجال للعقل فى فهم معانيها بالتفصيل ، ولتحقيق ذلك ، فإنه يرجع إلى نصوص القرآن
والسنة والإجماع (أخطأ صاحبنا الذى دعا إلى نقل صلاة الجمعة إلى الأحد ، استناداً إلى
اجتهاد الطوفى ، لأن الرجل أخرج العبادات من الدائرة التى اجتهد فيها) .

أما المعاملات والسياسات الدنيوية التى للعقل مجال فى فهم معانيها ومقاصدها ، فإن
المعول عليه فيها - عند الطوفى - هو المصلحة ، أى جلب النفع ورفع الضرر . فإذا لم يكن

هناك حكم شرعى فى شأنها جرى الحكم بما يحقق المصلحة . وإذا كان هناك حكم يحقق المصالح التى تدركها عقولنا نفذنا النص . وإذا كان حكم نص الشارع أو الإجماع لا يتفق والمصلحة التى تدركها عقولنا ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فالمعول عليه هو المصلحة . وفى ذلك قال مانصه : « وإن تعذر الجمع بينهما ، قدمت المصلحة على غيرها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » . وهو خاص فى نفي الضرر المستلزم لرعاية المصلحة فيجب تقديمه .

بصفة أساسية فقد استند الطوفى إلى أدلة ثلاثة هى :

* ماورد عن الشارع من نصوص وتعليقات أحكامه الدالة على أنه ما قصد من تشريعه الأحكام إلا تحقيق مصالح الناس . فإذا سكت عن حكم واقعة فى معاملات الناس . فقد أحاطهم إلى عقولهم يستنبطون بها الأحكام التى تحقق مصالحهم .

* حديث النبى عليه الصلاة والسلام « لا ضرر ولا ضرار » يقطع بنفى كل ضرر . فإذا دل نص على حكم يستلزم ضررا ، كأن يفوت مصلحة أو يجلب مفسدة ، استثنت الواقعة من حكم النص ، أو قيد النص بحيث لا يسرى عليها . وفى هذه الحالة فإن التعارض لا يكون بين النص والمصلحة ، ولكنه يصبح بين النص ونص آخر هو : لا ضرر ولا ضرار . وكأن الشارع لما شرع أحكامه فى المعاملات والسياسة الدنيوية ، قيد تنفيذها بما لا يؤدى إلى الضرر . ودل الحديث النبوى (لا ضرر ولا ضرار) على ذلك التقييد .

* إن النصوص والإجماع ومختلف الأدلة الشرعية ، إنما هى وسائل لتحقيق مصالح الناس . فإذا غلبنا المصلحة فى مواجهة الدليل الشرعى ، فإننا نعمل بدليل راجح فى مقابلة دليل مرجوح ، لأن المصلحة هى المقصودة . والمقاصد واجبة التقديم على الوسائل .

وجاء أهم نقض لموقف الطوفى فى كتاب الدكتور عبد الوهاب خلاف ، إذ قال إن الاحتجاج بالمصلحة فيما لا نص فيه ، وفيما فيه نص ، قد فتح بابا للقضاء على النصوص . وجعل حكم النص أو الإجماع عرضة للنسخ بالرأى ، لأن اعتبار المصلحة ما هو إلا مجرد رأى وتقدير . وربما قدر العقل مصلحة ، وبالروية والبحث قدرها مفسدة . فتعريض النصوص لنسخ أحكامها بالآراء وتقدير العقول . خطر على الشرائع الإلهية وعلى كل القوانين . ثم إنه سلم بأن العبادات لا مجال للاستصلاح فيها ، وكذلك الأحكام الكلية التى شرعت لحفظ الضروريات والحاجيات ، لأنها متفقة دائما مع المصلحة (بحكم شمولها) . ولم يورد أى مثال لجزئية ورد نص بحكمها وعارض هذا الحكم المصلحة . ليتبين مقياس

المصلحة في رأيه وعلى أى ضوء يقدرها .

وفي نقد اجتهد الطوفي كتب الشيخ مصطفى شلبي يقول إنه : ركب متن الغلو في بعض المواقف ، حتى ألجأه ذلك إلى الاستدلال أحيانا بما لا يسلم له ، أو بما لا يفيد . فهو يقول بصدد تقديم المصلحة على الإجماع : إن منكرى الإجماع قالوا برعاية المصالح . فهي إذا محل وفاق ، والإجماع محل خلاف ، والتمسك بما اتفقوا عليه أولى من المختلف فيه . وبصدد تقديم المصلحة على النصوص يقول : النصوص مختلفة متعارضة ، فهي سبب الخلاف في الأحكام المذموم شرعا . ورعاية المصلحة أمر متفق في نفسه لا يختلف فيه . فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعا ، فكان اتباعه أولى .. إلى غير ذلك مما يبعد عن سنن الاستدلال .

* * *

لم يعد أحد يجادل في اعتبار المصلحة كأحد مصادر التشريع ، فقد استقر الأمر على نحو بعيد لمصالح المصلحة وترجيحها . حتى شاعت مقولة « حينما كانت المصلحة فثم شرع الله » ، أيضا فلا نحسب أنه لا يزال هناك مكان للجدل حول ما إذا كانت المصلحة تقر بحكم الشرع أو بحكم العقل . بمعنى هل المصلحة هي فقط ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع ، أم يضاف إلى ذلك ما دل عليه العقل أيضا ، وإن لم يرد في كتاب ولم ينعقد في شأنه إجماع .

يكفينا في اعتبار المصلحة ، وفي توسيع نطاق الاستدلال إليها بما يتجاوز الكتاب والسنة ، أن نستند إلى آيتين من القرآن الكريم ، وحديث نبوي واحد . الآية الأولى تتمثل في قوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون » (النحل - ٩٠) . وقد وصفها العزيز عبد السلام بأنها : أجمع آية في القرآن للحث على المصالح كلها ، والزجر عن المفساد بأسرها . الآية الثانية موجهة إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، يقول فيها الله سبحانه وتعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » - (الأنبياء - ١٠٧) .. وجوهر الرحمة هو الإذن للناس في جلب المصالح ودفع المفساد . ولأن المصالح تتحدد . فلو وقف الأمر عند النصوص فقط لوقع الخلق في الحرج الشديد ، وهو منافي للرحمة . وإذا ضممنا الآيتين ، وما شابههما ، إلى تنبيهات الآيات الأخرى الواردة في المصالح الجزئية ، ثبت بيقين أن الشارع أراد بها (المصالح) واعتباره إياها ، وإن لم ينص عليها .

أما الحديث النبوي ، فهو الذي استدل به نجم الدين الطوفي وغالي في تأويله ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : لا ضرر ولا ضرار .

وإذا استقر الأمر على ذلك النحو فإن ما لفت أنظار بعض الباحثين حقا ، أن مدونات مذاهب أهل السنة أغمطت المصلحة حقها ، بحيث لم تعطها نصيبها الذي يتناسب مع مكانتها الجليلة في الشريعة ومنزلتها عند الأئمة أنفسهم ، « فلاباب عقد لها ، ولا فصل شيد فيه أركانها كالقياس والإجماع مثلا ، بل كل ما يقف عليه كلمات مجملة وعبارات مبهمه ، ودعاوى كثيرة بأن الأئمة لم يعملوا بها . وأن الذي أعطاها قسطا غير قليل ، هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه . بيد أن من أتباعه من ينكر هذه النسبة أو يضعفها ، برغم تواترها واشتبارها على ألسنة العلماء جيلا بعد جيل » .

وقد حمل الإمام الشافعي بشدة على دعاة المصلحة ، التي اتخذت مسميات مختلفة مثل الاستحسان أو الاستصلاح . وقال الشافعي بعدم جواز الاستحسان ، ونقل عنه الإمام الغزالي قوله : من استحسن فقد شرع . وارتكزت وجهة نظر الشافعية على أن ما شرعه الله ليس بحاجة إلى ما يكمله ، وفي الكتاب والسنة والإجماع ما يكفل مصالح الناس . فضلا عن أنهم خشوا من أن يؤدي فتح ذلك الباب إلى الدلل وتغليب الهوى . ولا ينكر أحد أن تلك الحملة أحدثت أثرها ، حتى تغالى الفقهاء المتأخرون في التضييق على الناس في أمور معاشهم ومعاملاتهم . فحصرُوا أنفسهم في النصوص ، حتى ولو كانت ضعيفة ، بدلا عن النظر في مجموع مصالح المسلمين . وقرروا أن « للفقهاء أن يأخذ بالقول الضعيف في حق نفسه ولا يجوز له الافتاء به » . فصاروا بذلك مضرب الأمثال بين الناس . وتوسع بعضهم وجعل يفتي به لنفسه وصديقه . من ذلك ما نقل عن أحدهم قوله « إن الذي لصديقي على ، إذا وقعت له حكومة أو فتيا ، أن أفتيه بالرواية التي توافقه » ! . (ابن قيم الجوزية - أعلام الموقعين ج ٤ ص ٣١٢) .

لقد أدى التضييق وعدم العناية باعتبار المصالح إلى تحريم الأشياء بأدنى الشبهات . حتى روى أن الإمام السنوسي المغربي أفتى بتحريم القهوة بدعوى الإسكار (وهو غير موجود) والضرر بالبدن (وهو الذي لا يصل إلى حد الحرمة) . وكان مما احتج به أيضا أن القهوة لم تكن في الصدر الأول للإسلام ! .

* * *

وإذ لم يعد مبدأ المصلحة محل جدل ذي بال . فإن حدودها وضوابطها وشرائطها .
هى مما ينبغى إيضاحه واستجلاء اللبس فيه .

فسيظل من المهم - مثلاً - أن يكون مدار الحديث أو الاجتهاد مصالح حقيقية
لا وهمية ، ومصالح عامة تهتم كل الناس أو جلهم . لا خاصة تعود على فرد بذاته أو جماعة
من الناس دون غيرها .

ويظل من المهم أيضاً أن نكرر التنبيه على أن الكلام ينصب على المعاملات دون
العبادات . وأن تجاوز النص فى الأخيرة قد يقبل من باب الاستثناء الذى تفرضه
الضرورة ، وليس من باب المصلحة ، باعتبار أن الضرورات تبيح المحظورات .
وربما كان مفيداً كذلك الانتباه إلى أنه لا مشكلة فى حالة ما إذا طرأت مصلحة محكومة
بدليل من الشرع ، أو اتفقت المصلحة مع الدليل الشرعى . ولكن المشكل الذى هو مثار
الجدل يتمثل فى افتراض تعارض المصلحة مع الدليل الشرعى .

ذلك أن الأغلبية الساحقة من الفقهاء المعبرين تعارض رأى الطوفى فى تغليب المصلحة
فى المعاملات على الدليل الشرعى على الإطلاق ، أى بغير ضابط ولا رابط . وإنما نحسب
أن أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف كان معبراً عن الموقف الصحيح ، حينما حسم القضية
بالمنطوق التالى :

١ - إن الحكم الشرعى فى معاملات الناس إذا ثبت بنص قطعى (مثل منع الربا أو
الحدود) أو إجماع صريح ، لا يعدل عنه إلى حكم غيره . إلا إذا قضت بهذا العدول
ضرورة ، لأن مواضع الضرورات مستثناة بالنص . فالعدول يكون فى حكم نص إلى
حكم نص (بشرط الشيخ شلبى فى هذه الحالة أن يكون الإجماع قد نقل إلينا بطريق
صحيح ، على حكم لا تتغير مصلحته على مدى الأيام ، وإلا فتجاوز مخالفته) .

٢ - إن الواقعة فى وقائع معاملات الناس ، التى لم يثبت فيها حكم بنص قطعى ولا إجماع
صريح (بالتحفظ السابق) إذا أمكن الحكم فيها بالقياس كان بها . وإذا تعذر ذلك
يحكم فيها بما يحقق مصلحة الناس . أى بما يدفع عنهم ضرراً أو يجلب لهم نفعاً .

٣ - إن تقدير الضرورة التى يعدل بها عن حكم النص فى الحالة الأولى ، وتقدير المصلحة
التي يبنى عليها الحكم فيما لا نص فيه فى الحالة الثانية ، يجب أن يكونا من اختصاص
الجماعة التشريعية فى الأمة ، المكونة من العدول ذوى البصيرة النافذة بأحكام
الشرعية ومصالح الدنيا .

ولا يوكل أمر واحد منها إلى فرد أو أفراد . فإن الهوى قد يغلب على العقل فيقدر الكمالى

ضروريا ، ويقدر المتوهم قطعيا ، ويقدر المفسدة مصلحة ، والخوف من هذا هو الذى حمل بعض العلماء على إنكار طريق الاستصلاح ، سدا للذريعة إلى المفساد والمظالم . فإذا أمنا من هذا الخوف بوسائل الاحتياط فيمن يستصلحون ، فهو طريق الحق والسداد ، ومسايرة مصالح الناس . (مصادر التشريع الإسلامى - ص ١٠٣) .

يَسِّرُوا وَلَا تَعْسِّرُوا

لا أعرف لماذا ينكر علينا البعض إلحاحنا على رعاية مصالح العباد ، ومحسبون أن في ذلك جورا ضروريا على حقوق رب العباد ؟.. ولا أعرف لماذا يتخوف آخرون من فتح باب المصالح على مصراعيه ، لمظنة أن في ذلك إهدارا للنصوص ، وتضييعا لأحكام الشرع ؟.. ولا أفهم لماذا يتخوض فريق ثالث في نوايا القائلين بالمصلحة ، ويقطعون بأنهم جميعا من دعاة « الأفكار الهدامة » ، الذين يبطنون الشر للعقيدة والشرعية ؟.

لقد تلقيت خطابات عديدة محملة بهذه المعاني ، ومليئة بالتحذيرات والتوجسات والشكوك ، في أعقاب الذى كتبته داعيا أهل الفقه والنظر لأن يرفعوا أعينهم لبعض الوقت عن النصوص والمتون ، ويحيلوها في أرجاء الواقع المعقد والملغوم ، عليهم يرون فيه مالم تحصله الكتب ، ومالم يدركه كاتبوها . وكان من بين ماقلته إننا بحاجة لأن نبسط أمام الناس اجتهادات نابعة من حقائق ذلك الواقع ، فيما أسميته « فقه الأزمة » ، الذى ينزل الحاجة منزلة الضرورة ، ويكون عونا للناس ، لا عبئا ولا قيداً عليهم .

لقد كتبت ما كتبت وعيناي على مصالح مرجوة ومنشودة . ويبدو أن البعض تلقى الرسالة ولم يخطر على بالهم سوى مفاصد ومثالب مرصودة ومشهودة . فكنا كائنين وقفا بإزاء كوب منقوص ، فوقعت عين الأول على نصفه الملىء ، بينما لم ير الآخر فيه سوى نصفه الفارغ . ويذا الاثنان مختلفين ، بينما كلاهما على حق ! .

قال المهندس الزراعى رشدى الدرينى ، إن إقحام المصلحة في تقدير كل حكم شرعى ، لا بد أن يؤدى إلى تواتر هذه الأعاجيب ، مما لانتبعد في ظله أن يعلو صوت يدعو إلى تأجيل صيام رمضان إلى الشتاء بحجة التيسير وإعفاء الناس من الصيام - أو الحج - في أشهر القيظ والحر . وفي ذلك مصلحة للعباد ليست رخافية . وباسم المصلحة -

أضاف الأخ الدريني - وجدنا من يدعو إلى المساواة بين البنت والابن في الميراث ، وإلى منع تعدد الزوجات والاكتفاء بواحدة ، كما حدث في إحدى دول الشمال الأفريقي الإسلامية . وإلى زواج المسلمة بغير المسلم ، قياسا على إباحة زواج المسلم بالكتابية ، كما حدث في لبنان ! .

ولعل أضيف إلى ما قاله كاتب الرسالة ، أن إحدى المجلات الأسبوعية المصرية نشرت سلسلة من المقالات لأحد أساتذة القانون ، دعا فيها إلى إباحة الربا ، وإسقاط حد السرقة ، استنادا إلى مصلحة ارتآها ، واحتجاجا برأى الإمام الطوفي ، ودعوته إلى تغليب المصلحة على النص .

مثل هذه المخاوف أثارها الدكتور محمد عبد المنعم القيعي رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين ، الذي قال في رسالة ضمنها بعض الملاحظات على ما كتبت : « أراك تعلق الأحكام على المصلحة ، وبذلك تفتح الباب لكل فكر هدام . إذ هي نسبية ، فيمكن لأي قانون استثنائي أن يوضع باسم المصلحة ، ولأي نظام أن يفرض باسم تلك المصلحة » .

ومما كتبه الشيخ عبد الستار أبو المكارم ، من العلماء المحالين إلى المعاش ، إن فكرة المصلحة « دعوة خبيثة أريد بها التدليس على المسلمين في زماننا ، والانتقاص من أحكام الدين ، والاحتياال على التكليف والواجبات ، مما يمكن أن يؤدي إلى الانحلال من الملة . وما لهذا شرعت المصلحة . ولو علم الخائضون في الأمر بما قرره الفقهاء من شرائط وضوابط ، لما أطلقوا لأمانهم ولا لخيلاتهم العنان ، ولما استخدموا كلمة هي حق في الأصل لغرض أريد به باطل » ! .

أما الدكتور كمال زايد البدرشيني ، فقد اعتبر أن ماقلته عن تقديم حقوق الناس على حقوق الله ، كلاما يחדش سلامة الإيمان ، ومساسا بالجلال الذي ينبغي أن تحاط به حقوق الله . ثم سأل : كيف يسوغ لمؤمن أن يردد هذا الزعم الباطل ، والله سبحانه وتعالى يقرر في القرآن الكريم ، أنه ماخلق الإنس والجن إلا ليعبدوه ؟ .

على هذا النسق توالى الخطابات ، متناولة قضية المصلحة من جوانب شتى ، وتشكل المخاوف والهواجس محورا أساسيا لها ، بينما لم يخل الأمر من التباسات بحاجة إلى إيضاح واستجلاء .

ثمة نقطة جوهرية هنا ، هي أنه مامن جهد عقلي أو يدوي إلا وله محاذيره ومخاطره . وليس من حسن التقدير أو التدبير أن يرى ذلك الجهد من زاوية المحاذير وحدها ، لأن

ذلك يعنى إيقاف كل جهد . وتجميد كل نشاط ، وتعطيل كل قدرة على الإضافة والإبداع .

فإذا تحدثنا عن الاجتهاد والتجديد . فلن نعدم أن يتخوض فى الأمر أهل الدنيا والغرض . أو أهل النزق والشطط . وهم الذين ذاع صيتهم فى أواخر القرن الرابع الهجرى . حتى تناقضت فتاواهم وأوقعوا الناس فى البلبلة والحيرة . لما دعا الخليفة العباسى المستعصم إلى إعلان غلق باب الاجتهاد ، وإلزام الجميع بتقليد المأثور عن أئمة المذاهب الأربعة . ولن نعدم فقيها مثل أبى الحسن الكرخى شيخ الحنفية فى بغداد ، يفتن بتعاليم مذهبه حتى يقول : كل آية تخالف ماعليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ ! ولن نعدم آخر ذكره ابن القيم فى « اعلام الموقعين » ، ونقل عنه قوله ، إن الذى لصديقى على ، إذا وقعت له حكومة أو فتيا (أزمة) أن أفتيه بالرواية التى توافقه ! - ولن نعدم ثالثا مثل ذلك الفقيه الشافعى الذى لم يستح أن يقول فى مجلس : نحن مع الدراهم كثرة وقلة ! .. وهكذا !.

سنجد المتعصبين والمرترقة . وسنجد الجامدين الذين نذروا أنفسهم لصد كل جديد ، مفيد أو غير مفيد . ممن أفتوا بجرمة القهوة ، أو بجرمة التصوير الفوتوغرافى ، أو ممن ذهبوا إلى تحريم الذهب المخلق على النساء ، وتحريم التليفزيون على الجميع .. إلى أن نصل إلى من أفتى بأن الأكل بالأصابع سئة ، وأن استخدام الملاعق بدعة !.

فى دنيا الاجتهاد هناك أمثال هؤلاء وهؤلاء ، وهناك أضعافهم من الأئمة الأعلام الذين يشرفون كل أمة وكل دين ، ممن أناروا لنا الطريق واستنهضوا العقول ، وخلفوا لنا كنوزا نهل منها حتى يوم الدين . ولا ينبغى أن نرتاب فى الاجتهاد أو نوصد بابه سدا للذرائع والمفاسد ، واحتجاجا بأن هناك من أساء توظيفه أو قاجر به . (بالمناسبة ، فإن كلمة الاجتهاد لاتزال ملاحقة بسوء السمعة فى المغرب العربى ، لأن تلك الدعوة اقترنت بمحاولات سابقة للتفلت من الدين ، وممالة الاستعمار الفرنسى) .

والموقف الذى نراه صحيحا يتمثل فى أن نصر على استمرار مسيرة الاجتهاد ، فى ظل الضوابط والشرائط المقررة ، ليصح العقل والدين ، ولتستقيم حياة الناس ، فى غير ما حرج أو مفسدة فضلا عن أن محاولات إغلاق باب الاجتهاد لم تفلح . إذ لم ينغلق الباب فى حقيقة الأمر . وإنما ظل العقل الإسلامى فاعلا ، ولم يصب بالعقم المتوقع . وظلت أجيالهم تتوالى ، ولو فى حدود ضيقة ، حتى زماننا هذا .

بالمنطق ذاته نتعامل مع قضية المصلحة . فإذا نعترف بكل احتمالات النزق ومخاطر اتباع

الأهواء ، ومداخل الشيطان والفتنة التي يمكن أن تنشأ عن ذلك ، إلا أننا لا نرى بديلاً عن ضرورة إعلان مصالح الخلق والسعي إلى تحقيقها في كل اجتهاد شرعي . في الوقت ذاته فإننا لا نرى مجالا أو محلا للحديث عن أي مساومة أو تفريط في القواعد والضوابط المقررة في هذا الصدد ، سواء في طبيعة المصلحة ذاتها ، أو في كفاءة من يتصدى لتقديرها واعتبارها .

لقد حفلت كتب الأصول بمثل هذه القواعد والضوابط ويكاد يكون هناك شبه اتفاق على أمور أربعة بشأنها :

أولها : أن طرح فكرة المصالح ينصرف إلى مجال المعاملات دون أصول العبادات . فالمصلحة عماد الأولى ومدارها ، اتفاقا . أما الثانية فالأصل فيها هو الامتثال والاتباع . مما يخرج مختلف المسائل العبادية الصلاة والصيام وغيرهما ، عن محيط التناول في أصولها ، وإن جاز ذلك في الفروع والتفاصيل .

ثانيها : أن تكون المصلحة عامة لا خاصة بحيث أن الحكم عليها يحقق نفعاً لأكثر الناس ، أو يدفع ضرراً عن أكثرهم .

ثالثها : أن تكون المصلحة حقيقية لا وهمية أي أن بناء الحكم عليها يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً .

رابعها : أن تكون المصلحة شرعية لا تتعارض مع نص قطعي في كتاب الله .

* * *

ذلك فيما يتعلق بالحدث الذي يراد تقديره أو الاجتهاد في شأنه . أما الطرف الذي يباشر التقدير أو الاجتهاد ، فالتثبت من كفاءته وجدارته أمر بالغ الحيوية . خصوصاً في ظل تلك الفوضى الفقهيّة التي نشهدها ، والتي تبيح لكل من ارتدى الزي الأزهرى أن يتصدى للفتوى والاجتهاد ، حتى ولو كانت معارفه لا تتجاوز النحو أو التاريخ أو الفلسفة ، أو التفسير والحديث .

وإذا كنا نشكو من ظاهرة انفصال أكثر فقهاء زماننا عن واقع حالنا ، وإغفالهم للمقاصد والمصالح ، مما يرتب ضرراً وعنتاً لا قبل للناس بهما ، فإن الراسخين في الفقه من أهل زماننا سبقونا إلى إدانة هذا الموقف من باب آخر .

فشيخنا محمد الغزالي في كتبه الأخيرة يندد بما يسميه « العوج الثقافي » الذي أصاب أكثر الدعاة ، المتمثل في انشغالهم بالأحاديث والأسانيد والمتون ، عن الفقه الرحب .

ويقرر في كتابه « دستور الوحدة الثقافية » أن الفقه بلا سنة ، كالسنة بلا فقه ، جهد باطل » .

الملاحظة ذاتها سجلها الدكتور يوسف القرضاوى في كتابه حول « الاجتهاد » حيث شكّا من تخصص البعض في دراسة الحديث وحفظه ، دون أن يعتنوا بالقدر الكافى بالدراسات الفقهية والأصولية ، أو بعلل الأحكام وقواعد الشريعة ومقاصد الشارع . والخطأ ذاته يقع ، عندما يتخصص البعض في الفقه وأصوله ، دون أن يتمكنوا من علم الحديث .

وهوينبه إلى أن هذه الشكوى قديمة في تراثنا . ويدلل على ذلك بأن بعضا من فقهاء السلف ، على رأسهم سفيان الثورى ، كانوا يقولون : لو صار أحدنا قاضيا ، لضربنا بالجرید فقیها لا يتعلم الحديث ومحدثا لا يتعلم الفقه !

وإذ يرى الشيخ القرضاوى حل إشكالية فوضى الإفتاء من خلال مجمع علمى إسلامى عالمى ، يضم كفايات فقهاء المسلمين فى العالم متحررين من الضغوط السياسية والاجتماعية . فإن أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف ينطلق من ذات فكرة الاجتهاد الجماعى ، داعيا أن يكون تقدير المصلحة ، أو أى اجتهاد آخر « من اختصاص الجماعة التشريعية فى الأمة ، المكونة من العدول ذوى البصيرة النافذة بأحكام الشريعة ومصالح الدنيا . ولا يوكل الأمر إلى فرد أو أفراد ، فإن الهوى قد يغلب على العقل ، فيقدر الكمالى ضروريا ، ويقدر المتوهم قطعيا ، ويقدر المفسدة مصلحة » - (مصادر التشريع الإسلامى فيما لانص فيه - ص ١٠٣) .

أيا كان الأمر . فالمطلوب الآن هو إغلاق باب الاجتهاد الفردى والاتجاه إلى الاجتهاد الجماعى . وإذا توفرت لدينا جهات يفترض قيامها بهذه المهمة مثل المجمع الفقہى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، أو مجمع البحوث الإسلامية فى مصر ، فعلى الغيورين على هذا الدين وعلى مصالح المسلمين أن يحققوا ويدققوا فى السبب الذى غيب أمثال تلك المجمع عن حاضرتنا ، مما أفسح المجال لتلك الفوضى الفقهية التى نعانى منها .

ونحن لاندعو إلى كهانة أو إلى احتكار لأسرار الفقه ، لكننا ندعو فقط إلى احترام التخصص ، بحيث لا يتصدى للفتوى إلا من كان مؤهلا لها . ولا نعرف كيف ينكر أو يحرم على دارس التاريخ - مثلا - أن يفتى فى المحاسبة أو الكيمياء ، بينما تفسح له المجالس والبرامج الإذاعية والتلفزيونية . لكى يفتى فى الفقه وأصوله . وهو تخصص آخر لا علاقة له

بالتاريخ !. كأنما الفتوى هي الجدار المائل الذي يركبه كل عابر ، والمجال المستباح لكل هاو وقارئ .

لأنريد أن نخوض في تفاصيل قضية المصلحة ، وضرورة اعتبارها في استنباط واستهداف مختلف الأحكام الشرعية ، فما من كتاب في الأصول يخلو من بحث في هذا الموضوع . وحسبنا أن نشير في كتب المعاصرين إلى مؤلف نفيس ومغمور للشيخ الدكتور محمد مصطفى شلبي ، أستاذ الشريعة وعضو مجمع البحوث الإسلامية ، وعنوانه « تعليل الأحكام » . وهو في الأساس رسالة قدمها لنيل عالمية الأزهر في سنة ١٩٤٥ م ، في الفقه الإسلامي وأصوله .

يلفت الشيخ شلبي أنظارنا إلى دليلين من القرآن والسنة يحسمان الأمر ، لصالح العمل بالمصلحة . أولهما : الآية التي تقول : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ... » . وهى التي يصفها العز بن عبد السلام - فقيه مصر الأشهر - بأنها أجمع آية في القرآن للحث على المصالح كلها ، والزجر عن المفاسد بأسرها . يشهد بذلك أن إضافة الألف واللام في العدل والإحسان إنما أضيفتا للعموم والاستغراق . بحيث يتسع نطاق الآية إلى جلب كل عدل وإحسان ، ورد كل فحشاء ومنكر ، على إطلاق كل منهما .

ثانيهما : الحديث النبوى : « لا ضرر ولا ضرار » ، الذى « يقتضى رعاية المصالح إثباتا ، والمفاسد نفيا . وإذا الضرر هو المفسدة ، فإذا نفاها الشرع لزم اثبات النفع الذى هو المصلحة ، لأنها نقيضان لا واسطة بينهما . ولأن دفع المفسدة نوع من المصلحة ، كما صرح بذلك الإمام أبو حامد الغزالي » . (ص ٢٨٩) .

والشواهد على تقديم المصلحة بغير حصر في عمل النبي عليه الصلاة والسلام ، وصحابته ، وتابعيه ، وغيرهم . ومعروفة قصة نهى النبي عن بيع ما ليس عند الإنسان (ما يسمى ببيع السلم) ثم إباحته إياه ، عندما قدم إلى المدينة ووجدهم يتعاملون به ، وقد جرت مصالحهم عليه . وقصة نهى النبي عن تسعير السلع ، ثم اتجاه التابعين ، سعيد بن المسيب في المقدمة إلى إباحته جلبا لما يحققه من مصلحة . واستناد عمر بن الخطاب إلى المصلحة في وقفه لنصيب المؤلف « قلوبهم » من الزكاة ، رغم أنه منصوص عليه في القرآن الكريم ، وقوله إن المسلمين كانوا بحاجة إلى تأليف قلوب الآخرين حال ضعفهم وانكسارهم . وهو ما لا يبرره استمراره بعدما قويت شوكتهم . ورغم أن الأحاديث دلت على أن الطلاق ثلاثا يقع مرة واحدة ، إلا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قضى بوقوعه

بائنا - ثلاث طلقات لا واحدة - مخالفا في ذلك ظاهر الحديث ، حتى يردع الناس ، ويلزمهم بالتروى والمراجعة قبل إيقاع الطلاق على ذلك النحو . وقد أفتى الإمام مالك - ويقال أبو حنيفة أيضا - بجواز إعطاء الزكاة للهاشمي ، خلافا للنهي النبوي عن ذلك ، تقديرا لمصلحة مرتجاة من ذلك طرأت بعدما تغير الزمان والناس .

ومما « قاله الإمام القرافي في كتابه « الأحكام » : إن الصحابة عملوا أمورا لمطلق المصلحة ، لالتقدم شاهدا بالاعتبار . نحو كتابة المصحف ، ولم يتقدم فيه أمر ولا نظير ، وولاية العهد من أبي بكر لعمر ولم يتقدم فيها أمر ولا نظير . وكذلك ترك الخلافة شورى بين ستة من عمر ، وتدوين الدواوين ، وعمل السكة للمسلمين .. وهكذا .

وقد أدرك أئمة المسلمين وفقهاؤهم تلك الأهمية البالغة لعنصر المصلحة في تقرير الأحكام الشرعية ، حتى قال الإمام مالك ، إن الاستحسان (ترجيح مصلحة على أخرى) تسعة أعشار العلم .

وقرر ابن القيم : أن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ، مصالح العباد في المعاش والمعاد .

وذكر الشاطبي في المواقفات : أنا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد ، والأحكام العادية تدور معه حيث دار . فنرى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيها مصلحة ، فإن كان فيه مصلحة جاز .

والذين فرطوا في رعاية المصلحة - يذكر ابن القيم - « جعلوا الشريعة قاصرة ، لا تقوم بمصالح العباد ، محتاجة إلى غيرها . وسدوا على أنفسهم طرقا صحيحة من طرق الحق والعدل . ومنهم من أفرطوا ، فسوغوا ما ينافي شرع الله . وأحدثوا شرا طويلا وفسادا عريضا » ! .

ويفسر الشيخ رشيد رضا صاحب المنار هذا الموقف ، قائلا إن « أكثر علماء الأمة قرؤا من تقرير هذا الأصل تقريرا صريحا مع اعتبار كلهم له كما يقول القرافي ، خوفا من اتخاذ أئمة الجور إياه حجة لاتباع أهوائهم ، وإرضاء استبدادهم في أموال الناس ودمائهم . فرأوا أن يتقوا ذلك بإرجاع جميع الأحكام إلى النصوص ، ولو بضرب من الأقيسة الخفية ، فجعلوا مسألة المصالح المرسلة من أدق مسالك العلة في القياس . ولم ينيطوها باجتهاد الأمراء والحكام . وهذا الخوف في محله ، ولكن لم يق الأمة من أهواء الحكام كما ينبغي . إذ كان يوجد في عهد كل ظالم من علماء السوء من يمهّد له الطريق ، ولو لبعض ما يريد من اتباع الهوى » . (ج ٧ - ١٩٧) .

رعاية مصالح الخلق لا خلاف عليها إذن . وإعلاء مقامها ، وتقديمها على كل اعتبار آخر في أمور المعاملات والمعايش لا وجه فيه للمؤاخذه . واحتمالات الزلل والتدليس واتباع الهوى قائمة ولا تنكر ، وهي مفسدة لا تقاس بالمصالح التي تتحقق للخلق ، وللدن والدنيا ، إذا ما توفرت تلك الرعاية المنشودة بشروطها وضوابطها المعتمدة . إذ كل الزبد يذهب جفاء ، ولا يبق في الأرض - في نهاية الأمر - إلا ما ينفع الناس ، ويكفل حياتهم باليسر والسعة . نعم ، هناك تحفظات للشافعية على فكرة المصلحة ونطاقها ، وهناك جدل حول ما إذا تعارضت المصلحة مع النص ، والفرقة بين ما إذا كان النص قطعياً أو ظنياً . وقد رأينا أن هناك أموراً قدمت فيها المصلحة على بعض النصوص ، وأموراً أخرى تغير فيها الحكم بتغير الأزمنة والعوائد ، مراعاة للمصلحة أيضاً . وهو ما حدث في حياة النبي عليه الصلاة والسلام (قصة بيع السلم) . غير أن تلك التفاصيل الفقهية الدقيقة يحسن أن تترك لأهل الفقه والأصول . وربما كان القدر الذي يعنينا من السياق متمثلاً في شبه الإجماع المنعقد على تقديم المصلحة الشرعية ، الذي لا يدع المجال للشكوك والخاوف التي أبداها البعض ، التي يمكن أن تحجب عن الناس خيراً كثيراً .

لقد كانت حركات وجهود الإحياء الديني ، على مدار التاريخ ، استجابة لمتطلبات فرضها الواقع وألح عليها . عندما كان الخوارج يقولون بكفر من لم يعمل بما أمر الله ، وكان المعتزلة يقولون بفسقه ، وضاق الأمر على الناس ، ظهر أبو حنيفة ليقول بأن : أهل القبلة كلهم مؤمنون ، ولا يخرجهم من الإيمان ترك شيء من الفرائض . ظهر ليوازن بين الكفتين ، وليقود تيار أهل الرأي وسعة القلب والعقل .

وعندما لاحت بوادر التفتت والتحلل في الخلافة العباسية ، وهبت ريح الزحف والإفساد على مجتمع المسلمين ظهر أحمد بن حنبل ليصحح المسيرة معلناً لاءاته الشهيرة : لا فتوى بغير دليل - ولا تقليد - ولا تدوين للفتاوى . ثم ليؤدي دوره التاريخي ، الذي يفصله أستاذنا عند الحليم الجندی في كتابه الشهير عنه .

ولما تفتت البدع في الجزيرة العربية . ظهر محمد بن عبد الوهاب مدافعاً عن السنة ومخاصماً لكل بدعة . ولما تهاوى بناء الخلافة العثمانية وفرضت الدول العظمى هيمنتها على ديار الإسلام ، ظهر جمال الدين الأفغاني مبشراً بالمرء والثورة ، ولما ألغيت الخلافة العثمانية واغتيل أحد بقايا الحلم الإسلامي ، ظهر حسن البنا داعياً إلى الإسلام ديناً ودولة . ولما اشتدت الحملة على الإسلاميين وضائق عليهم الأرض بما رحبت ، علا صوت سيد قطب معلناً جاهلية المجتمع .. وهكذا .

في زمننا الراهن يعيش الخلق - في مصر وفي دول عربية وإسلامية عديدة - أزمت متحركة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، الأمر الذي يفرض على الفقيه المعاصر الاتجاه إلى مراعاة الواقع ، والتيسير والتخفيف في الأحكام الفرعية العملية ، سواء في العبادات أم المعاملات ، ولا سيما من كان يجتهد لعموم الناس . فالمطلوب منه رعاية الضرورات والأعذار والحالات الاستثنائية عملاً بالتوجيه القرآني : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (البقرة - ١٨٥) ، والتوجيه النبوي : « يسروا ولا تعسروا » .

هذه الكلمات للشيخ الدكتور القرضاوي ، الذي يكثر من الحديث في كتاب « الاجتهاد » حول « الضرورات العصرية » ، وهي عبارة محملة بمعنى أحسبه ليس بعيداً عن « فقه الأزمة » الذي ندعو إلى إحيائه استجابة لمطلبات الظروف الحرجة التي تمر بها أمتنا .

بقيت نقطة أخيرة ، تتعلق برسالة الدكتور البدرشيني التي أنكرت على القول بتقديم حقوق الناس على حقوق الله . وإذ أنه إلى أن تقدير هذا الأمر ينبغي أن يتصدى له أهل الفقه لا أهل الهوى ، فإنني أذكره - بالمناسبة - بأن تعبير مال الله في السياق القرآني يقصد به مال مجموع المسلمين . وألفت نظره أيضاً إلى استناد الفقهاء على هذا المبدأ لكي يسقطوا الحد - الذي هو حق الله - عن المذنب إذا أعلن توبته . وفي ذلك رعاية لحق التائب وحث له على الرجوع والصلاح .

وقصة مرور ابن تيمية على عسكر التار المخمورين في الشام ، وحثه على تركهم وشأنهم ، وهم المسلمون الذين يستحقون حد الله في الخمر ، حتى لا يفيقوا فيعملوا في الناس فيها وتقتيلاً . هذه القصة تؤيد المبدأ الذي أشرنا إليه إذ أن شيخ الإسلام ابن تيمية رجح في هذه الواقعة حق الناس ومصلحتهم ، على استيفاء حق الله وتوقيع العقوبة عليهم - والله أعلم .

التشدد يحسنه كل أحد !

لا يحتاج التشدد إلى فقه أو عمق في المعرفة ، إنما الفقه الحق يكون في الترخص الأمين ، الذي يسر على الناس ويرضى الله . وإذا استخدمنا منطق إمام جليل مثل سفيان الثوري ، فقد نردد معه مقولته الذهبية : إنما الفقه الرخصة من ثقة ، أما التشدد فيحسنه كل أحد ! .

وهي كلمة صائبة ، جديرة بأن تبقى على مر الأزمنة معلقة على الجبين الإسلامي ، وهادية للعقل المسلم ، ومرشدة لكافة أهل الدعوة والفقه . وفي زمن اتسعت فيه دائرة التشدد والغلو - كالذي نعيشه - بات من المهم أن يستجلى هذا المعنى إلى أبعد مدى ، حتى نفتح صفحة الاعتدال واليسر التي طويت ، وكادت تطمس معالمها بفعل ادعاءات وممارسات عديدة . وحتى نبرئ تعاليم الإسلام من تلك القساوة والجهامة التي تنسب إليه ظلما وبهتاناً .

نعم ، إن التشدد يحسنه كل أحد ، ممن ضاقت معارفهم أو ضاقت صدورهم . فما أسهل الجنوح إلى المبالغة والتزيد باسم الحذر والتحوط . وما أيسر المبادرة إلى الرفض والتحریم أخذاً بالشبهات واحتجاجاً بسد الذرائع . إنما التحدى الحقيقي ، والفقه الأصيل ، يتمثلان إما في ضبط في ميزان الاعتدال في العبادة والسلوك ، أو في ذلك الجهد الذي يفتح الأبواب على مصارعها لكل خير ممكن أو لأقل قدر من المفسد والشرور . ذلك أن كفاءة الفقيه لا تقاس فقط بقدرته على الاختيار بين الخير والشر ، لكنها تقاس أحياناً بثاقب بصره في التمييز بين درجات متفاوتة من الشرور ، وقبول أقل قدر من المفسد ، درءاً لما هو أكبر ، وأمثلاً في تجاوز المفسدة إلى مصلحة في نهاية الأمر .

* * *

صفحة اليسر في التفكير الإسلامي تقوم على عديد من التوجيهات القرآنية والنبوية .
التي لا تخطئها عين منصفة . منها على سبيل المثال :

- يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (البقرة - ١٨٥) .
- فقل لهم قولا ميسورا (الإسراء - ٣٨)
- ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج (المائدة - ٦) .
- وما جعل عليكم في الدين من حرج (الحج - ٧٨) .
- يريد الله أن يخفف عنكم . وخلق الإنسان ضعيفا (النساء - ٢٨) .
- فاتقوا الله ما استطعتم (التغابن - ١٦) .

ومن الأحاديث النبوية ، قوله عليه الصلاة والسلام : يسروا ولا تعسروا . وبشروا ولا تنفروا . وما روته السيدة عائشة في هذا الصدد أن النبي ما خير بين أمرين ، إلا واختار أيسرهما ، ما لم يكن إثما . وفي نهيه عن التشدد ، قال عليه السلام : إياكم والغلو في الدين . فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين .

وعندما أطال معاذ بن جبل القراءة وهو يؤم الناس أثناء الصلاة ، فإن النبي عاتبه قائلا : أفتان أنت يامعاذ ؟ وكررها ثلاثا ، مما يوحى بأن مثل ذلك التشديد على الناس وأخذهم بالعزائم ، يفتح باب الفتنة عليهم . ثم قال عليه السلام : إن منكم منفرين ، فأياكم ماصلي بالناس فليتنجوز ، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله أيضا : عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا .

وقوله : إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق . ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله ، فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى .

وإزاء الأهمية الواضحة لهذا البعد في التعامل مع الأحكام الشرعية ، فإن الإمام أباسحاق الشاطبي - الفقيه الأصولي الكبير - اعتبره أحد مقاصد وضع الشريعة للتكليف ، في كتابه الشهير « الموافقات » (ج ٢ ص ١٣٦) .

وفي هذا الصدد قال ما نصه ، إن الحرج مرفوع للمكلف لوجهين ، أحدهما : الخوف من الانقطاع في الطريق ، وبغض العبادة ، وكراهة التكليف . وينتظم تحت هذا المعنى الخوف من إدخال الفساد عليه ، في جسمه أو عقله أو ماله أو حاله . ذلك أن الله وضع هذه الشريعة المباركة حنيفة سمحة سهلة ، حفظ فيها على الخلق قلوبهم ، وحسبها لهم

بذلك . فلو عملوا على خلاف السماح والسهولة ، لدخل عليهم فيما كلفوا به مالا تخلص به أعمالهم .

الأمر الثاني : أن المكلف مطالب بأعمال ووظائف شرعية لا بد له منها ، ولا محيص له عنها ، يقوم فيها بحق ربه تعالى . فإذا أوغل في عمل شاق ، فربما قطعه عن غيره . ولا سيما حقوق الغير التي تتعلق به . فيكون عبادته أو عمله الداخل فيه قاطعا عما كلفه الله به ، فيقصر فيه . فيكون بذلك ملوما غير معذور . إذ المراد منه القيام بجميعها على وجه لا يخل بواحدة منها ، ولا يخال من أحواله فيها .

* * *

الدكتور محمد يوسف موسى - من فقهاءنا المعاصرين - حدد أسسا ثلاثة للتشريع الإسلامي ، في كتابه « الإسلام وحاجة الإنسانية إليه » - (ص ٢١٢) . أول هذه الأسس ، عدم الحرج ورفع المشقة ، وثانيها رعاية مصالح الناس جميعا ، وثالثها تحقيق العدل بل العدالة الشاملة .

بالنسبة للأساس الأول - الذي يهمننا في السياق - فإنه استعرض النصوص الشرعية التي مررنا بها ، وقال إن الله سبحانه ، خالق الكون الرحمن الرحيم ، العالم بتفاوت أحوال الخلق وقدراتهم ، رفع الحرج عن الناس ودفع عنهم المشقة ، مما نلمسه في أمور العبادات والمعاملات والعقوبات ..

ففي العبادات ، نرى أولا عدم كثرة التكاليف التي جاءت بالقرآن ، حتى صار من اليسير القيام بها دون عنت أو مشقة . كما نرى إباحة قصر الصلاة حال السفر ، والفطر للصائم إذا كان مريضا أو على سفر ، وإباحة التيمم بدل الوضوء للصلاة لمن لم يجد الماء أو كان في استعماله ضرر له . والصيام فرض شهرا واحدا في العام ، وأبيح الفطر لمن لا يحتمله - والحج فرض مرة واحدة في العمر ، ولم يكلف به إلا من استطاع إليه سبيلا . والأمر كذلك في الزكاة ، التي لم تفرض إلا على القادر الذي يفيض ماله عن حاجته . وفي ناحية المعاملات ، نجد اليسر شاملا ، فليس هناك إجراءات رسمية أو شكلية يجب اتباعها ليكون العقد صحيحا ، كما كان الأمر عند الرومان . بل تكفي في هذا رغبة المتعاقدين فقط . ومن ثم فلا نجد في القرآن في جواز العقود إلا شرط الرضا ... ومن باب التيسير في المعاملات أيضا ، ابتناء كثير من الأحكام على العرف الصحيح شرعا . وفي باب العقوبات ، فإن التوجيه النبوي في شأن الحدود ، يحث المسلمين على الترفق

والتيسير ، في مثل قوله عليه الصلاة والسلام : ادرءوا الحدود بالشبهات ما استطعتم . وفي بعض الروايات : ادرءوا عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سبيله . فإن الإمام لأن يخطئ في العفو ، خير من أن يخطئ في العقوبة .

الشيخ عبد العزيز جاويز صاحب كتاب « الإسلام دين الفطرة والحرية » ، يحدد أحد عشر أصلا للإسلام ، أولها الاجتهاد ، وثانيها « القصد في الأعمال ، وإقامة مالا يشق على النفوس من التكليف » . وكتب في هذا المعنى يقول : فكل ما ليس في وسع الإنسان أن يقوم به ، فلا تكليف فيه . والمراد بالوسع (في الآية : لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) أن يكون العمل بحيث لا يجهد صاحبه ، ولا يوقعه في العناء والتعب .

ثم قال : واعلم أن المتغالين في دينهم ، أقرب الناس إلى العجز عن القيام به ، واحتمال تكاليفه . وفي الحديث النبوي : أحب الأعمال إلى الله أدومها ، وإن قل (ص ٧١) . ومما ذكره الدكتور يوسف القرضاوي في كتاب « الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف » في توجيهه لشباب الجماعات الإسلامية المعاصرة : « أن يتخلوا عن التشدد والغلو ، ويلزموا جانب الاعتدال واليسر ، خصوصا مع عموم الناس الذين لا يطبقون ما يطبقه الخواص من أهل الورع والتقوى . ولا بأس بأن يأخذ المسلم في مسألة أو جملة مسائل بالأحوط والأسلم ، ولكن إذا ترك دائما الأيسر ، واتبع دائما الأحوط ، أصبح الدين في النهاية « مجموعة أحوطيات » ، لا تمثل إلا الشدة والعسر ، والله يريد بعباده السعة واليسر .

ثم أضاف : ولئن كان التيسير مطلوباً في كل زمن ، فإنه في زماننا ألزم وأكثر طلباً ، نظراً لما نراه ونلمسه من رقة الدين ، وضعف اليقين ، وغلبة الحياة المادية على الناس ، وعموم البلوى بكثير من المنكرات ، حتى أصبحت كأنها القاعدة في الحياة ، وما عداها هو الشاذ . وأصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر .. وكل هذا يقتضي التسهيل والتيسير . ولهذا قرر الفقهاء : أن المشقة تجلب التيسير ، وأن الأمر إذا ضاق اتسع ، وأن عموم البلوى من موجبات التخفيف .

ثمّة نقطة جديدة بالانتباه هنا ، هي أن التيسير المطلوب لا يكون بتطويع الأحكام الشرعية لتكون في خدمة الواقع ، أي كان ، بحيث يتم قبول أو تبرير كل ما هو قائم ، واضعاً غطاء أو رداء شرعياً له . ذلك أمر مرفوض بطبيعة الحال ، ولا محل لمناقشته . من حيث أنه يفتح الباب للانحلال من الشريعة تدريجاً . لكن الذي نسعى إليه ونلج عليه هو - أولاً - الاعتدال في فهم النصوص وتناولها ، بصورة لا تشق على الناس ولا تحملهم حرجاً ولا اعتناً

يفوقان طاقتهم ، وهو - ثانيا - الاهتداء بالمصالح المشروعة . في استنباط الأحكام الشرعية الجديدة ، انطلاقا من فهم رحب للنصوص القائمة والمقاصد المستهدفة .

وليس خافيا أن الاعتدال المطلوب في تعاطي النصوص الشرعية ينسحب على العبادات والمعاملات في آن واحد ، أما استنباط الأحكام في ضوء متغيرات الواقع ومستجداته ، فينصب على المعاملات بالدرجة الأولى .

هنا نذكر بالقاعدة الشرعية التي تقول بأن الأصل في الأشياء الإباحة والحل . ومالم يقم دليل شرعى على التقييد أو المنع ، فلكل مسلم أن يباشر مختلف التصرفات وهو آمن النفس مستريح الضمير . وإذا كانت المقولة الشائعة تعتبر أن الناس أعداء ما جهلوا ، فإن تعاليم الإسلام تحثنا على أن نتخلى عن ذلك الموقف المتحفظ أو المعادى . ونقرر بوضوح أن الحكمة ضالة المؤمن ، حيث وجدها فهو أحق الناس بها ، كما يقول الحديث النبوى الشريف .

وقد كان علم أصول الفقه ، الذى وضع أسسه العقل الإسلامى المنير منذ بداية المسيرة ، هو سبيل فقهاءنا إلى التعامل مع مختلف مستجدات الواقع ، بثقة ويسر ، وفى إطار الالتزام المطلوب بنصوص الشريعة ومقاصدها .

وإذا دعونا إلى استبعاد منهج ملاحقة النصوص للواقع وتبريرها له ، فإننا نستبعد في الوقت ذاته موقف انفصال النصوص عن الواقع وانعزالها عن مختلف متغيراته . لكننا ندعو إلى تفاعل صحى وإيجابي بين النصوص والواقع ، محكوم بأصول الدين ومقاصده ، ومستهدف تحقيق المصالحة الدائمة بين الدين والواقع ، بما يقرب ذلك الواقع إلى الإسلام كلما كان ذلك ممكنا .

وإذا وجهت دعوة التيسير والاعتدال إلى عامة المسلمين ، إلا أن الخطاب موجه بشكل أخص إلى أهل الدعوة والفتوى ، بحسبان أنهم هم الذين يقودون جماهير المسلمين أو يرشدون عامتهم .

لأجل هؤلاء كتب الشاطبى يقول في الموافقات إن « المفتى البالغ ذروة الدرجة ، هو الذى يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور ، فلا يميل بهم مذهب الشدة ، ولا يميل بهم إلى طرق الانحلال .. فذلك هو الصراط المستقيم الذى جاءت به الشريعة ، من حيث أن مقصد الشارع حمل الناس على التوسط من غير إفراط ولا تفريط . وخروج المفتى

عن تلك الحدود خروج عن قصد الشارع . ولذلك كان كل ماخرج عن المذهب الوسط مذموما عند العلماء الراسخين .

مما قاله في هذا الصدد أيضا أن الخروج عن الوسط خروج عن العدل ، ولا تقوم به مصلحة الخلق . أما في طرف التشديد فإنه مهلكة . وأما في طرف الانحلال فكذلك أيضا ، لأن المستفتى إذا ذهب به مذهب العنت والخرج بغض إليه الدين . (ج ٤ ص ٥٨) .
وذكر ابن القيم في « اعلام الموقعين » أن : من فقه المفتى ونصحه إذا سأله المستفتى فنفعه منه ، وكانت حاجته تدعوه إليه ، أن يدلّه على بديل مباح ، فيسد عليه باب المحذور ، ويفتح له باب المباح . وهذا لا يتأتى إلا من عالم ناصح مشفق ، قد تاجر الله وعامله بعلمه .
فثاله في العلماء مثال الطبيب العالم الناصح في الأطباء يحمي العليل عما يضره ، ويصف له ما ينفعه . فهذا شأن أطباء الأديان والأبدان . وفي الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام . أنه قال : ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم . ونقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية أنه كان يتحرى ذلك في فتاويه ما أمكنه (ج ٤ ص ١٥٩) .

وحذر الإمام القرافي صاحب « الأحكام » من أن يكون في المسألة قولان ، أحدهما فيه تشديد والآخر فيه تخفيف ، فيفتى للعامة بالتشديد ، وللخواص من ولاية الأمور بالتخفيف .
« فذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين . والتلاعب بالمسلمين ، ودليل فراغ القلب من تعظيم الله تعالى وإجلاله وتقواه ، وعمارته باللعب وحب الرياسة والتقرب إلى الخلق دون الخالق (ص ٢٧٠)

* * *

يعد الاختيار بين درجات متفاوتة من المفساد ، تحديا آخر يواجه الفقيه الحق . إذ بوسع أى أحد أن يرفض المفساد جملة ، بما قد يرتب حرجا أكبر ، أو مفساد أعظم . وحتى يحسم الفقيه ذلك الخيار فهو مطالب ليس فقط بالتمكن من الأدلة الشرعية ومعرفة أسرارها ، ولكنه مطالب أيضا بفهم عميق للواقع وملابساته .

ولابن القيم - صاحب اعلام الموقعين - رأى سديدا في هذه النقطة ، يقول فيه إن النبي صلى الله عليه وسلم شرع لأمة إنكار المنكر ، ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله

ورسوله . فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبيغضه ويمقت أهله .

يضيف ابن القيم إن من تأمل ماجرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار ، رآها من إضاعة هذا الأصل ، وعدم الصبر على منكر ، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه . فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها . بل ما فتح الله مكة وصارت دار إسلام ، عزم على تغيير البيت وردة على قواعد إبراهيم ، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه ، من عدم احتمال قريش لذلك ، لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر .

ومن الأمثلة التي يضر بها في هذا الصدد قوله إذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على هو ولعب ، فإن نقلتهم إلى طاعة الله فهو المراد . وإلا كان تركهم على ذلك خيرا من أن تفرغهم لما هو أعظم منه . وكما إذا كان الرجل مشغلا بكتب المجون ونحوها ، وخفت من نقله عنها إلى كتب البدع والضلال والسحر ، فدعه وكتبه الأولى .

ثم ضرب مثلا بموقف ابن تيمية في زمن التتار . إذ مر وبعض صحبه على جند منهم يشربون الخمر ، فأنكر عليهم صاحبه ذلك . ولكن ابن تيمية استنكر موقف صاحبه ، وقال له : إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وهؤلاء يصد هم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال ، فدعهم على حالهم ! .

وفي القرآن الكريم ، يذكر الله تعالى في قصة سيدنا موسى عليه السلام ، أن أخاه هارون سكت على عبادة قومه للعجل الذي صنعه لهم السامري ، وفتنهم به ، حتى يعود موسى ويفصل في الأمر . وفي هذا يذكر القرآن حوار الاثنين كما يلي : قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ، ألا تتبعن ، أم عصيت أمري ؟ .. قال يا بن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي ، إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي (سورة طه - ٩٢ - ٩٤) . لم يعترض موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر ، مما يدل على إقراره وموافقته . وليس شيء أعظم من السكوت على عبادة عجل ذهبي من دون الله (حفاظا على وحدة القوم) ، ولكنه سكوت موقوت ، لا اعتبار مقبول ، وذلك من الحكمة وبعد النظر . ومثل هذا العمق في التقدير والنظر لا يتوفر لكل أحد ! .

أمرء الصَّعيْد المحدثون

نذكّر ونكرر : النشاطات المنسوبة إلى العمل الإسلامى فى صعيد مصر تحتاج إلى مراجعة وبحث وتفكير ، بأكثر من حاجتها إلى التقرير والتدبير ! .

فعندما تباشر بعض الجماعات سلطانا على الناس باسم حراسة الآداب العامة ووقف المعاصى ودرء المفاسد ، وعندما نطالع فى الصحف بين الحين والآخر صور وتصريحات وفتاوى شبان محدثين ، يقدمون بحسابهم « أمرء » لجماعة المسلمين - ونحن منهم - وعندما يكون قصارى رد الفعل أن تنفذ السلطة الشرعية بحقهم إجراءات الضبط والربط والردع .. وعندما يتطايّر الشرر ويصل إلى حد المساس بالأقباط ، وتحريك دواعى الفتنة بعد الفوضى .. عندما يحدث ذلك كله فى محيط اجتماعى واحد ، وفى وقت واحد ، وفى بلد مكدود ومشخن بالجراح مثل مصر ، فأحسب أنه يعنى بأن ثمة خللا ما - مركبا وليس بسيطا - يحتاج إلى اكتشاف سريع ، وإلى علاج أسرع .

وليس بمقدورى أن أقوم بهذه المهمة . فالأمر أكبر من طاقة فرد ، ولكنى أُلح فى توجيه تلك الدعوة التى أحسب أن مشاركة أهل السياسة وأهل العلم فيها ، أولى وأجدى من مشاركة أهل الضبط والربط . وهى دعوة ليست جديدة فى واقع الأمر ، إذ رددتها قبلى كثيرون من الباحثين الذين يؤرقهم ما يجرى فى مصر ، ويحزنهم ألا تعالج مثل تلك الظواهر الحادة بالمنهج الذى ينبغى أن تعالج به مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية .. أعنى بالحوار قبل القرار ، وبالعقل قبل العصا ، وبالبحث قبل الحبس ! .

ولا أعرف منى يمكن أن تؤمن بمجدوى العاملين السياسى والاجتماعى وفاعليتهما حتى لا نبادر عند كل منعطف باستصدار القرارات والاجراءات الإدارية وتعديل القوانين ،

وتشكيل المجالس الأمنية ، ربما كان ذلك كله أو بعضه مطلوباً ، لكنه يظل خطوة تالية أو ثانية ، بعد التحرك السياسى .

ويظل عذراً أقبح وأفدح من الذنب ، أن نعتزف فى مواجهة موقف كهذا بغيبة أدوات التحرك السياسى وقنواته - وهو الحاصل فعلاً - الأمر الذى يعنى أن العنصر الذى يعول عليه للإسهام فى مواجهة الأزمة ، قد صار بسحد ذاته جزءاً من الأزمة ! .

وثبوت هذا الشق فى القضية يستدعى أمامنا على الفور مشكلة الفراغ السياسى - العجز السياسى إن شئنا المصارحة والدقة - الذى نعانى منه ، والذى يعوض بالاجراءات السلطوية والإدارية من ناحية . فضلاً عن أنه يفتح الباب على مصراعيه لتوسيع أنشطة تلك الجماعات وتعددتها وتمددتها ، لا لقوة أو فاعلية متميزة تتمتع بها ، ولكن لأنها لاتواجه إلا فراغاً يحتمى بلافتات كبيرة ١ .

* * *

غير أن هناك وجهاً آخر للتعامل مع القضية ، لا يستطيع أحد أن يزعم غيبته ، يتمثل فى المعالجات الإعلامية التى مورست على صفحات الصحف والمجلات المصرية ، القومية منها والمعارضة ولعلنا لا نمانع إذا قلنا بأن تلك المعالجات باتجاهاتها المختلفة دارت فى فلك التقرير ، دون السبر والتفكير . أعنى أن المسار الأساسى لمختلف الكتابات الصحفية ظل محكوماً بإطار محاولة إثبات الحقائق أو نفيها أو التقليل من شأنها (حتى هذا الدور لم يؤد بالحياد أو الكفاءة المطلوبين كما سنرى) .. وإزاء ذلك الاستغراق فى التقرير ، فإن الجميع حبسوا أنفسهم فى دائرة الوقائع الضيقة ، مما لم يتح لهم ، ولا لغيرهم ، فرصة البحث عما وراء الوقائع وما بعدها . وما يستفاد منها . بل إن أحداً لم يناقش - عبر وسائل الإعلام - مدى شرعية الحق الذى يزعمه هؤلاء لأنفسهم فيما اعتبروه تكليفاً بتغيير المنكر .

ولا يفوت الباحث هنا ، أن يلاحظ التفاوت الملحوظ فى المواقف ، ليس بين الصحف القومية وصحف المعارضة ، كما اعتدنا ، ولكن بين الصحف القومية ذاتها من جانب ، وصحف المعارضة ذاتها من جانب آخر .

من قبيل ذلك أن مجلة « المصور » نشرت فى عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٧ م تحقيقاً مطولاً ومصوراً عن الموضوع ، تحت عناوين مثيرة مثل : جنرالات الدين ومحاكم التفتيش فى

المنيا - جماعات متطرفة تفرض قوانينها الخاصة على الشارع - وتحت العناوين تفصيلات كثيرة . وتصريحات عمن أسمته « أمير الجماعة » . وآخر وصفته بأنه فيلسوف الجماعة ، وقد أفق كل منهما في مختلف أمور الدين والدنيا . من العالمية إلى تطبيق الشريعة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وبينا قدمت المصور أحداث المنيا بتلك الصورة المثيرة ، فإن مجلة قومية أخرى ، هي « روز اليوسف » عالجت الموضوع بنهج مختلف في عدد ٢٠ سبتمبر . إذ نشرت في صدارة العدد تقريراً اخبارياً من تحت عنوان « حقيقة المصادمات - التي روجت لها وكالة أنباء » - وقالت فيه مانصه « إن الشائعات التي راجت حول المنيا وما يحدث فيها استندت إلى عدد من الوقائع الصغيرة والصحيحة - ولكن تم تضخيم هذه الوقائع ليتسنى نسج الشائعات الكبيرة من حولها » . وأوردت المجلة نماذج من تلك الوقائع التي اعتبرتها حوادث عادية ، ليست لها تلك الدلالة الكبيرة التي روجت لها وكالة « رويتر » للأنباء . ونقلت عن مسئول في مديرية الأمن قوله إن الوضع في المحافظة مستقر ، ولاشغب فيها من جانب أحد ، ولاسلطان فيها لغير الحكومة .

هذا التفاوت حدث في صحافة المعارضة : فجريدة « الأهالي » أفردت في عددها الصادر يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٧ صفحة كاملة عن « الجمهورية الإسلامية » في المنيا ، وقالت إن أفراد الجماعات الإسلامية أقاموا دولة داخل الدولة ، وشرعوا يطبقون الحدود في المحافظة ، حيث نفذوا حد شارب الخمر على أحد السكارى . ولكن جريدة « الشعب » انتقدت موقف الأهالي في العدد التالي مباشرة (٢٩ سبتمبر) ونشرت أن محررها دخل إلى الجمهورية الإسلامية « المزعومة ليتقصى الحقيقة فيها . ولم يكن التقرير الذي نشرته « الشعب » مختلفاً في حقائقه الأساسية عما نشرته « الأهالي » . وإن كتب بمبالغات أقل وبروح مختلفة - من ذلك مثلاً أنها نفت واقعة جلد السكير على لسان أحد مسئولى الجماعة الإسلامية ، ولكنها نقلت عنه قوله : « الذي حدث أننا شاهدنا رجلاً يترنح في الشارع من شدة السكر ، ويسب الدين ، ويهذى بعبارات أملت على الخمر ، فحاولنا إفاقته بالضرب حتى لا يعود لمثل هذه الفعل » - ! .

ولسنا نقل من شأن تقرير الوقائع ، لأن ثبوتها أو نفيها مهم . من حيث أنه يحدد لنا ما إذا كان للقضية أساس أم لا . وفي أصول الحوار التي تعلمناها فإن نقطة الابتداء هي ما كان

بسميه فقهاؤنا « تحرير الخلاف » ، أى إثبات عناصر الدعوى موضوع الجدل .
إنما موضع الملاحظة هو أن المعالجة الإعلامية عنت بالمحاكمة بأكثر من عنايتها بالمناقشة
علما بأن وقائع الموضوع محدودة بينما القضايا التي تثيرها تلك الوقائع عديدة وبالغة الأهمية
والحيوية سواء ما تعلق منها بالنواحي السياسية أو الاجتماعية أو الفقهية .

والحق أن هذا التفاوت في عرض الوقائع وتكييفها يلقي ظللا كثيرة على مصداقية تلك
المعالجات ، ومدى الدقة التي توفرها لقضية بتلك الحساسية ، تتعلق بأنشطة محسوبة على التيار
الإسلامي الضخم في مجموعه ، وتكاد تهدد بفتنة شريرة بين المسلمين والأقباط ، ناهيك عما
تثيره من قلق وصدمات مع السلطة .

وإزاء ذلك التراوح بين التهويل والتهوين ، فإن المرء يتمنى لو أن الأمر قدم بحجمه
الطبيعي ، دون أن تتأثر معالجة الأحداث بالحسابات الخاصة لكل طرف . يستوى في ذلك
من يستشعرون الحساسية - أو الرفض - للتيار الإسلامي ، أو من هم في موقف الانحياز
والتحالف مع ذلك التيار إذ أن التهوين مما يجري لا يقل خطرا في ظاهره عن التهويل .
فالموقفان يلتقيان في خطأ التشخيص ، وإن حسنت نية طرف ، وساءت نية الطرف الآخر .
والمبالغة والإثارة في عرض الأحداث ، أو التقليل من شأنها ، لا يؤثر على مصداقية المعالجات
الإعلامية فقط ، وإنما أيضا يجرح موقف « التقرير » الذي التزمت بحدوده تلك المعالجات ..
ولم تتجاوزه .

هنا أزعج بأن التقرير الذي ظل أسير الوقائع في المعالجات الإعلامية المصرية جاء منقوصا
من زاويتين ، تتصل أولاهما برصد الحاضر ، بينما تتصل الثانية بالسياق التاريخي لمثل هذه
الأحداث .

* * *

في رصد ماجرى ويجرى ، فإن الذين لجئوا إلى التهويل ، أو الذين اتجهوا إلى
التهوين ، ركزوا على الأفعال بالدرجة الأولى ، ولم يتوقفوا بالقدر الكافي عند الفاعلين .
ما حجمهم ، وماذا يمثلون في التيار الإسلامي . وما هي أهدافهم ؟ .

وفي حدود علمي ، فإن الذين يباشرون هذا النشاط قلة محدودة بين المنتمين إلى
التيار الإسلامي - لا تتجاوز عشرات في كل محافظة - لكن صوته عال ، فضلا عن أن
بعض المعالجات الإعلامية تضخم من حجمهم وتبالغ في تقديمهم ، مما يعطي انطباعا

بأنهم يمثلون واجهة العمل الإسلامى فى الصعيد ، ويفرضون سلطانهم على محافظات
العديدة . وعندما تتنافس الصحف فى نشر تصريحات الأمراء واجتهادات الفلاسفة
والفقهاء بينما يكون هؤلاء مجرد شباب يافعين يبحثون عن دور فى ظل الإحباط الذى
يعانى منه الجميع ، عندما يحدث ذلك ، فمن الطبيعى أن يتوهم هؤلاء بأنهم حقاً أمراء
وفلاسفة ومجتهدون ويتمادون فيما يفعلون ، ويجدون فى محيطهم من يسمعون ويطيعون .
فى حدود علمى أيضاً فإن هؤلاء جميعاً لا يمثلون جماعات إسلامية مختلفة فى الصعيد
كما نشرت صحفنا ، ولكنهم ينتمون إلى تنظيم « الجهاد » ، الذى يسمى نفسه « الجماعة
الإسلامية » . ولئن كان فكرهم واحداً . لكن فصائلهم متعددة ، لأن تنظيم الجهاد ذاته
منقسم على نفسه حيث لكل « إمارة » حدودها - وقياداته الموجودة فى السجون المصرية
منذ حادث الاعتداء على مديرية أمن أسيوط فى سنة ٨١ ، منقسمة أيضاً إلى تيارين على
الأقل .

وهناك اجتهاد جدير بالاعتبار يرى أن لجوء هؤلاء الشبان إلى العمليات اللافتة
للأنظار ، التى تهول إليها وسائل الإعلام وتبالغ فيها ، يستهدف بين ما يستهدف إثبات
الحضور فى مواجهة التيارات الإسلامية الأخرى المتنامية فى أنحاء مصر ومحافظات الصعيد
بينها .

وليس خافياً أن ثمة وداً مفقوداً بين جماعة الجهاد وجماعة الإخوان المسلمين ، التى تعتبر
الحركة الأم فى العمل الإسلامى . وفى مطبوعات الجهاد ونشراتها انتقادات مستمرة
للإخوان ، وخاصة موقفهم من قبول المشاركة فى المؤسسات السياسية القائمة . وأثناء
الانتخابات التى جرت بمصر هذا العام . وزعت جماعة الجهاد ثلاثة منشورات فى مدن
الصعيد تهاجم الإخوان وتنتقد مسلكهم .

وأخر حلقة فى هذا المسلسل أن أعضاء تنظيم الجهاد منعوا فى الشهر الماضى بالقوة
محاضرة فى جامعة أسيوط ، لأحد ممثلى الإخوان فى مجلس الشعب ، هو الدكتور محمد
حبيب الأستاذ بالجامعة ورئيس نادى هيئة التدريس . ولاحت بوادر اشتباك محتمل بين
الإخوان وجماعة الجهاد فى ساحة الجامعة ، ولكن إلغاء المحاضرة وانسحاب الدكتور
حبيب فوتا فرصة الصدام .

مثل هذا الفرز فى مواقف التيارات الإسلامية بالصعيد وذلك التقدير لحجم كل

طرف ، وخاصة الطرف الذى ارتبط بالأحداث التى جرت ، أيا كانت تفاصيلها ، لم يظهر - على أهميته - فى المعالجات الإعلامية العديدة التى نشرتها الصحافة المصرية خلال الشهرين الأخيرين على الأقل .

لقد كانت العلاقة مع الأقباط بين ضحايا أسلوب التهويل والإثارة . إذ من الثابت أن هناك استفزازات حدثت لبعض الأقباط فى الصعيد ، من المنيا إلى سوهاج ، تصور بعض الأمراء المحدثين أنهم يضغطون بها على الحكومة ، لتخفف إجراءاتها ضدهم . وأحسب أننا لسنا بحاجة لأن نقرر بأن الموقف كله مدان ومرفوض ، فى وقائعه ودوافعه . لكن يعنينا فى السياق الذى نحن بصددده أمران :

الأمر الأول : هو أن الصحف ذات الحسابات الخاصة مع التيار الإسلامى عمدت إلى تضخيم هذه العملية بصورة أثارت ذعرا بين الأقباط فى داخل مصر وخارجها . فالخطأ الفردى ، حتى إذا كانت مشادة فى الطريق العام بين مسلم من هؤلاء ومسيحى ، يتحول إلى قصة إخبارية توضع فى الصفحات الأولى . تحت عناوين حمراء لافتة لكل الأنظار . ومن الطبيعى أن يزداد الأقباط توترا وقلقا إزاء ذلك . الأمر الذى لاستغرب معه أن تتدفق برقيات الاحتجاج من الأقباط المقيمين فى الخارج على مكاتب المسئولين فى مصر ، من رئيس الجمهورية إلى محافظى الصعيد ناهيك عن قلق الكثيرين على ذويهم الذين تصورهم بعض الكتابات الصحفية بحسبانهم « رهائن » فى قبضة « الأصوليين » المتشددين ، حسب التعبير المبتدع فى زماننا ! .

الأمر الثانى : أن التناول الإعلامى المتلهف على الإثارة فى هذه القضية الدقيقة تجاهل موقف هؤلاء الشبان من الإسلاميين الآخرين ، ووقائع استفزازهم عديدة ، آخرها يتمثل فى منع محاضرة الدكتور محمد حبيب بالقوة ، الذى أشرنا إليه قبل قليل . علما بأن هذا البعد مهم ، من حيث أنه ينبنى بالضرورة تصنيف المشكلة باعتبارها اضطهادا يمارسه الإسلاميون بحق الأقباط ، وهى النعمة السائدة ، ويضع الأمر فى نصابه الطبيعى ، من حيث هو شذوذ للبعض فى الفكر والسلوك ، يشتبك أو يصطدم مع الآخرين ، مسلمين كانوا أم أقباطا .

أىضا فإن التناول الإعلامى تجاهل الجهود التى يبذلها الإسلاميون الآخرون لرأب الصدع الذى أحدثته تصرفات بعض الحمقى من الشباب المنتسب للإسلام . ولست أعنى

وفود علماء الأزهر الذين يطوفون الصعيد منذ أسابيع ، ولكنى أعنى رموز التيار الإسلامى من أبناء الصعيد أنفسهم ، وفى مقدمتهم الإسلاميون الممثلون فى مجلس الشعب . والذين زار بعضهم مقر جمعية الشبان المسيحيين بالمنيا أخيرا . فى أعقاب ما أصابها من رذاذ القذف والحقق المسىء للإسلام والمسلمين .

والأمر كذلك . فقد نذهب إلى القول بأنه فى هذا الشق الدقيق ، فإن تناول الإعلامى الذى لا يكرر دوره فى تشكيك رأى العام ، لم يكن بأى معيار عنصرا مساعدا على التقرير المتوازن والصحيح لما يجرى .

بالتالى فربما جاز لنا أن نقرر بأن هذا تناول لم يكن عنصرا مساعدا على إطفاء الحريق ، وإنما على العكس كان إلى حد كبير مصدرا لإذكاء الحريق وتوسيع رقعته .

ثمة عامل آخر فى الموضوع ، له عمقه التاريخى ، جدير بالعناية والنظر ، سواء على صعيد التقرير ، أو البحث والتفكير .

ذلك أن المنكرات الظاهرة على عمومها ، خاصة ما يشكل منها انتهاكا واضحا للتعالم أو خدشا فاضحا للحياء العام ، كانت دائما موضع إنكار من القاعدة العامة للشعب المصرى . بحساسيتها الشديدة تجاه الحلال والحرام ، وبما تتسم به من تدبّر ومحافضة تقليديين وبوسع الراصد لحركات السخط والغضب فى التاريخ المصرى الحديث أن يلحظ أن مواطن المنكر كانت بين الأهداف التى يتجه إليها ذلك السخط غالبا .

ولا يزال بيننا جيل يذكر حملة « تكسير الخمارات » التى شهدتها مصر فى سنة ١٩٣٨ ، وكان شباب حزب « مصر الفتاة » هم الذين باشرُوا هذه العملية ، التى شملت القاهرة وبعض المدن الأخرى . وقد اعتبر تكسير الخمارات هدفا وطنيا إضافة إلى ماتصوره البعض واجبا دينيا . حتى أن أحد شباب مصر الفتاة أرسل من الصعيد - المنيا أو بنى سويف برقية إلى زعيم الحزب ، الأستاذ أحمد حسين ، كان نصها : كسرنا الخمارة ، والمجد لمصر - وقد اعتبرت البرقية اعترافا بالتكسير والتخريب من جانب موقعها ، وكانت دليل إدانته أمام النيابة .

وقد كان لافتا للنظر آنذاك ، أن الأستاذ حسن البنا مؤسس الإخوان وقائد الحركة الإسلامية ، أعلن معارضته لتكسير الخمارات ، وكتب فى مجلة « النذير » ، الناطقة بلسان

الحركة ، قائلا : إننا نعارض على تحدى القانون بهذه الصورة . بينما نشرت المجلة المتاحية حول الموضوع ، ذكرت فيها أن تحريم تعاطى الخمر من مسئولية الحاكم بالدرجة الأولى .

ويروى شهود تلك المرحلة أن البنا جدد استنكاره لتلك العمليات في خطابه الأسبوعي (حديث الثلاثاء) ، وقال إن الوسيلة الناجعة لتغيير هذا المنكر هي إصدار قانون من قبل المؤسسات الدستورية الشرعية يقضى بتحريمها .

وقد اعتبر بعض المؤرخين أن هجوم شباب مصر الفتاة على الخمرات نوعا من مزايمة الحزب على الإخوان ، الذين بدءوا يستقطبون المشاعر الإسلامية في البلاد ، فضلا عن كونه - في نظرهم - أحد مظاهر التأثير بالفاشية آنذاك وهو الرأي الذى تبناه الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه حول تطور الحركة الوطنية في مصر بين سنتي ٢٧ ، ٤٨ - (ص ٢٢) .

ولا ينكر أثر تلك المنافسة بين الإخوان ومصر الفتاة ، ولا تأثر تشكيلات مصر الفتاة بالظاهرة الفاشية التى سرت في أوروبا آنذاك ، لكن الذى لا ينبغي إنكاره أو استبعاده هو أن « الخمرات » كانت مواطن للفساد مستغزة للشارع المصرى المتدين ، فضلا عن أنها ارتبطت بالتحدى الاستعماري القائم آنذاك ، من حيث أن أكثر زبائنها - بل أصحابها - كانوا من الأجانب أو غير المسلمين .

هنا أيضا نلاحظ أن هجمات مماثلة على الحانات وبعض الملاهى حدثت أثناء تصاعد المواجهة ضد الإنجليز في سنتي ٥٠ و ٥١ . إذ اعتبر بعض الشباب الوطنى أنه من المعيب أن يشترك المصريون مع الإنجليز في القناة - بينما تمارس المفاسد والمبادل في الحانات والملاهى .

نلاحظ كذلك أن « كازينو بديعة » كان في مقدمة ما أصابه التلف في حريق القاهرة سنة ٥٢ - وإذا كانت القبضة القوية للسلطة المركزية التى حدثت من النشاط الإسلامى بعد الثورة قد حجبت مثل هذه الممارسات لحوالى عقدين من الزمان ، إلا أنه لابد أن يستوقفنا ما أصاب بعض ملاهى شارع الهرم ، فضلا عن فنادقه الباذخة ، إبان حوادث الأمن المركزى في سنة ٨٦ .. ثم محاولات إشعال النار في بعض محلات ونوادى الفيديو بعد ذلك .

من هذا المنظور ، فإن اتجاه بعض شباب الصعيد إلى قطع الطريق على سيارة محملة بزجاجات البيرة ، أو الاعتداء على سكير ، أو إحراق بعض الأشرطة والمجلات الخلية ، هذا الاتجاه لا يبدو مفاجئا أو مستغربا وإنما نعهده حلقة في مسلسل مستمر بدرجات متفاوتة طوال نصف قرن من الزمان .

نحن لانقر الأسلوب الذى يتبعه هؤلاء ، ولا نبرر موقفهم بطبيعة الحال ، ولكننا فقط نحاول أن نفهم ملابسات الأحداث الجارية ، وأن نضعها فى سياقها من السلوك المصرى العام ، الذى تنامت فيه جرعة الدين خلال السنوات الأخيرة .

وهنا لانستطيع أن ننكر أنه برغم كل الشذوذ الفكرى الذى يمارسه هؤلاء ، ورغم الرفض الإسلامى العام لأساليبهم ، إلا أن ثمة ارتياحا بين عامة المتدينين لمسلكتهم إزاء موضوع الخمر وأفلام الجنس . وليس لدى ما يعزز هذا التقدير سوى ما تحمله خطابات القراء من انطباعات وتعليقات ، تبدى احتجاجا وتساؤلا مستمرا حول مختلف المعاصى الظاهرة فى مجتمعنا . ولا يكتفى هؤلاء بالتعليق ، ولكن بعضهم يبعث إلى بقصاصات للصحف تتضمن إعلانات عن مختلف الملاهى الليلية ، تقدم صورا لراقصات فى أوضاع محلة ، يرتدين ثيابا مما لا يليق أن يروج فى مجتمع « محتشم » ، بمسلميه وأقباطه . وتلك نقطة دقيقة تحتاج إلى وقفة ..

ذلك أنه قد آن الأوان لكى نعيد النظر فى مختلف مظاهر السلوك العام التى نخدش التعاليم والتقاليد ، بحيث نرفع - بالرفق وبالمعالجة المتدرجة والدكية - ذلك التناقض بين شكل المجتمع وحقيقته ، وبين ظاهره وباطنه ، وبين دينه ودنياه .

وإذا كنا ندين لجوء بعض الشبان إلى ما يحسبونه تغييرا للمنكر بأيديهم ، فإننا نهيب بأولى الأمر أن يبادروا من جانبهم إلى تقليص تلك المنكرات ، احتراما للشعور العام من ناحية ، وسدا للذرائع التى يحتج بها أمثال هؤلاء الشبان من ناحية ثانية .

وإذا كان يفترض فى القوانين والنظم السائدة أن تكون تعبيرا عن واقع كل مجتمع وسعيا للنهوض به ، فنحن لانجد فى كثير مما هو مباح ومأذون به ، لاتعبيرا عن الواقع ولا سبيلا للنهوض بالمجتمع ، وإنما هو نقل واستنساخ أعمى لأدوات وقوانين مجتمعات أخرى ، لها معتقدات وتقاليد مغايرة بل وطموحات مختلفة أيضا .

نحن ندين اقتحام محلات أفلام الفيديو وإحراق بعض المتدينين لأشرطة الجنس التى

تروجها ، إن هذا المسلك غير شرعى قبل أن يكون غير قانونى ، ولكنا نتساءل فى الوقت ذاته ، لماذا توجد اشربة الجنس فى الأسواق من الأساس ، ولماذا لاتتعامل الأجهزة المختصة بحزم مع مروجى هذه الأشربة ، وتؤدى واجبها فى مصادرتها ووقف آثارها التخريبية فى المجتمع ، وخاصة مجتمع الصعيد المحافظ .

ونحن نرفض ونستنكر- بالمناسبة اقتحام مكتبة قبطية وإحراق بعض الأشربة التبشيرية التى تحتويها ، لكننا- إن صح الخبر- لانحنى دهشتنا من وجود مثل تلك الأشربة فى مكتبة بالصعيد ، ونساءل عن منبعها ودورها ومصبتها .

* * *

لا نريد أن نجرفنا الاستطرادات والتفاصيل عن المجرى الأساسى للحديث . كما أننا لا نريد أن نقع فى محذور الانشغال عن التفكير بالتحقيق والتقرير . لكن صواب التقرير يظل عنصرا مساعدا على حسن التقدير واستقامة التفكير والتدبير .

إن ثمة ثغرات كشفت عنها التجربة . تحتاج إلى مناقشة جادة ومسئولة . فالمعالجة الإعلامية للأحداث افتقد أغلبها إلى الحياد الموضوعية ، وكان له ضرره الذى أصاب الجميع بالتوتر ، إضافة إلى ما أحدثه من تشويه غير مبرر للواقع . وغيبة العمل السياسى عن حياة الناس وعن التأثير فى مجريات أحداث الشارع يعد ثغرة أخرى ، نحتل أولوية خاصة فيما ينبغى أن يدرس ويراجع . وأخشى أن أقول بأن التجربة تشير أيضا إلى أن هيئة السلطة المحلية بحاجة لأن تسترد فى محافظات الصعيد . وهو هدف لا يتحقق بالبطش أو استعراض العضلات ، ولكن بالفاعلية الحقيقية فى حياة الناس ، التى من بينها - وليس أولها - إقرار النظام والضبط والربط .

مما يحتاج إلى بحث وعلاج أيضا . وضع أجيال الشباب الذين يبحثون عن دور فى المجتمع فلا يواجهون إلا بالصد والإحباط واللا أمل . ثم يجدون منفذا ومتنفسا فى تكليف إلهى يطوع ، و« وظيفة قررها الشرع لكل مسلم ، وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » .

ولهذه النقطة الأخيرة حديث آخر .

ليس دفاعاً عن المنكر

لولا أن فتاوى « أمراء » آخر الزمان في شأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد عممتها الصحف على الناس ، دون رد أو إيضاح ، لما امتحن الأمر منا ملاماً أو كلاماً . لأن ما يدهشنا حقاً أن يؤخذ العلم من « الأمراء » دون الفقهاء ، وما يدهشنا أكثر أن يجد هؤلاء من يصدقهم ! .

ولئن كان الفراغ السياسي ظرفاً مواتياً تسهم في إطلاق الحركة واليد لمثل هذه التيارات . كما أشرنا في مقال الأسبوع الماضي - إلا أننا هنا نستشعر أن ثمة فراغاً آخر نعاني منه هو : الفراغ الديني ! .

فبرغم ازدهار الساحة الإسلامية بالرموز والمؤسسات والجالس ، والبرامج والصفحات ، والأبنية والمآذن ، إلا أنني أزعج بأن الفراغ قائم . وشواهدة تتبدى لنا كل يوم ! . وهذا الفراغ الذي أعنيه يقصد به ضعف أو انعدام تأثير هذه الوسائط والوسائل على الشباب المتدين . لا أتحدث عن عامة المتدينين في البلاد ، الذين لا خوف عليهم أو منهم في الظرف الراهن . وإنما أقصد جيل الشباب المتحمس لخدمة دينه والالتزام بتعاليمه ، والذي هو التربة الحقيقية التي يربح منها التطرف والاستفحال بمختلف درجاتها وألوانها ومسمياتها .

إلى هذا القطاع العريض من الشباب يتوجه خطاب الترشيد الديني بالدرجة الأولى في زماننا ، ليس فقط خوفاً عليه أو منه . ولكن ما هو أهم من ذلك أن شباب اليوم هو مرآة الغد ، وهو أملنا في المستقبل ، ورضينا أم كرهنا .

وإذا كان الخطاب أو الإرسال الإسلامي موجهاً إلى هؤلاء في الأساس ، فمن المهم

للمغاية أن نتأكد من استقبال المرسل إليه لذلك الخطاب . فإذا لم يتحقق الوصول والاستلام ، أو إذا تلقى المرسل إليه خطابا من جهة أخرى ، فعنى ذلك أن كل الجهد الأول قد ذهب هباء . إذ ما قيمة إرسال بغير استقبال ، وما جدوى خطاب لا يصل إلى صاحبه ؟!

إذا اتفقنا على ذلك ، فبماذا نفسر أن يكون الخطاب الإسلامى المعلن عبر مختلف المنابر فى واد ، بينا الشباب الإسلامى فى واد آخر؟.. بماذا نفسر أن يكتف ذلك الخطاب الإسلامى حملته على التطرف ، بينا التطرف مستمر ، ولا أقول متزايدا؟.. وبماذا نفسر أن تبج أصوات أهل ذلك الخطاب فى انتقاد « النقاب » مثلا ، بينا يتزايد النقاب من حولنا حيننا بعد حين؟.. بل بماذا نفسر إنصات الشباب وانقيادهم لأولئك « الأمراء » المحدثين . وإعراضهم عن رموز الأزهر وشيوخه؟.. ثم ، بماذا نفسر أيضا أن ينمو نشاط الجماعات الإسلامية بعيدا عن الأزهر - رأس الخطاب الإسلامى ومنبره العتيد - بحيث تصبح معاقله هى كليات الطب والهندسة والكليات « المدنية » الأخرى؟. (لاحظ أن « أمير » المنيا خريج كلية الآداب ، بينا « أمير » أسوط طالب بالصيدة !).

إذا جاز لى أن أجتهد فى الإجابة على هذه الأسئلة ، فقد أقول إن الخطاب الإسلامى المعلن فقد فاعليته بين الشباب لأنه يتحدث على موجة واحدة . هو خطاب يعبر عن خط رسمى ، ويعكس بشكل أو آخر رؤية المؤسسة السياسية . لمحطات الإرسال جميعها تابعة للدولة . والمتحدثون على مختلف قنواتها ومنابرها « موظفون » فى نهاية الأمر ، وإن علت مقاماتهم وتضخمت ألقابهم ، وتلونت ثيابهم .

* * *

منذ اللحظة التى ثبتت منها تلك « الواقعة » ، فقد الخطاب الإسلامى المعلن مصداقيته بين الشباب ، وانقطع الخط الموصل بين محطة الإرسال وقاعدة الاستقبال ، حتى بات ذلك الخطاب يصل إلى غير أهله ، وفيه من أداء الواجب ومحاولة إرضاء الضمير الوطنى ، بصرف النظر عن الاستجابة أو الفاعلية والتأثير !.

ولكى نكون متصفين ، فلا بد أن نقرر بأن افتقاد الثقة فى مصداقية الخطاب الإسلامى الموجه عبر المنابر العامة ، ليس وليد اليوم ، ولا هو خطيئة أهل زماننا من شيوخ نكن لهم

الاحترام والتقدير . وإنما هو حصاد زرع سابق عليهم ، ربما تمتد جذوره إلى بدايات القرن التاسع عشر ، عندما عمد والى مصر « محمد على باشا » إلى نفي العلماء إلى الصعيد « ! » ونزع بعض الأوقاف التى كانت مصدر تمويل الأزهر ، وعماد استقلاله فى مواجهة السلطة . وهو استقلال ظل ينحسر تدريجاً ، حتى صار الأزهر مؤسسة حكومية ، وتحول الفقهاء إلى موظفين ومدراء ومتنافسين على مقاعد الكبراء والزراء ! .

إن وزير الأوقاف المصرى ومشيخة الأزهر والمفتى ، يطوفون بأنحاء الصعيد ، فى محاولة لتوجيه الخطاب المباشر إلى جماهيره وشبابه . وربما أيضاً لسد ثغرة الفراغ الدينى الذى نشير إليه . لكننى لا أعرف كيف يمكن أن تحقق هذه الجولات أهدافها المرجوة فى ظل حاجز الثقة القائم بين الشارع الإسلامى وبين المؤسسة الدينية ، إذا جاز التعبير ، كيف يمكن حل مشكلة « العطب الفنى » الذى أدى إلى انفصال موجتى الإرسال والاستقبال ؟ ! وإن تمينا التوفيق لهم فيما يبذلونه من جهد ، إلا أن المشكلة أعقد وأعمق من أن تحل بالإلحاح على الزيارات الميدانية أو بإطلاق بعض الوعود التى ترفع من معنويات الشباب الإسلامى . المشكلة هنا سياسية قبل أن تكون فكرية أو فقهية ، وبالتالي فهى تتجاوز جهود وحدود مسئولى الأوقاف وعلماء الأزهر . إذ طالما أن استقلال الأزهر أو المؤسسة الدينية غير مكفول ، فإن ثقة الناس فيما يصدر عنه ستظل موضع شك كبير .

ولعل أزيد على ذلك أن منابر الإعلام القومية تسهم بأدائها المبالغ فى انحيازه لمواقف السلطة ، فى ترسيخ أزمة الثقة ، وتعميق الهوة بين الشارع الإسلامى والخطاب الإسلامى العام .

وقد كنت أخيراً طرفاً فى واقعة وثيقة الصلة بهذا الموضوع . فقد حدث أن أبرزت الصحف قبل أسبوعين كلاماً لمفتى مصر - الشيخ محمد طنطاوى - قال فيه إنه يؤيد حق مسئولى الجامعة فى منع المنقبات من دخول الكليات . وكنت أحد الذين استغربوا صدور مثل هذا الكلام عن المفتى ، فكتبت فى ذيل مقال المنشور فى ٣ نوفمبر معرباً عن الإنكار لمعالجة هذه القضية بقرار إدارى ، وعن الدهشة لما أعلن على لسان المفتى . وتساءلت لماذا لم يدع المفتى أيضاً إلى منع اللاتى يبالغن فى السفور والتبرج من دخول الجامعة ، حتى يتحقق العدل فى مواجهة التطرف على الناحيتين ؟ ! .

وما أن نشر الكلام حتى اتصل بى المفتى هاتفياً ، وأبلغنى أن كلامه حرفته الصحافة « القومية » ، عن قصد وسوء نية . وبعث إلى بنص فتواه ، التى جاء فيها قوله إن النقاب غير ملزم شرعاً ، « وأنه لا مانع من عدم التزام المنقبة بتقابها ، ولا غضاضة من كشفها عن

وجهها عند دخول الجامعة أو غيرها ، مادامت هناك مصلحة تقتضى ذلك . والذي يقدر هذه المصلحة هو كل مسئول في موقعه .

وأهاب المفتى بالفتيات أن يلتزمn بالاحتشام وباللباس الشرعى ، وذهب إلى القول بأنه « من حق المسئولين فى الجامعة وغيرها ، أن يمنعوا من دخولها كل من لا يلتزم بما تدعو إليه الأديان من أدب واحتشام » - أى أن المفتى أيد منع المتبرجات من دخول الجامعة ، لا المنقبات ، كما أوحى أخبار الصحف !.

ألا يعنى ذلك حقا ، أن عملية رد الثقة فى مواقف وكلام علماء الأزهر ، تتجاوز حدود وجهود المؤسسة الدينية ذاتها ؟.

ورب سائل يسأل : ماذا فعل المفتى عندما حرف كلامه بتلك الصورة التى تصور البعض أنها ساندت القرار الجامعى ، بينما أساءت إليه إساءة بالغة ؟.. لقد « بلع » المفتى الإساءة ، ولم يشأ أن يحدث أزمة ، باعتباره من كبار موظفى الدولة . ومضى يشكو إلى الله ، وإلى من يعرف أو يسأل !.

* * *

فى ظل الفراغ الدينى الذى نعانى منه ، أخذت « فتاوى » الأمراء المحدثين طريقها إلى الصحف والمجلات ، وكان أهمها وأخطرهما ما تردد على ألسنتهم من آراء حول الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

إذ أعطوا أنفسهم حقا فى تغيير المنكرات باليد ، كما قالوا ، بعد الوعظ والنصح ، ثم الإغلاظ فى الكلام ، ثم التهديد بالتنفيذ ، الذى يعقبه التنفيذ ، وقد نشر على لسان أمير مجموعة المنيا ومفتيها ، أن الحديث النبوى « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسانه ، فإن لم يستطع فقلبه » ، هذا الحديث حسب تعبيره - « مطلق لكل فرد رأى منكرا - بناء على ذلك ، فقد أباحت مجموعة المنيا لنفسها أن تعترض باليد على بعض المعاصى الظاهرة التى لايجوز السكوت عليها شرعا - كما يقول أميرهم ومفتيهم - ومنها السكرارى فى الشوارع ، وعربات الخمور والبيرة ، والذين يتداولون علنا المجلات وأشرطة الفيديو الجنسية » - « جريدة الشعب - عدد ٢٩ سبتمبر - ٨٧ » .

واجتهاد المفتى الشاب فى غير موضعه . لأن فقهاء الأصول وضعوا قواعد وضوابط للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حتى لا يتحول من وسيلة للتقويم والإصلاح ، إلى باب للفوضى والفتنة .. وحتى لا يتوهم كل متدين لديه قدر من الغيرة والحماس ، أنه مطالب بكل

درجات التغيير والإنكار . فلا يعرف المجتمع المسلم ، الذى لن يخلو من المعاصى كائى مجتمع بشرى . أمان ولا استقرارا .

يعتد فى المسألة الشق المتعلق بإنكار المنكر وتغييره ، وذلك من وجهين : مراتب الإنكار . وشرائطه وضوابطه .

ولعل مراتب الإنكار هى البند الذى يثور حوله الجدل ويكثر التأويل . وقد حدد الحديث النبوى مراتب ثلاث للتغيير كما مر بنا : باليد ثم باللسان ثم بالقلب . ولم يقل أحد بأن الترتيب قصد به تتابع الإلزام على النحو المذكور . وإنما أريد به تسجيل تدرج قوة التأثير والفاعلية .

والتغيير باليد الذى ادعى المفتى الشاب بأنه مطلق لكل فرد رأى منكرا ، يشترط فيه القدرة والسلطة اتفاقا . بمعنى أن من يلجأ إلى هذا الأسلوب فى التغيير ينبغى أن يكون قادرا على إحداث التغيير . وأن يكون له سلطان يخول له ذلك .

وقد يزعم أى أحد أنه قادر على ما ينهض به من مسئولية ، ولكن حدود السلطان لا بد أن تكون واضحة . فإذا كان للأب سلطان على بيته . وللمدرس سلطان على تلاميذ فصله . لكن أحدا لا يستطيع القول بأن أى جماعة من المتدينين أو المتحمسين لها الحق فى فرض سلطانها على المجتمع الذى يحيط بها ، وبالتالي فليس لها أن تتصلى للتغيير باليد حتى لما يعتبر معاصى ظاهرة . ولجوءها إلى ذلك يعد انتهاكا لصلاحيات السلطة الشرعية . حتى لو كان التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية متقوصا .

ويغير هذا الضابط ، فإن القوضى يمكن أن تدب فى المجتمع ، وهو ما لا يقبله شرع ولا عقل .

ثم إن لجوء مجموعة من الشباب إلى القوة فى التصلى للمعاصى الظاهرة لا يحقق التغيير فى بنية الأمر ، وإنما هم قد يشيرون شغبا ، وقد يرضون نوازع وطموحات معينة ، مما يعتمل فى نفوس الشباب الباحث عن دور ، والمتوهم أنه قادر على إصلاح العالم ، لكن ذلك السلوك لا يحدث التغيير المطلوب . فتحطيم زجاجات الخمور أو إتلاف بعض أشرطة الجنس ، لا يوقف شرب الخمور ولا يصادر الاتجار فى مثل تلك الأشرطة . وبالتالي ، فإن ما جرى فى الدنيا مثلا لم يكن تغييرا للمتكبر ، كما توهم المفتى الشاب وجماعته ، ولكنه لم يكن أكثر من مشاغبة على المتكبر ، وهو هدف آخر مختلف عن التغيير . دعك من كونه إخلالا بالأمن العام . من الطبع أن تواجهه السلطة بالحزم الواجب .

إن قرار مجلس محافظة الدنيا بجمع بيع الخمور هو أنتفع وأجلى ، وأقرب إلى الله ، من

الحملة التي شنها بعض الشبان لتكسير جمجمة سيارد اليمرة ، وهو التغيير الحق الذي دعا إليه الحديث النبوي . لأنه صادر عن سلطة تملك إصدار القرار وتنفيذه .
وحث السلطة الشرعية في المحافظة أو في أي ولاية على التصدي لبقية المنكرات .
وتعبئة الناس وممثليهم في المجالس المحلية في هذا الاتجاه ، هو مسئولية القيوديين من أصحاب الكلمة ، المنظومة والمكتوبة . وذلك تغيير للمنكر باللسان مباشرة فريق آخر من الناس ... وهكذا .

* * *

وقد فصل الشيخ محمود شلتوت رحمه الله في عرض مراتب تغيير المنكر ، في كتابه « من توجيهات الإسلام » ، فقال عن التغيير باليد : إنه على صاحب السلطان أقوى وأوجب ، لأن الله قد وضع في يده سلطان التأديب ووسائل الجزع بما شرع من عقوبات . وبما فوض إليه من تعزيرات : وإضاف أن أبرز أهل هذه المرتبة من التغيير « الحكام المهيمنون » فهم وحدهم المقادرون على التغيير العملي العام . ثم يلحق بهم رب الأسرة فيمن يلي من الأبناء والأهل في حدوده المرسومة له ، بمقتضى القوانين والشرائع . وكذلك المربون ومسائر الرؤساء الذين ملكهم القانون شيئاً من صور التغيير العملي .
المرتبة الثانية من مراتب التغيير - يقول الشيخ شلتوت - هي مرتبة الوعظ الحسن النافذ للقلوب ، المؤثر في النفوس .. وأبرز أهلها رجال الدين والتربية والإعلام والنشر ، وهؤلاء جميعاً مسئولون أمام الله وأمام المجتمع عن موقفهم من المنكرات . وكلهم أرباب تغيير بالقول .

أما من يحجز عن أن يفعل أو يقول ، فليتنا بنفسه عن المنكر ، حتى لا يكون عوناً له . هذا الرأي الذي ذكره الشيخ شلتوت لم يشذ عليه أحد ممن نعرف من أهل العلم . أما ما يردده بعض شباب هذه الأيام مما أشرنا إلى بعضه ، فهو من مبتدعات هذا الزمان . التي ننصح بقلة العلم وغياب الفقه ، ولا تخلو من أثر الجهل والغرض .

في الشرائط والضوابط ، حدد الفقهاء أموراً ثلاثة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هي :

- أن يكون الأمر أو الناهي علماً فيما يأمر وينهى ، حتى لا يقع في الخطأ ، من جراء الخلط والالتباس .

- أن يعلم أو يغلب على ظنه أن أمره أو نهيه مؤثر .

- ألا يكون في الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر مضرة أعظم منه . وفي هذا قال ابن القيم ما خلاصته « إن الإنكار شرع ليكون سبيلا إلى المعروف . فإن لم يحقق هذه النتيجة ، وأدى الإنكار إلى ما هو أسوأ أو إلى ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ، فإنه لا يسوغ إنكاره . وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله » .

بمعنى أنه ينبغي عند التصدي لهذه العملية . أن تكون هناك موازنة بين ما يعول عليها من مصالح . وما قد ينشأ عنها من مثالب وأضرار . ولهذا اشترطت في الأمر أو الناهي شروط أربعة هي :

- التكليف والإيمان والقدرة والعدالة .

فإذا لم يتحقق التأثير المنشود - الفعلي وليس الإعلامي والدعائي - أو إذا لم يؤد التغيير إلى الأفضل ، فلا مسوغ له كما يقول ابن القيم .

نجد هذا المعيار ، وطبقه على الذي يجري ، واستخلص من ذلك ما إذا كان التكليف الشرعي قد وضع في موضعه أم لا .. وقس به أيضا حجم المسافة بين إلهام ومدارك ورصانة أهل العلم ، وبين خفة المتعلمين وتخليطهم ، ووزن ما يحققه منطق الأولين من مصالح ، وما يرتبه ادعاء الآخرين من مفساد .

* * *

يذكر الطبري أن ناسا من أهل مصر لقوا عبد الله بن عمر فقالوا له : نرى أشياء في كتاب الله أمر أن يعمل بها ، لا يعمل بها ، فأردنا أن نلقى أمير المؤمنين في ذلك ، فلما اصطحبهم إلى أبيه عمر بن الخطاب في المدينة ، ونقل إليه مقولتهم ، اتجه خليفة المسلمين إلى أحدهم وسأله : أنشدك الله وبحق الإسلام عليك ، هل قرأت القرآن كله ؟ - قال نعم . قال ، فهل أحصيته في نفسك ؟ « أي ألزمت نفسك به » ، قال اللهم لا .

قال : فهل أحصيته في بصرك ؟ .. هل أحصيته في لفظك ؟ .. هل أحصيته في أثرك ؟ .. وكان الرد الذي تلقاه على أسئلته المتتالية بالنفي أيضا .

انتقل أمير المؤمنين إلى غيره وألقى عليه الأسئلة ذاتها ، فتلقى أجوبة مماثلة . عندئذ قال ابن الخطاب : ثكلت عمر أمه ، أتكلفونه أن يقيم الناس على كتاب الله ؟ .. قد علم ربنا أن ستكون لنا سيئات . وتلا الآية القرآنية : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ، وندخلكم مدخلا كريما » ثم نهرهم وصرفهم ! .

دائما كان هناك في المجتمع الإسلامي ذلك الفريق من البشر الذي يعنى بتغيير ما

حوله ، ويشدد النقد والنكير لمعايب الآخرين وعدم التزامهم بالتعاليم ، بينما لا يعنى كثيرا بتغيير نفسه وإلزامها بالمعروف الذى ينشده وبالغزوف عن المنكر المنهى عنه . وهو ما أسميته فى موضع سابق بالجهد الأسهل . إذ ما أيسر أن نلاحظ الآخرين وأن نرفع أصواتنا بتخليهم عن كتاب الله وسنة رسوله ، وما أصعب وأشق من ترويض النفس وصرف طاقتها الفاعلة فى تنشئة بيت مسلم يرعى حق الله وحق الناس ، أو فى عمل علمى يخدم المجتمع ويفيده ، أو فى مشروع اجتماعى يكرس التعاون على البر والخير والتقوى .

إن الفرق بين هذا الموقف وذاك ، أشبه بالفرق بين فعلى الخطف والزرع ، الخطف مغامرة سريعة تنزع خلالها شيئا من غيرك ، متصورا أنك حققت بذلك إنجازا ما وأضفت إلى رصيدك حصيلة أو جسما ماديا ما . فضلا عن أنك تباشر ما ليس حقا لك ، فى الاستيلاء أو القوامة .

أما الزرع فجهد طويل الأمد ، يحتاج إلى عمل صامت ودءوب ليؤتى ثماره . من حرث وغرس ورى ورعاية . وهو مالا يقبله أو يحتمله الباحثون عن الإنجاز السريع ، و« الخطبات » ذات الرنين المثير للانتباه ، الذى تهول إليه الشرطة ، وتتسابق عليه الصحف ، ويلوك الناس أخباره فى المجالس والمنتديات .

والرسالات السماوية ليست خبطات فى طريق البشر . لكنها هداية للقلوب وزرع للخير فى الأعماق ، يسرى بالرفق والرشد بين الناس ، ليؤتى أكله كل حين .

إن بيننا شبابا على استعداد لأن يريق الدماء أو يسقط الشهداء ليمنع وصول قنينة خمر إلى مدمن فاسد ، أو ليقطع الطريق على راقصة متجهة إلى ملهى . ولكنه يضمن بساعة يقضيها فى معمل لبحث مفيد أو فى مكتبة لقراءة ينير بها عقله وقلبه ، أو فى صف لمحو الأمية يؤدى خلالها عملا ينفع الأمة فى حاضرها ومستقبلها .

إن النبى عليه الصلاة والسلام لم يقترب من أصنام قريش ، وهى المنكر الذى يمثل التحدى الأساسى لعقيدة التوحيد ، إلا بعد ٢٢ عاما من الدعوة والتربية وتثبيت العقيدة وازراعة البر والخير . كان بوسعه أن يقوم بمحاولة مبكرة لهدم الأصنام . مماثلة لتلك التى قام بها النبى إبراهيم وسجلها القرآن .

وكانت نتيجة فعله أن اجتمع عليه قومه وحاولوا إحراقه ، لولا ستر الله ومعجزته . ولكن تصرف النبى إبراهيم كانت له ظرفيته وخصوصيته وآثاره العارضة الأمر الذى اختلف فى النهج الذى أرساه للأمة خاتم الأنبياء ومبلغ آخر كلام الله إلى البشر .

لو أن حماس هؤلاء الشبان ونظرفهم اتجهوا إلى عمل علمى أو اجتماعى ينفع مجتمعهم

الصغير أو الكبير ، ازرعوا خيراً كثيراً . ولقدّموا لدينهم وأمتهم خدمة جليلة ، ولحقّقوا التغيير الجذري والمنشود في المدى البعيد ، وليفصروا وجوههم أمام الله يوم القيامة . لو أنهم غنوا بتكوين طبيعة من الباحثين الناهين الذين يسهبون في تعويض هذه الأمة عن تخلفها وانكسارها . لو أنهم تسابقوا على التدريس في فصول نحو الأمية أو تحفيظ القرآن .. لو أنهم تعاونوا على تنقي طريق أو إصلاح أرض ، أو إنهاض واحدة من قرانا الفقيرة والعميسة . لو أنهم قلّدوا المبشرين ونفذوا إلى محاضن البؤس والتخلف ، وقدموا للناس نوعاً من الرعاية الطبية والاجتماعية ، وبثوا بينهم قيم الإسلام وتعاليمه . لو أنهم فعلوا شيئاً من هذا لأصلحوا ونهضوا ولأشاعوا المعروف وأزهدوا الباطل والمنكر . لكن تلك مهام تحتاج إلى دأب وسبر وصمت ، ولا ضجيج لها ولا رنين ، ولا إمارة منها ولا زعامة ولا أضواء . لذلك فالإقبال عليها قليل والجهل فيها ضنين . أعرف آخرين ممن تربوا على نهج المدرسة الحميدية ، مضوا على هذا الطريق الذي نتمناه ، فراحوا في بعض قرى مصر يخدمون ويعلمون ويعمرون مستعينين بمواردهم وبركات الآخرين من أهل البر الكثيرين في بلادنا . فالتفت حولهم الشباب المؤمن ، وأقبل عليهم الناس . وكانوا حقاً رسل صلاح وهداية . ونحمد الله أن تجاهلهم الإعلام فلم يدكرهم بخير أو شر ، ونسأل الله أن يقيهم فتنة الأضواء والنشر والاثارة ، وادعاءات الإمارات والنظارة والخفارة !

* * *

عندما يطالع المرء الصفحات الممدودة والتصرّعات المبسوطة لأولئك الأمراء المحدثين ، ويدهش لاجترائهم في القول والعمل ، فإن أول ما يتبادر إلى ذهن السؤال التالي : من أي مدرسة فكرية تخرج هؤلاء ، من علمهم ومن لغتهم ، ومن شكل عقولهم وشوهم ؟ أحسب أن السؤال وما يتفرع عنه يثيران قضية التربية الإسلامية في مجتمعاتنا ، التي تشكل الثغرة الأساسية التي تنفذ منها مختلف التشوهات التي نعنيها ونعالج منها . نعم هناك ظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة ، ولها إسهامها الذي لا ننكره في التطرف أو الانحراف . لكن إذا كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تمثل العنصر الضاغط للتطرف ، فإن هزال التربية الإسلامية وانعدام المناعة الفكرية لدى الأغلبية الساحقة من شبابنا ، هذه الظروف توفرت بشدة لحالة القابلية للتطرف . هنا أستأذن في أن أكرر ما سبق أن قلته من قبل ، من أنه ليس من العقل أو المصلحة

أن يتنامى المد الإسلامى بالقوة التى نشهدها ، بينما لا تتوفر لشبابنا فرصة موازية لتحصيل القدر الذى يحصنه من الثقافة الإسلامية الرشيدة . لا فى داخل مدارس ومعهده . ولا فى خارج هذا المحيط .

هنا أيضا أكرر القول بأن تلك مهمة لا تستطيع أن تنهض بها السلطة وحدها ، يكفى أن تسد الثغرة فيما لها سلطان عليه ، مثل برامج التعليم وأجهزة الإعلام الرسمى وتأثيرها ليس هينا بين الناس . ويظل مهما وضروريا أن يكون هناك جهد أهلى - ليس مؤمما ولا موجها - يودى دورا موازيا أو مكملا فى ميدان التربية الإسلامية المنشودة . إن ثمة أخطاء فادحة ترتكب بحق شبابنا الذى نحاسبه ونحاكمه كل حين . فنحن لأنحصنه ضد الانحراف الفكرى فيما هو متاح من قنوات رسمية للتربية والتوجيه ، ونحن لانوفر له أية فرصة مشروعة لتلقى هذه التربية خارج ذلك الإطار . وإنما نتركه ، بل قد ندفع به دفعا ، ليلقن فكرا مشوها فى الخفاء والظلام ، على أيدي الأمراء والمفتين المحدثين ، وأمثالهم من رواد مدارس الجهاد الأسهل ، الذى يرى إقامة الدين وإعلاء كلمة الحق فى اعتراض سيادة للخمر ، أو حرق أشربة تبيع الجنس للجمهور ! .

معقول هذا ؟؟ .

السنة بين الافتراء والاجتراء

التطرف الفكرى الذى يشغلنا هذه المرة منسوب إلى جهاز أمن الدولة المصرى ، وليس غيره ، بعدما ذهب به « الغلو » إلى حد ملاحقة الخائضين فى حجة السنة وقضايا الشفاعة وحد الردة ومصير العصاة فى الآخرة . الأمر الذى دفعه إلى التصدى لأمر بعضها مما ينبغى أن يجادل فيه أهل العلم ، وبعضها مما قد يحاسب الله عليه الخلق يوم القيامة ! . ونحن لاندافع عن أسماهم الإعلام الأمنى « منكرو السنة » ، بل نذهب إلى أنهم شطوا وجنحوا ، وأوردوا أنفسهم موارد الخطأ والزلل ، بغير علم ولاهدى . لكنا ندافع عن حرية التفكير ، حتى وإن شابه خطأ أو زلل . متمنين أن يتحلّى جهاز الأمن بقدر أكبر من الاعتدال وسعة الصدر ، وأن يصرف جهده إلى أهل التدبير دون التفكير .

القصة باتت معلومة للكافة ، بعدما أعلن فى نهاية شهر نوفمبر (٨٧) . أنه ألقى القبض فى القاهرة على جماعة تدعو إلى إنكار السنة ، يترعّمها أحد الأساتذة السابقين فى جامعة الأزهر هو الدكتور أحمد صبحى منصور (٣٩ سنة) .

ومنذ أذيع النبأ ، ومناقلته الصحافة العربية ، والنشر مستمر عن أفكار صفة الجماعة ورد أهل العلم عليها ، ثم عن خطورة تلك الأفكار وما يمكن أن تحدثه من بلبلة وفساد فى الاعتقاد .

والمنطق الأساسى لفكر هذه المجموعة ، أن القرآن الكريم هو المصدر الأول والأوحد والأكمل للشريعة . وأنه احتوى على كل ما يلبي حاجات المسلمين ، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أنه « ما فرطنا فى الكتاب من شيء » . وأن السنة التى يعتد بها هى المطابقة لما جاء فى كتاب الله ، فضلا عن سنة الرسول الفعلية وليست القولية .

ومن رأى منظر الجماعة ورأسها أن فى الأحاديث النبوية الكثير مما هو ممدسوس

وموضوع ، لظروف تاريخية معينة . وأن الوضع اتسع نطاقه في ظل نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن تدوين أقواله ، وتأکید سيدنا عمر بن الخطاب على هذا النهى . والدكتور أحمد صبحی يسجل موقفه هذا في دراسة طبعها هذا العام حول « المسلم العاصي » ، مثبتا في بدايتها أن من وسائل الشيطان في غواية البشر وتشجيعهم على المعصية ، تلك « الأحاديث الشيطانية التي يروجها أتباعه وينسبونها للدين ظلما وبهتاناً » . ثم قال إن المسلمين في العصر العباسي « قاموا بسد الفجوة بين القرآن وبين واقع حياتهم عن طريق وضع الأحاديث الضالة والتفسيرات الإسرائيلية » (ص ٨) .

وتخير الدكتور صبحی بعض الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ، المتعلقة بحساب العصاة في الآخرة ، ليثبت « الوضع » في تلك الأحاديث ، وأنها مخالفة في رأيه لنصوص القرآن ، وليؤكد أن العصاة - وليس الكفار وحدهم - مخلدون في النار .

وبعدما هاجم الإمام البخاري ومن استند إلى صحيحه ، حيث وصفهم بأنهم جعلوه « نداء لله ووضعوا كتابه - المتضمن لما وصفه بالأحاديث الشيطانية - في مستوى القرآن ، بل في درجة أعلى » ، فإنه يقدر : « أن حقيقة الإسلام التي يقرها القرآن ، تختلف تماما عما كتبه الأسلاف ويعتقده جمهور المسلمين » - (ص ٢٩) (لاحظ أنه لم يشر إلى السنة ودورها التكميلي في تبيان حقيقة الإسلام) .

اختتم الدكتور صبحی رسالته بقوله : والمفجع أن ما يهتم به المسلمون اليوم ليس تنقية عقائدهم من الأحاديث الضالة التي تحارب الله ورسوله ، وإنما يهتمون بالدعوة إلى تطبيق شريعة مستمدة من تلك الأحاديث الضالة نفسها « والعقل السليم يقرر أن البداية المثلى تكون بشرح عقائد الإسلام الحقيقية في القرآن بالحكمة والموعظة الحسنة (مثل قضية المسلم العاصي التي هي موضوع رسالته) ، وبعدها يكون التطبيق الفعلي للشريعة المستمدة من كتاب الله وحده » - (ص ٢٩) - (لاحظ أيضا اسقاطه للسنة في العبارة الأخيرة) .

بعد ذلك أضاف الشيخ صبحی « أن المتاجرة بالدعوة إلى تطبيق شريعة مستمدة من الكتب الصفراء (التي لم يعرفها وإن كان الكلام جاء لاحقا للحديث عن صحيح البخاري) والزج بالشباب في صدام مع السلطة باسم الدين ، فهو تلاعب في دين الله وإفساد في الأرض » .

رتب صاحبنا على موقفه من السنة آراء عدة ، من بينها :

- أنه رفض قبول الأحاديث القدسية ، وقال في التحقيق الذي أجرى معه إن

« الأحاديث القدسية هي كتاب الله » .

- أنه أسقط التحيات من الصلاة ، بزعم أن التحية هي أسلوب التعامل مع المخلوقات . أما الله سبحانه فهو أكبر من أن يخاطب بالتحية ، وقد استبدل التحيات بما أسماه التشهد القرآني ، المتمثل في الآية : أشهد أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط وهو العزيز الحكيم - وبعدها يقرأ الآية الأخيرة من سورة الحشر أو آية الكرسي .
- أنه رفض حكم المرتد الذي أخذ من الحديث النبوي (من بدل دينه فاقتلوه) ، على أساس أن هذا الحد لم يرد في القرآن .

- أنه أنكر شفاعته النبي في أحد من المسلمين ، اعتمادا على النص القرآني الداعي إلى أن الشفاعة لله وحده - وبني على أن العصمة لله وحده ، قولاً آخر مفاده أن عصمة النبي مقيدة بالوحي والتبليغ .

- في قصة الإسراء والمعراج ، قبل بالإسراء الذي ورد ذكره في القرآن ، ورفض فكرة المعراج لأنها لم ترد صراحة في كتاب الله .
- الاكتفاء بالقرآن ، كما أنه دفعه إلى التحفظ على السنة القولية وعدم الاعتداد بدورها التكميلي ، فإنه أيضا دعاه إلى رفض المصادر الأخرى للتشريع الإسلامي مثل الإجماع والقياس والاستصلاح والاستحسان ، وما إلى ذلك .

* * *

وأيا كان رأينا في هذا الكلام ، فنحن بصدد قضية رأى في نهاية الأمر ، انحاز إليه من حسب نفسه مجتهدا ، وأثبتته في رسالة « المسلم العاصي » التي اهداها إلى المجددين في تاريخ المسلمين ، وإلى الباحثين عن الحق في كل زمان .. ثم مضى يبشر به في القاهرة والإسكندرية ، فلم يستجب له أكثر من ثلاثين شخصا أغلبهم من المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة ؟ نفر من المحامين وعميد لإحدى كليات الصيدلة وأستاذ بكلية العلوم وطبيب أسنان ونجار وبقال وطالب وخفير واثنان من المزارعين وما إلى ذلك .

وإذا أضفنا أن صاحب هذه الدعوة الشيخ أحمد صبحي ، قد تخصص في التاريخ ، وكان موضوع أطروحته للدكتوراه هو أثر التصوف في مصر في العصر المملوكي ، فقد يلفت ذلك أنظارنا إلى أنه ليس بين أصحاب تلك الدعوة من هو على دراية بعلوم القرآن أو الحديث أو الفقه أو أصوله . ومع ذلك فقد خاض هؤلاء جميعا في نقد الأحاديث وتكلموا في الشفاعة والمعصية وشئون الحساب والعقاب في الآخرة .

وعندما أتبع لي أن أطلع على التحقيقات التي جرت معهم ، فقد قرأت أن إخواننا

هؤلاء مختلفون في شأن المعراج - وأن لعميد الصيدلة رأياً في شفاعة النبي ، وأن بقالا من أعمدة المجموعة له رأى آخر ! .

أما شيخهم ، الذى أجزى للدكتوراه في التاريخ قبل ستة أعوام ، فإنه اختار قضية المسلم العاصى مدخلا إلى دعوته ، واستهل بها سلسلة .. المطبوعات « التبشيرية » بحسبانها « دراسات قرآنية » ، يثبت منها التجديد والاجتهاد . ولم يهدأ له بال ، ولا استراح ضميره العلمى ، إلا بعد أن سد جميع الأبواب أمام العصاة في الآخرة ، واطمأن إلى أن كل الذين دخلوا جهنم مخلدون فيها ولن يخرجوا منها أبدا ! .. حتى الأمل في عفو الله صادره ، دعك من شفاعة النبي ، التى استبعدها من البداية .

ولربما كانت هذه اللمحات كافية لتجاهل الموضوع وإغلاق ملفه ، وداعية إلى استبداله بأمر آخر يستحق جهد المناقشة ويستثمر مساحة الحوار بصورة أجدى وأفضل ، لكن الإعلام الأمنى - للأسف - قد جعل من الحبة قبة ، كما نقول . حتى تصور البعض أننا بصدد اجتهد جديد يشكل خطرا على أمن المجتمع وعقائده .

وانتهزها فرصة من يترىص بالإسلام ودعائه ، فخرج علينا بعضهم يغمز في السنة ويجرحها ، ويروج لمقولة أن الصحيح من الأحاديث لا يتجاوز ستة عشر حديثا ، فقط . لا غير ! . ثم يبدى الحسرة على ما يلقاه « مجتهدو » آخر الزمان ، من أمثال الشيخ صبحى في مصر ومحمود طه في السودان ! .

والأمر ليس كما ظنوا أو تمنوا ..

فكل الكلام الذى يروج له هؤلاء ليس فيه من الاجتهاد شيء لكنه قراءة رديئة لمقولات ترددت في أزمنة قديمة رد عليها وحسم أمرها منذ قرون . ولكن يحلو لبعض المحدثين أن يستخرجوا من تلك المقولات شذرات ونثقا ، ويلوكونها على مسامع ناقصى الثقافة الإسلامية وأنصاف المعلمين ، فيتحولون في زمن الفقر العقلى والفراغ الدينى إلى أمراء ومجتهدين ومفكرين . وتتطرف أجهزة الأمن في ملاحقتهم ، فتحولهم إلى نجوم وزعامات وشهداء . فى حين أنهم لو تركوا وشأنهم ، لما سمع بهم أحد ، ولما ت دعواتهم فى محاضنها ، ولما ذكروا فى أكثر من محيط أبنائهم وأحفادهم ! .

لقد احتمل الواقع الإسلامى على مدار تاريخه ألوانا عديدة من الشطط والشذوذ الفكرى مما ملأ مجلدات من كتب الملل والنحل والمناظرة ، ولكن تلك الموجات جميعها انحسرت وانطفأ وهجها سراعا ، وكتب البقاء والدوام فى وعى المسلمين وواقعهم ، لما ينفع الناس مما هو قائم على أساس متين من الكتاب والسنة .

مع ذلك فلا بد لنا أن نسجل هنا أن أصحاب تلك الدعوات المندثرة ، أيا كان شططهم . كانوا أهل علم ودراية ، مبتدعين وليسوا مقلدين أو متبعين . لكننا نلاحظ على أشباههم في زماننا قلة البضاعة في العلم ، والجنوح إلى التقليد الذي يفسده ذلك الفقر فيحيله مسخا فكريا شائه القوام وظاهر الإفلاس .

* * *

« اعلّموا برحمكم الله ... أن مما فاح ريحه في هذا الزمان - وكان دارسا (مندثرا) منذ أزمان - هو أن قائلًا رافضيا زنديقا أكثر في كلامه أن السنة النبوية والأحاديث المروية لا يحتاج بها ، وأن الحجة في القرآن خاصة . وأورد على ذلك حديث : ما جاءكم عنى من حديث فاعرضوه على القرآن ، فإن وجدتم له أصلا فخذوا به ، وإلا فردوه . »
« وأصل هذا الرأي أن الزنادقة ، وطائفة من غلاة الرافضة (يقصد غلاة الشيعة) ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن ، وهم في ذلك مختلفو المقاصد . فمنهم من كان يعتقد أن النبوة لعلى . . ومنهم من أقر للنبي بالنبوة ، ولكن قال إن الخلافة كانت حقا لعلى ، فلما عدل بها الصحابة عنه إلى أبي بكر ، كفروا الصحابة وكفروا عليا لعدم طلبه حقه ، وبنوا على ذلك رد الأحاديث كلها ، لأنها بزعمهم من رواية قوم كفار . »

« وقد كان أهل هذا الرأي موجودين بكثرة في زمن الأئمة الأربعة فمن بعدهم ، وتصدى الأئمة الأربعة وأصحابهم في دروسهم ومناظراتهم وتصانيفهم للرد عليهم »
هكذا كتب الجلال السيوطي منذ أكثر من أربعة قرون (توفي ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م) في صدر مؤلفه مفتاح الجنة ، وإشارته إلى ماجرى في زمن الأئمة تستند إلى ما ذكره الإمام الشافعي (القرن الثاني الهجري) في كتابه « جماع العلم » ، من أنه ناظر بعض المتكلمين من أئمة المعتزلة في البصرة الذين أنكروا حجية السنة ، اعتمادا على أن القرآن جاء تبيانا لكل شيء .

البغدادى ذكر في أصول الدين : أن الخوارج أنكروا حجية الإجماع والسنن الشرعية ، وقد زعموا : أنه لاحجة في شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن . ولذلك أنكروا الرجم والمسح على الخفين ، لأنها ليسا في القرآن . وقطعوا السارق في القليل والكثير لأن الأمر بقطع السارق - في القرآن - مطلق » (ص ١٩) .

ابن حزم (٩٩٤ - ١٠٦٣ هـ) تصدى للقضية في كتابه « الإحكام في أصول

الأحكام» ، وسأل : في أى قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات وأن المغرب ثلاث ركعات ، وأن الركوع على صفة كذا والسجود على صفة كذا ، وصفة القراءة فيها والسلام ، وبيان ما يجنب في الصوم ، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة .. وبيان أعمال الحج وأحكام الحدود وصفة وقوع الطلاق ، وأحكام البيوع ، وبيان الربا ، والأقضية .. والصدقات وسائر أنواع الفقه ؟.

ثم قال : « وإنما في القرآن جمل ، لو تركنا وإياها ، لم ندر كيف نعمل بها . وإنما المرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي عليه الصلاة والسلام ... »
أضاف : « ولو أن أى أمرئ قال : لاناخذ إلا ما وجدنا في القرآن ، لكان كافرا بإجماع الأمة . ولكان لا يلزمه إلا ركعة بين دلك الشمس إلى غسق الليل . وأخرى عند الفجر . لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة (في النصوص القرآنية) ، ولا حد للأكثر من ذلك . وقائل هذا الكلام كافر مشرك ، حلال الدم والمال . وإنما ذهب إلى هذا بعض غلاة الروافض ، ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم » - (الأحكام - ج ٢ ص ٧٩) .

وفي سفره القيم « تاريخ المذاهب الإسلامية » ، يذكر أستاذنا الشيخ محمد أبوزهرة أن الأزارقة (فرقة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق) لم تكن تقر حد الرجم لأنه ليس مذكورا في القرآن (ص ٧٤) ، وأن قضيتي خلود المسلم العاصي في النار ، وشفاعة النبي كانتا ضمن ما ثار حوله الجدل بين الفرق الإسلامية في بواكير التاريخ الإسلامى (القرنان الثالث والرابع بوجه أخص) .

فالمسلم العاصي (الذى كان يطلق عليه مرتكب الكبيرة) اعتبره المعتزلة من غير المؤمنين ، وإن كان يعد مسلما ، ولكنه يخلد في النار إذا لم يتب عن معصيته . وعند المرجئة من غير أهل السنة ، فإن من أخلص لله وآمن به ، فلا تضره كبيرة مهما تكن . وقال الأشاعرة إن المؤمن الموحد الفاسق هو في مشيئة الله تعالى ، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة ، وإن شاء عاقبه بفسقه ثم أدخله الجنة . أما الماتردية (نسبة إلى أى منصور الماتردى المتوفى سنة ٣٣٣هـ) ، فهم يرون أن مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار ، ولو مات من غير توبة ، لأن الله سبحانه لا يجزى على السيئة إلا بمثلها - بنص القرآن - وبالتالي فإن من لا يكفر بالله ولا يشرك به ، يكون ذنبه دون ذنب الكافر والمشرك ، وقد جعل الله التخليد عقوبة الشرك والكفر . فلو عاقب صاحب الكبيرة مع وجود التصديق بمثل عذاب الكافر ، لكانت عقوبته زائدة على قدر ذنبه وهذا خلف في الوعد ، والله لا يظلم العباد ولا يخلف الوعد . ثم

إن المساواة بين المسلم العاصي والكافر مما ينافي حكمة الله وعدله ، وهو القائل « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » .

وبالنسبة للشفاعة ، فإن الإمامية قالوا بأن للرسول شفاعة وللأئمة مثلها . وقال المعتزلة : لا شفاعة لأحد من العباد . وقال الأشاعرة إن للرسول شفاعة مقبولة في المؤمنين المستحقين للعقوبة ، يشفع لهم بأمر الله وإذنه ، ولا يشفع إلا لمن ارتضى (ص ١٦٧ - ١٨٥) .

هذا الجدل المبكر طويت صفحاته ، ونامت فنتته ، إلى أن نبشت طلائع المستشرقين في ذاكرة المسلمين وعقولهم ، عندما ضعفت مناعة الأمة ، وانفتحت شهية الطامعين في دنياها والكارهين لدينها . فض النباشون من المستشرقين ما كان مطويا ، وأيقظوا ما كان نائما ومغيبا وتزامنت هجمة الاستشراق مع هجمة الاستعمار على العالم الإسلامي في القرن الماضي . وكانت قضية حجية السنة والتشكيك فيها والنيل منها ، من جملة ما خاض فيه المستشرقون منذ أواخر القرن المنقضى ، وفي مقدمتهم جولدتسيهر . وشبرنجوفون كريم . حيث بثوا شكوكهم في كتبهم وفي مختلف الموسوعات والمراجع . وكانت مقولاتهم تلك بين ما ترجم إلى العربية ، ونقله بعض الباحثين المسلمين وروجوا له .

أبرز هؤلاء هو المتشرق اليهودي المجري جولدتسيهر (١٨٥٠ - ١٩٢١ م) الذي اشتهر في العالم العربي بكتابه « العقيدة والشريعة في الإسلام » ، الذي صدر في سنة ١٩١٠ ، وذكر فيه أن القسم الأكبر من الأحاديث لم يصدر عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وإنما لا يعدو أن يكون مجرد نصوص موضوعية ، نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي في الواقع الإسلامي خلال القرنين الأول والثاني .

وقد سار على نهجه أو نقل عنه الأستاذ أحمد أمين في مؤلفه الشهير « فجر الإسلام » ، الصادر في سنة ١٩٢٨ . حيث أفرد ست عشرة صفحة للحديث أبرز فيها قضية « الموضوعات » وعدم التدوين وعرض الأقوال التي تنتقد أبا هريرة وتشكك فيه . ومن بعده صدر كتاب للشيخ محمود أبورية ، بعنوان « أضواء على السنة المحمدية » ، الذي انطلق من التشكيك في حجية السنة ، وشن حملة جارحة على أبي هريرة ، أشهر رواة الأحاديث ، حيث وصفه بعبارات وألفاظ لا تشرف أحدا من أهل العلم أو الأدب ! .

وقد سارع اثنان من الفقهاء بالرد على الشيخ « أبورية » أحدهما مصري ، هو الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة الذي ألف كتابا بعنوان « ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة

المحمدية» - والثاني يمانى هو الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى ، صاحب كتاب « الأنوار الكاشفة لما فى كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة » .

وكان لدعوة التشكيك فى السنة صداها فى أوساط أخرى ، فقد نشرت « المنار » فى العشرينيات مقالين لطبيب مصرى اسمه محمد توفيق صدقى بعنوان « الإسلام هو القرآن وحده » . وتولى الشيخ رشيد رضا الرد عليه وتفنيد آرائه ، بينما اشتهر مقال لباحث آخر هو إسماعيل أدهم ، نشره فى الثلاثينيات أعلن فيه الشك فى كتب « الصحاح » التى يتداولها المسلمون .

استنفرت هذه الموجة بعض الراسخين فى العلم ، فمنهم من بسط آراء جولد تسير والأستاذ أحمد أمين والشيخ «أبورية» ، ورد على مقولاتهم مينا أوجه الخطأ أو التحريف فيها ، ومنهم من أثبت حجية السنة بمختلف الأدلة العقلية والعقلية . ومنهم من جمع بين النهجين . ولعل أبرز تلك الكتابات رسالة الشيخ عبد الغنى عبد الخالق فى « حجية السنة » ، وهى مرجع نفيس أنجزه فى بداية الأربعينيات . ومؤلف الدكتور مصطفى السباعى ، الفقيه السورى الأشهر ، الذى أصدره فى سنة ١٩٤٩ ، بعنوان « السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى » . وقد كان يدرس فى القاهرة خلال تلك الفترة ، وعاصر أحداث الموجة التى نحن بصدددها . وعن هذين المرجعين أخذنا أكثر النقول التى سبقت الإشارة إليها فى هذا البحث وإليهما نحيل من يريد أن يشبع رغبته فى رد كافة المقولات التى مست السنة أو نالت من حجيتها ، سواء صدرت عن المستشرقين أو المستغربين .

ولا يسمع المقام بعرض ردود أهل العلم على من نازع فى السنة ، لكننا فقط أردنا أن ندلل مما عرضناه على أن الكلام الذى يردده البعض فى زماننا ، وبحسبه الآخرون اجتهادا ومحققون به مجرد أنه ينال من الثقة فى الأحاديث النبوية وفى روايات الأجلاء ، هذا الكلام ليس له بالاجتهاد صلة أو نسب ، ولكنه ترديد وتخليط لمقولات قديمة ، من جانب نفر بعضهم ليس من أهل الاجتهاد . وبعضهم ليس من أهل العلم أساسا وبعضهم لاهم من هؤلاء ولا هؤلاء ! .

* * *

يهتمنا مع ذلك أن نثبت نقاطا ثلاثا تتعلق بالسنة وحجيتها :

- النقطة الأولى : أنه إلى جانب الحجج التى أوردها ابن حزم ، والقائلة باستحالة العمل بالقرآن دون السنة . فإن النصوص القرآنية ذاتها تدعم حجية السنة وتعززها . من هذه الآيات على سبيل المثال : وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (الحشر -

(٧) - وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم (النحل - ٤٤) - يأيتها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم (محمد - ٣٣) - من يطع الرسول فقد أطاع الله (النساء - ٨٠) - وقد أورد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المحدث المعروف - ١٦ دليلا قرآنيا تدعو إلى الاحتكام إلى السنة ، في رسالته القيمة « الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام »

النقطة الثانية : أنه صح عن الرسول نهيه عن تدوين الحديث ، في مرحلة خشي أن يختلط بالقرآن الكريم « والمسلمون حديثو عهد بالقرآن وأسلوبه ، ولم يذع بينهم ولم يجر على ألسنتهم بعد » ولكن لما أن شاع القرآن بين المسلمين ، وأصبحوا يتلونه ليل نهار ، ويحكمونه في حياتهم بالتطبيق العملي ، نسخ ذلك النهى بأحاديث أخرى دلت على الإباحة ، قال السمعاني صاحب أدب الإملاء والاستملاء : « إن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت في الابتداء ، كيلا تختلط بكتاب الله ، فلما وقع الأمن عن الاختلاط جاز كتابته » - (محمد الصباغ - الحديث النبوي ص ٣٣) .

وقد ثبت أن تدوين الحديث بدأ في عهد النبي ، حيث كتبها عبد الله بن عمرو في صحيفة كان يطلق عليها « الصادقة » - وكانت لأبي هريرة صحيفة كتبها همام بن منبه ، عرفت باسم « صحيفة همام » ، وقد نشرها المجمع العلمي بدمشق .

- النقطة الثالثة : أن السنة النبوية التي يتخوض فيها كل من هب ودب من الباحثين ، حتى تقدمها بعض الكتابات بحسبانها نسيجا مهلهلا ومرقعا (انظر ما كتبه حسين أحمد أمين حول الأحاديث في كتابه « دليل المسلم الحزين » ص ٥٣ وما بعدها) - هذه السنة ، خدمها المسلمون بمالم يخدموا به علما آخرون في تاريخهم . إذ بذلوا جهودا جبارة في تدوينها . ثم أقاموا علم مصطلح الحديث ، الذي أسس القواعد العلمية لتصحيح الأخبار ، ووصفه الدكتور السباعي بأنه « أصبح ما عرف في التاريخ من قواعد علمية للرواية والأخبار » . وهو الذي يقسم الخبر إلى درجات (صحيح وحسن وضعيف) وبين الشروط المطلوبة في الراوي والمروي . وما يدخل في الأخبار من علل واضطراب وشذوذ ، وما ترد به الأخبار وما يتوقف فيها إلى أن تدعم بمقويات أخرى ، كما بين كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه ، وآداب المحدث وطالب الحديث (السباعي - السنة ومكانتها ص ١٠٨) .

أثمر هذا الجهد علم « الجرح والتعديل » أو علم ميزان الرجال ، الذي يبحث في أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم ، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان . وهو علم جليل لانظير له في سجل معارف الأمم الأخرى ، بمقتضاه توفر للمسلمين سجل

نادر ودقيق لأحوال كافة الرواة ، يمكن أى باحث من تقييم أولئك الرواة وما يصدر عنهم . وذهب المسلمون إلى حد تأليف كتب للثقة فقط ، ككتاب « الثقة » لأبي حبان السبتي ، والثقة لابن قطلوبغا (٤ مجلدات) والثقة لخليل بن شاهين . وأفردوا كتباً للضعفاء فقط . ومن ألف فيهم البخارى والنسائى وابن حبان والدراقطى والعقلى وابن الجوزى وابن عدى ، وكتابه « الكامل فى الضعفاء » أوفى تلك المؤلفات . أما الكتب التى جمعت بين الطبقتين فهى بغير حصر .

وثمة علوم أخرى استلزمها دراسة السنة وضبطها وتحقيقها ، أوصلها أبو عبد الله الحاكم فى كتابه « معرفة علوم الحديث » إلى ٥٢ علماً ، وأوصلها النووى فى « التقریب » إلى خمسة وستين علماً ، وفى كتاب الدكتور السباعى تبيان لأهم هذه العلوم ، نحيل إليه من شاء أن يستريد فى هذه النقطة (ص ١١٣ وما بعدها) .

نحن إذن بإزاء صرح شامخ ثابت الأقدام ، حرسه العقل الإسلامى وصانه الله سبحانه طوال قرون مضت ، حتى حق فيه قول ابن حزم فى « الأحكام » إن صحيح السنة من الذكر ، الذى تنسحب عليه الآية القرآنية « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » - (الحجر ٩) . بالتالى فإننا لانستطيع أن نبرئ من شكك فى حجية السنة ووثوقها من أن يكون موصوما بصفة من ثلاث : الجهل ، أو الخفة ، أو الغرض ! .

* * *

القضية التى بين أيدينا تثير أموراً عدة جديرة بالبحث والنظر :
- الأمر الأول يتعلق بكيفية تعامل أجهزة الأمن مع مثل هذه الموجات الشاذة وهنا نقرر ابتداءً أن تلك الأجهزة لا ولاية لها ولا اختصاص بمثل هذه القضايا الفكرية ، على شذوذها وفسادها . وحرية الفكر المقررة بالعقل والنقل والتى تكفلها الدساتير والقوانين ليست مقصورة على ما يعجبنا فقط من أفكار ، لكنها لا تختبر إلا بمقدار استعدادنا لاحتمال مالا يعجبنا من الأفكار ، وبكيفية تعاملنا مع تلك الأفكار .

- الأمر الثانى يتصل بتلك الفوضى العقلية التى نشهدها ، والتى تسمح لكل من هب ودب أن يخوض فى أدق الأشياء وأكثرها حساسية باجتراء مدهش ، ليس على التعاليم فقط ، ولكن أيضاً على المبادئ الأولية فى أى منهج علمى . فنحن نرحب بكل اجتهاد ونؤيد الدعوة إلى تنقية الأحاديث النبوية ، وإعمال القواعد والضوابط المقدرة والموازن الدقيقة التى وفرها فقهاء المسلمون للفرز والاطمئنان . ولكن الاجتهاد له شروطه ، وتنقية

الأحاديث لها أهلها ، والمجالات التي تمارس فيها هذه الجهود لها حدودها ، فضلا عن أن الخوض في مثل هذه الأمور له مكانه ، الذي هو مجالس العلم وليس منابر الإعلام أو خطب الجمعة . أما أن يترك الحبل على الغارب بغير ضابط ولارابط ، فذلك مما لا يقره عقل أو دين ، ومما لا يحقق مصلحة من أى نوع . وعندما نقراً في تحقيقات النيابة قول الشيخ صبحي - مثلاً - إنه كان يجتهد وهو في الإعدادية الأزهرية ، فرجما عن لنا أن نسأله : هلا انتظرت حتى حصلت على الثانوية العامة .

- الأمر الثالث ينصب على ظاهرة الفراغ الديني التي نعاني منها ، والتي تحدث عنها في سياق سابق ، ومن مظاهرها غيبة الفقهاء الثقة عن الساحة ، الأمر الذي يفسح المجال للمتعالين والمتطاولين ، لكي يثبتوا حضورا ويجمعوا أنصارا وعصبة . لقد اكتفت جامعة الأزهر بفصل الدكتور صبحي من وظيفته بقرار إداري ، لكن أحدا لم يتحرك في الوقت المناسب لرد مقولاته .. أى أن الجامعة استخدمت أدوات السلطة في مواجهته ، ولم تنهج سبيل أهل العلم في محاجته .

- الأمر الرابع هو المعايير التي باتت تمنح بها الشهادات العلمية في جامعة الأزهر ، إذ أن الشيخ صبحي الذي فصلته الجامعة لآرائه ، تبين أنه ردد تلك الآراء في رسالته الجامعية التي حصل بمقتضاها على الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى !.. الأمر الذي لا يفسر إلا بأحد أمرين ، إما أن شيوخه قرءوا الرسالة وأجازوها بهذه المرتبة الرفيعة من التقدير ، وتلك مصيبة . وإما أنهم لم يعنوا بقراءتها وجاملوه بمرتبة الشرف ، وهنا تصبح المصيبة أعظم ! . عندما ثارت الضجة على الدكتور طه حسين عقب إصداره كتاب « الشعر الجاهلي » في عام ١٩٢٦ ، وقامت النيابة العامة بالتحقيق معه إثر بلاغ قدمه ضده أحد شيوخ الأزهر ، أعد رئيس نيابة مصر وقتذاك - السيد محمد نور - مذكرة ضافية في الموضوع في ٢٠ صفحة . أثبت المحقق فيها أن الدكتور طه حسين أساء إلى الإسلام حقا ، وتورط في نهج كان عليه أن يحتاط منه ، « وأن يسير على مهل وأن يحتاط في سيره حتى لا يضل ، ولكنه أقدم بغير احتياط ، فكانت النتيجة غير محمودة » . لكن النيابة أدركت « أن العبارات الماسة بالدين التي أوردها في بعض المواضع من كتابه ، إنما قد أوردها في سبيل البحث العلمي ، مع الاعتقاد أن بحثه يقتضيها » . مما يعني عدم توفر القصد الجنائي - لهذا جاء قرار رئيس نيابة مصر في ٣٠ مارس ١٩٢٧ هو : تحفظ الأوراق إداريا ! .

لذلك أحسبه صائبا قرار رئيس نيابة أمن الدولة بالإفراج عن المتهمين في قضية إنكار السنة ، بعدما أحالت الأمر إلى مشيخة الأزهر لتقول كلمتها فيه .

في فقه المعارضة

عندما نتحدث عن حرية الرأي ، فنحن في حقيقة الأمر نعنّى حرية المعارضة لا الموافقة .
وعندما ندعو إلى حرية التفكير . فينبغي أن يكون معلوماً أننا نحمل حق الابتداع لا الاتباع .
وحق الاختلاف قبل التأييد والتقليد ، وحق الخطأ قبل الصواب . وإذا كانت تلك
البداهيات مازالت موضع شك أو جدل أو تسويق ، فمعنى ذلك أن فهمنا لقيمة الحرية
يشوبه قصور فادح ، وأن إدراكنا لتعاليم الإسلام ودعوته يعاني من تشوه أفدح .

لقد انزعج البعض مما كتبت عن الذين نازعوا في حجية السنة ، ورددوا مقولات
بعض السابقين في الاعتراف بالسنة المؤيدة بالقرآن دون غيرها . وقلت ماخلاصته إن هؤلاء
اجتهدوا وأخطئوا ، وأن خطأهم ليس جريمة ولكنه سقطة فكرية ، نرفضها - بالثلاثة ! -
لكننا ينبغي أن نحتملها ، وأن نقوّم الفكر الموج بآخر مستقيم ، بالتالى ، فقد أيدت قرار
نيابة أمن الدولة المصرية بالإفراج عن أولئك الذين اتهموا بإنكار السنة .

وهؤلاء الذين انزعجوا كانوا فريقين ، أحدهما اتخذ موقفاً ، وقال إن هؤلاء الذين
أيدت قرار الإفراج عنهم أنكروا معلوماً من الدين بالضرورة ، وأنهم بذلك أعلنوا كفرهم ،
وحرية الكفر ليست مكفولة في أى مجتمع يزعم انتماء إلى الإسلام .

الفريق الثانى ترجم انزعاجه في سؤال قلق هو : ماهو هامش حرية الفكر المتاح في
الواقع الإسلامى ، وهل يسمح بمثل تلك الأفكار في ظل ذلك الواقع المفترض ؟ .

* * *

وقبل مناقشة الموقف ومحاولة الرد على السؤال : فإننى أستاذن أن أعرض لأمر أربعة ،
وثيقة الصلة بالقضية التى نحن بصدددها .

- الأمر الأول ينصب على مبدأ الاختلاف فى رأى والاجتهاد . ويقوم على أن

الاختلاف بين البشر ، وتباين مواقفهم أو تعارضها ، هو من سنن الله في الكون . وإذا استخدمنا تعبير الدكتور يوسف القرضاوى فإن « اختلاف الناس في الدين - وفي غيره - واقع بمشيئة الله سبحانه وتعالى ... والمسلم يوقن أن مشيئة الله لا راد لها ولا معقب ، كما أنه لا يشاء إلا ما فيه الخير والحكمة » - وهذه المشيئة ثابتة في نصوص القرآن الكريم ، في مواضع عدة على النحو التالى :

- لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة (المائدة ٤٨)
- ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ،
ولذلك خلقهم (هود - ١١٧) .

- لو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا . أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟ (يونس - ٩٩) .

- ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن يضل من يشاء ويهذى من يشاء ، ولتسألن عما كنتم تعملون (النحل - ٩٣) .

والمعنى المشترك بين هذه الآيات ، أن الله جلت قدرته كان يستطيع أن يجعل الناس على دين واحد ورأى واحد « فى حياتهم الاجتماعية كالنحل أو النمل . وفى حياتهم الروحية كالملائكة » ، كما يقول الشيخ رشيد رضا صاحب المنار ، ولكنه لحكمة أرادها أرادهم مختلفين ، « كاسبين للعلم لاملهمين ، وعاملين بالاختيار ، وترجيح بعض الممكنات على بعض ، لاجبورين ولا مضطرين . وجعلهم متفاوتين فى الاستعداد وكسب العلم واختلاف الاختيار » .

ويبدو أن مسألة الاختلاف هذه أرقّت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فى ساعة تفكر ، فسأل : كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد ، وقبلتها واحدة ، وكتابتها واحد ؟ ..
تقول الرواية ، إن عبد الله بن عباس رد عليه قائلا : إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه ، وعلمنا فيما أنزل . وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن ولا يدرون فيما نزل ، فيكون لكل قوم فيه رأى ، فإذا كان لكل قوم فيه رأى اختلفوا . فإذا اختلفوا اقتتلوا ! .
تضيف الرواية أن ابن الخطاب استنكر هذا الكلام فى البداية . ولكنه لما سمعه مرة ثانية من ابن عباس . « قبله وأعجبه » .

الخلاصة أن الاختلاف فى رأى والمعتقد الدينى والدنيوى هو جزء من الطبيعة البشرية ، التى أرادها الله على ذلك النحو . وهو ما تنبى عليه نبيجتان ، أولاهما شرعية الآخر وحقه فى البقاء والاستمرار . والثانية هى واجب المسلمين فى احترام هذا الآخر والبر

به ، طالما أنه لم يشهر السلاح في وجوههم ولم يسع إلى فتنهم في دينهم . ليس فقط استنادا إلى حق الإنسان في الكرامة المقرر في العديد من النصوص القرآنية ، بصرف النظر عن انتماء ذلك الإنسان أو ملته . وإنما أيضا استجابة للتوجيه الإلهي : لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ، أن تبروهم وتقسطوا إليهم (المتحنة: ٨) .

* * *

– الأمر الثاني يتصل بالنتائج الأخرى المترتبة على الاختلاف في الرأي أو الخطأ فيه . إذ في المنظور الإسلامي فإن المجتهد المخطئ لا يحاسب ولا يحاكم ، لكنه يثاب من قبل الله سبحانه وتعالى ، إذا حسنت نيته وسلم قصده . وإن ظل ذلك مشروطا بأن يكون المرء مستوفيا شروط الاجتهاد . سندنا في ذلك هو الحديث النبوي الشهير الذي يقرر للمجتهد المصيب أجران ، وللمجتهد المخطئ أجر . وليس الاجتهاد المعنى هنا هو فقط ما يؤدي إلى استنباط حكم شرعي جديد ، ولكنه ينصرف أيضا إلى بذل الجهد في التعرف على الحكم الشرعي في حال توفره ، أو وضع ذلك الحكم في موضعه الصحيح ، مما يسمى عند أهل الفقه « تحقيق المناط » .

– الأمر الثالث ينصب على الضوابط المتعارف عليها في تناول أي قضية علمية أو فكرية ، دينية كانت أم دنيوية ، ذلك أنه إذا لم يكن للتناول شروط وقواعد متفق عليها وملزمة للجميع ، فإن حرية الرأي أو التفكير المنشودة تتحول إلى فوضى . وهنا أكرر ما سبق أن قلته من أن كل حوار له أهله وساحته ومساحته . وهو يكتسب سمات الجدبة والإيجابية ومختلف علامات الصحة إذا توفرت له شروطه تلك . فعندما ندعو إلى حرية الابتداع والاختلاف ، فإن ذلك مشروط بأن يكون المتصدى للحوار والاجتهاد مؤهلا لتلك المهمة الجليلة ، بحيث يبلغ درجة من العلم والدراية تسمح له بالاختلاف والاتفاق . وإن تحقق له ذلك . فسيصبح بالضرورة مدركا للمساحة التي يوجه منها وإليها خطابه ، وللمساحة التي له أن يتحرك فيها ، لايتجاوز حدودها .

ومن أسف أن أكثر الذين يخوضون في أمور الفكر الإسلامي ، الذين يزعمون اجتهادا وابتداعا ، دون الحد المطلوب من العلم والدراية . حتى أننا نكاد نقول بأن شئون الفكر الإسلامي بوجه أخض ، هي من أكثر المجالات المستباحة من جانب مختلف الهواة والمحترفين ، وما أكثرهم في زماننا .

وإذا كان لكل علم أهله ومتخصصوه ، وهؤلاء لهم هيئة أو نقابة تحفظ للبحث والممارسة ما ينبغي أن يتوفر لها من حرمة وتقاليد ، وتحرس حدود ذلك الميدان من الانتهاك والعدوان . فإن العلم الديني والإسلامي خاصة هو في مقدمة المجالات التي يباح للجميع أن يخوضوا فيها ، بغير علم ولا هدى ، وبغير أى ضابط أو رابط . حتى رأينا شبابا من حملة الثانوية العامة يخطئون الأئمة ويتناولون عليهم ، بحجة « أنهم رجال ونحن رجال » . ورأينا كهولا ركبوا الموجة ، وأفتوا في أمور الدين والدنيا . والعقيدة والشريعة ، ونقضوا الأركان وجرحوا الرجال ، بينما حصيلتهم من العلم نقول أسوأ تلقيها ، ومحفوظات ترددت في كتب المغرضين من المستشرقين . أما حصيلتهم من الجهل المقترن بالمكابرة والاجترار ، فلا يحسدون عليها من عدو أو عزول ! .

هؤلاء الآخرون نشهدهم في كل حين يتقافزون على مختلف المنابر والمنافذ ، ويتلقف كلماتهم أهل الهوى والغرض ، ويروجون لها بحسبانها تجديدا واجتهادا واستنارة . وبمضي الوقت يكتسبون شرعية مزيفة ، ويقدمون إلى الناس باعتبارهم « مفكرين إسلاميين ! » . وإزاء وضع كهذا ، فإن الباحث الغيور على دينه ، الحريص على أن يخوض بعقيدته تحدى التقدم واقتحام المستقبل ، يصبح فريسة لحريرة شديدة . إذ بينما يجد نفسه منتصرا لحرية الفكر والاجتهاد ، ومدفوعا بحماسة وغيرة إلى تأييد كل دعوة في ذلك الاتجاه . فإنه أمام هجمة الأدعياء والمغرضين ، لا يلبث أن تتنازعه المخاوف والهواجس . حتى يكاد ينحاز إلى صف القائلين بسد باب الفوضى الفكرية المحتمية بلافتة الاجتهاد ، وقفها للتدليس والتلاعب ، وردا للخبائث والدسائس .

— الأمر الرابع والآخر . يتصل بحدود المباح وغير المباح في ممارسة الحرية الفكرية . والكلام في هذه النقطة ليس من عندي . ولكنه تلخيص لرسالة بعث بها الأستاذ أحمد عثمان أحد الكتاب المصريين المغتربين ، إذ ذكر في رسالته أنه يعيش في لندن منذ ٢٢ عاما . وقد بعث إلى برأيه هذا تعقيبا على ما كتبت بشأن الدين نازعوا في حجة السنة .

وهو يرى أن إلقاء القبض على الدكتور أحمد صبحي منصور وصحبه الذين جادلوا في أمر السنة ، خطأ ما كان له أن يحدث من الأساس . لأنه لا يستند إلى أى نص قانوني أو واقعة جنائية ثبتت بحقهم . ويعتبر أن فصل الدكتور أحمد صبحي من الأزهر كان قرارا صائبا ، لأنه لا ينبغي السماح لمن يخالف إجماع أهل الفقه والعلم بآراء شاذة في مسألة دقيقة مثل السنة ، بنشر آرائه على طلاب الأزهر ، على أنها التفسير الواجب الأخذ به . ولكن

يظل من حق الرجل أن يمضى في أبحاثه ، وأن يناقش المتخصصين فيما يعتقد ، بحيث يقارع كل طرف الحجة بالحجة .

الخطأ الآخر الذى وقعت فيه هذه المجموعة ، أنها أنشأت مسجدا ومضت تروج لأفكارها فيه . وتلك مخالفة خطيرة كان ينبغى أن تعالج بقرار إدارى محلى . إذ لا يحق لأى فرد ممن يخرجون على إجماع أهل رأى . أن يتخذ منبرا عاما لبث أفكاره بين عامة الناس . وهو ما يمكن أن يشق الصفوف ، فضلا عن احتمال زعزعة للعقيدة لدى العامة ، الذين لا يملكون المعرفة التى تمكنهم من مناقشة تلك الأفكار وردها .

يضيف صاحب الرسالة أن مثل هذا الخروج فى رأى والدعوة ، بات يشكل ظاهرة عامة فى مصر . حيث نما قطاع خاص من الدعاة الهواة ، أصحاب الآراء الشاذة ، ومضوا يروجون لآرائهم تلك من فوق منابر المساجد فى مدن عديدة . ويرى أن هذه الظاهرة ينبغى أن تعالج ، عن طريق إخضاع ممارسة الدعوة الإسلامية لإذن وتقدير الجهات المعنية ، فى وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر .

* * *

نعود إلى مسألة كفر من أنكر حجية السنة ، من حيث أنها معلوم من الدين بالضرورة ، وهامش حرية الفكر المتاح فى التصور الإسلامى ، وقد اعتبرتهما مسألة واحدة لامسألتين ، لأنهما وجهان لأمر واحد ، فما الجدل حول حجية السنة إلا أحد مظاهر الممارسة التى تختبر بها حرية الفكر المتاحة . ولذا فلن نخص كل شق بمناقشة مستقلة ، وإنما سنحاول استجلاء مانحسبه صوابا فى شأن النقطتين فى حديث واحد ، ينصرف إليهما معا .

ضبط المصطلح باب أولى يتعين الدخول منه . إذ يتعين علينا أن نتفق على المقصود بالمعلوم من الدين بالضرورة ، الذى يرتب الحكم بالكفر ويخرج صاحبه من الملة . وهو ماثار الجدل حول مآله : هل يحاسبه الله فى الآخرة فقط ، أم أن للمجتمع أن يحاسبه فى دنياه أيضا ، وهو ما سوف نتعرض له بعد قليل .

المعلوم من الدين بالضرورة ، عند الأصوليين ، هو كل ما كان من ضرورات الدين ، وثبت بدليل قطعى الثبوت والدلالة . أى كل حكم شرعى يستوى فى العلم به الخاص والعام ، وكان مقطوعا بمصدره وسنده ، ومقطوعا بمبناه ومعناه .

فلا يكفر من خالف أمرا ليس من ضرورات الدين ، وإن توفر له عنصر القطع ، وإنما يوصف عند الفقهاء بالفسق والبدعة .

ولا يكفر من خالف أو أنكر حكما ظنيا ، أى تعدد فى شأنه الظنون والاجتهاد .
ولا يكفر من خالف أو أنكر نصا ليس مقطوعا بسنده أو متواترا عند الرواة ، وإن
اعتبر فاسقا أيضا عند الفقهاء ..

وعلى ذلك فمن أنكر السنة فى مجموعها فهو واقع فى محذور الكفر ، كما قال ابن حزم
وغیره ، أما من جادل فى حجية بعض الأحاديث ، فلا محل لتكفيره ، لأن الاختلاف أو
الإنكار هنا ليس منصبا على أصل السنة ، ولكن على بعض الأحاديث التى قد لا تكون
قطعية الثبوت أو قطعية الدلالة .

ولاتفهم لماذا يتسرع البعض فى إلقاء كلمة الكفر بحق الآخرين ، وهو ليس من علم
الإسلام ولا من أدبه . إذ كان أهل العلم دائما شديدي الحذر فى تكفير الغير . حتى ذكر
الإمام الغزالي فى كتابه « التفرقة بين الإيمان والزندقة » : ينبغى الاحتراز عن التكفير ما وجد
إليه سبيلا . فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ . والخطأ فى ترك ألف كافر فى
الحياة أهون من الخطأ فى سفك دم مسلم واحد .

ابن القيم فى « مدارج السالكين » قال إن الكفر ، حتى الوارد فى القرآن الكريم ،
لا ينبغى أن يحمل دائما بمعنى الارتداد عن الدين والخروج من الملة ، إذ الكفر عنده
نوعان : أكبر يلحق بالمنكرين الجاحدين المكذبين لله ورسوله - وأصغر يتمثل فى المعاصى
والانحرافات التى تعتبر نوعا من الجحود بالنعمة . وفى هذا الصدد قال : إن المعاصى كلها
من نوع الكفر الأصغر ، فإنها ضد الشكر ، الذى هو العمل بالطاعة .

والشيخ محمود شلتوت يتحوط بدرجة أكبر فى تكفير المنكر والمكذب لله ورسوله .
فيذهب إلى أن إخراج المسلم من الملة ، يتوقف على أن يكون إنكاره قد حدث بعد أن بلغته
التعاليم على وجهها الصحيح ، « واقتنع بها بينه وبين نفسه ، ولكنه أى أن يعتنقها ويشهد
بها عنادا واستكبارا ، أو طمعا فى مال زائل أو جاه زائف ، أو خوفا من لوم فاسد . فإذا لم
تبلغه تلك العقائد ، أو بلغته بصورة منفردة ، أو بصورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر .
أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها ، وظل ينظر ويفكر طلبا للحق ، حتى أدركه
الموت أثناء نظره - فإنه لا يكون كافرا يستحق الخلود فى النار عند الله » .

وفى القرآن الكريم « إن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » -
(النساء - ٤٨) . أى أن الشىء الوحيد الذى لا يغفر عند الله هو الشرك به . وما دون ذلك
فكله يمكن أن يغفر - مع ذلك فالشرك الذى لا يغفر هو الناشئ عن العناد والاستكبار ،
الذى قال الله فى أصحابه « وجهدوا بها وأستيفنتها . أنفسهم ظلما وعلوا .. » (النمل ١٤) .

موضوع الارتداد عن الدين نموذج مثير للجدل في السياق الذي نحن بصددده . إذ أنه آخر ما يمكن أن يذهب إليه المسلم في ممارسة الحرية العقلية : أن يخرج المرء من دينه ويبدله . فنحن نلاحظ أن القرآن الكريم لم يذكر عقوبة دنيوية محددة للردة ، وإن كافة الآيات التي عالجت هذه النقطة توعدت المرتد عن دينه بعذاب الله في الآخرة ، باستثناء آية واحدة في سورة التوبة (رقم ٧٤) انصبت على المنافقين ، وتوعدتهم بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة .

وفي بحث نفيس حول الموضوع ، أجراه الدكتور محمد سليم العوا في كتابه حول « أصول النظام الجنائي الإسلامي » ذكر أن تقرير عقوبة دنيوية للمرتد يتعارض مع الآية « لا إكراه في الدين » ، التي نزلت فيمن كان نصرانيا أو يهوديا وأراد أهله إجباره على الدخول في الإسلام .

وقال إن الحديث النبوي « من بدل دينه فاقتلوه » ، الذي يستند إليه في عقاب المرتد بالإعدام ، لا ينسخ الآية الكريمة ، لأن القرآن لا ينسخه إلا قرآن مثله . وأشار إلى رأى الشيخ شلتوت ، وآخرين من العلماء ، من أن « الكفر بنفسه ليس مبيحا للدم ، وإنما المبيح هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم ، ومحاولة فتنهم عن دينهم ، وإن ظواهر القرآن الكريم في كثير من الآيات تأتي الإكراه على الدين » - هذا فضلا عن أن أحاديث قتل المرتد ليست متواترة ، وإنما هي أحاديث آحاد . والحدود عند أكثر أهل العلم لا تثبت بأحاديث الآحاد .

أثبت الباحث بشواهد تاريخية عدة أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يعاقب على الردة بالقتل . وانتهى إلى أن الإعدام ليس عقوبة وجوبية للمرتد ، ولكن العقوبة على هذه المعصية الخطيرة تعزيرية ، مفوضة إلى السلطة المختصة في الدولة الإسلامية ، تقرر بشأنها مآثره من أنواع العقاب ومقاديره ، ويجوز أن تصل تلك العقوبة إلى الإعدام إذا ما استدعت ظروف المجتمع ذلك . (ص ١٥٥) - والحديث النبوي الوارد في شأن الردة يحتمل هذا المعنى ، عند اللغويين والأصوليين .

وفي إطار ممارسة حرية الاعتقاد - الدينى فما بالك بالسياسى ؟ - يلفت نظرنا أن العلامة « أبا الأعلى المودودي » عندما اقترح في مطلع الخمسينيات دستورا إسلاميا لباكستان كان له اجتهاده الذي اجاز لغير المسلمين « بأن يبينوا محاسن أديانهم ، وأن يتقدموا الإسلام في حدود القانون ... والمراد بذلك أنه مما يسمح به لكل فرد منهم أن يبقى متمسكا بديانته ، وأن يبين من الأسباب والوجوه ما يعوقه عن قبول الإسلام .. فما يستلزم كل ذلك ، أن

يذكر في بيانه من أمور الإسلام ما لا ينشرح معه خاطره لقبوله . وكذلك يجوز له أن يظهر من الشبهات والشكوك في عقائد الإسلام وشعائره ، ما لا يكون افتراء أو طعنا .
إلى هذا المدى ذهب المودودي - الذي يوصف ظلماً بأنه من أئمة التطرف المعاصر - في تقرير حرية الاعتقاد والتفكير لرعايا الدولة الإسلامية ، مما أيدته فيه باحثون آخرون ، منهم الدكتور إسماعيل الفاروقي ، الذي كتب كلاماً شبيهاً بهذا تحت عنوان « الحق في عدم الاقتناع ، الذي كفله الإسلام لغير المسلمين » .

وكما أن الله سبحانه يغفر أى شيء إلا الشرك . كذلك الدولة الإسلامية ، ينبغي أن تحتل كل معارضة فكرية أو سياسية ، إلا أن يؤدى الأمر إلى إشهار السلاح في وجه الدولة فيما يسمى حراية أو إفساداً في الأرض ، يهدد الأمن ويروع الناس .

وعادة ما يضرب المثل في هذه النقطة بموقف الإمام على بن أبى طالب من الخوارج الذين عارضوه وكفروه . ومع ذلك فعندما سئل الإمام على : أكفارهم ؟ ، كان جوابه ! من الكفر فروا ؟ - قيل : فهاهم ، قال : إخواننا بالأمس بغوا علينا اليوم ! .

وكما يذكر الدكتور يوسف القرضاوى في كتابه عن « الصحوة الإسلامية » : البغاة هم الذين يخرجون على الإمام العادل بتأويل وشبهة عندهم - وهؤلاء إذا كانوا ذوى شوكة وشهروا السلاح في وجه الإمام . فلا ينبغي أن يادبرهم بالقتال . بل عليه أن يرسل إليهم من يزيح عنهم الشبهة ، ويقم عليهم الحججة ، ويجادهم بالتي هي أحسن ، حقناً لدماء المسلمين ، وجمعاً لكلمتهم ، ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

فإن أصروا على موقفهم ، وأبوا إلا القتال ، قوتلوا حتى يفيثوا إلى أمر الله ... فإن كفوا أيديهم وأعلنوا الطاعة في المعروف ، وجب الكف عنهم وإن بقوا على رأيهم (المعارض) . ذلك أن الآراء لا تتزعزع من العقول بالقتال ، ولا تفرض على الناس بالسيف . (ص - ١٤٨) .

وبرغم الموقف الحاد في المعارضة والإنكار الذى اتخذته الخوارج من الإمام على طوال سنوات حكمه ، فإنه قال لهم في صراحة وجلاء : لكم علينا ثلاث : ألا نمنعكم من المساجد .. ولا من رزقكم من الفئ . ولا نبداكم بقتال ، ما لم تحدثوا فساداً .
أى أنه ضمن هن حرية العبادة في مساجد المسلمين ، وإن خالفوهم في الرأى ، كما ضمن لهم حقوقهم المدنية الأخرى ، بما في ذلك أنصبتهم في الغنائم ، ما لم يبدءوا هم بالعدوان وإحداث الفساد .

وكان موقف الإمام على وكلماته هو الإطار الذى تحرك فيه أكثر الفقهاء والباحثين في

معالجتهم لقضية حرية الرأي والاعتقاد والمعارضة في الواقع الإسلامي .
انطلق هؤلاء من أن حرية إعلان الرأي والجهربه في مفهوم الإسلام واجب ، وليست مجرد حق استنادا إلى التكليف الإلهي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتهديد الصريح بعقاب المتقاعسين عن الأمر أو الإنكار وحث الذين يمنعون من ممارسة ذلك الواجب على الهجرة إلى أرض الله الواسعة حيث يستطيعون أن يتنفسوا نسائم الحرية ، ويتحللوا من الاستضعاف المفروض عليهم . (انظر الآية ٩٧ من سورة النساء) .
وعندما يكتسب إعلان الرأي صفة الوجوب ، وهو الفعل الذي يأثم المرء إذا تركه ، ويتجاوز بذلك كونه مجرد حق وخيار ، للمرء أن يشره أو يعدل عنه ، فإن قضية الرأي تصبح محملة بعبء عقيدى ، مقرر من قبل الله سبحانه وتعالى . وهذا عنصر بالغ الأهمية يحدد مكان حرية الرأي ومشروعيتها في التصور الإسلامى .

بعد تقرير المبدأ على ذلك النحو ، فإن حقوق المخالفين أو المعارضين قد تحددت في ضوء ذلك الموقف المبكر الذى أعلنه الإمام على في مواجهة الخوارج ، الذى يضمن لهم كافة حقوقهم العبادية والمدنية والسياسية ، طالما لم تتحول المعارضة إلى مقاومة بالسلاح .

* * *

تلك إجابة مركزة للغاية على تساؤلات وملاحظات المتزعجين من الشطط أو الزلل الذى يحدث أحيانا في ساحة الفكر الدينى . والموضوع واسع ومهم ، على الصعيدين الفكرى والسياسى . والشق الأخير لم نتوسع فيه ، وربما لم ينل حقه ، إذ انصب الكلام على وجوب الجهر بالرأى وضمانات وحدود المعارضة في ظل حكم إسلامى يتسم بالاعتدال أو العدل . أما إذا استبد الظلم وعم الجور ، فللإسلام كلام آخر وموقف آخر ، لا تبيحه القوانين الوضعية ، حتى في أكثر الدول تحرا « وليبرالية » . ونحيل من أراد أن يستزيد في هذه النقطة إلى بحث « النظام السياسى الإسلامى » ، للدكتور محمد طه بدوى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإسكندرية ، الذى نشره ضمن كتاب مناهج المستشرقين (ج ٢ ص ١١٥) .

اللهم اهد قومى فإنهم لا يعلمون !

دور الأغنياء.. فريضة غائبة

اسمحوا لنا بأن نقرر أن أكثر أغنيائنا مدينون لنا بالكثير الذي لم يؤدوه . إذ عليهم للأمة واجبات شتى يجب أن تؤدي ، وفي أعناقهم ودمتهم حقوق متراكمة ، يجب أن تستوفى ، إن يفلتوا منها في الدنيا ، فحسابهم عنها أمام الله طويل وعسير . والأمر كذلك . فلعلنا لانبالغ إذا قلنا إن دور الأغنياء المضيع هذا . سيظل - وحتى إشعار آخر - فريضة مهدورة وغائبة ! .

ولزيد من المصارحة نقول إنه أيا كانت الأسباب والذرائع ، فإن تلك الكثرة الكاثرة من الأغنياء ، كانت سريعة الاستجابة لدواعي الانسحاب من الهم العام . شديدة الاندفاع باتجاه الأثرة والاستغراق في كل ما هو ذاتي وخاص ، حتى فتت بما حصلت واشتت . وهي بذلك أسهمت في ترسيخ قيم سلبية عديدة ، تدور في فلك الأنانية وعبادة الدنيا .

أتحدث عن الكثرة ، لأنني أعرف قلة تؤدي حق الله وحق الناس في مالها ، لا ترد في إعانة المحتاج وإغاثة الملهوف . وتسهم قدر استطاعتها في رتق خرق هنا وسد ثغرة هناك . أولئك الذين يرعون مئآت المعوزين ، ويسهمون بين الحين والآخر في توفير احتياجات بعض المستشفيات والمدارس ، ولا يترددون في البذل كلما دعوا إلى ذلك أو تلمسوا إليه سبيلا . وأسمع عن جماعات من الخيرين كرسوا أوقات فراغهم لمثل هذه المهام النبيلة ، وسلكوا في ذلك مسلك الصحابة وسلف الأمة الصالح . يطوفون على البيوت في جنح الليل ، يواسون الشقي ويداوون المريض ، ويرسلون الأموال إلى مستحقين لا يعرفونهم ، ويوفرون عملا لشباب وبنات فيسترونهم ويفتحون لهم أبواب الأمل هم وعائلتهم .. وهكذا .

وتظل هناك جوانب مشرقة لاتغفل في هذا الصدد ، متمثلة في إسهام الكثيرين في حملات الخير التي تدعو إليها بعض صحفنا في مصر- « الأهرام » و « الأخبار » في المقدمة - فضلا عن الاستجابات السريعة والمنافسة النبيلة بين أهل المروءة والبر ، التي تبدى كلما أشارت وسائل الإعلام المختلفة إلى مشكلة إنسانية من أى نوع . وعلى صعيد آخر ، فثمة إضاءات أخرى في منطقة الخليج خاصة ، تتجسد في مراكز البحوث الطبية التي أقامها بعض الخيرين في الكويت على سبيل المثال والإعانات التي يقدمها بعض الأثرياء للمراكز الإسلامية في الخارج والمسلمين المأزومين في مختلف أنحاء العالم .

ذلك كله نذكره ونشكره ونقر به ، لكننا نسجل بصدده الملاحظات التالية :
- إنه يمثل إسهام قلة معدودة من الأغنياء ، سواء أغنياء دول النفط ، أو أغنياء دول القحط .

- إن تلك الإسهامات تتم في إطار الجهود الفردية المبعثرة ، التي تعالج بالتالى مشكلات فردية محدودة .

- إن أثر هذه الجهود محلي للغاية . وإذا استثنينا ما تقدمه قلة من بعض أهل الخليج والسعودية للمراكز الإسلامية ومسلمي الخارج - وتلك إسهامات تقلصت بشدة أو توقفت بعد تدهور أسعار النفط - فإن ما يخرج عن هذه الدائرة ، وهو الأهم ، يصب في أوعية شديدة التواضع ..

- إن أكثر هذه الأموال التي تقدم للآخرين ، إنما تؤدي بحسبانها تبرعا أو إحسانا من الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين ، لا باعتبارها حقوقا أثبتها الله للأخيرين في ذمة الأولين . فهي ليست لنرا يسيرا فقط ، ولكنها أيضا متروكة للتطوع ولمشاعر البر والخير ، فضلا عن أنها مقطوعة لاموصولة .

* * *

لايدخل في موضوعنا تناول علاقة الدول الغنية بالفقيرة ، فلذلك شأن آخر يطول فيه الجدل ويتعدد الاجتهاد . ولايجسد المشكلة التي نحن بصدددها واقع دول النفط أو مجتمعات الوفرة ، لكن ما يعيننا الآن هو واقع مجتمع مأزوم ينوء بالمشكلات مثل مصر ، بكل رصيدها وثقلها ، وكم السكان الذي يعيش فوق أرضها ، والذي تجاوز ٥٥ مليون نسمة . ولسبب أو آخر ، اختلَّت فيه الموازين ، فطفت على سطح حياته طبقة شديدة

الثراء ، بينما بقيت الأغلبية في قاعه تعاني درجات متفاوتة من الأزمة ، التي بلغت بكثيرين حد الضنك والفاقة .

في الوقت ذاته ، فقد باتت الحكومة محملة بأعباء وتراكمات هي أعجز من أن تبشرها وحدها ، فضلا عن أنها لا تملك تأجيلها أو إسقاطها ، ولا سبيل إلى تجاوز هذه المحنة ، إلا باستنهاض همم كل الناس ليرابطوا بكل ما يملكون من عزم في كافة ثغور الإنتاج وبمواقع العمل أولا ، ثم باستدعاء قدرات الموسرين بمختلف طبقاتهم ، ليتحملوا مسئوليتهم الشرعية تجاه غيرهم ، ثانيا .

لا ينكر دور الحكومة ، فهي القائد والمدير والمخطط والمثل ، ولا يحجب دور الناس . فهم القاعدة والأساس . وقد تحدثنا عن الإثنين بشكل أو آخر في مرات سابقة . لكننا نخص الأثرياء والمترفين بهذا الحديث . وإن أشرنا إلى غيرهم من قبيل ترتيب الأوراق والأدوار . والتنبيه إلى أن للمسئولية أطرافاً عدة . وعلى كل طرف أن يؤدي ما عليه ، دون أن يعلق واجبه على غيره . إذ كل محاسب أمام الله عن أدائه ، « وكلهم آتية يوم القيامة فردا » ، حسب التعبير القرآني .

لقد كانت حصيلة حملة سداد ديون مصر مؤشرا يشين تلك الكثرة الكاثرة من المترفين ، وإعلانا رسميا عن تقاعسهم وغيتهم . كذلك فإن حصيلة ضريبة الإيراد العام ، تعد شهادة أخرى تشين المترفين وكبار الأغنياء ، من حيث أن النسبة الكبرى من تلك الحصيلة لا تنأى إلا من عرق بعض القادرين والمستورين ومتوسطى الحال .

ولا نريد أن نذكر أسماء ، فضلا عن أننا لا نزعم معرفة كافية بأولئك الذين ينتمون إلى الطبقات العليا من الأغنياء والمترفين . لكن إذا ما استعرضنا أسماء البعض الذي نعرف ، وبحسنا عنهم في ميادين الخدمة العامة ، فلن نجد لهم أثرا وإن وجد ، فهو أقرب إلى الممارسة الشرفية ، أو على سبيل تجنب الحسد وذر الرماد في العيون . أما إذا اتصل الأمر بمزادات التحف النادرة والآلئ التركية العتيقة ، والشقق المظلة على النيل ، والقصور والضياع ، أو بالتنافس على أحدث طرز السيارات وثياب السهرة المرصعة بالذهب والماس ، وعلى إحياء الليالي الملاح وحشد الفنانين واستجلاب فاخر الأطعمة من الخارج . . إذا تعلق الأمر بمثل هذه الميادين ، فهم المقبلون والمتسابقون ، والرواد والسابقون .

ولماذا نذهب بعيدا ، وتحت أيدينا ألوف الوحدات التعليمية والطبية تعاني من قصور بالغ في إمكاناتها ، يكاد يعجزها عن أداء وظائفها الطبيعية في خدمة ملايين البشر . ولم نعرف ، ولم نسمع ، في جهد فاعل هؤلاء الأثرياء في النهوض بمثل هذه المرافق ، باستثناء

تلك الجهود الفردية التي تنقذ قطرات من المحيط الكبير .

وليس صحيحا دائما أنهم لا يقبلون على العمل العام بسبب عدم الثقة فيما تباشره سلطة الدولة أو تدعو إليه . إذ الأصل أنه بينهم وبين كل ما هو « عام » ود مفقود ورفض مستور . فهم أهل الذات والخاص ، الذين تشغلهم « الأنا » حتى النخاع ، ولا يعنهم الغير بأى معيار .

وقد استيقنت من ذلك عندما سمعت القصة التالية من شخصية عربية خيرة كثيرة التردد على مصر ، والتودد إلى أهلها . ولأسباب مفهومة ، فإن ذلك الرمز العربي كان متاح له في كل زيارة أن يدعى إلى صياح وموائد بعض الوجهاء السابقين والحديثين . ولأنه يؤدي دورا بارزا في ميدان الخدمة العامة ، فقد قدر له أن يباشر دورا مسئولاً في عملية تجديد أحد مستشفيات الأطفال العريقة في مصر ، وهو المستشفى المعروف باسم « أبو الريش » . وعند فحص سجلات المستشفى وأوراقه القديمة . تبين أنه بنى في سنة ١٩٢٨ ، بإسهام أهلى ، قدمه بعض الخيرين والوجهاء في ذلك الزمان . وطرأت للرجل فكرة الدعوة إلى تجديده وتطويره - أيضا - بجهد أهلى . واسترجع قوائم من يعرف من الموسرين والوجهاء ، حتى أدرج ١٣٠٠ اسم وبعث إلى كل منهم خطابا وقعه بخط يده ، يعرض فيه الفكرة ، ويدعوه للإسهام في ذلك العمل النبيل .

تصوروا ، كم ردا تلقى الرجل ؟ .

وجه إلى السؤال بغتة . فأعطيته تقديرا وثانيا وثالثا ، لم يكن أى منها قريبا من الصحة . أعدت عليه السؤال ، فقال وهو لا يكاد يصدق ، إن شخصا واحدا رد عليه ، وأرفق رده بصك مصرفي قيمته ٥ آلاف دولار . أما الآخرون ، وعددهم ١٢٩٩ « وجيها » ، فلم يردوا ولم يدفعوا . والذين لقيهم منهم اعتذروا جميعا بأنهم لم يتسلموا الخطابات المرسلة . وألقوا وزر الخطأ على البريد ، وصار الحق على الطليان !! .

* * *

في مقابل ذلك ، فتحت صفحة مشرفة في التاريخ المصرى القريب لم تتل حظها الواجب من التحقيق والدراسة . أعنى تجربة « الجمعية الخيرية الإسلامية » ، التي أسسها في سنة ١٨٩٢م ، الإمام محمد عبده مع بعض الوجهاء المصريين ، بينهم سعد زغلول وقاسم أمين وحسن عاصم وعلى فخرى ، وكان على رأس أهدافها « تأليف الكلمة ، وضم الشمل ، واتحاد المقصد لنجاح البلاد وتقدمها » . وهى الدعوة التى روج لها محمد عبده ،

مذكتب عن الجمعيات الخيرية في «الوقائع المصرية» سنة ١٨٨٠ . وحمل هذه الدعوة معه عندما نفي خارج مصر ، فشارك في تأسيس جمعية «المقاصد الإسلامية» في بيروت ، ثم جمعية «العروة الوثقى» في باريس .

يروى لنا قصة الجمعية الخيرية ، المستشار عبد الحلیم الجندی في كتابه القيم عن الإمام محمد عبده . فيصور تحديات المرحلة التي ولدت فيها - الاحتلال والفتنة والتشردم - وكيف أنها استثارت حماس قطاعات عريضة من المصريين ، الذين أقبلوا على التبرع لها بالمال . وكان أقباط مصر من بين المساهمين في قيام تلك الجمعية الإسلامية .

وقد كان للجمعية دورها في إنشاء المدارس في بعض المدن المصرية . ثم كان لها باعها في استنهاض همم المصريين للمشاركة في مختلف هموم البلاد . عندما احترقت مدينة ميت غمر سنة ١٩٠٢ ، قاد محمد عبده فريقا من وجهاء الجمعية الخيرية ، طاف بأنحاء مصر طوال ثلاثين يوما ، لجمع التبرعات من الأعيان وغيرهم من القادرين ، لإعادة بناء المدينة المنكوبة وتعويض أهلها . وعندما أجلى الإنجليز جيش مصر عن السودان وأفريقيا ، وخسرت البلاد ثمانين ألفا من جنودها ، نذرت الجمعية جهدها لإغاثة أسر الشهداء ، فكونت لجنة برئاسة محمد عبده وعضوية بعض القضاة والأغنياء تولت جمع التبرعات من أهل مصر لذلك الغرض «مما فتح الباب لحملات تبرع أخرى شملت البلاد بأسرها ، واشترك الناس جميعا في ذلك الهم الطارئ ..

ويجهد وجهائها ، وبالحماس الدافق الذي فجرت يناعيه في مجتمع آنذاك ، وبالمهرجانات السنوية التي دأبت على إقامتها لجمع الأموال وتوسيع نطاق المساهمين ، استطاعت الجمعية الخيرية أن تؤدي دورا فاعلا في العديد من مجالات الخير والبر . الأهم من ذلك أن التقاء بعض أعيان البلاد ووجهائها على مشروع للعمل العام . فتح أمام الجميع آفاقا مهمة للمشاركة في صناعة مستقبل مصر ونهضتها . فن رحاب الجمعية الخيرية الإسلامية خرجت فكرة إنشاء الجامعة المصرية جامعة القاهرة الآن ، التي ولدت باسم جامعة فؤاد الأول . ومن رحابها خرجت دعوة تصنيع مدينة المحلة الكبرى ، حتى أصبحت المدينة فيما بعد إحدى قلاع صناعة النسيج على أيدي طلعت باشا حرب ، الذي كان من أعضاء الجمعية .. هكذا ، أصبحت الجمعية الخيرية الإسلامية - كما يقول المستشار الجندی - «جماع فروع شتى للخدمة العامة . يتألف من تجمعها بحوز آخر من الإنجازات التي صنعت مصر الحديثة . حتى أنك لا تكاد تجد اسما لرجل عمل لمصر عملا ضخما في النصف الأول من القرن العشرين - الذي يحمل على كتفيه النصف الثاني في

شموخ - لم يكن عضوا في هذه الجمعية» - (الإمام محمد عبده - ص ٦٠)

* * *

لماذا يحجم وجهاء زماننا عن المشاركة في حمل الهم العام؟
تعدد الاجتهادات في الإجابة على السؤال . لكننا لانستطيع أن نلغي دور الحرص على المال والتعلق الشديد به ، سواء على صعيد الاكتناز أو الاستثمار بنعمه وملذاته .
ولانستطيع أن نغفل تأثير المناخ العام ، المحمل بمختلف قيم السلب ، التي لاتعلى من قدر العطاء ، ولا تفسح المجال لعمل الفريق ، ولا تثير الانتباه والاهتمام الكافين بالفقراء والمستضعفين .

ولانستطيع أن ننكر تداعيات أزمة الثقة في رعاية الدولة أو أية صلة لها بمثل تلك النشاطات .

ولانستطيع أن نتجاهل الشرخ الناشئ عن غيبة النموذج والقدوة . إذ يظل أهل السلطة ووجهاء السياسة مطالبين بأن يضربوا المثل في التضحية للصالح العام والعطاء والبر بالآخرين . وافتقاد المثل مشكلة ، وانعكاس الآفة كارثة ! .

ولا يمكن أن ننسى هنا أن السلطة وهي تقدم لتباشر كل شيء ، ممسكة في أيديها بكل الخيوط والمقدرات والمصائر ، فإنها تلغى غيرها تدريجا ، وتثبت في الوعي العام أن إسهام الآخرين غير مطلوب ، ودور أى منهم غير مرغوب . وأن « العام » هو من مسئولية الحكومة ، أما من دونها فليصرفوا إلى شئونهم ، وليعط القوس لباريه ، والعيش لحبازيه ! .

وربما كان للظروف التي عانى منها الأغنياء في مصر في الستينيات ، دورها في تخويف الأغنياء ، الذين تعرض مال أكثرهم للمصادرة أو للحراسة ، بالحق والباطل ، وبدا في بعض الأحيان أن بعضهم عوقب لمجرد أنه غنى . مما كان طبيعيا في ظلّه أن تتجه الأكثرية إلى الانكفاء ، أو الانسحاب والاختفاء .

في الوقت ذاته ، فإن بين أثرياء مرحلة السبعينيات وما بعدها ، من قفزوا إلى أعلى درجات الغنى بغير جهد ، ربما دون الترام كاف بالمشروعية أو بضوابط الحلال والحرام ، وبالتالي فإن شغفهم في التمتع بذلك الثراء تستغرق وجدانهم . ورغباتهم العارمة في الاعتراف من ثمار ذلك الثراء ، نهيا أو تعويضا تحجب عنهم رؤية أو إدراك أى شيء آخر .

أيضا فإن قرار إلغاء الوقف الأهلي ، الذي قصد به درء مفسد تبدت في نظام الوقف ، أدى إلى وضع أكثر إنكارا وضرا ، من حيث أنه أغلق أمام القادرين بابا للخير والعطاء درجوا عليه ، وحفزهم ذلك إلى حجب أموالهم عن بعض أوجه البر المهمة ، وصرفها في شئونهم ومعاشهم ، ونزواتهم وشهواتهم .

وإذا أحسنا الظن ببعض ، فقد نفسر إحجامهم عن الإسهام في حمل الهم العام بأنه تعبير عن قصور معيب في فهم معاني البر والخير واسترضاء الله سبحانه وتعالى . إذ ربما تحمس أحدهم للحج عشر مرات ، وللعمرة في كل مناسبة على مدار العام ، وربما أقبل على بناء مسجد يحمل اسمه ويتكلف مئات الألوف ، ولكنه يمتنع عن تعمير مدرسة بنصف هذا المبلغ ، ويصد من يدعو للإسهام في شراء جهاز لعلاج الفشل الكلوي يحتاجه مئات مهددون بالموت ! .

أخيرا فإن تناولنا الأصلي لقضية المال لا يخلو من تخطيط واضطراب وتشويش . فنحن نتحدث دائما عن المال العام والمال الخاص ، وذلك البين بين ، الذي يعرف بالتعاون أو خليط العام والخاص . المجري العام لثقافتنا يصب في تلك الأوعية . بانفصال شبه كامل عن الإطار الذي يضع الإسلام فيه قضية المال . حيث يعتبر أنه مال الله ، وأن له وظيفة وثيقة الصلة باستخلاف الإنسان عن الله في الأرض . وظيفة تعميرية أو تنموية أو ماشئت من الأوصاف الماثلة . وأن الجميع لهم حق في ذلك المال ، تمثل الزكاة حده الأدنى ، والنصيب المعلوم فيه .

وشتان بين الثقافتين ، وبين النتائج النفسية والعملية المترتبة على المضي في كل من الطريقين . حتى ليبدو أن من يحبس المال الخاص أو يسيء استخدامه ، لا يرتكب خطأ ذا بال بينما من يحبس مال الله ويحجبه عن مستحقه ، يرتكب جرما في حق النظام العام ، وعدوانا على حق الله سبحانه وتعالى .

* * *

من رحمة الثقافة الإسلامية ومفهومها لوظيفة المال وحق الناس فيه ، خرج نظام « الوقف » ، الذي هو بمثابة عقار يخرج المراء من سلطانه ، ويحبسه لصالح الآخرين وفي خدمتهم ، مبتغيا بذلك وجه الله وخير الناس على إطلاقهم . وظل الوقف صيغة إسلامية فاعلة لتجاوز « الأنا » ، ولقطع الطريق على قيم الأثرة والانكفاء على الذات . منذ العصر الإسلامي الأول ظهرت بوادره مبتدئة بالبساتين التي كانت توزع غلتها على الفقراء ،

وبالمساجد التي كانت تقام بيوتا لله ، ومنتية إلى صيغة عريضة تغطي مساحة واسعة تكاد تشمل كافة مجالات العمل العام . حتى كانت مدارس الوقف هي عماد الحركة العلمية في العصر المملوكي ، كما يشير الدكتور محمد أمين في كتابه عن « الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر » . وبات للوقف دوره العملي في ميدان العلاج (البيمارستانات) ورعاية المسافرين (الخانات والآبار والسقايات) وإطعام المعوزين ، حيث كانت المطاعم الموقوفة تقدم وجبات كاملة - مجانية - لكل ذي حاجة ، غربيوت الحجاج التي ملأت مكة لينزل فيها الوافدون إلى بيت الله الحرام . وقد كثرت هذه البيوت حتى أفتى بعض الفقهاء ببطلان إجارة بيوت مكة في أيام الحج لأنها كلها موقوفة على الحجاج .

وكان للوقف دوره في ميدان الحرب والجهاد . إذ كانت هناك مؤسسات خاصة للمرابطين في سبيل الله ، توفر للمجاهدين حاجتهم من السلاح والذخيرة والأغذية والألبسة . وكان لهذه الرباطات دورها في صد غزوات الروم أيام العباسيين وغارات الصليبيين . يتصل بذلك وقف الخيول والسيوف والنبال وأدوات الجهاد على المقاتلين ، مما كان له أثره في قيام الصناعات الحربية ورواج منتجاتها . حتى يروي الدكتور مصطفى السباعي في كتابه « روائع حضارتنا » ، إن الغربيين كانوا يفقدون إلى بلادنا أثناء الحروب الصليبية - أيام الهدنة - ليشتروا منا السلاح وكان العلماء يفتون بمنع بيعه للأعداء ! . يتبع ذلك أوقاف خاصة يعطى ريعها لمن يريد الجهاد ، وللجيش المحارب حين تعجز الدولة عن تلبية حاجاته .. أما المؤسسات التي كانت توقف لإصلاح الطرق والقناطر والجسور ، ولرعاية اللقطاء والعجزة واليتامى ، ولتزويج الشباب والفتيات ، ولإمداد الأمهات بالحليب ، ولرعاية المسجونين ، ولعلاج الحيوانات ورعاية الضال منها .. هذه المؤسسات كانت موزعة على مختلف أنحاء العالم الإسلامي . وبقيت إعلانا فريدا في نوعه عن تسامي هذه الأمة وريقها ، عندما تنجح في ترجمة مثلها إلى واقع عملي . بعد تربية أجيالها على تلك المثل والمبادئ .

لسنا في مقام تفصيل تلك المبادئ التي ذكرنا بعضا من عناوينها في سياق هذا الحديث . وإن ظل من المهم أن نرصد القسيمات الأساسية لتلك المبادئ ، التي تشكل الأساس الفكري - والشرعي - الذي ننطلق منه ، ونحن نتوجه بالعتاب - أو اللوم - إلى أثريائنا الحاضرين الغائبين .

يتمثل هذا الأساس في النقاط التالية :

- فنحن نتحدث عن مال الله . وما الآية (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) إلا

واحد من ١٢٠ موضعا في القرآن الكريم ، ذكر فيه المال والرزق ، مرتبطين بمصدرهما ومالكهما الحقيقي ، وهو الله سبحانه وتعالى .

- ولأنه كذلك ، فللناس فيه حق ، سواء كان هذا المال مخزونا في بيت مال المسلمين (لدى الدولة) ، أو مخزونا لدى الأغنياء . مسئولية الدولة مفروغ منها . وقد عبر عن ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في قوله : مامن رجل إلا وله في هذا المال نصيب - حتى ذكر أبو عبيد في « الأموال » « أنه رأى لكل المسلمين فيه شركا » . في هذا الصدد ، تبنى الشيخ محمد أبو زهرة رأيا فقها مفاده أنه « إذا قصرت الدولة تجاه الفقراء ، يحكم عليها القضاء ، ملزما إياها بتدارك ذلك القصور ، لأن للفقير حقا في كل مواردها » - (في المجتمع الإسلامي ص ٨٣)

- مسئولية الأغنياء تجاه الفقراء تعززها وتلاحقها نصوص كثيرة ، وفتاوى حاسمة وحازمة . فنصيب الفقراء يعطى باعتباره حقا ، وليس على سبيل الصدقة والمن . (والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم) - المعارج ٢٤ ، ٢٥ - وإن كانت الزكاة واجبة التحصيل من القادرين ، إلا أنه في « المال حق سوى الزكاة » ، كما قال عبد الله بن عمر . واستنادا إلى الحديث النبوي الذي يخرج من ذمة الله ورسوله كل جماعة من المسلمين أصبح فيهم امرؤ جائعا ، أفى ابن حزم بأن الفقراء يعدون في كفالة الأغنياء ، ويلزمهم الحاكم بذلك ، إن لم تقم به زكوات المسلمين . وقال إنه إذا مات الفقير بجوعه يلزم أغنياء محله بالقصاص .

في هذا المعنى قال عمر بن الخطاب : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لأخذت من فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء . وهو قول مبنى على الآية الكريمة : « يسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو » (البقرة - ٢٠٩) والعفو هو ما يزيد عن حاجة الغنى . المعنى ذاته رده على بن أبي طالب في قوله : إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكنى فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا ، فبمنع الأغنياء .

- وإذا حلت بمجتمع المسلمين أزمة ، وخلا بيت المال أو عجزت الخزانة العامة عن الوفاء باحتياجات البلاد ، فللحاكم إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لاجتياز الأزمة ، باتفاق الفقهاء ، وإن اشترط العز بن عبد السلام أن يبيع الحاكم ماله من ذهب وآلات نفيسة تخصه وتخص بطانته .

- في الوقت ذاته ، فإن غنى المسلم يحمده له ولا يشينه طالما أنه يؤدي فيه حق الله . وقد كان النبي يدعو لمن يحب قائلا : اللهم أكثر ماله - وروى عنه قوله ، نعم المال الصالح

للرجل الصالح . وبينما كان النبي يستعيد بالله من الفقر والكفر ، ولربط بين الاثنين دلالة لا تخفى ، فإن النصوص القرآنية والنبوية ، تدين بشدة مختلف صور الترف والثراء الفاحش . وتعتبرهما من قبيل الممارسات المدمرة والهدامة لواقع الجماعة وللأفراد أنفسهم . وسجل هؤلاء المترفين في القرآن الكريم حافل بمختلف النقائص وصور الإفساد والكفر بنعم الله . ومصائرهم في الآخرة مما لا يتمناه المرء لعدو أو صديق ! :

وتحت كل بند من هذه البنود الكثير الذي يمكن أن يقال ، والذي يعد بيانا عمليا للتصور الإسلامى لحل مشكلة العدل الاجتماعى . وهى القضية التى أجاد فى عرضها عديد من العلماء والفقهاء المعاصرين ، على رأسهم سيد قطب والبهى الخولى وأبو زهرة وعبد القادر عودة والقرضاوى وعماد الدين خليل وغيرهم .

متى يتحرك الخيرون من الوجهاء والأثرياء ، من خلال جمعيات ومؤسسات تقود حملات الدعوة إلى البر ومختلف صور المشاركة فى الهم العام ، تستحضر دورهم الغائب ، وتستنهض همم الناس وحميتهم للعام إلى جانب الخاص ؟ .

هل يقدر لنا أن نرى ثمرة مثل هذا الجهد ، أم أنهم يحسبون أن فى « جمعية رجال الأعمال » الكفاية ؟ ! .

البَابُ الثَّالِثُ

نقاط فوق الحُرُوف

- ١ - حقيقة المواجهة .
- ٢ - معارك نقطة الضفر .
- ٣ - هذا الذهول القوي .
- ٤ - عن الحكم بما أنزل الله .
- ٥ - في تدبير الامارة .
- ٦ - عام الجماعة .
- ٧ - الداخلية والناس .

حقيقة المواجهة

لا تصدق أن المناوشات التي تشهدها الساحة الفكرية هي كلها مجرد تباين في الرأي والنظر ، لأنها - في شق كبير منها - تعبير عن صراع محتدم منذ القدم بين مشروعين حضاريين مختلفين ! ..

مليكة صالح بيجوفيك مسلمة يوغوسلافية ، درست في السوربون ، وتخصصت في العلوم السياسية ، ثم عادت إلى موطنها في مقاطعة البوسنة ، كاتبة وشاعرة وروائية ، ونجما واعدة وصاعدة في الحزب الشيوعي . الأمر الذي دفع بها إلى الصدارة بسرعة ، حتى عينت وزيرة للثقافة في الحكومة المحلية بالمقاطعة .

اكتشفت مليكة أنها مسلمة ، وأن في البوسنة ٤ ملايين مسلم ، يتوقون لأن يعيشوا حقيقتهم ، مسلمين في العلن كما في السر . تلفت حولها فوجدت بعض المثقفين المسلمين الذين قرروا أن يقبضوا على دينهم مهما كان الثمن . التقت معهم وأصدروا بيانا صاغوا فيه حلمهم . انقلبت عليهم الدنيا من حولهم فجأة . فصلوا من الحزب . قطعت أرزاقهم . أطلقت عليهم الصحافة أوصاف الإرهابيين والمتطرفين والرجعيين ، وأسماهم جماعة الاثنى عشر (ربما لأنهم كانوا ١٢ شخصا) . صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة أعوام أو خمسة عشر عاما ، كان نصيب مليكة منها خمسة .

بعد سنتين ونصف قضتها الوزيرة الأدبية في السجن ، قررت الإضراب عن الطعام احتجاجا على سجنها لمجرد أنها تريد أن تعيش مسلمة . استمر إضرابها عن الطعام ٧٣ يوما ، حتى أشرفت على الموت ، ولم تجد السلطات اليوغوسلافية مناصا من إطلاق سراحها .

وصلت مليكة إلى إنجلترا لاجئة سياسية وأجرت صحيفة « الجارديان » حديثا مطولا

معها . ولم تكن قصة مليكة هي مصدر الإثارة الوحيد في الحديث ، وإنما كانت أسئلة محررة الصحيفة - بولى توينبى - مثيرة للانتباه إلى حد كبير . فقد كان مما شغلت به المحررة هو البحث عن تفسير لظاهرة عودة الناس إلى كتاب تجاوزه الزمن بأربعة عشر قرناً : ثم دهشتها من أولئك المسلمين الذين يريدون استحضر الكتاب العتيق إلى زماننا ، وتحويل تعاليمه إلى طريقة حياة . وهو منطق لم يستوعبه عقلها الغربى ، الذى لم يتصور أن يكون للدين دور يتجاوز حدود الفضائل والأخلاق والمسائل الروحية . لذا ، فإن صاحبتنا الإنجليزية فزعت عندما قالت لها مليكة إن الإيمان الصحيح عند المسلمين لا يعرف تلك التفرقة بين الدين والسياسة . وفزعت أكثر وأكثر عندما قالت إن الإسلام كما تفهمه ليس ماضياً ، ولكنه مستقبل أيضاً ! .

لم تكن بولى توينبى مجرد صحفية تحاور لاجئة سياسية قدمت إلى بريطانيا في ظروف عصيبة ، ولكنها كانت الغرب يحاكم الإسلام والمسلمين . لم تكن الصحيفة ذلك بطبيعة الحال ، بل لعلها لم تطمح في أكثر من أن تقدم عملاً صحفياً ناجحاً . وقد تحقق لها ما أرادت لكنها كانت في الوقت ذاته تعبر عن مدى دهشة الغرب وعجزه عن أن يفهم ما يحدث بين المسلمين في السنوات الأخيرة .

ذلك أن العقل الأوروبى لا يرى مستقبلاً لغير مشروعه الحضارى . فحضارة العصر هي حضارته ، وكل تقدم أو إنجاز منسوب إليه هو دون غيره . وكل قيمة لا تنتسب إليه هي من القديم الموروث الذى لا مكان له في الحاضر أو المستقبل . وتطوير تلك القيمة يقاس دائماً بمدى القدرة على إلحاقها بمركبة الغرب الظافرة ! .

ارنولد توينبى - المؤرخ الشهير - والصحفية ابنته بالمناسبة ، يسجل هذه الحقيقة في رسالته « العالم والغرب » . ويرى أنه منذ فشل الأتراك في حصار فيينا سنة ١٦٨٣ م ، تحول الغرب إلى قوة كاسحة ومهاجمة ، وم صاحبة السلطان الأوحى في العالم . حتى إنه لم يعد أمام الآخرين خيار ، فإما التغريب وإما الهلاك .

وبمنطقه ذلك ، فقد احتفى توينبى - وكل الغربيين والمتغربين - بقرار كمال أتاتورك وجماعة « الاتحاد والترقى » ، الانتقال من معسكر الإسلام والالتحاق بالمركبة الغربية في عشرينيات القرن الحالى . وقال إن الشعب التركى ، إزاء الخيار الحتمى . في تصوره ، بين التغريب وبين الهلاك ، قرر أن يعيش مهما كان الثمن ، ولذا فقد انحاز إلى خيار التغريب . ولأن توينبى كتب كلامه في أوائل الخمسينيات ، متفائلاً بإنجاز التغريب في تركيا ، فلسنا نعرف ما الذى يمكن أن يقوله الآن ، لو أنه عاش إلى أواخر الثمانينيات ، إزاء اليقظة

الإسلامية التي تتنامى في تركيا ، والتي تعنى أن جذوة الإسلام لم تحمد بعد ، رغم كل ماجرى ويجرى ! .

تلقت أنظارنا في هذا الصدد ، دراسة مهمة حول نظرة الغرب إلى مستقبل الإسلام في بداية القرن الحالى . أعدها الدكتور مروان بحرى ، أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية ببيروت ، وقدمها إلى ندوة لمعهد الدراسات العربية في بلمونت ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، عام ١٩٨١ .

ففي مستهل عام ١٩٠١ أجرت مجلة « قضايا دبلوماسية واستعمارية » التي كانت تصدر في باريس كل أسبوعين ، تحقيقا شاملا عن آفاق الإسلام في القرن العشرين . اشترك في الإجابة على أسئلته ١٨ من أكبر الشخصيات المعروفة في ذلك الوقت ، الفكرية والسياسية ، من مختلف أنحاء العالم ، كما تولى التعليق على الإجابات ستة من كبار محررى المجلة .

وطبقا لتصنيف الباحث ، فإن الملاحظات والتعليقات شملت نقاطا خمساً هي : آفاق الإحياء الإسلامى في القرن العشرين ومهمة أوروبا - الخلافة والإسلام - الإسلام جنوبى الصحراء - مدرسة المستعمرين ومشكلة الصفوة القديمة والجديدة - دفاع عن الإسلام (قدسه بعض المسلمين الجزائريين) .

في بداية القرن كانت الطموحات الاستعمارية الغربية في ذروتها . وكانت فرنسا تحلم بدور قيادى في العالم الإسلامى ، حتى كتبت المجلة وهى تقدم لتحقيقها الكبير « إن فرنسا تمثل ، ومن الطبيعى أن تصبح أكثر وأكثر ، دولة إسلامية كبرى . ومن ثم فإن تطور الإسلام وربما مصيره في القرن العشرين ، لابد أن يصبح الشغل الشاغل لكل فرنسى وطنى » - وقال ادسون فازى ، محرر المجلة الذى قاد فريق التحقيق أن الإسلام يتحرك في القارة الأفريقية ، مما يثير أسئلة عديدة حول مستقبله .

في الشق المتعلق بآفاق الإسلام في القرن العشرين ، كانت الكلمة الرئيسية للبارون كارا دى فومن المعهد الكاثوليكي . وهو متخصص في دراسة أعمال ابن سينا ، وقد قال فيها : إن الإسلام - بادئ ذي بدء - مؤسسة تمتلك طابع الثبات والرسوخ الخارق .. وتضع أتباعها في إطار فكرى غير نقدى ، ومعارض للتقدم . ورأى أنه باستثناء بلاد فارس التي نظر إليها في ضوء « الروح الآرية التي تتفاعل ضد السامية » ، فإن الإسلام يظل في القرن العشرين ، على ما كان عليه في القرن التاسع عشر ، وأن التغيير يتحقق من خلال قوى خارجية فقط « - وهذه القوى هي الدول المسيحية التي مارست الهيمنة على أجزاء

كبيرة من العالم الإسلامى . وقال البارون كارا دى فون إن : « الإسلام مقهور اليوم ، وانحطاطه السياسى محتم .. وبالنسبة لمصيره الزمنى ، فإن الإسلام يعد دينا منتها . »
مما قاله أيضا ، إن الاستعمار الاستيطانى عملية بطيئة ، ولكن رد الفعل الوطنى الإسلامى يظل بعيدا عن التكهن : « إن الخط الكبير والعام الذى يتهدد الدول المسيحية فى علاقاتها بالعالم الإسلامى هو الإسلام فى مجموعه . إذ أن نشوب ثورة فى وقت واحد ، من المغرب حتى الشرق الأقصى ، وإن كانت غير محتملة ، إلا أنها لاتزال ممكنة فى أى وقت ودون علة واضحة » .

يضيف الباحث . الدكتور بحيرى ، إنه إزاء صورة الجمود والانحطاط والسرية واللامعقولية والخطر المهدد التى قدّم بها عالم الإسلام ، فإن الحل الذى اقترحه البارون كارا دى فون هو : « لنشتت الإسلام ، ولنستغل البدع الإسلامية والطرق الصوفية » - إذ أن المهمة الأولى للغرب هى « إضعاف الإسلام .. لجعله عاجزا إلى الأبد عن اليقظة الكبرى » ! .

أما يوجين دى روبرتى ، عالم الاجتماع الروسى فقد كان من رآيه أن يباشر الغرب سلطانه على العالم الإسلامى من خلال « التحديث والعصرية » - ولذلك طلب من أوروبا أن تتحرك بين الصفوة المسلمة لاجتذابها من ذلك الباب . مع العمل المستمر على تمزيق الأواصر فى العالم الإسلامى .

وكان من رآيه أن الإسلام لا أهمية ولا دور له ، لأن عقيدته الدينية لعبت دورا سلبيا وعارضا فقط .

مارتن هارتمان - من كبار الدارسين الألمان - كتب يقول : « ليس هناك خطر إسلامى . ولكن الأمر يحتاج إلى بعض التدابير الاحتياطية ، فؤشرات الغليان الظاهرة فى العالم الإسلامى تحتاج إلى مراقبة دقيقة حتى لا يصبح خطرا داهما » .

وأضاف : إن الإسلام فى عام ١٨٠٠ بدأ ميتا كقوة سياسية ، فى حين أنه اليوم على حافة تطور جديد يتمثل فى أمرين : تجديد داخلى يتمثل فى الدعوة إلى التمسك بالشعائر والمعتقدات الدينية ، ويؤدى إلى نشوء العديد من الطرق الصوفية - واقتباسات من الغرب فى الميادين العسكرية والتعليمية وغيرها .

موسورس جيكييس ، من السياسيين اليونانيين البارزين . كتب يقول : إن الإسلام الشامل الذى يبدو أنه يورق الصحفيين فى لندن وباريس ذو أهمية نظرية فقط ، وسوف يشكل خطرا على هدوء المستعمرات البريطانية والفرنسية فى حالة واحدة هى .. أن يضع

السلطان (العثماني) نفسه تحت السيطرة المطلقة للملكية عسكرية كبرى ، سوف يخدم مشروعها السياسي الطموح » .

* * *

قضية الصفوة في العالم الإسلامي كانت أحد الشواغل الأساسية للسياسة الفرنسية ، التي حيرتها المقاومة في الجزائر والمغرب . مما دفعها إلى البحث عن العناصر الاجتماعية «سلسلة القيادة» في العالم الإسلامي . وهو ما شجع عديدا من المستشرقين في ذلك الوقت المبكر على تقصي حقيقة الشرائع الاجتماعية الإسلامية . ومن أبرز الدراسات الشاملة التي قدمت في هذا الصدد مؤلف أ . لوشاتيليه بعنوان « السياسة الإسلامية » - ! (١٩١٠ م) .. وهو كتاب مبكر يحاول أن يرسم للاستعمار الأوربي كيفية النفاذ إلى العالم الإسلامي . لوشاتيليه هذا هو صاحب العبارة الشهيرة ، « إن على فرنسا في الجزائر أن تسعى إلى خلق مجتمع جديد ، لا يعود مسلما ، ويظل جزائريا دون أن يصبح فرنسيا » .

أي أن صاحب « السياسة الإسلامية » وجه عنايته الأولى إلى استلاب الإسلام من المجتمع الجزائري ، وكان حرصه على إقصاء الإسلام وحجبه أكبر من حرصه على فرنسة الجزائريين . إذ أن القضية الأهم عنده هي أن يحذف الإسلام من دائرة التأثير في الواقعين الاجتماعي والسياسي .

من الباحثين الذين شاركوا في مناقشة قضية الصفوة ، مستشرق فرنسي اسمه ادمون دوتيه . وكان من رأيه أن الصفوة الإسلامية التقليدية لا يمكن الوثوق بها ، وأن « المثقف المسلم يبتعد عنا كثيرا ، في حين أن العامل البسيط هو الذي يتآخى مع المستوطنين الفرنسيين » ، في شمال أفريقيا .

والحل الذي دعا إليه دوتيه هو : العمل على أن يتولد « إسلام جديد » ، أكثر ميلا نحو المصالحة والتسامح مع أوروبا وتشجيع العلماء الشباب الذين يسرون في ذلك الاتجاه . الدكتور مروان بحري - صاحب البحث - قال إن فكرة الصفوة الجديدة التي تحمل أسماء إسلامية بينما هي مفرغة من الانتماء الإسلامي ، صارت تشكل ركيزة للسياسة الاستعمارية في المنطقة ، التي عولت في ترسيخ أقدامها على أولئك الذين تطوروا ، وصاروا جزءا من البورجوازية الوطنية ، لكنهم انسلخوا من انتمائهم الإسلامي .

مستشرق آخر اسمه وليام مارسيه ، كان مديرا للمعهد الذي أنشأته السلطة الاستعمارية الفرنسية في تلمسان لإعداد القضاة الجزائريين وفقا للتفكير « العقلاني » الفرنسي ، اتفق

مع دوتيه في الأمل المعلق على النخبة الوطنية . وقال إن أمل فرنسا في استمرارها ودوام هيمنتها ، معلق على ما أسماه « الإسلام الجديد » أو « الإسلام الحديث » ، الذي بشر به صاحب كتاب « السياسة الإسلامية » !.

غير أن أهم دفاع عن الإسلام ، وكشف لحقيقة الموقف الأوربي ، صدر عن قاض جزائري من ولاية وهران ، وعضو في مؤتمر المستشرقين ، اسمه محمد بن رحال . ففي رده الذي نشرته المجلة الفرنسية ذكر « أن العداء هو النعمة السائدة في مشاعر أوربا تجاه الإسلام ... فإذا دافع المسلم عن بيته ووطنه ، فلا ينظر إليه كوطني بل كمتوحش . وإذا أبدى شجاعة أو بطولة فإنه ينعت بالتعصب . وإذا أبدى إذعانا بعد الهزيمة ، فإنه ينعت بالقدرية » !.

وخلص بن رحال ، إلى أن الإسلام « مرفوض ويتعرض لتحقير منظم ، وهو موضع استهزاء ، دون أي معرفة به على الإطلاق » .

اختتم الباحث اللبناني الدكتور بحيري دراسته بقوله إن التزييف ظل يمضي جنبا إلى جنب مع العداء ، وإن دلائل النهضة أو الاحياء ظلت تفسر على أنها « خطر » ، وتوسم بأنها « تعصب » .. لقد كان ذلك باختصار هو أحد الخطوط الأساسية لاستمرار المواجهة الغربية مع الإسلام في القرن التاسع عشر . حيث لم يكن العالم الإسلامي .. هدف غزو فحسب ، بل وتشويه سمعة أيضا .

* * *

الجانب الذي لم يذكره الباحث اللبناني ، ولم يشر إليه الصحفي البريطاني ، أن القضية أكبر وأعمق مما تبدو على السطح . فهي في جوهرها قضية صراع تاريخي بين حضارتين ، لم يهدأ منذ ظهر الإسلام وحتى هذه اللحظة . ومنذ تحقق الانتصار للحضارة الغربية ، وتحولت من الدفاع إلى الهجوم في أواخر القرن السابع عشر ، فإن تصفية الإسلام وملاحقته بكل الوسائل والأساليب ، يشكلان محورا أساسيا في استراتيجيتها .

الإسلام العقيدة والعبادة والتصوف لا اعتراض لهم عليه ، بل هم يشجعونه ويرحبون به كثيرا ، ويروجون له عبر أدواتهم المختلفة . أما نظام الحياة الإسلامي . أما الإسلام الحضاري الذي يوقظ في ضمائر المسلمين حوافز التقدم والنهضة والخروج من الأقبية والقبور ، فهو مرفوض ، وسحقه مطلوب في بذرته ونبته وعوده . بقبضة السلطة وسيفها حيناً ، وبالخيلة والمراوغة في كل حين .

وإذ اعتبرت الشريعة عنواناً للالتزام العملي بتعاليم الإسلام ، فقد ظلت ، وما زالت ، هدفاً ركز الغرب على تقويضه حيثما ذهب . نابليون بونابرت عندما غزا مصر ، كان من أول ماسعى إليه هو وقف العمل بالقوانين الشرعية . والإنجليز بعد احتلالهم لمصر بأشهر ثلاثة ، كانت مذكرة وقف العمل بالشريعة في طريقها إلى التنفيذ . في السودان حدث الشيء ذاته ، بعد أسبوع من زحف الإنجليز إلى أم درمان ، كانت الشريعة ملغاة ، في الهند تكررت القصة .

هكذا ، لوحقت الشريعة في كل مكان حط فيه الاستعمار رحاله . وكانت قبضة السلطة هي وسيلة الملاحقة والاعتقال .

الحيل مررنا ببعضها في كتابات سابقة وهي تدور حول فكرة الدعوة إلى « إسلام جديد » تكون حدوده متطابقة مع المفهوم الغربي للالتزام الديني ، الذي يصب في إطار العلاقة بين الإنسان والله والتركيز على الجوانب الروحية والأخلاقية ، دون العملية . أى تغريب الإسلام وتقليص مجاله الحيوى ليدور في فلك عناصر المشروع الغربى . وتلك مهمة جند لها الغرب في البداية جيشاً من الباحثين أو المستشرقين الذين عملوا بدأب لا حدود له لبث تعاليم ذلك « الإسلام الجديد » ، خلال القرن الأخير بوجه أنخص . ثم اتسعت الدائرة لاحقاً ، فحمل « الراية » بعض شرائح النخبة المنتسبة إلى الإسلام ، وخاضوا المعركة ، ولا يزالون ، لصالح تفريغ الإسلام وإجهاض فاعليته ، وعزله عن الواقع ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

ليست بعيدة عن ذلك المجال ، تلك المحاولات التى تطل علينا بين الحين والآخر ، داعية مرة إلى نسبية الأحكام ، ومرة إلى الأصولية العقلية والروحية ، ومرة ثالثة إلى إعادة التفسير . وهى كلها حيل تصب في وعاء حصار الإسلام وشل قدرته .

أيضاً ليست بعيدة عن ذلك على الإطلاق ، تلك الجهود المستميتة التى تبذل لتشويه كل دعوة مخلص لتشويه الإسلام الحضارى . وهو تشويه يركز على أخطاء الماضى وحقائق الحاضر ، ويطمس كل صفحة مضيئة أو أمل مشروع ، لاغتيال الذاكرة والحلم في آن واحد .

وينطئ من يتصور المعركة خارج هذا الإطار . فلاحقة الإسلام جارية على كل صعيد ، قبل عناصر المشروع المضاد وأذنانهم . وسحق المشروع الحضارى الإسلامى قرار لارجعة فيه . والذين يخوضون هذه المعركة لحسابهم أو لحساب غيرهم ، لن يهدأ لهم بال حتى تتمد أنفاس ذلك المشروع ، وأنفاس الحالمين به .

هي ليست مواجهة ضد متطرفين كما يصورون . والعدو الحقيقي عند هؤلاء ليس دعاة العنف أو حملة فكر الجاهلية أو التكفير كما يزعمون . ولكن المشروع الإسلامي المتسم بالوسطية والاعتدال هو العدو وهو الهدف . ومواجهة التطرف ودعاة التكفير إلا ذريعة وقناع يستتران الحقيقة ويخفيان الغرض .

* * *

في سنة ١٩٧٩م ، نشرت في سوريا مذكرات الأستاذ محب الدين الخطيب ، وهو من أعلام العمل الإسلامي في النصف الأول من القرن الحالى . وتضمنت المذكرات فصلا مهما عن ظروف إنشاء جمعية الشبان المسلمين في مصر وثيق الصلة بالسياق الذى نحن بصدده وكان الرجل قد نزح إلى القاهرة واستقر بها ، وصار جزءا من حياتها الثقافية ، منذ بداية العشرينيات - حيث أسس فيها دارا للنشر ، ومجلة الزهراء ، ثم مجلة الفتح . وبحكم عمله في النشر ، فقد نشط مع غيره لإنشاء اتحاد أو نقابة للناشرين . وكان الناشرون يعقدون اجتماعاتهم لبحث الموضوع في بيت أحدهم كل مرة . ولكن إبراهيم زيدان - صاحب الهلال - دعاهم إلى عقد تلك الاجتماعات في مقر جمعية الشبان المسيحية . وكانت هذه فرصته للتعرف على الجمعية ونشاطاتها . مما حرك في نفسه الأمل في أن تنشأ جمعية مماثلة للشبان المسلمين .

وحسب روايته ، فإنه فاتح الشيخ محمد الخضر حسين - شيخ الأزهر لاحقا - في الموضوع ، كما فاتح آخرين من الغيورين على الإسلام الذين يترددون على دار النشر التى يملكها . وكان بينهم أحمد تيمور باشا والأستاذ عبد السلام هارون عضو مجمع اللغة العربية حاليا والمحقق المعروف ، وآخرون من شباب دار العلوم . رحب الجميع بالفكرة وتحمسوا لها . وعندما فكروا في إخراجها إلى حيز التنفيذ ، ووجهوا بالمناخ الثقافى السائد في القاهرة آنذاك (سنة ١٩٢٧م) .

وعلى حد قوله ، فقد « كان جو القاهرة الفكرى والثقافى .. متشبعا برطوبة الأخذ بثقافة الغرب ، بكل مافيا من خير وشر ، وجد وهزل . وأكثر القائمين على الأندية والعاملين في الصحافة والمترددين على الأندية والمجتمعات ، يعدون كل نزعة إسلامية رجعية وجمودا . وكان العالم الإسلامى قد أصيب حينئذ بظهور الدعوة الكمالية إلى الفصل بين الدين وشئون الدنيا . وتردد صدى ذلك في مصر على صفحات كتاب « الإسلام وأصول الحكم » لعلى عبد الرازق ، وأنصاره الكثيرين في حزب « الأحرار الدستوريين » ، وجمعية

الرابطة الشرقية » ، « ونادى القلم » . وفي كلية الآداب ، التي أعلن زعيمها طه حسين ، إن للقرآن أن يقول ، وللتوراة أن تقول .. والعلم غير مقيد بما يقولان .

أضاف الأستاذ الخطيب إن الدعوة إلى تأسيس جمعية للشبان المسلمين في ظل ذلك المناخ ، كانت مهددة من كتاب الصحف وغيرهم من رجال النخبة ، الذين لو علموا بها لحاربوها وأفشلوها . لذلك فقد اتفق أصحاب الفكرة على كتمانها ، وبثها بين الشباب المسلم في السر وليس في العلن . إلى أن وصل عدد المتحمسين للفكرة إلى ثلاثمائة عضو ، لم يكونوا يلتقون إلا في مقر داره للنشر ، عندئذ أرادوا أن يعقدوا اجتماعا عاما يعلنون فيه إنشاء الجمعية ، فاقترح البعض أن يعقد الاجتماع في مسرح الأزيكية ، الذي يتبع طلعت حرب باشا ، الاقتصادي المعروف . لكنه لما عرضت عليه الفكرة ، اعتذر عن عدم تأجير المسرح لهم ، لأنه يتعامل في نشاطاته الاقتصادية مع عناصر غير إسلامية ، إسرائيلية ومسيحية ، ولا يستطيع أن يتعاون في عمل له صبغة إسلامية ، مما قد يضر بمصالحه .

سمع أحمد شوقي بك - أمير الشعراء - بالخبر ، فقال إنه مستعد لدفع أجرة أى مكان آخر يعقد فيه الاجتماع ، فوقع الاختيار على دار سينما « كوزمو » ، وذهب شوقي بك مع بعض أعضاء الجمعية لاستئجار دار السينما ، وتولى هو دفع الأجر . وعقد الاجتماع المنتظر ، وأشهرت الجمعية قانونها ونظامها .

هنا قال الخطيب إن تأسيس الجمعية « كان مفاجأة لدعاة الإلحاد والتضليل والتبشير ... الذين ظنوا أن قيادة الرأي العام أفلتت من أيدي ممثلي الإسلام ... وانتقلت إلى أيديهم . فما لبثوا أن رأوا شتات أنصار الإسلام من شباب وشيوخ يلتقون حول تلك الجمعية التي ظهرت لهم على حين فجأة » .

رد فعل ممثلي « المشروع المضاد » اتخذ صوراً عديدة . منها أنهم ظلوا يترصدون بقيادات الجمعية ، والخطيب أحدهم . ووجدوا ضالهم في مقال نشره بجريدته « الفتح » ، في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ، انتقد فيه ملك الأفغان ، أمان الله خان ، لقتله أكبر علماء الأفغان (اسمه بيد صاحب) .

ما إن نشر المقال حتى تلقت النيابة العامة بلاغا من أحد المتربصين يتهم فيه الخطيب بارتكاب جناية العيب في اثنين من رؤساء الدول الصديقة . ألقى القبض عليه ، وأحيل إلى محكمة الجنايات ، التي قضت بحبسه شهراً مع وقف التنفيذ ، في جلسة عاصفة حضرها « رجال الطبقة العليا من الإسلاميين ، وفي طليعتهم أحمد تيمور باشا وعبد الحميد سعيد - رئيس الشبان المسلمين - ورجال الأزهر والطبقة العليا من أصدادهم ، الذين أرادوا إذلال

الحركة الإسلامية بإدانة الكاتب (الخطيب) والحكم الجنائي عليه .
إن المعركة قديمة ، ومتجددة ، وخصوم الإحياء الإسلامى يتربصون ، لا يزالون ،
ويمكرون .. لكن الله خير الماكرين ! .

مَعَارِكُ نَقْطَةِ الصِّفْرِ

تلقيت رسالة مستفيضة أجهد صاحبها نفسه في حشد الأدلة والمرويات التي تثبت أن الكلب الأسود شيطان مخفي . وحمل إلى البريد بحثا آخر في أن شيوع الفساد الراهن في الكرة الأرضية مؤذن بظهور المسيح الدجال ، ودليل يقطع بقرب قيام الساعة ونهاية العالم . وأبدى ثالث في الدعوة إلى إغلاق ملف البحث في أمور الغيب ، وحثني على تكثيف الجهد وصرفه فيما هو أنفع وأجدى في الدفاع عن عقائد المسلمين ، من قبيل ما يروج له المتصوفة والشيعة ، وأولئك « الأوغاد » ، الذين لا يزالون يرددون مقولات الجهمية والأشاعرة !

تلك « عينة » مما حملة إلى البريد . وعلى غرابة ومرارة أوطرافة ما فيه ، فقد كان البريد في جملته تقريرا عفويا - سلبيا ومحزنا - عن الصحة العقلية والنفسية لقطاع من المتدينين ، لا أعرف حجمه ، لكنه موجود ، وليس هناك ما يحول دون اتساع نطاقه ، كما أنه ليس هناك من يسعى إلى تصحيح مساره .

« الحالة » لم تكن جديدة . لكن هذه الأعراض المستجدة هي التي باغتتني . إذ كنت أعلم - وكثيرون غيري يعرفون - أن بين المتدينين الجدد من شغل نفسه بالمقابلة بين الجلباب والسروال ، وانحاز إلى الجلباب القصير ، ثم قرر أن يتفرغ للدعوة إليه ، وتحذير الناس من فتنة السروال ، ومغبه التشبه بالنصارى في أزيائهم . وهناك آخرون لم يكفوا عن البحث في مسألة قبض اليدين أو إرسالها أثناء الصلاة ، وغيرهم ممن أثار جدلا حول وضع ساعة اليد ، وهل يكون في الرسغ الأيمن أم الأيسر . وحول النقاب الشرعي هل يسمح بإطلال عين واحدة ، أم الأصل فيه إظهار العينين ، وحول الدجاج المستورد من الخارج ، الذي يشك في ذبحه على الطريقة الشرعية ، هل يؤكل أم لا ؟ .. إلى غير ذلك من الأسئلة التي

درجنا على سماعها في العقد الأخير ، الذى شهد التحول من تكفير المجتمع إلى الحكم بارتداده إلى الجاهلية . كما شهد ذلك الحوار الذى جرى بين بعض أهل العلم حول حديث الذبابة ! .

ذلك كله كنا نعرفه ونسمع به . إنما الجديد فى الأمر هو تلك الموجة المتجهة إلى عالم الغيب ، والتي تتوازى معها موجة أخرى تصر على أن تحقق وتصدق فى عقائد الآخرين . بدءا من الأباضية فى عمان ، وهل هم من الخوارج أم لا ، وانتهاء بالشيعة ، وهل لهم مصحف غير الذى يعرفه المسلمون أم لا ، وهل الإمامة عندهم فوق النبوة أم دونها ؟ . ومرورا بالصوفية ، وهل تسرب الشرك إلى معتقداتهم أم لا ؟ .

لسنا هنا بصدد مناقشة هذه الأمور أو السعى إلى حسمها ، ولكن القدر الذى يعيننا منها هنا هو أنها تعكس انفصالا مؤرقا بين الوعى والواقع ، وتحمل بين طياتها دعوات للإبحار فى عوالم مختلفة عن عالمنا ، والانشغال بأمور لا تمت إلى همومنا من قريب أو بعيد . وأغلب الظن أن أصحاب هذه الدعوات ، ومن لف لفهم ، لم يسمعوا بأن خطر نضوب المياه ، الذى قصم ظهر بعض الدول الأفريقية ، بات يطرق أبواب مصر . ولم يصل إلى علمهم أن بلادهم مدينة بأكثر من ثلاثين مليارا من الدولارات ، وأن رغبة الخبز الذى يأكلونه هو من فضل المعونة الأمريكية . ولم يفهموا معنى الأنباء التى تسربت عن مخزون القنابل الذرية لدى إسرائيل ، أو عن الطائرة العملاقة « لافى » ، التى تفوقت على الطائرة الأمريكية العاصفة ف - ١٦ .

إخواننا هؤلاء تعطلت لديهم أجهزة الاتصال مع الواقع الذى نعيشه ، وأقاموا لأنفسهم محطات إرسال ، على موجاتها مضوا يثبون أفكارهم ويشيعون مناظراتهم ، ويبشرون بمناهجهم ودعواتهم .

* * *

ليسوا وحدهم . فالمرء حين يعاود التسمع والإنصات ، يكشف أن تلك القطاعات من المتدينين - على شدوذها ومحدوديتها - لا تنفرد بهذا الأسلوب فى الحديث . وأن الانفصال بين الوعى والواقع وبين ما يروج وما يحدث ، هو سمة شائعة فى بعض موجات الخطاب العام .

فأنت إذا تتبعته حوارات المثقفين بوجه خاص ، تستطيع أن ترصد العديد من مؤشرات الانفصال الذى نتحدث عنه . حتى أننا قد نستطيع أن نقول بغير مبالغة ، إن

الحوارات الهامشية باتت تمثل نسبة غير هينة من شواغل أولئك المثقفين . ولا أقصد بالهامشية هنا أن تلك القضايا ليست مهمة على الإطلاق . ولكن ما أعنيه بالدرجة الأولى أن أكثر تلك القضايا يصب خارج الموضوع الذى ينبغى أن ننشغل به . والموضوع - باختصار - هو هموم الساعة وتحديات المرحلة . ومصير الأمة .

نعم ، هنالك أمور مهمة تطرح علينا بين الحين والآخر ، ولكنها ربما تأتي فى غير أوانها ، أو فى غير مكانها . من حيث أنها قد تكون منبئة الصلة بالقضايا الأساسية التى يتعين علينا أن نواجهها ، أو أنها تشغل عامة الناس بما ينبغى أن يشغل به الأكاديميون والباحثون المتخصصون . وبطبيعة الحال ، فثمة أمور لا يقدم طرحها ولا يؤخر ، ولا يضر ولا ينفع . وإنما هى إلى اللغو أقرب . أما الهزل فى مواضع الجد ، والادعاء بغير بينة ، والاجترار بغير علم ولا هدى ، فحدث فيه ولا حرج .

خذ مثلا تلك القضية التى شغلتنا بها بعض مجلاتنا ، والتى أثرت فى مؤتمر علمى شهدته القاهرة أخيرا ، وتركزت فى التساؤل عما إذا كان سعد زغلول عميلا للانجليز أم زعيما وطنيا ؟ .

خذ أيضا تلك المناظرة المتصلة منذ عشر سنوات تقريبا حول المقابلة بين العروبة والإسلام . والتى تحولت إلى مباراة مملّة بين من يريدون تقليص دور الإسلام ، ومن يريدون تصفية الحساب مع رموز القومية العربية .

خذ تلك المحاولات السقيمة التى تطل بين الحين والآخر ، لاستدراجنا إلى مناقشة ما إذا كانت الدعوة بالحكم إلى ما أنزل الله ، موجهة إلى اليهود والنصارى فقط ، أم أنها تشمل المسلمين أيضا ؟ وهل رسالة الإسلام موجهة إلى الناس كافة ، أم أنها نظام دينى للعرب وحدهم ، لا علاقة له بالعجم ؟ .. وهل نحن أمة عربية واحدة ذات رسالة إسلامية خالدة . أم ذات رسالات سماوية خالدة ؟ ١٩ .

خذ تلك المناظرة حول أولويات الانتماء ، وهل نحن مصريون أولا وعرب ثانيا ومسلمون ثالثا ، أم أن هذا الترتيب فيه نظر ، وهل تتوازى هذه الانتماءات ، أم تتقاطع وتتعارض ؟ ! .

خذ ذلك الجدل حول الشريعة ، هل طبقت بعد الخلافة الراشدة أم لم تطبق ؟ وذلك الجدل حول التاريخ الإسلامى ، هل نقرؤه من باب المثالب والعورات ، أو بمنظار الحسنات والإنجازات ؟ .

خذ تلك المناظرة المتجددة حول الثنائيات المقدرة على أمتنا : الأصالة والمعاصرة ،

والوطنية والإسلامية ، والعلم والدين ؟ .

دعك من تلك الأسئلة الهزلية التي أثارها البعض حول علاقة جمال عبد الناصر بالموساد الإسرائيلي . وعلاقة محمد عبده بالماسون والأفغانى باليهود ، وحول ما إذا كان الصحابي سعد بن أبي وقاص يجيد الصلاة أم لا ؟ ! .

نستطيع أن نرصد العديد من هذه القضايا ، التي نحسب أنها تصب خارج إطار قضايا الساعة الملحة ، وتعبر عن حالة الفصام بين الوعي والواقع .
إذا صح ذلك وثبت ، فربما جاز لنا أن نقول بأن أداء تلك القطاعات من المتدينين ، لا يشكل اتهاماً لمسلكتهم ، بقدر ما يعد عرضاً لداء أو مرض أصاب الجميع ، وإن تبدت علامته في كل قطاع بصورة تختلف عن الآخر . فهو عند المتدينين استغراق في الأمور الغيبية ، وقتال على المظاهر والشعائر ، وتصفية حسابات قديمة ودفينة ، بين المذاهب والملل والنحل . وهو عند المثقفين حديث في المطلق ، وجدل ومناظرة فيما يثير ضجيجاً ولا يثمر طحناً ، وفرقعات في الهواء تدوى ولا تصيب ، وتشغل الناس ، ولا تطعم ولا تسمن من جوع .

هؤلاء جميعاً يقدمون عروضهم خارج الملعب الحقيقي ، ويرسلون خطابهم على موجات ليست موصولة بهموم الناس أو مصالحهم ومصائيرهم .
هم يحاربون معارك نقطة الصفر . حيث لا عدو حقيقي ، ولا غالب ولا مغلوب . ناهيك عن أن أحداً لا يعنى بشئها أو إحباطها . إذ النصر فيها غير مذكور ، والفر منها غير منكور ! .

* * *

الظاهرة ليست جديدة أو غريبة علينا . بل إنها تكاد تكون محكومة بقاعدة استقرت ، تدعمها شواهد التاريخ في مختلف مراحلها . وهي أنه عندما يمتنع الحديث فيما هو مهم . لانعدامه ، أو لحوائل تقوم دونه ، أو لمخاطر تهدد المشاركين فيه ، فإن مجرى الحوار ينعطف تلقائياً ليصب فيما هو أقل أهمية ، خارج « الموضوع » أو خارج المحذور ! .
فعندما شغل العقل الإسلامى في عصر المأمون بقضية خلق القرآن . وفرض على فقهاء الأمة أن يمتحنوا في هذه المسألة ، كان طبعياً أن يكف الناس عن الحديث في العدل والشورى ومختلف بدع الحكم التي طرأت في العصر العباسى .
وعندما أشهر الحجاج بن يوسف سيفه ، وحلت غمة بغية بالمسلمين ، فإنه قطع من

ألسنة الحلق أكثر مما قطع من رقابهم . إذ كان الخوف الذى أشاعه أضعاف أضعاف الدم الذى أراقه . حتى زهد الناس فى الكلام ، وفى الحياة بأسرها . حتى اعتبر بحق « أكبر باعث على الزهد فى القرن الأول الهجرى » د . كامل الشيبى - الصلة بين التصوف والتشيع - ج ١ ص ٢٦٨ .

وثمة إجماع بين مختلف الباحثين على أن الفقهاء وأهل العلم انصرفوا عن الاجتهاد فى الأمور المصيرية والحيوية . منذ نحوا عن دورهم ، وانفصل القرآن عن السلطان . مما كان إيذاناً ببدء انشغالهم بأمور الغيب وعلم الكلام وشئون اللغة والنحو . يرصد الباحثون أيضاً أن عصور الانحطاط والتفسخ السياسى فى التاريخ الإسلامى ، كانت هى ذاتها عصور الانحطاط والتدهور الفكرى . وهم يركزون فى هذا الصدد على القرن الرابع الهجرى ، الذى شهد نهايات الدولة العباسية ، ثم سقوط بغداد فى أيدي التتار .

فى مؤلفه القيم « تاريخ التشريع الإسلامى » ، يقسم الشيخ محمد الحضرى رحلة العقل المسلم إلى أطوار ستة تبدأ بالمرحلة النبوية ، وتنتهى بسقوط بغداد . وهو يعتبر القرن الرابع الهجرى الذى تدهورت فيه أصول الخلافة العباسية الثانية ، أحد الانكسارات الهامة فى تلك الرحلة . ولذا فإنه صنف تلك المرحلة بحسبانها الطور الخامس الذى سبق السقوط . وعندما حاول شيخنا الجليل أن يعدد سمات تلك المرحلة ، فإنه رصد لها أمراضاً ثلاثة هى : تفشى روح التقليد - وظهور الصراعات المذهبية - وشيوع المناظرات والجدل . يعيننا إلى حد كبير تشخيص الشيخ الحضرى ، لأنه يركز على الأثر الذى يحدثه الانحسار والانكسار فى عقل الأمة ونخبها المثقفة بوجه أخص .

فهو يسجل أن تيار الاجتهاد والإبداع قد اختفى . فبعد أن كان الفقهاء وكافة أهل العلم يشتغلون أولاً بالبحث فى الكتاب والسنة ، وهما أساس العلم الشرعى والاجتهاد ، « صار الواحد منهم يتلقى كتب إمام معين ، ويدرس طريقته التى استنبط بها مادونه من الأحكام . فإذا أتم ذلك صار من العلماء والفقهاء . ومنهم من تعلو به همته فيؤلف كتاباً فى أحكام إمامه ، إما اختصاراً للمؤلف سبق أو شرحاً له ، أو جمعاً لما تفرق فى كتب شتى .. ولا يجوز الواحد منهم لنفسه أن يقول فى مسألة قولاً يخالف به إمامه ، كأن الحق كله نزل على لسان إمامه وقلبه . حتى قال طليعة فقهاء الحنفية فى هذا الدور وإمامهم - أبو الحسن الكرخى - كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهى مؤولة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك فهى مؤول أو منسوخ » ! .

أى أن الأمر لم يقف عند حدود الضحالة العلمية . والتمسح في أفكار السلف . ولكن الفقر العلمى اقترن بالغرور ، والاجترأ على كتاب الله وسنة رسوله ! . وهو يسجل ثانيا أن العقم الفكرى أفرز حالة من التعصب المذهبي ، بين فرق المسلمين وتياراتهم المختلفة ، مما فتح الباب لمختلف رياح الفتنة والخصومة ، حتى كاد يصل الأمر إلى « تحريم أن يقتدى أحد في الصلاة بمخالفه في المذهب ، اعتمادا على قاعدة لاندرى متى وجدت ، وهى أن العبرة في الاقتداء بمذهب المأموم لا بمذهب الإمام .. إذ أن كثيرا من صلاة الشافعية لاتصح في نظر الحنفى . والعكس صحيح واتهم بعضهم بعضا بأن أئمتهم خالفوا صريح الكتاب والسنة في بعض مسائل . وبنوا على ذلك أن القاضى لو قضى بها يبطل حكمه » - (ص ٢٥١) .

في هذه المرحلة - يذكر المقرئ في خطته - أبطل العزيز حاكم مصر صلاة التراويح في جميع مساجدها . وكانت تحدث مصادمات وفتن بين المصريين السنة والشيعة حتى روى أنهم قطعوا لسان من احتج على منع صلاة التراويح . وضرب رجل من أهل مصر ، وطافوا به في المدينة ، لأنهم وجدوا عنده كتاب الموطأ لمالك بن أنس ! . في خط مواز لتدنى المستوى العلمى ، وشيوع التعصب والتقليد ، انفتح الباب على مصراعيه لمجالس الجدل والمناظرة والثرثرة . إذ الفراغ لانهاية له . واللغو لا يتطلب علما ولا فقها . والأمر كذلك فقد « شاعت مجالس النظر شيوعا كثيرا ، حتى لاتكاد مدينة كبيرة تخلو من عقد تلك المجالس بين كبيرين من علمائها ، ولا سيما في العراق وفي خراسان - وكانت تعقد أمام الوزراء والكبراء ، ويحضرها أهل العلم ، كما كانت تعقد في مجالس العزاء » ! .

« وألفت الكتب في قواعد النظر ، وأطلق عليها أدب البحث . وكانت مجالس النظر أولا في علم الكلام ، حتى أدى بهم ذلك إلى التعصبات الفاحشة والخصومات الفاشية ، المفضية إلى إهراق الدماء وتخريب البلاد . فالت نفس بعض الأمراء إلى المناظرة في الفقه وبيان الأولى من مذهب الشافعى وأبى حنيفة على الخصوص . فترك الناس الكلام وفنون العلم ، واثالوا على المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة على الخصوص » .

والشيخ الخضرى ينقل في كتابه شهادة طريفة ومحنة - أيضا - لأحد شيوخ تلك المرحلة ، قال فيها لبعض صحبه : لاتعلق كثيرا لما تسمع منى في مجلس الجدل . فإن الكلام يجرى فيه على ختل الخصم ومغالطته ، ودفعه ومغالبته . فلسنا نتكلم لوجه الله خالصا . ولو أردنا ذلك لكان خطونا إلى الصمت أسرع من تطاولنا في الكلام . وإن كنا في كثير من هذا

نبوء بغضب الله تعالى ، فإننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله !- (ص ٢٤٨) .
في ظل الانحطاط العباسي شاعت تلك الأمراض الفكرية . وانعقدت مجالس الثروة
والجدل في كل مكان ، حتى اتصلت بمجالس العزاء . وكان الإفلاس الفكرى قرين
الإفلاس السياسى . وكان سقوط بغداد بأيدي التتار هو الخاتمة الطبيعية التى لم يفاجأ بها
أحد . لأن السقوط الحقيقى كان قد تم قبل وصول جيوش التتار بزمان ! .

* * *

لقد كان الإمام الغزالى أحد الذين شهدوا تلك المرحلة ، بل كان أحد المشاركين في
مجالس المناظرة والجدل ، لكنه انسحب منها مدركا مخاطر التورط في معاركها الوهمية .
وكعالم أنار الله قلبه وبصيرته ، فإنه عكف على كتابة مؤلفه الموسوعى « إحياء علوم
الدين » ، في محاولة منه لإزالة الركام الذى ران على علوم الشرع بفعل عصور الانحطاط .
وافتح الجزء الأول من الإحياء . « بأحاديث عن العلم المحمود والمذموم ، وبكشف
التلبس الذى يقع فيه المتناظرون وأهل الجدل ، والآفات والمهلكات التى تترتب على
ذلك ، مما يصيب عقول المسلمين وصفهم بأبلغ الضرر .

وقف الغزالى بحزم ضد الجدل الذى لا يحق حقا ولا يبطل باطلا ، ووضع ضوابط
للحوار المثمر ، تعيننا إلى حد كبير في السياق الذى نحن بصددده . فقد حدد لهذا الحوار
شروطا أهمها :

— أن ينشغل المرء بما هو ملزم به وواجب عليه أولا . « ومن عليه فرض عين فاشتغل
بفرض كفاية ، وزعم أن مقصده الحق فهو كذاب » .
— ألا يكون هناك ما هو أهم من المناظرة . « فإن رأى ما هو أهم ، وفعل غيره فقد
عصى » . بمعنى أن تكون الأولويات واضحة بحيث لا يخوض المسلمون في جدل أيا كانت
أهميته ، بينما يناديهم الواقع للانشغال بما هو أنفع وأجدى . وقد مثل الغزالى لهؤلاء بمن يرى
جماعة شرفوا على الهلاك من العطش ، وهو قادر على إحيائهم بأن يسقيهم الماء ، ولكنه
انصرف إلى تعلم التمريض أو الحجامة ! .

— أن يكون المشارك في الجدل والمناظرة من أهل العلم ، أى صاحب رأى وليس مقلدا
لغيره ، حتى إذا ظهر له ضعف رأيه وحجته ، جاز له أن يتركه ، ملتزما بالحق الذى ظهر .
أما إذا كان أسير وجهة نظر مسبقة ، عاجزا في التحول عنها ، فلا جدوى من مناظرته .
— ألا تتم المناظرة في المطلق أو في الأمور بعيدة الوقوع والاحتمال . وإنما تتم في مسألة

واقعة أو قريبة الوقوع غالبا . وقد كان هذا دأب الصحابة وشأنهم . وقد وضع الغزالي هذا الشرط بعدما لاحظ أن « المناظرين لا يهتمون بانتقاء المسائل التي تعم البلوى بالفتوى فيها ، بل يطلبون الطبوليات التي تسمع ، فيتسع الجدل فيها كيفما كان الأمر » .

- أن تكون المناظرة بعيدة عن الجمهور وعن أكابر السلاطين . « فإن الخلوة أجمع للفهم وأحرى بصفاء الذهن والفكر ودرك الحق . وفي حضور الجمع ما يحرك دواعي الرياء ، ويوجب الحرص على نصره كل واحد نفسه ، محقا كان أم مبطلا » .

- أن يكون المحاور في طلب الحق كناشد ضالة ، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه ، ويرى في رفيقه معينا لاختصا . (بتصرف في الصياغة - ص ٤١ - ٤٣) .

إن استحضار هذه الشروط والضوابط ، وقياس حواراتنا ومناظراتنا عليها ، كفيل بكشف القيمة التي تمثلها تلك الحوارات التي تطل علينا أو نستدرج إليها . سواء من حيث انشغالنا عن الفروض العينية التي تمثل التزاما شخصيا لكل منا ، إلى فروض كفائية يمكن أن يقوم بها غيرنا . أو من حيث تورطنا في الجدل حول القضايا الهامشية ، مما يلهي الناس ويصرف انتباههم عن مشكلاتهم الحقيقية أو المصيرية . أما حواراتنا التي تتم في المطلق ، في الغيب أو في افتراضاتنا البعيدة ، فلعلها مازالت ماثلة في أذهاننا ، وما حديث القيامة منا ببعيد .

أما استحضارنا لصفحات التاريخ ووقائعه . فأحسبه مفيدا لنا في الإجابة على السؤال الكبير : لماذا يتدنى مستوى الحوار ، حتى يتحول الخطاب فيه إما إلى رصاصات فارغة أو رصاصات طائشة ؟ .

ونحن لا نريد أن يكرر التاريخ نفسه . حيث يدور الفلك دورته ، ويمضي ركب العالم محققا قفزاته إلى الأمام عاما بعد عام ، ونحن قابعون في أماكننا نطلق على اللاهوف ، تلك الرصاصات الفارغة أو الطائشة .

لا نريد أن نكرر تلك المشاهد الحزنة التي ثبتت في حقنا الدهول والغيوبة المستمرة عن الواقع . وهو ما يذكره الباحث الهندي وحيد الدين خان بحسرة ، في مؤلفه « واقعنا ومستقبلنا في ضوء الإسلام » مستعرضا شريطا مفعجا من سجلات التاريخ ، عندما وصل البرتغالي فاسكو دي جاما إلى جنوب الهند ، عن طريق رأس الرجاء الصالح ، مبتدئا مسلسل تقويض وتفتيت عالم الإسلام في آخر القرن الخامس عشر ، ولم ينتبه مسلمو الهند إلى زحفه ، لأنهم كانوا « يطوفون في عالمهم الروحاني ، ويتجادلون حول وحدة

الوجود» !- وعندما كان العالم يتجه إلى ثورة الطباعة في آخر القرن الثامن عشر ، بينما عالمنا مشغول بالحرب على البدع ، من زيارة القبور إلى تدخين السجائر ! (ص ١٨٢) .
لقد نعى أحد الفقهاء اللبنانيين - السيد محسن الأمين - على أهل المشرق أنهم ظلوا يتعاركون حول الخلافة ، حتى دارت الدائرة على الجميع ، وأصبح « الخليفة » هو المفوض السامي الفرنسي !- وقالها أحد شيوختنا المصريين - عبد العزيز البشري - إننا مازلنا نختلف حول غسل أو مسح القدم ، حتى أصبحنا لانملك من وجه الأرض موضع قدم ! .
ألا ترون أننا مازلنا ماضين على الطريق ذاته ، بإصرار مدهش على الهروب من الواقع .
ونخوض معارك نقطة الصفر؟! .

هَذَا الذُّهُولُ الْقَوِيُّ

من مصادفات الأقدار وسخرياتها ، أنه بينما كنا نتحدث في بلادنا عن الجن ، فإن مؤتمرا علميا محترما لأهل الاقتصاد انعقد في استراليا هذا الشهر لبحث مسألة العفاريت ! . ورغم التشابه الظاهر في العنوان ، فإن الموضوع كان مختلفا ، بل متناقضا تماما . فنحن هنا كنا نتحدث في الغيب والوهم . وهم هناك كانوا يبحثون أحدث تطورات وتحديات عالم الحقيقة . كنا قاعدين نلوك أقوال السلف ومرويات الخلف . وننقب في الموروث عن الأساطير والخرافات . بينما هم تنادوا وركضوا إلى آخر الدنيا ، مستنفرين وعيهم وخبراتهم العلمية ، لمواجهة خطر صاعد يهدد صناعتهم وبضاعتهم ومستقبلهم .

إذ لم تكن « العفاريت الصغيرة » هكذا أسمتها أبحاث المؤتمر سوى تلك الدول الوليدة التي اقتحمت عالم الصناعة في السنوات الأخيرة ، بهمم مذهلة وقدرات بشرية عملاقة ، فتحولت بسرعة إلى منافس قوى وعنيد للدول الصناعية الكبرى . وكان في مقدمة تلك الدول « العفاريت » كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونج كونج وتايلاند وبعضها لايتجاوز في التعداد حجم سكان حي شبرا في القاهرة ، بينما لايتجاوز في الميلاد إمارتي عجمان والفجيرة ! .

هؤلاء « العفاريت » بسبيل نقل عرش الصناعة من أوروبا والولايات المتحدة واليابان إلى الجزر الصغيرة المتناثرة على الشاطئ الآسيوى . أى أنهم كادوا يفعلون في زماننا مافعله جن سليمان ، الذين نقلوا إلى حضرته عرش بلقيس في ملح البصر ، كما يشير القصص القرآنى . حتى أنه مامن صناعة ذات قيمة ظهرت في تلك الدول الكبرى ، إلا ونقلها أولئك العفاريت - أيضا - في ملح البصر . وما انفك كل واحد منهم يردد على مسامع جمهور المستهلكين في العالم ، مقولة جن سليمان : أنا آتيك بها ! .

الأمر يدعونا إلى الحزن والخجل . ليس فقط بسبب ما صار إليه موقع كل منا - قولا وعملا - في خريطة الحاضر . ولكن أيضا مما يمكن أن يأتي به المستقبل ، إذا استمرت مسيرة كل طرف في الاتجاه الذى تخيره وانحاز إليه . فحققنا نحن قفزاتنا وإنجازاتنا في عالم الغيب ، وفازوا هم بالتفوق والصدارة في عالم الشهادة .

هذا الشعور بالحزن والخجل ذاته ، يستشعره المرء عندما يتابع التقارير التى بدأت تخرج أخيرا من بوخارست ، عن الإجراءات الحازمة التى اتخذتها رومانيا للخلاص من كافة ديونها الخارجية (١٤ بليون دولار) ، مع حلول عام ١٩٩٠ . وكان آخر هذه التقارير مانشر فى « الأهرام » حول تعبئة الأمة لرد مهانة العجز عن سداد مديونية الآخرين . وكيف انعكس ذلك على سياسة استهلاك الكهرباء والغاز والمياه والنفط والاستيراد والتصدير ، حتى خفت الإضاءة فى الشوارع والمتاجر . وباتت المياه تقطع كل يوم فى ساعات معلومة . ولم يعد الإرسال التليفزيونى - غير الملون - يتجاوز ساعتين فقط كل مساء . وعلى الجملة ، فقد تحولت رومانيا إلى « ورشة عمل » لها هدف محدد ، موقوت الإنجاز فى أجل محدد . بحيث أن الكل بات يعيش الأزمة ، والكل بات له دوره فى حلها . بالجهد أو بالعزم .

وعلى أهمية هذا البعد وقيمته ، فإن الأهم من الجدية والحزم فى إنجاز الهدف المنشود ، هو الأسلوب الذى يرى عليه الناس . والرسالة التى تحملها هذه الإجراءات إلى كل فرد فى المجتمع ، بصورة ترسى فى أعماقه قima معينة ، تنطبع بالضرورة على سلوكه الخاص . بنفس المقدار ، فإن التطابق بين الأصل والصورة فى حياة الناس ، له مردوده وتأثيره بالغ الأهمية . إذ يستطيع القادم أن يرى حقيقة المجتمع عندما يطالع صورته ، التى تقدم خالية من التدليس والتزوير . فمن أول نظرة يدرك القادم أن هذا بلد يعيش أزمته على السطح وفى القاع ، ويسعى بصرامة وشجاعة - فى العلن - لتجاوز هذه الأزمة . بمزيد من العمل والعرق وشد الأحزمة على البطون ، وليس بمزيد من الاستدانة والركض وراء الهبات التى يقدمها الآخرون ، واعتبار الصداقات إنجازات وانتصارات ، تقام لأجلها الأفراح والليالى الملاح ! .

* * *

ينتاب المرء منا ذلك الشعور بالحزن والخجل ، عندما يرتد ببصره إلى واقعنا ، حيث التناقض بين والهوة واسعة بين الأصل والصورة فى حياتنا ، حتى أننا لانبالغ إذا قلنا إنه لم

يعد بيننا من يعيش حقيقته ، لا على المستوى الفردى ولا على المستوى الجماعى . لا فى السطح ولا فى القاع .

فمن يطالع صورنا ، كما هى مرسومة أو مطبوعة على جدران وواجهات مجتمعا ، لا يخطر على باله أن وراء هذه الجدران وتلك الواجهات اللامعة والباذخة ، واقعا مازوما ، يعانى من أمراض التخلف والهزيمة . ويعيش عائلة على الدنيا فى مأكله وملبسه وسلاحه ، بينما تمسك الديون بخناقها ، ربما لخمس أجيال مقبلة من سلالة ، على الأقل ! . نحن نسمع بالأزمة ولانعيشها . والذين يعانون منها لم يبلغهم بعد أنهم مطالبون بالمشاركة فى مسئولية حلها . لم توجه إليهم دعوة بهذا الخصوص . لاصراحة ولاضمنا ، بل لم يبلغهم بعد - بشواهد عملية ومقنعة - أن هناك هدفا وطنيا أو قوميا بهذا المضمون مطروحا على الكافة ، ومأخوذا بما يستحقه من صرامة وجد .

وبينا الرسالة المعلنة على مختلف جدران وواجهات مجتمعا حملة بإشارات رفع التكليف عن الناس ، وإعفائهم من مسئولية المشاركة فى العبء والغرم ، فإن الرسائل الأخرى المتوالية ، المثبثة على مختلف موجات الخطاب العام ، تحمل دعوات مستمرة لمزيد من الاستهلاك ، ومزيد من التنافس على اللذائذ والمغريات ومختلف مظاهر الأبهة والوجاهة . تردد تلك الرسائل بفصيح اللسان وصريح العبارة مثلنا الشعبى التبعس : احنى اليوم وأمتى غدا . أو قرينه الذى يقول : اصرف مافى الجيب يأتيك مافى الغيب ! .

خذ مثلا قضية فى خطورة مياه النيل ، التى هى مصدر الرى والشرب والطاقة . فى السنوات الأخيرة بدأ الخبراء يحذرون من انخفاض منسوب المياه ، بسبب شح الأمطار الذى سبب كارثة الجفاف فى العديد من الدول الأفريقية . بدءوا ينبهون إلى أن مصر بدورها باتت مهددة فى مياهها ، وأن الاقتصاد فى استهلاك المياه مطلوب بإلحاح ، تحسبا لخطر قد يحيق بالامة ، لسنوات عجاف ، لا يعلم إلا الله أثرها أو مداها .

ورغم أنها مسألة قياس وحقائق علمية لا مجال للاجتهاد فيها ، فإننا لم نعدم مسئولا فى وزارة الرى ، من خريجي مدرسة « احنى اليوم » و « اصرف مافى الجيب » ، يطلع علينا معلنا على الكافة أن « كله تمام » ، وأنه ليس هناك خطر ولا يحزنون ! ،

وأكثر من ذلك فإن الحملات التى كان التلفزيون يبثها لترشيد استهلاك المياه ، ودعوة الناس إلى مجرد إغلاق الصنابير (وهو الأصل الذى لا يحتاج إلى دعوة) ، هذه الحملات تصاب بالسكتة القلبية ، وتتوقف فجأة ! .

وحتى تكتمل الصورة ، فإن الأمر لا يتوقف عند ذلك الحد ، ولكن تطلع علينا

الصحف بأخبار نوافير المياه التي يتم إنشاؤها في إطار عمليات التجميل وتحسبا للأفراح والليالي الملاح ! .

هل رأيتم ذهولا أو غيبوبة بهذا القدر؟؟ .

وما جرى بشأن المياه تكرر في الكهرباء . وإن لم يقل لنا وزير الكهرباء أن « كلة تمام » ، ولوح أمام الجميع في مناسبات عدة بمختلف إشارات التحذير والخطر ، من رايات حمراء وسوداء ، إلا أنه كان يتحدث فيما يبدو من باب إبراء الذمة والإعذار أمام الله . لأن الصيحات لم تترجم إلى إجراءات ، وإنما حدث العكس ، فقد أنشأ التلفزيون قناة ثالثة ، وصرنا نتباهى بأن إرسالنا يغطي ثلاثة أرباع النهار ويمتد حتى منتصف الليل . وفي الأحداث الدولية « الخطيرة » - مثل مباريات كأس العالم في كرة القدم أو التنس - فإن الإرسال يستأنف في أى ساعة من ساعات الليل ، قبل الفجر أو بعده (دعك من المبالغ الضخمة التي تدفع بالعملات الصعبة التي نستدينها مقابل كل دقيقة من النقل بالأقمار الصناعية) .

إذا تتبعنا شريط الصور للمجالات الأخرى فسوف نجد الموقف واحدا ، وإن بدا الوضع مختلفا . وهو أننا أمة لا تعيش أزمته ، ولا تقدم نفسها على حقيقتها ، وبالتالي فإنه لم تتوفر لها بعد الجدية أو العزم المطلوبان للخروج من النفق المظلم .

وإن شئنا مزيدا من المصارحة ، فقد نقول إن تلك الصور التي يطالعها الناس على جدران مجتمعنا وواجهاته تظل محملة برسالة أخرى تقول للجميع إن أوان العمل الجاد لم يحن بعد ، بالتالي فلا كلام ولا سلام ، مما يصب في مجرى رفع التكليف عن الخلق . وإعفائهم من عبء المشاركة وهم المسئولة .

أذهب إلى أى مرفق ، وارقب من فيه ، وحبذا لو كانت لك مصلحة يراد إنجازها . سوف تتبين بعد وقت قصير أن تلك الرسالة قد سلمت إلى كل واحد بعلم الوصول . وأن مضمونها هو أكثر ما استقر في وعي القاعدين أو العاملين . سوف تتبين أيضا أن كلمة الإنجاز قد سقطت من مفردات الخطاب . ولحقت بكلمة أو قيمة مندثرة اسمها « الإتقان » ! .

وإذا أرجعت البصر مرة ثانية فسوف تكشف أننا نتعاش مع حالة فصام مدهشة - مروعة في الواقع - بين الأصل والصورة . وأن المسافة بين الكائن والمطلوب - وليس ما ينبغي أن يكون - كالمسافة بين السماء والأرض . وأن الصور التي تقدم لنا وتعرض في الأطر المذهبة والمنيرة تشهد علينا بالتدليس والتزوير ! .

لقد أخذنا على بعض المتدينين ، ومن بعدهم المثقفين ، انفصالهم عن الواقع في كتابات سابقة . ولكن بات حقا علينا أن ننبه إلى أن الكل متورط فيما هو أسوأ وأمر . إذ أننا جميعا شركاء في الدهول عن واقعنا والانفصال عنه شركاء بالقول أو بالفعل أو بالصمت برضانا أو رغما عنا .

ولئن كان الأولون يفسدون خلايا معينة في جسم المجتمع ، فإن ذلك الدهول العام يهدد الجسم كله . فلسنا بإزاء جماعة من المتطرفين أو المغيبين ، أو فريق من الكتاب والأكاديميين . ولكننا نتحدث عن أمة بأسرها ذاهلة عن حقيقتها ومصيرها . خرجت من التاريخ منذ قرنين على الأقل ، وصار سلطانها الجغرافي محل نظر ، بعدما تفتت واحتلت إسرائيل البعض الآخر ، ودخل البعض الثالث في نفوذ وهيمنة الدول الكبرى ! . ما العمل ؟ .

السؤال يورق ضمير وعقل هذه الأمة ، منذ عقود الإفاقة أو الصدمة . ويؤرخ لها بمرحلة تحلل الإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر ، الذي شهد أول غزو « رومي » لبلاد المسلمين ، متمثلا في احتلال نابليون بونابرت لمصر في سنة ١٧٩٨ . وهو ما عمق الإحساس بالفجوة بين عالمنا وعالم الغرب المتقدم ، وقد عبر عن ذلك الشعور شيخ الأزهر آنذاك - الشيخ حسن العطار - عندما عقدت الدهشة لسانه ، إزاء الأعاجيب التي آتى بها علماء الحملة الفرنسية ، فقال : إن بلادنا لا بد أن تتغير ، ويتجدد بها من العلوم والمعارف ما ليس فيها . ووقف على الأرضية ذاتها تلميذه رفاة الطهطاوي ، الذي كتب بعد ربع قرن ملحا على إيقاظ سائر أعم الإسلام من « نوم الغفلة » .. كي يبحثوا عن العلوم البرانية ، والفنون والصنائع ، وهي التي كمالها بلاد الافرنج ثابت وشائع .

كان الصوت العالي وقتذاك ينطلق من أن مفتاح النهضة في تقنيات الغرب ومختلف « نظمات الفرنجة » . على حد تعبير البعض . في القرن التاسع عشر برز عنصر آخر في النهضة المنشودة هو الاستقلال والحرية وقد بشر به جمال الدين الأفغاني ، وحارب من أجله طويلا في مصر والهند وتركيا ، وحمل اللواء من بعده محمد عبده ورشيد رضا والكواكبي ، الذي أعلن حربه على الظلام والتخلف بكتابه الشهير « طبائع الاستبداد » . وفيه مضى على طريق ابن خلدون ، عندما ذكر في « المقدمة » أن الظلم مؤذن بفساد العمران . إذ خصص الكواكبي فصلا من كتابه للاستبداد والترقي ، لفت الانتباه فيه إلى أن الاستبداد « يقلب السير من الترقى إلى الانحطاط . من التقدم إلى التأخر ، من النماء إلى الفناء » . وذهب إلى أن الاستبداد قد يحول سير الأمة « من طلب الترقى إلى طلب التسفل ، بحيث لو

دفعت إلى الرفعة لأبت وتألمت ، كما يتألم الأجهري . من النور وإذا ألزمت الحرية تشقى ، وربما تفنى كالبهائم الأهلية إذا أطلق سراحها وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق ، يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة ، فلا ينفك عنها حتى تموت ، ويموت هو بموتها » (ص - ١٣٣) .

وكان الكواكبي هو الذى شخص مرض الأمة فيما أسماه « الفتور عام » الذى أصابها . فسرب إليها التخلف والانحطاط والغزوف عن الترقى والأخذ بأسباب النهضة . وعندما دخلنا إلى القرن العشرين كانت قضية الاستقلال السياسى والإفلات من قبضة الاحتلال الأجنبى هما الشاغل الأول لكافة التيارات الفكرية والسياسية ، من ليبرالية إلى إسلامية أو يسارية ، بينما ظلت تقنيات الغرب « ونظاماته » هى النموذج المطروح لتحقيق النهضة .

ورغم أن ثورة يوليو المصرية كانت تدور أساسا فى فلك المشروع الغربى للنهضة ، إلا أنه يظل يحسب لها أنها عمقت الشعور بالاستقلال والخصوصية العربية ، التى كانت حاجزا طبيعيا وتلقائيا يحول دون « الذوبان » فى المشروع الغربى ، وإن كان لا يمنع التأثير والاحتذاء .

وأيا كانت المآخذ التى تحسب على جهود الإحياء الإسلامى ، إلا أنه يظل يحسب لها أنها طرحت البديل الذى يمكن أن يترجم هذه الخصوصية ، ويقيم مشروعا للنهضة موازيا - وإن لم يكن منافسا حتى الآن - للمشروع الغربى .

* * *

والبديل الذى أعنيه لا ينصرف معناه إلى الخطط والبرامج ، وغير ذلك مما قد يتعدد فيه الاجتهاد ويطول الجدل . ولكن أتحديث عن الأساس النظرى أو الفلسفى لمشروع النهضة ، الذى يقوم على عناصر عدة ، فى مقدمتها :

- أن الإنسان لم يخلق عبثا - بالنص القرآنى - ولكنه مخلوق مكلف ، له رسالة يتعبد بها لله سبحانه وتعالى . فهو خليفته فى عمارة الأرض . وحتى يباشر هذه الخلافة على النحو المطلوب ، فقد سخرت له السموات والأرض . وتعين عليه أن يوظف ما سخر له ، وأن يسعى فى مناكبها ، لينهض بالرسالة التى جهل بها .

- أنه لاسبيل للتحلل من هذه الرسالة ، إذ هى مبرر خلق الإنسان ، حيث أن الاستخلاف عن الله سبحانه هو أول ما ذكر فى البيان الإلهى الذى أشار إلى ذلك الحدث

الكوني الهام وفي القرآن الكريم خطاب من الله إلى الملائكة - في المبتدأ - يعلن فيه : إني جاعل في الأرض خليفة (البقرة - ٣٠) .

- بالتالى ، فإن الإنسان إذا لم يمكن من أداء هذه الرسالة حيث يكون ، فعليه إن كان قادرا أن يسيح في الأرض ، وأن يهاجر ليظل على التزامه ومسئوليته . وهو محاسب أمام الله على ذلك ، وينبغى ألا يتعلل بالضعف وقلة الحيلة . وهذا ما تنص عليه الآية ٩٧ من سورة النساء . التى تلحق بها آية أخرى تحث الناس على أن يضربوا في الأرض ، وألا يستسلموا للعود والعجز ، فتقول : ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيرا وسعة .. (النساء - ١٠٠) .

- التكليف بهذه الصورة ليس موجها إلى فريق دون فريق ، ولكنه ملزم لكل إنسان مهما كان موقعه ، بناء على عموم التوجيهات القرآنية من ناحية ، وإعمالا لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ناحية ثانية . وهذا الواجب بدوره ملزم لكل مسلم . بالمواصفات والضوابط الشرعية المقررة .

- بناء على ذلك . فإن عمارة الأرض - سمها التقدم إن شئت - تظل واجبا شرعيا ، وليس خيارا مطروحا على العقل المسلم ، ينحاز إليه أو يعرض عنه . إذ ليس لأحد أن يتدفى بالتكليف ليصبح فى مرتبة البدائل والخيارات ، التى يقوم الانتقاء بينها على التطوع والاقتناعات المتغيرة .

- ولأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب - كما تقول القاعدة الشرعية والمنطقية - فإن اعتبار التقدم واجبا شرعيا ، فإن الأخذ بأسبابه والتحكم من وسائله ووسائله يحتلان ذات المرتبة من الإلزام والوجوب . وفى هذا الصدد فإن الحكمة - أيا كانت صورتها أو منابعها - تظل ضالة المؤمن ، ويظل هو أولى الناس بها ، بحكم رسالته وتكليفه .

- إن التقدم تسرى عليه سنن الله فى الكون . فهو لا يهبط على أحد من السماء ، مهما كان ورعهم وتبتلهم ، ولا يوهب لأمة بالجمان . ولكن يفوز به من يجهد نفسه فى حيازة أسبابه . ومالم يغير الناس من أنفسهم ، ويشقوا طريقهم بسواعدهم وأظافرهم ، فإن الله سبحانه لن يغير من أمرهم شيئا ، ولن ينقلهم قيد أنملة من الموقع الذى اختاروه لأنفسهم . إذ أن نصر الله للمؤمنين معلق على شرط أساسى ومبدئى . هو أن يبادر المؤمنون أنفسهم إلى نصره الله ، بطاعته والالتزام بأوامره ونواهيه وتكاليفه .

- فى نهاية الأمر ، فإن الجميع محاسب أمام الله يوم الدين . حيث تعرض نتيجة التكليف والامتحان على الموازين القسط ، ويصدر الناس أشتاتا ليروا أعمالهم . فمن يعمل

مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره . فالتقدم المنشود لا يؤتى ثماره رخاء وعمارة في الدنيا فقط ، ولكن له ثوابه المرصود عند الله أيضا . والقعود والعجز في المفهوم الإسلامى لا يقفان عند حدود التخلف والانحطاط ، ولكنهما يدفعان بأصحابهما ساعة الحساب إلى عذاب الله وبئس المصير .

* * *

من حق كل أحد أن يسأل : ماذا جرى إذن ؟ .
للسؤال رد وحيد من شقين . أولهما أن سنن الله مضت في الأرض . فمن حاز أسباب التقدم فاز به ومن سار على الدرب وصل . وثانيهما أن الوعي بالتكليف أصابه التخريب والإهدار من جراء عوامل كثيرة ، بعضها خلفته عصور الانحطاط ، وبعضها أثمرته جهود حصار الدين وتشويه الدين ، بفصله عن الحياة وحبسه في المساجد حيناً ، وبمسخ تعاليمه على أيدي من يقدمونه حيناً آخر .

وللدقة والإنصاف ، فإن إهدار الوعي بالتكليف جاء مواكبا لمرحلة إخراج الخيار الإسلامى من البدائل المطروحة لتحقيق النهضة وبلوغ التقدم المنشود . إذ منذ شغلنا بالبحث عن الدواء فى صيدلية الحضارة الغربية - بتعبير مالك بن نبي - فإننا أدركنا ظهورنا تلقائيا إلى ما نملكه فى خزائننا . حتى جاز لنا أن نقول - بعد قرنين من الزمان - إننا لم نتمكن مما عندهم ، كما أننا لم نحاول توظيف أو استثمار ما عندنا .

وعندما كان المسلمون على وعى بالتكليف المنوط بهم . كان العلم عندهم واحدا . إذ كان الدين عندهم يعنى إجادة مختلف فنون الحياة ، وكان التقدم قرين التعبد . وعندما بدأ الخلل يتسرب إلى الواقع الإسلامى ، اختلت النظرة ، فبدعوا يفرقون بين العلوم العقلية والنقلية ، مما سرب ريح التفرقة بين الدين والواقع . وفى عصور الانحطاط والتفسخ أضيف إلى العقل والنقل أمر آخر ، أطلق عليه ذو النون المصرى - المتصوف المثير للجدل - اسم « الكشف » . الذى كان بمثابة منحى جديد فى معارف الإنسان ، لاعلاقة له لا بالعقل ولا بالنقل . وإنما يقوم أساسا على ما يسمى بالمعرفة القلبية والوجدانية أو الجوانية . إذ بمقتضاه يخرج الإنسان من النواميس والقوانين والسنن التى تحكم الكون ، ليخلق فى فلك خاص به ، هائما أو نائما ، لافرق ! .

إننا بحاجة ملحة لأن نرد أمورا كثيرا إلى نصابها ، لنصحح خللا فادحا أصاب حياتنا العقلية والنفسية على مر سنوات طويلة من التقهقر والخذلان .

ورغم أن الأمر أعقد من أن يعالج في أسطر قليلة . وأكبر أن يتصدى له فرد أيا كانت قدرته ، إلا إذا جاز لمثل أن يمضي في حوارهِ وتصورهِ ، فقد أقول إن الوقت قد حان لكي نحسم المنطلق في خيارات التقدم المتاحة أمامنا . وأزعم أنه في ظل تنامي المد الإسلامي الذي تتسارع خطاه أمام ناظرينا ، فإن الفرصة متاحة لنا ، لكي نرشد هذا المد ونستثمره . بحيث يصبح خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الخلف وسبيلا إلى التقدم لا تكريسا للتخلف والتواكل .

بوسعنا أن نستخلص من هذا المد دعوة إلى عودة الوعي الغائب ، ورد الاعتبار إلى العديد من القيم الإيجابية التي مسخت وأهدرت ، وطردتها « العملات الرديئة » التي أغرقت أسواقنا .

وربما كان إحياء الشعور بالتكليف ، واعتبار الإعمار والإنجاز واجبا شرعيا وفرض عين على كل مؤمن في هذا الزمن ، في مقدمة السبل التي قد نستطيع بها أن نحیی الموات الذي ران على قلوب بغير حصر ، فأصاب حياتنا بالجدب والعقم ، ووصم واقعنا بعار التخلف والعجز .

والوعي بذلك لا يطالب به عامة الناس وحدهم ، ولكن من يقودونهم ويوجهونهم ، فيرجحون قيمة على أخرى ، ويضربون المثل الواجب الاحتذاء والتقليد ، هؤلاء هم الأولى بالخطاب في هذا المقام .

فتربية الناس على مثل هذه القيم شيء مهم ، ولكن المثل التي يطالعونها أمام ناظرهم أهم . لأن صلاح أمر القاطرة ، كفيل بتأمين مسيرة المقطورة ! .

عَنِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

انفتح ملف الحكم الإسلامي عندما كتبت قائلا إن الدفاع عن الحرية والديمقراطية هو قضية الساعة ، ومفتاح كل حل ، حتى الحل الإسلامي ، إن الحديث عن البيعة والإمامة في الظروف الراهنة ترف لا نحتمله ولغو ننكره ... ما إن قرئ هذا الكلام حتى لاحقتني التساؤلات والالتهامات . الذين يحسون الظن بى تساءلوا واستفسروا ، وآخرون نصبوا محاكم مستعجلة ، وأصدروا أحكامهم بالإدانة ، وإن لم يبلغنى نبأ العقوبة بعد ! . ولست هنا بصدد تسجيل مرافعة للدفاع ، ليس فقط لأن الغمز والالتهام باتا من أدب الحوار فى مدارسنا الفكرية والسياسية المعاصرة ، ولكن أيضا لأن من هم أعظم منى شأننا ألصقت بهم تهم أشنع مما أصابنى ، فإذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية قد اتهم بالزندقة ، فإن مثلى لابد وأن يحمد الله ويشكره ، ويقبل يده ظهرا بكف ، إذا نسب إليه مجرد الابتداع أو العلمنة ! .

وما كان لى أن أعود إلى الموضوع لولا أننى وجدت فى رسائل الذين استفسروا وفى دعاوى الذين اتهموا أمورا جديرة بالمناقشة . بعضها يتصل بمخاوف بعض الإسلاميين ، وبعضها يعكس عللا والتباسات تعاني منها قطاعات عريضة من تلك الأجيال الإسلامية الصاعدة ، ممن لقنوا بأن الحكم هو القضية وأن الشريعة مجموعة قوانين ، وأن الديمقراطية من منتجات بلاد الكفر ! .

ولست أخفى أننى انتهزتها فرصة لأطرح للمناقشة تصورا فى مسألة الحكم أو تطبيق الشريعة ، وهى القضية التى باتت تحتل أولوية قصوى عند مختلف الكوادر الإسلامية ، فضلا عن أنها باتت محل إجماع كافة المتدينين فى زماننا .

* * *

إن أكثر ما يثير الانزعاج والقلق حقا ، هو تلك الخصومة يكنها كثير من المتدينين لفكرة الديمقراطية . وهي خصومة ليست مقصورة على بعض الشباب الذى لم يتل حظه الكافى من المعرفة أو الدراية ، ولكنها تمتد للأسف لتشمل بعضا من الدعاة والمفكرين الإسلاميين . وأكثر ما يؤخذ على فكرة الديمقراطية عند هؤلاء أنها أولا فكرة غربية ، ثم أنها تعنى حاكمية البشر ، وليس حاكمية الله سبحانه وتعالى ، بحيث لا تكون هناك ضوابط للممارسة باستثناء قاعدة الأغلبية . وهو الأمر الذى أدى إلى إباحة الشذوذ الجنسى بموافقات برلمانية فى بعض الدول الأوروبية . (هذا المثل - بالمناسبة - يرد فى كل نقد « إسلامى » للديمقراطية) .

ونحن نقر ابتداءً بأننا لانطرح الديمقراطية بديلا عن الشورى - ثم إننا نرى فى كلمة الشورى تعبيرا أصدق عن انتمائنا وعقديتنا وهويتنا الفكرية - وفوق ذلك فإننا نعتبر أن محيط الشورى أوسع من المحيط الذى تحمل به كلمة الديمقراطية - بالتالى فإننا نعد الشورى هى الوضع الأفضل للممارسة السياسية فى الواقع الإسلامى ، لكننا لاناصر الديمقراطية ، وإنما نعتبرها فى مقام المفضول . بحيث إذا لم تتح الفرصة . لإقامة مجتمع الشورى - لأية أسباب موضوعية - فإننا ننحاز على الفور إلى جانب الديمقراطية . باعتبار أن المفضول هو الأجدر بالإحلال إذا غاب الأفضل .

ولسنا نعرف لماذا يفترض دائما أن انحياز نفر من المسلمين إلى الديمقراطية يعنى بالضرورة تخليهم عن الالتزام بشريعة الله ، أو قبولهم للاعتراف بشرعية الشذوذ الجنسى ؟ ..! ولماذا لا يتصور البعض أننا نقف إلى جوار الديمقراطية فى حدود الالتزام بشريعة الله وقيم الإسلام ؟ .

ثم إننا نستغرب موقف الذين يقولون « إما الشورى وإلا فلا » ، الأمر الذى يسلمنا إما إلى الفوضى ، أو إلى الديكتاتورية وحكم الفرد ! .

هذه العقلية هى ذاتها التى رفضت فكرة الدستور فى تجارب سابقة ، بحجة أنه من بدع عالم الكفر ، وأنه يعنى إلغاء دور القرآن الكريم ، كتاب الله ودستور المسلمين الدائم . وهى فكرة ساذجة أو ماكرة أريد بها إطلاق يد الحكام فى أمور الأمة بغير ضابط ولا رابط . حدث ذلك بعد ثورة الدستور فى إيران سنة ١٩٠٦ ، وحدث أسوأ منه فى اليمن إبان ثورة ١٩٤٨ ، فى عهد الإمامة . فى إيران قال بعض العلماء ، لماذا الدستور وعندنا كتاب الله - حتى أفق أحدهم بأن النظام الدستورى ضد الإسلام . بينما فى اليمن روج أعوان الإمام أن دعاة الدستور لا يعترفون بكتاب الله ، وينكرون جدوى القرآن وصلاحيته لهذا

الزمان . وصدق البعض هذا الرأي ، حتى صارت كلمة «مدّستر» سبة في الجبين ،
وشتيمة مقذعة تجرح اعتقاد المرء ومكانه بين الناس ، ومما يذكره أحمد الشامي ، أحد
رجال الثورة ، في مذكراته أن الإمام أحمد ، ابن الإمام يحيى الذي قتل في الثورة ، أراد
استنفار القبائل فكتب إليهم يقول إن الثوار أرادوا أن يحل القانون محل شريعة الله ،
«ويستبدل القرآن كتاب الله بالدستور ، وتباع اليمن للنصارى» ! .

ولم يكن هذا الكلام بطبيعة الحال تعبيراً عن الغيرة على كتاب الله . ولكنه كان ذريعة
لاستمرار الحكم الطاغوتي . وهو ما نخشى أن يقودنا إليه الذين يعارضون الديمقراطية لأنها
من واردات بلاد النصارى ، أو لأنها تهدر حاكمية الله .

هذا الموقف المحزن من الديمقراطية ، استوقف شيخنا محمد الغزالي ، فكتب يقول :
لقد شعرت بجزع عندما رأيت بعض الناس يصف الديمقراطية بالكفر . فلما بحثت عما معه
لكفالة الجماهير وكبح الاستبداد الفردي ، وجدت عبارات رجراجة ، يمكن إلقاؤها من
منبر الوعظ .

ورفضت هذه التهويمات ، فقال لي أحد الأذكىاء : لقد وضع الشيخ النبهاني (مؤسس
حزب التحرير الإسلامي) دستورا على النحو الذي تريد . نفذ له على عجل : لقد قرأته .
والفرق بينه وبين الدستور المدني الذي حكم مصر من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٣ ، بعيد
بعيد . إن هذا الدستور الموصوف (بالإسلامي الذي وضعه النبهاني) يحقق من مبادئ
الشورى وإحقاق الحق وإبطال الباطل وضمان الحريات والمصالح العامة ١٠٪ ، أما
الدستور المستورد المبادئ ، فهو يحقق ٩٠٪ من الأهداف الإسلامية .

وكانت للشيخ الغزالي وقفة مع ما كتبه الأستاذ محمد قطب في كتابه «التربية
الإسلامية» منتقدا الآخذين من الإسلام ومن الاشتراكية . ومن الديمقراطية ، وقائلا إن
تلك دعاوى زائفة تلهم الناس في الجاهلية . والقائلون بمثل هذا «التلبيس» يقول الله في
أمثالهم : «أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا
خزي في الحياة الدنيا ..» آخر الآية ٨٥ من سورة البقرة .

وفي تعقيبه على الأستاذ قطب ، قال الشيخ الغزالي : إن هذا الكلام يحتاج إلى ضوابط .
فالديمقراطية ليست دينا يوضع في صف الإسلام . إنها تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ،
ننظر إليه لنطالع كيف توفرت الكرامة الفردية للمؤيد والمعارض على سواء . وكيف شيدت
أسوارا قانونية لمنع الفرد أن يطغى ، ولتشجيع المخالف أن يقول بملء فيه : لا .. لا يخشى سجننا
ولا اعتقالا .

إنها تنظيم سياسى لا يجعل إعلان الحروب مسلاة حاكم متفرعن يطلب المجد لشخصه ،
أو إنفاق المال العام هواية متلاف يطيع هواه ، ولا يخشى حسابا .
إن الاستبداد كان الغول الذى أكل ديننا ودنيانا ، فهل يحرم على ناشدى الخير
للمسلمين أن يقتبسوا بعض النظم والإجراءات التى فعلتها الأمم الأخرى . لما بليت بمثل ما
ابتلينا به ؟ .

إن الوسائل التى نخدم بها عقائدنا وفضائلنا ، هى جزء من الفكر الإنسانى العام ، لا
علاقة له بالغاية المنشودة .. وقد رأينا أصحاب الفلسفات المتناقضة يتناقلون الكثير فى هذا
المجال دون حرج ، الحرج كله أن ندع ديننا ، وأن نزهد فى أصوله وقيمه ، إثارا لوجهة
أخرى مجلوبة من الشرق أو الغرب .

إن دولة الخلافة الراشدة اقتبست فى بناء النظام الإسلامى من موارىث الروم والفرس
دون غضاضة وإذا كنا نستورد من الخارج ثمرات التقدم الصناعى ، وننتفع من خبرات
غيرنا فى آفاق الحياة العامة ، فليكن ذلك فى إطار صلب من شرائعنا وشعائرننا .
إن النقل المستنير هو وحده الذى يبصر أدوات النجاح ويقربها ، ويؤسفى أنه عنصر نادر
بين نفر من المشتغلين ، بالقضايا الإسلامية (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين -
ص ١٠٩ - ١١٧) .

إننا لا نريد أن ننزلق إلى جدل عقيم حول المسميات والعناوين واللافتات ، ونتنازع
حول المفاضلة بين الشورى والديمقراطية ، ثم نستهلك طاقتنا فى ذلك الجدل ، ولا نفوز بأى
منهما . وإذا كان الحد المتفق عليه هو أننا نرفض أى صورة من صور الاستبداد والحكم
الطاغوتى ، ونصر على أن يكون للناس رأيهم فى تقرير مصائرهم وحريةهم فى التعبير عن
معاناتهم ومظالمهم ، ونظل فى هذا وذلك ملتزمين بحدود الله وتعاليمه .. إذا كان هذا هو القدر
المتفق عليه ، فلتعط الممارسة أى عنوان أو وصف ، بغير حساسيات أو عقد أو خصومات •
بالإضافة إلى ذلك ، فقد أسمح لنفسى بتكرار ما سبق أن قلته ، من أننى أنتمى إلى تيار
يرى أنه إذا قدر للتطبيق الإسلامى أن يقوم ، وإذا أردنا له قيامة سوية ومسيرة آمنة ، فليس
أمامنا سوى باب الحرية والديمقراطية ندخل منه ونبدأ به . ذلك أنه فى ظل مناخ الحرية
المفترض والمنشود ، يمكن أن يوضع الأساس السليم لتجربة التطبيق الإسلامى .
وفى غيبة هذا المناخ ، فإن طريق التطبيق يظل محفوفًا بالمزلق والمخاطر ، ولا نستبعد أن
يقودنا إلى صورة للاستبداد أسوأ وأخطر مما نعرف من الصور ، باعتبار أنه فى هذه الحالة
سيكون متسترا بعباءة النصوص الشرعية .

تحتاج إلى وقفة أيضا مسألة الخلافة التي لا تزال تدغدغ مشاعر قطاعات عريضة من الإسلاميين ، حتى اعتبر إحيائها مطلباً يحتل الصدارة في برامج بعض الفصائل (حزب التحرير الإسلامي وجماعة الجهاد المصرية) وكانت الإشارات واضحة في بعض ما تلقيت من رسائل إلى أن صيغة الخلافة كادت تستقر في اقتناعات الشباب باعتبارها جزءاً من الدين ، واجب الإقامة على تلك الصورة أولاً وواجب الإحاطة بهالة من التقديس ثانياً .

ونحن نقدر مشاعر الحنين إلى الخلافة ، ونقر دعوات الداعين باعتبارها شوقاً مشروعاً إلى استعادة بعض الصفحات المجيدة والجليلة في التاريخ الإسلامي . لكننا نكرر القول بأن الخلافة ليست هي الصيغة الوحيدة للتطبيق الإسلامي ، وأن الإسلام لم يحدد صيغة معينة في هذا الصدد ، وإن حدد للحكم أساساً وإطاراً . وقد شاعت المقادير أن تختلف طرائق انتخاب أو تنصيب الذين جاءوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر الراشدي . كما أن منهم من وصف بأنه خليفة (أبو بكر وعثمان) ومنهم من اعتبر أميراً للمؤمنين (عمر بن الخطاب) ، ومنهم من قدم بحسبانه إماماً (علي بن أبي طالب) .

إن إقامة الدين وتنفيذ الالتزامات والتكاليف الشرعية مما ينبغي أن تقوم بهما سلطة إسلامية . ولم يعن الإسلام بكيفية تولي هذه السلطة للحكم ، ولا باللائمة التي توضع على رأسها إنما عني بأمريين أولهما أن تتبوأ السلطة أو السلطان مقعد الحكم برضى الناس المتمثلة في بيعة المسلمين ، وأن تباشر السلطة مسئوليتها على أساس من الشورى . أما شكل البيعة وصورتها وصيغة الشورى وتفصيلاتها ، فذلك أمر ترك للمسلمين يصوغونه كيف شاءوا ، حسب مقتضيات المصلحة في كل مكان وزمان .

يقودنا ذلك إلى قضية الحكم بما أنزل الله وهي أمر دقيق وحساس ، لازمة الالتباس واللغظ منذ نزلت الآيات الثلاث في سورة المائدة التي تصف من لم يحكم بما أنزل الله مرة بالكفر (الآية ٤٤) ومرة بالظلم (٤٥) ومرة بالفسق (٤٧) ، وقد تلقى البعض هذه الآيات ، وتعامل معها من منطلقات متفاوتة . كان أكثرها تطرفاً تياراً سارع إلى تكفير كل من لم يحكم بما أنزل الله ، وهو الأكثر شيوعاً بين فصائل الإسلاميين . وتيار آخر اعتبر أن هذه الآيات نزلت في اليهود وليس في المسلمين ، وبالتالي فإن الرسالة ليست موجهة إليهم . وهو التيار الذي يرى أن الإسلام دعوة دينية وليست نظام حكم ، مثبتاً هنا مقولات الشيخ علي عبد الرازق القاضي المصري - صاحب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذي صدر في العشرينيات من القرن الحالى . وهو لم يشر إلى مسألة توجيه آيات الحكم الثلاث إلى اليهود وعدم اختصاص المسلمين بها ، وإنما أصحاب هذه الفكرة هم بعض المحدثين ،

ومنهم في مصر الدكتور محمد أحد خلف الله ، والمستشار محمد سعيد العشماوى .
وقد أبطل كثيرون مقولة أن الإسلام دين وليس نظاما أو دولة ، وكان في مقدمة هؤلاء
الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس صاحب الكتاب الهام « الإسلام والخلافة » . قال :
الدفع بأن الآيات الثلاث نزلت في اليهود ولاشأن للمسلمين بها ، فتهافته واضح ، لأن
لفظ « من » جاء عاما ، وهو من ألفاظ العموم ، فضلا عن خواتيم الآيات أفادت هذا
العموم ، مما يدخل المسلمين في الحكم أيضا . من ناحية ثانية فليس مقبولا عند أى عقل
سوى أن يطالب اليهود أو النصارى بضرورة الحكم بما أنزل الله - ، على ندرة التكاليف
الحياتية في هاتين الديانتين ، ثم يعفى المسلمون من هذا الإلزام ، وقد جاء دينهم خاتما
لرسالات السماء وعاما لتنظيم شئون الخلق في الدنيا والآخرة .
الفريق الآخر المتبنى لفكرة تكفير من لم يحكم بما أنزل الله ، كان أنشط في الرد
والتعقيب على ما كتبت . باعتبار أن الديمقراطية التي أثبت انحيازى لها ، تعد في عرف هؤلاء
صورة من صور الحكم بغير ما أنزل الله ، إضافة إلى أن الشرعية القائمة في العالم العربى الآن ،
التي دعوت قبلا للعمل من خلالها في مجال الدعوة الإسلامية وإحداث التغيير المنشود ، هذه
الشرعية تقف في المربع ذاته .

وإزاء توالى الرسائل التي تصم النظم القائمة في عالمنا العربى والإسلامى بالكفر . استنادا
إلى النص القرآنى ، فلست أملك سوى دعوتهم لقراءة متأنية لآراء بعض أعلام فقهاءنا
ومفسرينا ، ول مناقشة هادئة حول موضوع الحكم في المنظور الإسلامى .
ذلك أن الحكم عند أهل السنة من الفروع وليس من الأصول (الشيعة الإمامية
يعتبرون الإمامة ليست من الأصول) . بالتالى فعدم إقامتها لا يعد هدمًا لركن من أركان
الدين ، يخرج المسئول عنه من الملة . فضلا عن أن الحكم فعل وليس اعتقادا . والفعل إن
كان مخالفا لما أمر الله به كان معصية ولم يكن كفرا ، إلا إذا كان الفعل بحمد ذاته كفرا .
والفعل إما أن يكون مخالفا لما أمر الله به من الأحكام ، أو مخالفا لما أمر الله به من
الاعتقاد . والأول يعد معصية ولا يرتب كفرا ، إلا إذا جاء نص قطعى الدلالة والثبوت
على أنه كفر . فطاعة الوالدين قد أمرنا بالقيام به ، ولا يتضمن ذلك أمرا بالاعتقاد ، ولهذا
كان عاق الوالدين عاصيا وليس بكافر . بخلاف فعل السجود لله ، الذى أمرنا به على سبيل
الاعتقاد ، وأمرنا بالعمل به تبعا لذلك الاعتقاد . لأن أصل العقيدة الإسلامية أن لا معبود
إلا الله ، ومن هنا كان القيام بالسجود لغير الله كفرا .

مخالفة أوامر الله إذن لا تكون كفرا إلا إذا كانت مصحوبة بالاعتقاد ، ولما كان الحكم

بغير ما أنزل الله في بلاد المسلمين مخالفا لأمر العمل وليس مخالفا لأمر الاعتقاد ، كان ترك ما أنزل الله معصية ، ولم يكن كفرا .

إن واقع الحكم بغير ما أنزل الله ليس عمل كفر لسببين : أحدهما أن الشرع لم يقل عنه إنه كفر ، من حيث هو عمل . يؤيد هذا أن بعض الخلفاء المسلمين حين أخذوا البيعة لأولادهم في حياتهم بالإكراه ، على مرأى ومسمع من بعض الصحابة والعلماء ، وهو حكم بغير ما أنزل الله . ولا نعلم أحدا قال عن هؤلاء إنهم قد كفروا . . .

والسبب الثاني (الذى أشرنا إليه) هو أن الحكم بغير ما أنزل الله ليس فرعا عن العقيدة الإسلامية كالصلاة والسجود لله والصوم والزكاة ، ولذلك فإنه يدخل في عداد المعاصي ، ولا يعد عملا يصم مرتكبه بالكفر . (عبد العزيز البدرى - الإسلام بين العلماء والحكام ص ٤٠) .

يضعنا ذلك في مواجهة آيات سورة المائدة التى تقضى إحداها بكفر من لم يحكم بما أنزل الله . ومفتاح فهم هذه الآيات يكمن في ملابسات نزولها . إذ أنها نزلت في اليهود الذين ردوا حكم الله في رجم الزانى المحصن ، وأبدلوه بالجلد . وكان الرد إعلانا عن الاعتقاد بعدم الصلاحية ، وهو أمر يخل بسلامة اعتقادهم فيما أنزله الله . ثم إنهم بدلوا تلك العقوبة وقرروا من جانبهم عقوبة أخرى مغايرة . فكان الرد والتبديل الصريحان من موجبات الحكم بكفرهم .

نقل الطبرى في تفسيره رواية عن ابن عباس توضح مقتضى حكم هذه الآية على النحو التالى : إن من جحد ما أنزل الله فقد كفر ، ومن أقربه ولم يحكم فهو ظالم فاسق . أضاف ابن عباس : فإن قال قائل إن الله عم بالخبر بذلك عن جميع من لم يحكم بما أنزل الله ، فكيف جعلته خاصا . قيل إن الله عم بالخبر بذلك عن قوم كانوا جاحدين بحكم الله الذى حكم بكتابه ، فأخبر عنهم أنهم بتركهم الحكم على سبيل ما تركوه كافرون . وكذلك القول فى كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحدا هو بالله كافر .

وقال القرطبى فى تفسيره مانصبه : قوله تعالى . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ، الظالمون الفاسقون ، نزلت كلها فى الكفار . ثبت ذلك فى صحيح مسلم . . . أما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب الكبيرة وقيل فيه إضمار ، أى من لم يحكم بما أنزل الله رادا للقرآن وجحودا للرسول الكريم فهو كافر . قال ابن مسعود والحسن ، إن الآية عامة فى كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار ، أى معتقدا ذلك ومستحلا له فأما من فعل ذلك وهو غير معتقد أنه ارتكب محرما ، فهو من فساق المسلمين ، وأمره

إلى الله ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له .

وقال الرازى فى تفسيره مانصه : قال عكرمة قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله إنما يتناول من أنكر بقلبه وجحد بلسانه . أما من عرف بقلبه كونه حكم الله وأقر بلسانه كونه حكم الله . ثم أتى بما يضاده فهو حاكم بما أنزل الله تعالى ، ولكنه تارك له فعلا . فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية .

وقال البيضاوى فى تفسيره أيضا : ومن لم يحكم بما أنزل الله مستهينا به منكرا له ، فأولئك هم الكافرون لاستهانتهم به ، وتمردهم بأن حكموا بغيره . ولذلك وصفهم بقوله الكافرون الظالمون الفاسقون . فكفرهم لإنكاره وظلمهم بالحكم على خلافه ، وفسقهم بالخروج عنه .

وقد زاد ابن القيم الأمر وضوحا فى كتابه « مدارج السالكين » ، عندما قرر أن الكفر نوعان . أكبر وأصغر . الكفر الأكبر هو المرجب للخلود فى النار . والأصغر موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود . وضرب المثل فى الكفر الأصغر بأحاديث عدة منها قوله عليه الصلاة والسلام : اثنان فى أمتي ، هما بهم كفر : الطعن فى النسب والنياحة - وقوله : لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض .

كذلك ضرب المثل فى هذا المقام بآية سورة المائدة ، من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون حيث قال ابن عباس إنه : « ليس بكفر ينقل عن الله ... وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر . وكذلك قال طاووس : هو كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق .

وبعدما استعرض الآراء المتعددة فى هذا الصدد ، قال ابن القيم : والصحيح أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكافرين ، الأصغر والأكبر . بحسب حال الحاكم ، فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله فى هذه الواقعة ، وعدل عنه عصيانا مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة ، فهذا كفر أصغر . وإن اعتقد أنه غير واجب ، وأنه مخير فيه ، مع تيقنه أنه حكم الله ، فهذا كفر أكبر ، وإن جهله وأخطأه ، فهذا مخطئ ، له حكم المخطئين . والقصد - أضاف ابن القيم - أن المعاصى كلها من نوع الكفر الأصغر ، فإنها ضد الشكر الذى هو العمل بالطاعة .

* * *

نأتى إلى قضية الحكم الإسلامى ، أو الحلم الإسلامى الذى بات يراود الملايين من أبناء

هذه الأمة . ومن أجله راجت دعوات وسقط ألوف الشهداء وعذب وشرذ عشرات الألوف ، خلال العقود الثلاثة الماضية . وهي التجارب التي حركت فكر « المراجعة » الذى نلمسه الآن فى كتابات بعض رموز الحركة الإسلامية فى مصر وسوريا وفلسطين بوجه أخص ، وهو مانرجو أن نتعرض له فى حديث لاحق .

لكن الذى يعيننا فى الأمر أن ندرك بأن الله سنا واجبة الاتباع فى إقامة الدعوات ، التى هى فى الأساس خطاب إلى القلوب والعقول ، يبنى عليه الإيمان والالتزام الفردى . يعيننا بنفس المقدار أن ننبه أن حكم الله فى الأرض لن يقدر له أن يقوم إلا إذا أقامه كل امرئ فى نفسه . ولست أقصد بالكل جميع المسلمين على إطلاقهم ، ولكن أعنى أن تتوفر لهذه الدعوة قاعدة عريضة يمكن أن تشكل أساسا لإقامة البناء المطلوب . وهو أمر يحتاج إلى وقت ليس بالقصير . لكن إنجاز هذا الشوط يشكل ضرورة حيوية . وعبور هذه المرحلة هو من طبيعة سنن الدعوات . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم - المدعوم بالوحي والذى تجمعت فيه أعظم السمات الفردية والخصائص القيادية - قد أمضى ثلاثة عشر عاما يربى تلك القاعدة ، التى بها وعلى أكتافها تحقق الحلم منذ أربعة عشر قرنا . وما كان له أن ينجز ما أنجز إلا بعد اجتيازه تلك المرحلة . إذا كان هذا هو شأن صاحب الرسالة وسيد البشر ، فما بالنا نحن ؟!

ما بال بعضنا يتعجل محاولا تجاوز السنن ولى عجلة التاريخ ، الأمر الذى دفعت بسببه المسيرة الإسلامية الكثير ونزفت الكثير؟ .

مأبال بعضنا يسارع إلى التعلق بمختلف المحاولات الزائفة التى تمسحت بالتطبيق الإسلامى ، مستخدمة الأقنعة والرقع وأشكالا خداعة من الألوان واللافتات والمظاهر .. وهى محاولات شوهت الإسلام وأساءت إليه بأكثر مما شوهه وآذاه أعداؤه؟ .

ليكن الحكم الإسلامى هدفا للمسيرة وليس مبتدأها . ولتكن قضيتنا الراهنة هى إقامة حكم الله فى أعماق المسلمين ، بتربية قومية وحث دائب على الالتزام بأدب الإسلام وخلقه ومقاصده . وسعى مستمر لترجمة الحضور الإسلامى على مستوى القاعدة وبين الناس . لقد قيل فى جيل السلف إن الواحد منهم كان يعادل أمة من الناس . ونحن نريد من المخلصين للعمل الإسلامى فى زماننا أن يصير الواحد منهم دولة بين جماعته وأقرانه .

منذ أكثر من ستين عاما ، استولى الشيوعيون على السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، وما زالوا يعلنون بأن الشيوعية لم تتحقق بعد ، وأنهم فقط ماضون على الطريق الموصل إليها . لماذا لا يكون شعارنا « نحو حكم إسلامى » ، انطلاقا من إدراك حقيقة أن بلوغ هذا

الهدف دونه أشواط عدة ، علينا أن نقطعها أولاً ، عبر مختلف المسارات ، وبمختلف الأساليب والمناهج بحيث تتسع صدورنا لكل نبت خيرٍ يزرع ، وكل إجراء تصحيحي يتخذ ، فكل بناء قوم يرسى أساسه ، بحسبان ذلك كله خطى على الطريق ، تقرب الأشواط ، وتنصب في وعاء الهدف المرتجى .

إن حقيقة آجلة ، خير من وهم عاجل . واليقين القادم ، أفضل بكثير من أى شك قائم والذين يسارعون إلى رفع اللافتات وصك الأختام الإسلامية على أبنية هشة وقواعد معوجة أو فارغة ، يصنعون وهما ويدفعون الكثيرين إلى الشك فى جدارة الحل الإسلامى أو جدواه .

وهى مفارقة مدهشة أن يكون جند الله ودعائه ، فى مقدمة الذين يفتقدون إلى الوعي الكافى بسنن الله . وأن يكون دأب بعضهم هو القفز فوق هذه السنن ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً ! .

في تدبير الإمارة

لا نريد أن نشارك في تلبيس الاستفتاء على رئيس جمهورية مصر لاعمامة الإسلام ولاعباءته . لكننا نستقبله في ولايته الثانية بمثل ما كان أهل العلم والدين من رجال السلف - لاتسأل عن الخلف - يلقون الحكام ، مبشرين ومبصّرين ، وأعوانا على الخير ، وجنودا للحق والعدل .

حسبه أن يتبوأ مقعده برضا الناس ، عبر انتخاب ديمقراطي حر ، وأن تتعلق به الآمال في مزيد من الحرية والديمقراطية . ذلك يكفيه ويرضينا ، دونما حاجة إلى عقد بيعة كما تمنى البعض ، أو اكتساب لقب الإمامة العظمى كما دعا آخرون . فليست هذه أو تلك قضية الساعة الآن ، لأننا نحسب أن الدفاع عن الديمقراطية والحرية يحتل المقدمة من تكاليف المرحلة . بل نزعم أنه مفتاح الأمل لكل حل ، بما في ذلك الحل الإسلامي ذاته . ولسنا نفهم لماذا يشغل البعض أنفسهم الآن بالمسميات والأشكال ، ومختلف « الأزياء » الإسلامية التي ترتديها الأنظمة ، بينما لا يلقى هؤلاء بالاً للمحتوى والوظائف والمقاصد . ولئن كان الوضع الأمثل أن يتفق الاسم مع المسمى ، ويتلاءم المبنى مع المعنى ، إلا أنه إذا كان في الأمر خيار - وهو كذلك بالفعل - فنحسب أن المنطق والعقل يدفعاننا إلى الوقوف مع المسمى والمعنى ، دون الاسم والمبنى .

ولعل لا أبالغ إذا قلت إنه في ظل الظروف الراهنة ، فإن الأمر أدق وأكبر من أن نثير فيه خلافا أو جدلا حول الرئاسة والإمامة . أو بين الديمقراطية والشورى ، أو الاستفتاء والبيعة . ذلك ترف لا نحتمله ، بل لغو نستكرهه وننكره . ليحمل رأس الدولة أى لقب كان ، ليكون رئيسا أو ملكا أو سلطانا أو أميرا ، لأن الأهم من اللقب - في تجربتنا العربية بوجه أخص - هو الكيفية التي تدار بها دفة الحكم . هو حجم مشاركة الناس في صناعة

وصيانة مصالحهم ومقاديرهم ، ثم قدر العدل الذى يشيع بين الناس ، ويظل ذوى الحاجة قبل ذوى القدرة .

وليس صحيحا أن الخلافة أو الإمامة ، حتى فى العصور الإسلامية ، هى صيغة الحكم الوحيدة أو المثلى . فضلا عن أنه ليس فى الإسلام - فيما نعلم - شكل معين لنظام الحكم - لأنه عنى أولا بأن يقوم الحكم أيا كان صورته على الشورى ، وبأن يتم برضى الناس وتأيدهم .

وفى المفاضلة بين الشكل والمضمون ، فإن الانحياز القرآنى واضح للمضمون فى الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، التى تقول « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر... » إلى آخر الآية التى اعتبرها الشيخ شلتوت « أجمل آية فى تحديد معنى البر.. » فهى ترشد إلى أن البر لا يرتبط بشيء من المظاهر والصور والأشكال ، وإنما يرتبط بالحقائق ولب الأمور وروح التكليف ، مبينة أن للبر أنواعا ثلاثة جامعة لكل خير : بر فى العقيدة ، وبر فى العمل ، وبر فى الخلق .

لكنه داء تمكن من كثيرين ، حتى استشرى فى واقعنا العام ، فأصاب بعض الإسلاميين كما أصاب غيرهم . حيث بات الجهد ينصرف إلى إقامة الأشكال والهياكل وتعليق اللافتات وصلك الأختام ، بقطع النظر عن الوظيفة والمضمون ، وبغض محزون عن المقاصد والغايات .

فكما أن البعض يحسب أن الديمقراطية تتحقق باصطناع مؤسسات توصف بأنها ديمقراطية ، وأن سيادة القانون تصبح نافذة بمجرد إطلاق الشعار ورفعها فى المحافل والمنتديات ، كذلك الحال عند بعض الإسلاميين الذين يحسبون قيام الإسلام وصحة المسلمين فى خلافة أو إمامه تعلن ، دونما اعتبار كاف لأن تكون تلك خلافة عن الله سبحانه وتعالى فى عمارة الأرض وإقامة القسط ، أو خلافة لأهل الجور والفجور ! .

هى مدرسة واحدة فى التربية والتفكير ، تعنى باللافتة دون القيمة ، وبالشكل دون المضمون ، وباهتاف دون الفعل . وإن شئت فقل إنها مدرسة الجهاد الأسهل التى يتنافس فى ساحتها قصار النفس مع قصار النظر ! .

* * *

الأمر جدير بمناقشة وتحليل ، ليس هذ مكانها ولا هو أوانها ، لأننى أحسب أنه وثيق الصلة فى شق منه بواقع التخلف الذى تعيشه أمتنا ، بينما يتصل فى شق آخر ببعض

موروثات الزكية النفسية العربية منذ عصور التفاخر بالأنساب وتسجيل المواقف بالقصائد والأشعار ، وفي شق ثالث فقد نجد له تفسيراً في تأثر العقل الإسلامى بمخاطر الفتنة الماحقة التى لاحت في أعقاب مقتل الخليفة عثمان بن عفان عندما بدا أن دولة الإسلام مهددة في بواكيرها بالانهيار . خصوصاً لما تقاتل المسلمون وسالت دماؤهم في الموقعتين الفاصلتين « الجمل » و « صفين » . حتى ظن البعض أن الدين ذاته بات مهدداً بالاندثار . ولذا فقد ظل جل هم الفقهاء منصبا على أن تبقى دولة الإسلام بأى شكل وعلى أى صورة . وقال قائلهم إنه « إذا جار السلطان فعليك الصبر وعليه الوزر » - لأن « الطاعة عصمة من كل فتنة ونجاة من كل شبهة » ، كما ذكر الطرطوشي صاحب « سراج الملوك » ، وإن نسبت المقولة الأولى إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب . [نزع نفر من الباحثين هذه الأقوال من سياقها وملابساتها ، واعتبروها موقفاً عاماً لأهل السنة . وهو حكم جائر ، يدحضه أن أئمة أهل السنة الأربعة أؤذوا وعذبوا فيما نسميه الآن « قضايا رأى » ، لم يكتموا فيها كلمة الحق ، وإنما أشاعوها بين الناس ، وأشهروها في وجوه الخلفاء والولاة] .

ونحن لاستغرب كثافة حجم الرسائل الموجهة إلى الحكام من جانب العلماء في ملفات الخطاب الإسلامى ، عبر عصوره المختلفة . لأن الأمر يتجاوز كونه حلماً يراود أهل كل زمان في صلاح أولى الأمر ، ويعبر عنه أهل الرأى بوسائل مختلفة . لأنه في المنظور الإسلامى تكليف والتزام ، بمقتضاه يتعين على العلماء أن يتوجهوا إلى الحكام وأولى الأمر بالإرشاد والنصح ، التزاماً بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ولأن إعلان الرأى والجهر به واجب إسلامى ، ثابت بنصوص القرآن والسنة ، فإن أهل العلم لم يتعاملوا معه باعتباره مجرد حق أو رخصة يخبرون بين فعلها أو تركها ، وإنما أدركوا وجه الالتزام فيه ، بحيث يأثم تاركه ويحاسب أمام الله على التفريط فيه .

من هنا حفلت كتب التراث وأدبيات المسلمين بكم ملحوظ من رسائل العلماء إلى الحكام ، التى تراوحت بين النصائح العامة والتوجيهات الخاصة ، وبين المصنفات والكتب . ومشهورة رسائل الإمام مالك والقاضى أبى يوسف لهارون الرشيد ، وجعفر الصادق وسفيان الثورى لأبى جعفر المنصور ، والإمام الغزالى إلى الوزير السلجوق مجير الدين ، إلى غير ذلك من الرسائل التى يعرضها الباحث العراقى عبد العزيز البدرى ، في كتابه القيم « الإسلام بين العلماء والحكام » .

ورغم أنه مامن كتاب أصيل في الفقه إلا وخصص باباً للإمامة ، إلا أن فن الحكم كان موضوعاً لكتابات أخرى عديدة ، في مقدمتها مؤلفا القاضى أبى الحسن الماوردى المتوفى

٤٥٠ هـ في الأحكام السلطانية ونصيحة الملوك ، وكتاب السياسة لابن حزم (ت - ٤٥٦ هـ) الذي فقد ولم يصل إلينا ، وكتاب سراج الملوك للطرطوشي (ت - ٥٢٠ هـ) ، وكتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر الحضرمي (ت - ٥٧٥ هـ) ، إضافة إلى ما كتبه ابن خلدون في « المقدمة » .

وإذ تلاحظ أن أبرز مؤلفات الخطاب السياسي ظهرت في القرنين الخامس والسادس الهجريين ، فربما تجد تفسيراً لذلك في أن هذين القرنين بوجه أخص شهدا حلقات متصلة من الهزات والاضطرابات والفتن في داخل العالم الإسلامي ومن خارجه ، وهنا نذكر بما قلناه قبل لحظة من أن شئون الحكم ظلت منذ بداية عصور التدوين عند المسلمين باباً ثابتاً في كتب الفقه منذ استقر في الوعي الإسلامي أن الدنيا جزء من الدين ، وأن مباشرة شئون السياسة مما يقتضيه تنفيذ التكاليف الشرعية وإقامة دين الله في الأرض .

ولأسبيل هنا لعرض مضمون تلك الكتب ، لكننا قد نستضيء بآراء اثنين من هؤلاء الفقهاء ، وقد كانا من أهل الحنكة والخبرة السياسية العريضة ، أحدهما - من المشرق والثاني من المغرب . الأول هو قاضي القضاة أبو الحسن البصري - فقيه زمانه ووسيط ملوك بني بويه - في كتابه « نصيحة الملوك » والثاني هو أبو بكر الحضرمي المرادي القاضي والمستشار الذي لازم الأمير أبا بكر بن عمر ، في دولة المرابطين بالمغرب . وهو صاحب كتاب السياسة ، أو الإشارة في تدبير الإمارة .

* * *

ليس كتاب نصيحة الملوك هو أشهر مصنفات الماوردي الخمسة عشر ، إنما أشهرها كتابه « الأحكام السلطانية » ، ويأتي بعده « أدب الدين والدنيا » . ولم يلق كتاب النصيحة حظه الكافي من الذبوع . ولذا فقد أسدت إلينا وزارة الثقافة العراقية خدمة جليلة وللباحثين ، عندما طبعت الكتاب أخيراً (سنة ١٩٨٦) - والماوردي من أهل البصرة - وقد حققه القانوني العراقي محمد جاسم الحديثي .

والماوردي يستهل كتابه بإثبات قضية وتبيان أهمية توجيه الخطاب إلى الحكام أو الملوك ، مؤكداً أنهم أولى الناس بأن تهدي إليهم النصائح ، وأحقهم بأن يخولوا بالمواعظ . إذ كان في صلاحهم صلاح الرعية ، وفي فسادهم فساد البرية . وهو يحشد في هذا الباب مختلف الأحاديث والمأثورات التي تدلل على مدى الخير الذي يمكن أن يعم الأمة ، إذا توفر لها حاكم عادل .

من الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام : إنما الإمام جنة (حصن) يقاتل من ورائه ويتقى به .

وقوله : إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلسا إمام عادل . وأبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأبعدهم منه مجلسا إمام جائر .

وقوله : سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله ، أولهم : إمام عادل .
في هذا المعنى ، أثر عن الحسن البصري قوله للخليفة عمر بن عبد العزيز : إن الله جعل الإمام العادل قوام كل مائل ، وقصد كل جائر ، وصلاح كل فاسد ، وقوة كل ضعيف ونصفة كل مظلوم ، ومفزع كل ملهوف ، وهو القائم بين الله وبين عباده
ومما وجهه قاضى القضاة أبو يوسف إلى هارون الرشيد في مقدمة كتابه « الخراج » : ... إن الله جعل ولاية الأمر خلفاء في أرضه ، وجعل لهم نورا يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور ، فيما بينهم وبين ما اشتبه من الحقوق عليهم . وإضاءة نور ولاية الأمر إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها ... وجور الراعى هلاك الرعية ، واستعانتته بغير أهل الثقة هلاك العامة »

ومشهور في هذا الصدد القول المنسوب إلى خليفة المسلمين عثمان بن عفان : إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . وتلك العبارة التي ردها الحكماء على مر العصور : عدل السلطان أنفع للرعية من خصب الزمان .

وهو يشدد على أهمية موالاة الحكام بالنصح لأسباب عدة ، بينها :
إنهم أكثر الناس أشغالا ، وأعظمهم أثقالا . وأبعدهم من ممارسة أمورهم بأنفسهم ، ومشاهدة أقاصى أعمالهم بأعينهم .

إنهم أبعد الناس من مجالسة العلماء ، وحضور مجالس الزهاد والواعظين والفقهاء ، الذين بهم تشخذ العقول ، وتبصر العيون ويذكر بالغبين . فهم عنهم محجوبون ، وعن مفروضتهم ممنوعون مشغولون .

إنهم أبعد الناس من الاتعاظ بالموعظة .. والقبول للنصيحة إذا خالفت أهواءهم ، لأنهم يغذوهم العز والثروة ، والأمن والمقدرة ، والجراحة والمنعة ، والسرور واللذة ... وهذه كلها خلال تؤدي إلى قساوة القلوب ، والأنفة من تعلم العلوم .

إنهم أقل الناس حظا من النصحاء .. لأن أكثر حاشيتهم من الوزراء والأعوان

والندماء ، لا يكلمونهم إلا بما يوافق أهواءهم ، ولا يستقبلونهم إلا بما يطابق آراءهم .
في هذا المعنى يضيف أن « الغاشين من الوزراء والأعوان لا يألون جهداً أن يخلو الملك
من كل فضيلة ، ويعرى من كل منقبة ومعرفة ، حتى يكون كالأسير المكبول ، والدليل
المقهور بأيديهم ... يديرون في المملكة ما أرادوا ، ويبعدون في الملة من الأهواء المضلة
والأحكام الجائرة ما أرادوا » .

وفي وعظ الحكام والملوك ، فإن الماوردي ينبههم إلى مايلي :

● دفع مضرة أصحاب الأهواء وغلبة وزراء السوء وطلاب الدنيا . مما يؤدي إلى
نفور الحكماء والعقلاء . فإن تحرز السلطان من هؤلاء بإظهار الأمانة والعفة والعدل في
الرعية ، وفتح أبواب النصائح فيها ، أظهر هؤلاء ما يوافق ميله ، وأقبل على السلطان
أهل الدين والحكمة والأمانة والصدق .. فأشاروا عليه بالحق ، ونهوه عن الفساد ،
وأهدوا له النصائح .. « فإن السلطان ساق ، وإنما يجلب إلى كل سوق ما ينفق فيه » .
● قطع أسباب اختلاف الرعية ، بتأليف القلوب على الخير والحق ، وحمل
الناس على ترك الخوض فيما يثير الفرقة والضغينة . فيشتت الصف ويقطع الأواصر
والأرحام .

● الحيلة في حسم أطماع العدو . وجماع ذلك أمران : تأليف قلوب الرعية وجمع
كلمتهم بالعدل والإنصاف والفضل والإحسان ، وعمارة المملكة بهذه الأسباب - ثم
إشاعة العدل والرفق وسائر خصال الفضل .

وهو هنا ينقل المقولة الذهبية : كأيدي عدوك بإصلاح عيوبك .

● ضرب المثل بالخصال الشخصية الشريفة ، التي تشيع الفضائل وتسمو بالهمم بين
الناس . وذلك لا يتأتى إلا بتقوى الله والافتداء برسله واحتذاء سبيل أهل الدين لا أهل
الدنيا ، وأهل العدل لا أهل الحيف والجور ، والاعتبار بمن سبق من أهل الحكم
والسلطان . لأن « فعل الملك أفعال ، وقوله أقوال .. وإذا فعل شيئاً اقتدى به ، فتصير
أقواله سنناً ، وأفعاله سيرة تبقى على مر الزمان » .

ومن النقاط التي يركز عليها الماوردي في سياسة العامة « قضية العدل . فيخصص لها
فصلاً بعنوان « العدل ميزان الله في الأرض » ، يستشهد فيه بالآيات القرآنية الدالة على
ضرورة إرساء العدل في مواجهة من نحب ومن نكره ، ثم بالحديث النبوي الذي يقول

بأنه « مامن وال يلى جماعة ، إلا جاء يوم القيامة ويداه مغلولتان . أنجاه عدله وأهلكه جورته » .

يتصل بذلك قوله « إن الراعى والرعية ، والسائس والمسوس ، هما اسمان من أسماء الإضافة ، لابقاء لأحدهما إلا بالآخر . وأنه ليس حاجة الراعى إلى الرعية بأقل من حاجة الرعية إلى الراعى . وكذلك الملك والملك . ولذلك مثل الناس الرعية بالبدن ، والراعى بالرأس ، وقالوا : إن الرعية إذا هلكت هلك الراعى ، وإذا فسدت فسد حال الراعى . وكلما دخلها نقص فى أموالهم ودمائهم ، رجع ذلك النقص عليه » .

وقوله : إن زينة الملك بصلاح الرعية ، والرعية كلما كانت أغنى وأثرى ، وأجل حالا فى دين ودنيا . ومملكته كلما كانت أعمر وأوسع ، كان الملك أعظم سلطانا وأجل شأنًا . وكلما كانت أوضع حالا وأخس بالا ، كان الملك أخس مملكة ، وأنزر دخلا ، وأقل فخرا .

على هذا المنوال يضى فيقول :

لا ينبغي للملك السائس أن يبنى عمارة منزله بتخريب منازل الرعية . ولا توفير خزائنه وبيوت أمواله ، بإخلاء بيوت العامة وإقلالها . فإنه ليس زينته ومباهاته بعمارة المملكة وكثرة دخلها ووفور أغنيائها ، ومشايخها وفقهائها وذوى آرائها وحكمائها ، بأقل من زينته بعمارة قصوره وفضول دوره ، وكثرة خيوله وجنوده وخدمته وأثاثه .

وليس عزته على أعدائه ، برعيته السامعة المطيعة المحبة له ، الذابة عنه ، بأوهى من قوته بأعوانه وجنوده . ولا خوفه من أعدائه الخارجين من مملكته ، المخالفين له فى ملته وأمته . بأشد من خوفه من مخالفة قلوب رعيته . بل ما يأتية من هذه الأبواب كلها من جهة رعيته ، أبلغ وأرفع وأعظم وأقطع .

* * *

كتاب السياسة لأبى بكر المرادى الحضرمى حققه فى سنة ١٩٨١ أستاذ الفلسفة المصرى الدكتور على سامى النشار رحمه الله ، إبان عمله أستاذًا فى جامعة الرباط . وأضاف به إلى المكتبة السياسية الإسلامية سفرا هاما . فقد كتبه المرادى فى ثلاثين بابا ليحفظه الأمير المرباطى أبو بكر بن عمر - أو من يشاء من الأمراء - على مدى شهر . إذ قدر الفقيه المرادى - كما ذكر فى المقدمة - أنه « إذا تحفظ الفطن كل يوم بابا ، لم يأت عليه الشهر ،

إلا وقد حفظ صدرا كبيرا من الحكمة ، وتعلم أصلا عظيما من السياسة . لهذا السبب فإنه لم يترك بابا من أبواب السلوك العام أو الخاص إلا وتطرق له . ابتداء من الحض على القراءة والتعلم وانتهاء بالمكر والتداهي والتغافل ، أى التحلى بالغفلة مع تمام اليقظة والفطنة . ومن طريف ما ذكره باب بعنوان « فى هيئة الجلوس والركوب وسائر التصرفات » . يتضمن نصائح « بروتوكولية » عديدة ، بينها قوله : إياك وتشبيك الأصابع وإدخالها فى الأنف ، والعبث بالقلنسوة ، ووضع اليد على اللحية وتقليم الأظافر بحضرة الناس أو بحضرة السلطان ، وإذا مشيت ، فلا تضرب برجليك فى الأرض ، ولا تنظر فى عطفك ، ولا تمايل تمايل المرأة . ولا تشب وثوب الطفل ولا تقف على الجماعات . ولا تنتظر أحدا إن تأخر عنك . ولا تقف عنه إن كان معك . وإذا ركبت فاهمز بعقبك . ولا تكثر تحريك رجلك . ولا تضرب الدابة ، واقتصر من حركتها على جذب العنان وإرساله ... وكن على حد من التوسط ، يكون فيه من خلفك أكثر من أمامك . وليكن بإرائك من رجالك أفهمهم ، ويلهم أشدهم وأنفعهم ..

غير أن أهم أبواب الكتاب ما يتعلق بمستشارى الحاكم وكتابه وأعوامه . وخطائه وأصحابه .

فى باب الاستشارة والمستشار يردد الحكمة القائلة بأنه « خاطر من استغنى برأيه » - ويدكر بقول الإمام على بن أبى طالب : من أعجب برأيه ضل ، ومن استغنى بفعله زل . ثم يوجه خطابه إلى من يستحى من المشورة أو يترفع عنها قائلا : إن رأى لم ترده للافتخار ، وإنما أردته لإدراك الصواب . ولو أنك للفخر أردته ، لكان افتخارك بالاستشارة أمدح من افتخارك بترك النصيحة . فإن الحكماء قالوا : الجاهل لا يقبل نصحاءه ، والناقص لا يشعر بنقصه .

ومن أوصاف المستشار التى أوردها المرادى : أن يكون عاقلا فطنا ، فإن الأحق الجاهل إذا استشرته زادك فى لبسك ، وأدخل عليك التخليط فى رأيك - وأن يكون محبا صافيا ، حتى تأمن غشه ويجهتد فى نصحه . وينظر فى أمرك بجميع أجزاء قلبه - وألا يكون حاسدا ، فإن الحسد يبعث أهل المحبة على البغضة ، وأهل الولاية على البعد والفرقة . ومما يوجهه إلى المستشار قوله : إنك مشارك فى عقلك ومروءتك ، وموثوق بدينك وأمانتك ، فإن خنت فى رأيك ، وقصرت من جهدك ، فقد انتفيت بقدرك من جميل خصالك ، ولا خير فى العيش بعد ذلك - واعلم أنك إذا أشرت بالنصيحة قبلها منك العدو المبغض ، وإذا تكلمت بالهوى ، رده عليك الصديق المخلص . واتبعت العدو مدها على

صوابك ، وقطعك الصديق لوما ، ولم يعبأ بك .

باب صفة الكتاب والأعوان والحجاب (السكرتيرون بلغة زماننا وقد كانوا في رتبة الوزارة) يستهل المرادى بقول من قال : كاتبك لسانك ، وحاجبك وجهك ، وعونك يدك . فاختر لنفسك وجهها ولسانها ويدها .

وهو يشترط في الكاتب أن يكون في غاية العدالة والنزاهة ، والمعرفة بالفقه والفصاحة .. لأن الكاتب الماهر يصدر الحق في صورة الباطل ، والباطل في صورة الحق . ويتطلب في الحاجب أن يكون سهل الوجه ، لين العريكة ، سالم الجوارح من كل آفة . عارفا بالناس ومنازلهم وأقدارهم عند رئيسه ، حتى يكون وجهه عنوانا عن وجهه محجوبة ، من غضب ورضى وإبعاد وإدناء .

أما العون - المساعد - فإنه مفتقر إلى أربع خصال : الشدة والسياسة والصدق والطاعة . وهو بحاجة إلى السياسة ليضع كل أمر موضعه الصحيح . واحتاج إلى الصدق لما يتصرف فيه من الأخبار وما ينقله من الصور والتقارير .

ومما يختم به المرادى هذا الباب قوله إنه : من لا يحسن اختيار كتابه وحجابه وأعوانه ، فأحرقى ألا يحسن التصرف في سلطانه .

وفي باب الخلطاء والأحباب ذكر المرادى : إن صاحب السوء من الأشغال الشاغلة ، والآفات النازلة ، والأدواء القاتلة . وأنه يستحب من تخير الأصحاب ، ما يستحب من تخير الطعام والشراب . وصحبة صاحب السوء للاختبار ، كشرب السم للتجربة . وإن صاحب السوء يغذيك من دناءة طبعه ، فتغير به طباعك . ومن لكنة لفظه فيفسد بها كلامك . ومن فساد آدابه فيلين بها رأيك .. ويذيع لك مكتوم السر ، ويدل بنقصه على نقصك ، وبقلة دينه على قلة دينك .

ثم إنك إذا أردته للنصرة خذلك . وإذا أردته للرأي غرك . وإن أطلعتك على عورتك كشفك . وإن خالفته ساعة عاداك وقذفك . ثم إنه يزهد أهل الفضل في مودتك ، ويطمع الأراذل في صحبتك .

والصاحب الفاضل ، إن كان عالما أفادك من علمه ، وزينك بوقاره وأرشدك برأيه . وإن كان حليما ، علمك من حلمه . وإن كان شجاعا أمدك بنصرته . وإن كان جوادا أفادك من بره .

فاجتهد في اختياره ، وثبت في اختباره ، لأنه لا شيء أخفى على الخواص من تخير طبقات الناس . وقد قيل إن الناس كالسيوف . سيف بألف . وسيف بدرهم . وكلاهما مثل

الآخر في العيان ، من قبل مشاهدة البرهان !.

* * *

في بيانه الأول بعد توليه الخلافة ، أعلن عمر بن عبد العزيز على الملأ أن من أراد أن يصبحنا فليصبحنا بخمس !.

يوصل إلينا حاجة من لاتصل إلينا حاجته ،

ويدلنا من العدل إلى ما نهتدى إليه .

ويكون عوننا لنا على الحق ،

ويؤدى الأمانة إلينا وإلى الناس .

ولا يغتب عندنا أحدا .

ومن لم يفعل ، فهو في حرج من صحبتنا والدخول علينا .

قال الراوى : قضى عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهرا فقط في مقعد الخلافة ، لكنه

دخل التاريخ من أوسع أبوابه ، ولا يزال اسمه يضىء منذ ١٣ قرنا !.

عام الجماعة^(*)

لنبتا نجعله « عام الجماعة » .

التمنى منصوب على عام ٨٧ . والأمل معقود على تلك الخطوة التصحيحية التي تمثلت في حل مجلس الشعب المصرى ، وإعادة انتخابه على أسس أكثر استقامة وعدلا . والوصف مردود على سنة ٤١ من الهجرة ، التي التقت فيها كلمة المسلمين على بيعة معاوية بن أبى سفيان ، بعد سنوات التمزق الست ، التي أعقبت مقتل عثمان بن عفان . وبسبب من ذلك التوحد الذى طال انتظاره ، درج المؤرخون على إطلاق وصف « عام الجماعة » على تلك السنة ، التي أخذت مكانها في التاريخ ، داخلة من باب الوفاق ، الذى أعقب مرحلتى « الفتنة » ، ثم « المحنة » .

يسعفنا العنوان ، ويلبى بعضا من أشواقنا ، حتى نرشحه ليعلق على واجهة هذا العام على وجه الخصوص ، إذ شاءت المقادير أن يشهد عام ٨٧ حدثين مهمين ، يوفران فرصة قد لا تتكرر كثيرا للتصحيح الجذرى وبدء صفحة جديدة في مسيرة هذا الوطن ، وربما هذه الأمة أيضا . ذلك أن تجارب السنوات التي انقضت ، مما عشناه ، أكدت للقاصى والدانى أن الذى يصيب مصر - قوة أو ضعفا - يرتد أثره على كل من حولها ، إيجابا أو سلبا . ولئن قيل إنه إذا عز العرب عز الإسلام ، فإننا لانبالغ إذا قلنا أيضا ، إنه إذا عزت مصر عز العرب .

لأنقول ذلك كبيرا أو منّا . وإنما نقرره باعتباره من حقائق التاريخ والجغرافيا ، وإن ظل الأمر مرهونا بأن يبقى « أداء » مصر فى مستوى رصيد التاريخ ومسئولية الجغرافيا . من هنا يكتسب التصحيح أهميته البالغة ، بحسبانه خطوة فى اتجاه رد العافية إلى الجسم المصرى ، وبالتالي إلى الدور المصرى .

(*) البحث نشر بالأهرام والصحف العربية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٧ .

بين أيدينا الآن فرصتان ذهبيتان للتصحيح والتقويم . أولاهما انتخاب مجلس نيابي جديد مما نحسبه أهم أحداث النصف الأول من العام ، وثانيتهما انتخابات رئاسة الجمهورية ، مما يعد أهم أحداث النصف الثاني من العام . واجتماع الفرصتين في عام واحد ، يفتح الباب واسعا لتحقيق العديد من الآمال والطموحات ، حتى يرشح هذا العام بحق ليكون « عام الجماعة » .

من هنا فإنه يهمننا أن نستحضر تلك الصفحة من التاريخ . بل إن مجمل الظرف الذي نمر به يدعونا لأن ننعم النظر في سجل المرحلة الأموية ، حيث نجد فيه بعض الذي يهمننا أن نعرفه ونستوعب دروسه ونتعلم منه .

لقد كانت المرحلة الأموية تعبيرا عن الانتقال من الخلافة المثالية إلى الخلافة الواقعية كما قال ابن خلدون بحق . من القيادة الاستثنائية للأمة إلى القيادة العادية . من ناحية أخرى فإن تلك المرحلة شهدت بناء الدولة الإسلامية الكبرى ، من حدود الصين وإلى ما وراء النهر والأناضول إلى أفريقية وأسبانيا [لاحظ أننا لانجوز تقييما للعصر الأموي الذي شهد أيضا انتقالا في نظام الحكم من الخلافة إلى الملك - مما يحسب عليه - لكننا نتحدث عن « بعض الذي يهمننا » في السجل الأموي] .

كانت نقطة البدء في الانطلاقة الأموية هي لم شمل الجماعة ، وتوحيد الصف بلغة القاموس المعاصر . عبورا على الفتنة التي أثارها مصرع عثمان بن عفان ، والمحنة التي عاشتها الأمة في ظل الصراع بين علي بن أبي طالب ومعاوية . مما هدد بخلخله بناء الدولة الإسلامية ، ولما ينقض على إقامته ٣٥ عاما . وهي الخلفية التي دعت الفقهاء الذين أدركوا حقيقة الخطر إلى حث المسلمين على ضرورة الحفاظ على كيان الدولة بأي ثمن ، حتى ولو قام على رأسها سلطان جائر ، خشية « تحريك الفتنة وتهيج الشر ، ومن أن يكون المتولد من المحذور أكثر » ، كما قال الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين حتى ذهب الطرطوشي صاحب « سراج الملوك » إلى القول بأنه « إذا جار عليك السلطان ، فعليك الصبر وعليه الوزر » . غير ذلك من الاجتهادات التي نقرؤها الآن بحسبانها تعبيرا عن التأثير بمخاوف الفتنة والمحنة ، وخطرها على كيان الدولة والملة ، ولما يشتد عودهما بعد .

وما كان للدولة الأموية أن تنجز دورها التاريخي بغير وحدة الصف التي تحققت في عام الجماعة ، وما كان لها أن تواجه القوى الكبرى في ذلك الزمان (الروم والفرس) دون أن تلملم شتات الداخل ، وتداوى الجراح والمرارات التي تخلفت عن سنوات الفتنة والمحنة ، التي كان عام الجماعة نقطة تحول في مسارها .

تعيننا في المرحلة الأموية صفحة أخرى بالغة الأهمية والدلالة ، اسمها الصفحة العمرية إن شئت ، نسبة إلى عمر بن عبد العزيز الذي تولى في مصر ، ثم قدر له أن يتولى الخلافة بعد أن ظهرت مؤشرات الانحراف والفساد في مسيرة الحكم . وكتب عليه أن يتحمل مسئولية التصدي لمختلف مظاهر الانحراف والفساد التي خلفها سلفه ، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي ورثها والتي أصابت بيت المال بالعجز ، وموارد الدولة بالنضوب . حتى تذكر المراجع التاريخية أن العراق - أغنى الأقاليم - لم يعد يغل - حين تولى عمر بن عبد العزيز الحكم - أكثر من خمسة وعشرين ألف درهم ، بينما كانت غلته حتى عهد معاوية تبلغ مائة وعشرين مليوناً من الدراهم .

أهمية عمر بن عبد العزيز في سياقنا لا تكمن فقط في كونه حاكماً من طبقة الراشدين فرض نفسه على التاريخ ، حتى دخله من أوسع أبوابه ، رغم أن حكمه لم يتجاوز ٢٩ شهراً ، وإنما يعنينا فيه أيضاً أمران هما :

- أنه يمثل « حقبة ثالثة » في التاريخ الإسلامي . فبعد القيادة الاستثنائية الأولى ، وبعد ومضة الأمل التي لمعت في بدايات الحقبة الثانية ومؤشرات الانحراف التي أطلت في أعقابها ، ظهر عمر بن عبد العزيز على مسرح الأحداث ليؤدي دوره التاريخي . - أنه ضرب المثل في كفاءة التصحيح . مما يضع أمامنا تجربة عملية لمنهج وكيفية التصدي لمراكز القوة ورموز الفساد ، ليس اكتفاء بالقيادة الرشيدة والمثل المضروب وحده ، ولكن أيضاً من خلال التغيير الذي يوفر الأدوات الرشيدة أيضاً ، المعبرة بصدق عن توجهات القيادة وسياساتها . هذه الكفاءة هي التي فرضت اسم عمر بن عبد العزيز على التاريخ ، في تلك المدة الوجيزة التي قضاه في الحكم .

في تجربتنا ، قد نجد تشابهاً في الظرف التاريخي وفي المسئولية التاريخية ، ونحن نتحدث عن خطوط لا عن أشخاص ، الأمر الذي يغرينا بمحاولة تتبع بعض جوانب تلك الصفحة العمرية ، لنعرف كيف حقق إنجازاته الكبير ، بالأخص في ظروف المنعطف الذي نتهياً له . من باب الشرعية دخل . وأمام التقليد الذي أرساه بنو أمية ، حيث جعلوا الخلافة بولاية العهد ، فإنه أصر على أن تكون خلافته برضا الناس . لما أن قرئ الكتاب الذي تركه سلفه سليمان بن عبد الملك ، وفيه عهد بالأمر إلى عمر ، حتى وقف خطيباً بين الناس وقال : « أيها الناس ، إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأي كان مني فيه ، ولا طلبة له ، ولا مشورة من المسلمين . وإني قد خلعت مافي أعناقكم من يعتى ، فاختراروا لأنفسكم » . وعندما استفتى الناس فيه ، فإن كلمتهم اجتمعت عليه . واكتسب شرعيته كحاكم

من إرادة الأمة وممثليها من كبار العلماء ، أهل الحل والعقد .
لم يكد ينتهى من خطبته الأولى إثر تسلمه الخلافة ، وبهم بمغادرة المسجد لياشر مهام منصبه ، حتى يفاجأ بموكب الخلفاء ينتظره عند الباب أشبه بالمهرجان ، خيول ومراكب وسراقات وفرسان ، وألوان وصخب . لكنه يشيح عن ذلك كله ويركب دابته ، ثم يأمر بأن يباع ذلك كله لصالح بيت مال المسلمين .

يتكرر المشهد مع مختلف المظاهر الباذخة التي كان يعنى بها سلفه ، فيكون قراره واحداً ، الإنكار والرفض ، والاصرار على التخلص من تلك المظاهر ، والتنبيه على عدم التفريط في أموال المسلمين .

على صعيد الممارسة ، فإنه بدأ بنفسه وبيته ، وقال لمن حوله : إنه ينبغي ألا أبدأ بأول من نفسى . فباع كل ما يملك ، وأودع ثمنه بيت المال ، وظل يتقاضى أجره منه ، ليس أكثر من درهمين يومياً . وهو سليل الشرف والترف ، الذى عاش في النعيم منذ ولد ، حتى « ابتلاه » الله بذلك الأمر ! . حتى زوجته ، ابنة الخليفة عبد الملك بن مروان ، فإنه باع حليها ، وضم ثمنها إلى بيت المال .

وإذ أنجز هذه المرحلة ، فإنه خطا خطواته التصحيحية التالية . اتجه إلى بنى أمية ، الحزب الحاكم منذ أكثر من نصف قرن (عمر بن عبد العزيز تولى الخلافة سنة ٩٩ هجرية) .

ذلك أن المرحلة الأولى من حكمه شهدت تجريداً واسع النطاق لكثير من أموال وأملاك بنى أمية ، التي ظلت تنمو في الماضي وتتضخم ، لكونهم الحزب الحاكم ليس إلا .. وهامى الآن ترد إلى بيت مال المسلمين لكى يأخذ العدل مجراه . مظالم وجوائز وهدايا ومخصصات استثنائية وضياع وقطائع ، جمعت كلها على شكل ممتلكات ثابتة ونقود سائلة ، بلغت في تقدير عمر شطرا كبيرا من أموال الأمة تجاوزت النصف فيضج الأمويون ، ويستخدمون مختلف أساليب الضغط والتلين ، لكنه يصبر على رد المنهوبات ورفع المظالم . حتى تذهب إليه عمته تطالب بمخصصاتها التي كانت تتسلمها من سلفه فيكون رده عليها : إنهم كانوا يعطونك من مال المسلمين ، ليس ذاك المال لى فأعطيكه ، ولكن أعطيك مالى إن شئت ! .

ولا يقف عمر بن عبد العزيز عند هذا الحد ، كما يذكر ابن عبد الحكم في سيرته ، فبعد أن استرد الأموال من بنى أمية وضمها إلى بيت المال ، فإنه أعلن أن كل من له حق على أمير أو جماعة من بنى أمية ، أو لحقته منهم مظلمة ، فليقدم بالبينة لكى يرد إليه حقه .

فتقدم عدد من الناس بظلاماتهم وبيناتهم ، وراح عمر يردها واحدة بعد الأخرى :
أراض ومزارع وأموال وممتلكات .

ظل عمر بن عبد العزيز ماضياً في تطهير بناء الدولة من فئته ، فبعد أن فرغ من حزب
بنى أمية الحاكم ، اتجه إلى أدوات النظام ومثليه ، من عمال وولاة وموظفين . إذ عزل
الولاة في العراق ، ومكة والمدينة والبحرين واليمن ومصر وأرمينية وأفريقية والأندلس ،
إضافة إلى خراسان وسجستان والسند ، والقائمة المطولة التي نشرها الطبرى (ج ٦) وابن
الأثير (ج ٥) تشير إلى أن التغيير كان شاملاً ، وأن الأغلبية الساحقة من رموز المرحلة
السابقة قد نحت عن مواقعها ، واستبدلت بعناصر جديدة ، اختيرت في ظل معايير
جديدة ، تقدم الورع والأمانة والكفاءة فوق أى اعتبار .

ويذكر الطبرى أن التغيير والتصحيح تجاوزا الولاية إلى كافة الرموز والمستويات
القيادية : القضاة والكتاب والحجاب ، وعمال الخراج والصدقات ، وقادة الحرب
والشرطة والحرس .

ويسجل المسعودى صاحب « مروج الذهب » أن عمر صرف عمال من كان قبله من بنى
أمية ، واستعمل أصلح من قدر عليه ، فسلك عماله طريقته .

بل إنه لم يقف عند مجرد التغيير والتشدد في الانتقاء ، وإنما ظل مفتوح العينين يراقب
كفاءة الأداء والإنجاز . فقد عزل يزيد بن أبي مسلم واليه على أفريقية ، لما كان يمارسه من
ظلم للناس . وبعد تعيينه لوالى خراسان - الجراح بن عبد الله - تبين أنه ليس الرجل
المناسب لذلك الموقع ، بعد أن تعددت الشكاية منه ، فعزله وعين آخر مكانه .

وعندما عين الجراح بن عبد الله في قيادة الولاية رجلاً اشتهر فيما سبق بإرهاب الناس
والقسوة عليهم ، وعلم بالأمر خليفة المسلمين ، فإنه سارع بالكتابة إلى والى خراسان يقول :
لا حاجة لى برجل قد صبغ يده بدماء المسلمين ، اعزله ! .

أما رموز الفساد الذين نحا عن مواقعهم ، فإنهم لم يفلتوا من العقاب . فيشير الطبرى
إلى أن عمر بن عبد العزيز أمر بإلقاء القبض على والى العراق السابق المهلب بن أبي صفرة ،
بتهمة سرقة أموال الدولة في عهد سلفه الخليفة سليمان بن عبد الملك . ووجه إليه الخطاب
قائلاً : ما أجد فى أمرك إلا حبسك . فاتق الله وأد ما قبلك ، فإنها حقوق المسلمين ،
ولا يسعنى تركها .

فى الوقت ذاته ، فإنه لم يتوقف عن توجيه الولاية والعمال ، وضبط مسارهم ، من
خلال كتبه ورسائله . إذ ظل يلح على التزامهم بالحق والعدل ، رافعا شعار « الهداية لا

الحجاية » . وتقوى الله في الإنفاق من مال المسلمين ، حتى إذا كتب إليه الحجاب يطلبون كسوة لبيت الله الحرام - أسوة بمن سبقوه - فإنه رد عليهم قائلاً : إني رأيت أن أجعل ذلك (المال) في أكباد جائعة ، فإنه أولى بذلك من البيت ! - كأنه يقول : خلق الله أولى بالمال من بيت الله .

وهو الذى منع رجال الدولة من الاشتغال بالتجارة ، إذ عمم على الجميع قوله : لا يحل لعامل تجارة في سلطانه الذى هو عليه ، فإن الأمير متى يتجرب ليستأثر ويصيب أموراً فيها عنت ، وإن حرص على ألا يفعل . ذلك المعنى الجليل انتبه إليه ابن خلدون في مقدمته - بعد ثمانية قرون - حيث ذكر : أن التجارة من السلطان مضرّة بالرعايا ، مفسدة للحجاية .

* * *

في العام المائة بعد الهجرة ، تمرد عليه بعض الخوارج ، في منطقة الجزيرة الفراتية بالعراق . فما الذى فعله ليواجه هذه المعارضة ؟ .. تمثل رد فعل « القيادة السياسية » في أمرين :

- كتب إلى عامله على العراق : « ألا تحركهم (تصدى لهم بالقوة) إلا أن يسفكوا دماً ، أو يفسدوا في الأرض ، فإن فعلوا فحل بينهم وبين ذلك » - لتستمر المعارضة ، وليستمر التمرد ، وليترك من شاء ليختار الموقف الذى يرتضيه . ولكن قوة السلطة يجب ألاّ تتدخل إلا في إحدى حالتين : سفك الدماء أو التخريب . أى عندما يتحول الموقف المعارض إلى فعل يتحدى النظام العام للدولة بالقوة المسلحة .

- في الوقت ذاته فإنه توجه بالخطاب إلى زعيم تلك المجموعة التى خرجت عليه ، اسمه شوذب ، حيث - يقول : « ... إنه بلغنى أنك خرجت غضباً لله ولنبيه ، ولست أولى بذلك منى . فهل أناظرك ، فإذا كان الحق بأيدينا ، دخلت فيما دخل فيه الناس . وإن كان في يدك نظرنا في أمرنا » .

لقد دعاه إلى الحوار ، وكان جاداً في دعوته ، حتى استجاب زعيم المعارضة ، وأرسل اثنين يمثلانه لمناظرة أمير المؤمنين في دمشق .

وكان عمر بن عبد العزيز في ذلك ماضياً على طريق الإمام على بن أبى طالب ، الذى قال لمعارضيه من الخوارج ، لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله . ولا نبدؤكم بقتال ، ولا نمنعكم الفىء ، مادامت أيديكم معنا » . أى أن موقفهم

المعارض ينبغى ألا ينتقص من حقوقهم ، شأنهم شأن غيرهم من المسلمين ، أما التحدى المسلح ، والبدء بالقتال من جانب المعارضين ، فإنهما ينبغى أن يواجهها بنهج آخر من جانب سلطة الدولة .

بهذا الأسلوب قاد عمر بن عبد العزيز دولة المسلمين إلى شط الأمان ، وصحح مسار الانحراف فى زمن قياسي ، حتى يذكر الطبرى أن الوليد بن عبد الملك - الخليفة الأسبق - « كان صاحب بناء ، واتخاذ المصانع (القصور) والضيايع . وكان الناس يلتقون فى زمانه ، فإنما يسأل بعضهم بعضا عن البناء والمصانع . فولى (من بعده) سليمان شقيقه فكان صاحب نكاح وطعام . فكان الناس يسأل بعضهم بعضا عن الترويح والجوارى . فلما ولى عمر بن عبد العزيز ، كانوا يلتقون فيقول الرجل للرجل : ما وراءك الليلة ؟ وكم تحفظ من القرآن ؟ ومتى تحتم ؟ ومتى ختمت ، وماتصوم من الشهر ؟ . » .

أى أنه أنجز ما هو أكثر من تقويم الانحراف وقطع دابر الفساد . حيث حمل الناس على الورع وخشية الله ، بالمثل الذى ضربه وبالرموز الأمينة التى اختارها لتتولى معه قيادة السفينة وصدارة المجتمع .

يذكر ابن الأثير أن يزيد بن عبد الملك ، الذى تولى الخلافة بعد عمر بن عبد العزيز ، سعى إلى كل ما فعله عمر فردده . أى أنه نقض جميع الإجراءات التى اتخذها الخليفة العادل ، فيما نطلق عليه اليوم « ثورة مضادة » هدمت كل ما أنجزه على طريق التصحيح والتقويم . وقد تحقق ليزيد ما أراد وسار خلفه على نهجه - فى سكة الندامة - فإن هذه « الردة » الأموية كانت سببا فى تحريك قوى المعارضة من خلال تنظيمات الدعوة العباسية السرية ، التى مالبت أن أعلنت الثورة ، وقضت فى أشهر معدودة على كل البناء الشامخ ، الذى شيده الأمويون على مدى قرن من الزمان .

أليست تلك صفحات جديرة بالقراءة المتأنية بالأخص ونحن نقف على عتبات مرحلة جديدة ، تعلق عليها آمال كبار فى إمكانية التصحيح ، استكمالا لخطى بدأت ، وإنشاء لخطى أخرى مطلوبة على وجه الاستعجال .

الداخلية والناس

رجل الأمن ليست وظيفته أن يحمي الواقع ، وليس له أن يصادر الحلم ، وإنما مهمته ورسالته هما أن يحرس القانون ، وأن « يؤمن » مختلف الممارسات التي تتم في إطاره . فعندما يتابع رجال الشرطة الانجليز التظاهرات التي تخرج إلى الشوارع . بمنتهى الهدوء . وعندما يطالعون بفضول واهتمام شخوص المتحدثين والصائحين في حديقة « هايد بارك » ، أيا كانت مللهم أو آراؤهم ، فإنه لا يعنهم في قليل أو كثير مع من هؤلاء أو ضد من ، وهل هم من أهل اليمين أم من أهل اليسار ، وإنما تظل أعينهم مصوبة نحو أمر واحد هو : التزام الجميع بحدود القانون أو انتهاكهم له .

ولما سئل رئيس شرطة لندن عن تظاهرات الهنود السيخ المتجنسين أو المقيمين في بريطانيا ، ضد راجيف غاندي رئيس وزراء الهند ومارجريت تاتشر التي أعلنت تأييدها له ، فإن الرجل لم يسعه إلا أن يقول بأن واجبه يقتضيه أن يحمي كل ممارسة يسمح بها القانون ، وأن الشرطة إذا تجاوزت حدودها في هذا الصدد ، فسوف تضرب المثل للآخرين في انتهاك نصوص القانون أو روحه . بالتالي ، فإنها بدلا من أن تكون سنداً للقانون وحارسة للشرعية والديمقراطية ، فإنها تصبح نموذجاً سيئاً للإخلال بالقانون وإشاعة الفوضى ! .

وصاحب الشرطة في الفكر الإسلامي المبكر ، هو من أهل التنفيذ وليس من أهل التفويض ، إذا استخدمنا تعبير الماوردي في « الأحكام السلطانية » . بالتالي فدوره في إقرار العدل وشيوع القسط أن ينفذ ويحرس ، لا أن يقرر أو ينشئ . وقد كان من أُمْنِيَّات الخليفة العباسي ، أبي جعفر المنصور أن يتوفر له صاحب شرطة من أعف الناس ... ينصف الضعيف من القوى .

وعندما أراد الخليفة الأموي مروان بن محمد أن يطمئن إلى حسن سياسة ابنه عبد الله كتب إليه يقول : فول شرطتك أوثق قوادك ، وأظهرهم نصيحة ، وأنفذهم بصيرة في طاعتك ، وأقواهم شكيمة في أمرك . وأصدقهم عفا ، وأجزاهم غناء ، وأكفاهم أمانة ، وأصحهم ضميرا وأرضاهم في العامة ديناً ، وأحمدهم عند الجماعة خلقاً ، وأعطفهم على كافتهم رافة ، وأحسنهم بهم نظراً ، وأشدهم في دين الله وحقه صلابة .
أقول ذلك بمناسبة صدور بعض الدعاوى والممارسات الأمنية ، التي أحسبها بحاجة إلى مناقشة ومراجعة . الوقائع ليست أهم مافي الموضوع ، ولكن الرؤية التي تنطلق منها والدلائل التي تشير إليها وتتم عنها ، هي الأهم والأجدر بالمناقشة .

ولئن كانت الوقائع التي نستند إليها في المناقشة قد حدثت في مصر ، فليس معنى ذلك أننا بصدد مشكلة مصرية ، وأن الآخرين بعيدون عنها أو مبرءون منها . ليس الأمر على ذلك النحو بكل تأكيد . لأننا بصدد قضية عامة يواجهها العالم الثالث بأسره ، والعالم العربي . بالتالي وهي تتمثل في أن فكرة الأمن العام ، لم تتبلور بعد في صيغة عادلة ، وناضجة ، تنصرف حقا إلى عامة الخلق ، وليس إلى الخاصة أو خاصة الخاصة . كما أن علاقة الشرطة بالناس تفتقد إلى صياغة مماثلة ، تتسم بالقدر المطلوب من النضج والنصفة .
الوقائع المصرية ليست أكثر من نماذج - ربما كانت مخفضة - لما هو جار في المحيط العربي العام . الإضافة الوحيدة والمهمة ، التي تستحق التسجيل والتنويه حقا ، هي أننا في مصر ، أصبحنا نستطيع أن نناقش هذه الوقائع ونسجل تحفظاتنا عليها بصوت عال - في الصحافة القومية فما بالك بالمعارضة ؟ - دون أن نقصف أقلامنا ، أو تقطع أرزاقنا ، أو نفقد حرياتنا .

ولأن الأمر كذلك ، فقد بات بمقدورنا أن نخاطب جهازا حساسا مثل الذي تناط به مسئولية الأمن ، ونقول لأكبر رأس فيه : أخطأت بما صرحت ، وجنيت وما شفيت .. بل نذهب إلى القول بأن السياسة أو الفلسفة الأمنية العامة بحاجة إلى ترشيد ، وأن هناك أزمة ثقة بين الأجهزة الأمنية وبين قطاعات عريضة من الشباب النقي والمخلص والبالغ الاعتدال ، تحتاج إلى تعاون صادق بين الطرفين لتحقيق الصالح العام ويستتب الأمن العام .

وقد نقول إن الإعلام الأمني يوحى في بعض الأحيان بأن الشرطة ضمن فريق من الناس دون آخر ، وهو إيهاء خاطئ ، لأن الكل في خندق واحد ، وفي سفينة واحدة ، وأي ثقب أو شرخ فيها لا يهدد طرفا دون آخر . وإنما ينذر بعاقبة لا يفلت منها أحد ، إذا

ماجنحت السفينة أو غرقت ، لا قدر الله .
لقد أعطينا الأمان . وصار بوسعنا أن نقول مثل هذا الكلام ، ونردده في العلن وليس في السر ، وهو أمر نحمد الله عليه ، ونثنى على من هياه ورعاه .

* * *

من قبيل ما نحسبه يحتاج إلى المناقشة والمراجعة ، ذلك التصريح الذي أعلنه وزير الداخلية المصرى ، اللواء زكى بدر ، أمام مجلس الشعب ، والذي قال فيه إن هناك أناسا في مصر يريدون إقامة الخلافة أو إعادتها ، وأن هذه الخلافة لن تكون .
ولأن الخلافة في الضمير العام تعد رمزا للتطبيق الإسلامى ، فإن ظاهر كلمات وزير الداخلية يوحى برفض ومصادرة هذه الدعوة .

ورغم أن الجدل حول الخلافة يعد من قبيل الترفيه السياسى والفكرى ، فضلا عن كونه تعبيرا عن الخلل في رؤية بعض التجمعات الإسلامية المعاصرة ، التى باتت تعطى الأولوية لشكل الحكم وهويته ، بصرف النظر عن مضمونه ومقاصده . ورغم أن أى مطلع على مبادئ النظام السياسى الإسلامى يدرك أنه ليس فى الاسم شكل محدد لنظام الحكم ، وأن الشورى هى القاعدة والأساس والفيصل . رغم هذا وذاك ، فإننا نقرر أن التصريح الذى أطلقه وزير الداخلية قد جانبه الصواب بكل المعايير ، الأمنية والسياسية والدستورية .

فالارتباط التاريخى بين الخلافة والتطبيق الإسلامى ، وكون صفحاتها المشرقة والراشدة مما يعتز به عامة المسلمين ويحنون إليه ، فإن مثل تلك المصادرة الصريحة للفكرة تجرح الضمير المسلم وتستنفره . ناهيك عما يمكن أن تحدثه من أثر لدى الأجيال الصاعدة من الشباب المسلم ، الذى يردد بعضه مقولات جاهلية المجتمع وكفر أنظمتها ، إلى غير ذلك من المقولات التى تزعم انفصال المجتمع عن الإسلام وعداء الأنظمة للشريعة .

وبينما يسعى كثيرون لرد هذه المقولات ، إنصافا للواقع وليس دفعا أو مداراة على أحد ، إذا بنا نفاجأ بتصريح وزير الداخلية ، الذى لا يسىء فقط إلى الشعور الإسلامى ، ولكنى أحسبه مسيئا بنفس القدر للخط السياسى للدولة .

ولأننى واثق من أن مثل تلك الإساءة لم تخطر له على بال ، فلعلنى أتمنى أن يحمل ماصدر عنه باعتباره زلة لسان ، انزلت وسط انفعال طارئ ، فى موقف دقيق أمام مجلس الشعب . وإن كانت إحدى مسئوليات ومشكلات العمل العام أن تصريحات رموزه لا تحتل الأعذار أو التبرير ، وأن المسئول يظل محاسبا على كل ما يصدر عنه من قول أو

فعل ، بصرف النظر عن ملابسات أى منها ، حتى أننا نكاد نضيف أحاديث المسؤولين أمام العموم إلى قائمة التصرفات التى قيل بحقها أن « هزلهن جد ، وجدهن جد » . وقد لانبالغ إذا قلنا إن ثمة إحساس بالصدمة انتاب الكثيرين من جراء ذلك الموقف الذى أعلنه الوزير ، وبدا فيه - عن غير قصد - ماسا بالمشاعر الإسلامية ، على صعيد الذاكرة أو على صعيد الحلم .

من ناحية أخرى ، فإننا إذا تجاوزنا عن الواقعة وتعاملنا مع المبدأ فإننا نحسب أن فى مثل ذلك الإعلان مخالفتين سياسية ودستورية فى آن واحد . إذ ليس من اختصاص جهاز الأمن ولا من سلطانه أن يبادر بإعلان مواقف فكرية أو سياسية تعكس تحيزات معينة . وإن فعل ذلك فهو يباشر ولاية لا يملكها ، فضلا عن أنه يخوض فى أمر لا يجيده ولا يستطيعه بحكم الدراية والاختصاص ، إضافة إلى أنه لا يحمّله ، إذ لديه ما يكفيه من مهام وهموم . جهاز الأمن ينفذ الرؤية السياسية ولا يقدرها أو يعلنها . وربما يكون شريكا فى وضع معالم هذه الرؤية . لكنه لا يتفرد بالتقرير ولا بالإعلان . وإنما حسب ما يحمّله من مسئوليات جسام ، ينهض بها بكفاءة مشكورة فى مجالات عديدة . وهو ليس مطالبا بأن يفعل غير الواجب الأمنى المنوط به . بحكم الدستور والقانون ، بغير زيادة أو نقصان . من حق وزير الداخلية أن يعترض على أسلوب غير مشروع يتبع فى تحقيق أى هدف سياسى . حتى وإن كان الهدف بحد ذاته مشروعاً . ومن واجبه أن يحذر الجميع من أن أى انتهاك لحدود القانون وضوابطه ، لن يقابل من جانب أجهزة الأمن إلا بأقصى حزم يقرره القانون . لكن ليس من حقه أن يعلن اعتراضه على أى هدف سياسى مشروع ، وأولى بالتحفظ وأجدر أن يتعلق الأمر بحلم سياسى مشروع يراود بعض المسلمين ، فى بلد ينص دستوره على أن دينه الرسمى هو الإسلام وأن شريعة الله هى المصدر الرئيسى للتقنين فيه . ليت وقفة وزير الداخلية مثلاً للانحياز إلى الشرعية والقانون . وليته دعا المنادين بالخلافة إلى إعلان برنامجهم على الناس . وخوض الانتخابات بهذا البرنامج . وليغيروا - إن شاءوا - المؤسسات بالمؤسسات . هذا إذا كان لابد له أن يحدد موقفا من تلك الدعوة ، وهو ما لا نحبذه لأى وزير داخلية عربى ، أيا كانت كياسته أو كفاءته .

* * *

ثمة شق آخر فى المناقشة ، يتعلق ببعض ممارسات أجهزة الأمن تجاه الشباب المسلم الذى يريد أن يدعو إلى الله ، ويخدم دينه وأهله المحيطين به ، دون أن ينخرط فى تنظيم سرى أو

جماعة متطرفة ، ودون أن يتصادم مع السلطة .
وكنت قد أشرت في حديث سابق حول أنشطة بعض التجمعات الإسلامية في صعيد مصر إلى أن الذين يبادرون إلى ملاحقة بعض المنكرات ، لا يغيرون شيئا من تلك المنكرات ، وإنما هم فقط « يشاغبون عليها » مشيرين ضجيجا إعلاميا يضر ولا يفيد .
ودعوت الشباب المسلم إلى أن ينشغلوا بالتربية وبالبحث العلمي ، وأن « يتطرفوا - إن شاءوا » - في خدمة الناس والنهوض بالمجتمعات المحيطة بهم .

منذ ذلك الحين ، والبريد يحمل إلى خطابات تقول ما خلاصته : نحن نسعى إلى ماتدعو إليه ، ونحاول جاهدين أن نفيده ونصلح . ولكن أجهزة الأمن تلاحقنا وتتهمنا .
تضمنت الخطابات تفاصيل لوقائع عديدة استشهد بها مرسلوها ، وهو أمر يقتضينا الإنصاف والدقة أن نتحرى صحته ، مما لم يتيسر لي لأسباب عديدة ، بعضها يتعلق بمحدودية الجهد والطاقة ، وبعضها يرجع إلى أننا اعتدنا أن نتلقى نفيًا دائما لكل ما ينسب لأجهزة السلطة من مخالفات أو تجاوزات . وهو نفي جاهز ومعد سلفا فما يبدو ، لا بد أن يتم صاحب الواقعة أو من ردها بالتشكيك والإثارة في نهاية الأمر ! .

مع ذلك فهناك وقائع ترجح صحتها ، سواء لتواتر الروايات التي تنقلها ، أو لتوفر قدر من المعرفة أو الخبرة الشخصية يسمح بقبولها وتصور إمكان حدوثها .

تحت يدي رسائل عدة من هذا النوع الذي ترجح صحة الوقائع المذكورة فيها . لكنني أكتفي بنشر رسالة واحدة ، بعث بها إلى طالب جامعي في السنة الرابعة بكلية آداب بنها اسمه محمد السيد عبد الخالق .

يقول صاحبها مانصه : يبدو أن الدولة لاتشجع المتدين عموما ، ولهذا فإنها تغلق الأبواب أمام الشباب المتدين إذا ما أراد أن ينتهج سبيل الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة .
وهي بذلك تشجع على التطرف والتشدد في أمور الدين . والدلائل التي حولنا تشير إلى ذلك ، وهناك ثلاثة نماذج تؤيد صحة ما أدعيه .

- النموذج الأول : التقى بعض الشباب المتحمس لفعل الخير ومساعدة الفقراء والمحتاجين ، واجتمعوا بعد صلاة المغرب في أحد مساجد البلد ، واتفقوا على إنشاء صندوق أسموه « بيت مال المسلمين » لجمع الصدقات والزكوات من القادرين وتوزيعها على الفقراء ، بعد إجراء بحوث اجتماعية لمعرفة المستحقين للصدقة . وانتخب المصلون لجنة يرأسها شيخ من أهل القرية موثوق به . ومعه ثلاثة من الشباب المتدين ذوى النشاط الاجتماعي . وأخذ نشاط اللجنة يتسع ، حتى عم الخير كثيرا من بيوت الفقراء واليتامى والعجزة . وأخذت

التبرعات النقدية والعينية من ملابس وأحذية وأغطية ، تتدفق على اللجنة ، التي استطاعت أن تغطي كل فقراء البلد ، واتجهت لتغطي فقراء القرى المجاورة .. لكن ما إن علم القائمون على جهاز أمن الدولة بذلك حتى استدعوا أعضاء اللجنة القائمة بذلك العمل ، وخبروهم بين إنهاء المشروع ، أو إسناده إلى لجنة من الحزب الوطني . رفض الإخوة ذلك ، لأنهم لم يثقوا في اللجنة المقترحة ، وخشوا من أن تبدد أموال الصدقات في الدعاية للحزب أثناء الانتخابات (وكانت المعركة الانتخابية قائمة وقتذاك) .

وكان الحل الذي انتهى إليه أهل القرية هو أنهم لجئوا إلى انتخاب لجنة أخرى بديلة ، استبعدوا منها الشباب المتدينين ، إرضاء لجهاز الأمن . واستقر الرأي على أن تتعامل اللجنة مع بنك ناصر الاجتماعي في جمع الزكاة وتوزيعها على الفقراء .. ولكن حماس الناس مالبث أن فتر بعد التغيير الذي تم ، وبدأ البعض يخرجون زكاتهم بأنفسهم لضعف ثقتهم في اللجنة الجديدة ، وحرمت القرية من ذلك المشروع الخيري ، بسبب ضغوط جهاز الأمن وشكوكه .

– النموذج الثاني : أحد الشبان المتدينين قرر أن يعلم بعض الصبيان بين العاشرة والثانية عشرة كيفية تلاوة القرآن الكريم حسبة لله سبحانه وتعالى . فوجه الدعوة إلى من يعرف ، وعقد هؤلاء الصبية جلسة أسبوعية للتلاوة في المسجد – في العلن وعلى رؤوس الأشهاد – ولما « اكتشف » أمره ، استدعاه مسئول الأمن وطلب منه أن يكف عن هذا العمل فرفض الشاب وقال إنه عمل مشروع وليس فيه ما يعكر الأمن في شيء . فما كان منه إلا أن استدعى أباه ، وهدده باحتجاز ابنه واعتقاله إذا لم يوقف نشاطه ، لكن الابن « ركب رأسه » ولم يستجب لدعوة أبيه . فبعث مسئول الأمن باثنين من المخبرين إلى أهالي الصبية ، ونقلوا إليهم تهديدا بأنه إذا لم يتوقف الأولاد عن أخذ دروس التلاوة في المسجد ، فيستعرضون بدورهم للاعتقال . وفي النهاية سارع الأهالي إلى منع أبنائهم من الذهاب إلى المسجد سواء للصلاة أو لتلاوة القرآن ، زيادة في الاحتياط وابتعادا عن الشبهات ! .

– النموذج الثالث : في قرية مجاورة ، استشعر بعض الشبان أنهم بحاجة لأن يتعلموا شيئا من أمور دينهم ، فاتفقوا على عقد ندوة أسبوعية بمسجد القرية ، يحضرها أحد شيوخ المنطقة . ولكن بفضل سعي القائمين على جهاز الأمن ، منعت هذه الندوة العلنية ، وأصبحت البلد خلوا من دروس العلم . فاتفق هؤلاء الشبان على أن يجلسوا مرتين أسبوعيا فيما بين المغرب والعشاء ، في أحد المساجد الأهلية للقراءة في أحد كتب الفقه الميسرة . وكان كتاب « فقه السنة » للشيخ سيد سابق . واستمر الحال على ذلك لمدة أسبوعين .

مالبث جهاز الأمن أن تدخل بعدهما . إذ أوفد بعض المخبرين إلى صاحب المسجد الأهل ، وهددوه بالمخاطر والشبهات ، قائلين إنه إذا لم يطرد هؤلاء الشبان فسوف يضطرون إلى استصدار قرار إدارى بإغلاقه . فسارع الشيخ إلى منع الدروس وإقصاء الشبان عن المسجد دفعا للشبهة واتقاء للأذى ! .

ختم الطالب الجامعى هذا الشق من الرسالة بقوله : هذه النماذج التى عرضتها تبين بما لا يدع مجالا للشك ، أن الدولة ليست لديها وسيلة للتعامل مع التيار الإسلامى المعتدل سوى أجهزة الأمن . فى حين أن تلك الأجهزة تتولى « مقاومة » أى عمل غير مشروع أو مخالف للقانون - وأعتقد أن ما فعله هؤلاء الشبان جميعا لم يخرج عن القانون فى شىء . وإذا كان لكل قاعدة شواذ ، فإننا نؤيد أى إجراء متشدد يتخذ ضد أولئك الشواذ الذين ينتمون إلى التيار الإسلامى ، ويرتكبون ما هو مخالف للقانون - فى غير ذلك . فينبغى أن يظل الأصل هو الإباحة وليس الحظر . والتشجيع على التدين وليس ملاحقته أو مصادرته .

* * *

مثل هذه الوقائع التى وردت فى العديد من الرسائل التى تلقيتها خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ، تثير أمورا ثلاثة جديرة بالبحث والمناقشة .

- الأمر الأول يتعلق بأزمة الثقة القائمة بين أجهزة الأمن وبين المتدينين عامة . فالشك متبادل ومستمر ، والالتهام بات قاعدة وليس استثناء . ونحن نستطيع أن نلتمس أعذارا للمسئولين عن أجهزة الأمن فيما يساورهم من شكوك ، لأنهم إذا كانوا مكلفين بالتصدى للتطرف والارهاب ، فإن الشباب الذى يتورط فى مثل تلك الأنشطة إنما يخرج أصلا من قاعدة المتدينين . وهو ما قد يدفع البعض إلى التحوط وملاحقة أولئك المتدينين ، خصوصا إذا كانوا من الشبان ، متصورا أنه بذلك يستأصل التطرف أو الارهاب فى محاضنه ومن جذوره .

إذ فى غيبة صيغة مشروعة للعمل السياسى الإسلامى ، فإن رجل الأمن يظل يتعامل مع ساحة مظلمة أو معتمة ، ولا يتسنى له بسهولة أن يتعرف على الصالح أو الطالح من عناصرها ومكوناتها . وتصبح إحدى البدائل المتاحة أمامه هو الانحياز إلى منطق التحوط والأخذ بالشبهات والشكوك ، الذى تكون ضحيته شرائح الشباب التى لاعلاقة لها بمخاوفه ، وليس لها فى أمر التطرف أو الإرهاب غير أو نفير .

أى أن رجل الأمن يصبح في موقف حرج ، يتحمل بمقتضاه خطأ المعالجة السياسية ، حيث مصادرة النشاط السياسى عامة بحق الإسلاميين جميعا ، المعتدلين منهم قبل المتطرفين وبالتالي فإن فرصة ترشيد العمل الإسلامى ، وتحقيق الفرز بين فصائله ، تظلال غائبتين على الدوام . مما يحير رجل الأمن ، ويضطره إلى توسيع دائرة الشكوك ، حتى يتولى من جانبه عملية الفرز التى ليست منوطة به .

غير أن هذه لعبة خطيرة ، ومتزلق يوسع من نطاق التطرف ولا يقلصه . الخطورة تكمن فى أن ذلك المنطق يفتح الباب لانتهاك القانون وتجاوز ضوابطه ، من حيث أن القانون يحاسب على الأفعال وليس على الشكوك والاحتمالات ، فضلا عن أنه من الضرورى أن يكون هناك معيار متفق عليه بين الجميع للفصل فيما يجوز أو لايجوز . وفى إطار العقد الاجتماعى القائم بين الناس والسلطة ، فإن القانون يمثل هذا المعيار - ولم يقل أحد بأن ترك المسألة تقديرية لعناصر السلطة أو أجهزة الأمن فيها .

الوجه الآخر للخطورة يكمن فى أن خطأ تناول السياسى للأنشطة الإسلامية لاينبغى أن يعالج بخطأ أكبر ، يتمثل فى انتهاك الحدود الفاصلة بين المباح والمحظور ، وإهدار دور القانون بالتالى .

أما كون هذا المسلك يوسع من نطاق التطرف ولا يقلصه ، فأحسبه ليس فى حاجة إلى دليل وإثبات . فهؤلاء الذين تلاحق أنشطتهم العادية والمعلنة ، يدفعون إلى دائرة العمل السرى ، والأبرياء الذين يحتجزون لبعض الوقت بدعوى « التمشيط » حتى يتم الفرز ، ترشحهم أجهزة الأمن ليكونوا بين صفوف المتطرفين .

لأنستطيع أن نغفل دور الحماقات أو الجنايات التى ارتكبها بعض الإسلاميين فى حق المجتمع أو فى حق السلطة . والشرطة خاصة (ليس منسيا حادث الاستيلاء على مديرية أمن أسبوط فى سنة ٨١ ومقتل حوالى ٩٠ ضابطا وجنديا بواسطة بعض شباب « الجهاد ») .. لكننا نقول إن تعميم افتراض الحمق أو التجريم على كافة الشباب المسلم ليس من الحكمة فى شىء ثم إن التذرع بأى ضرورة كانت لانتهاك نص القانون أو روحه ، ليس من العدل فى شىء .

- الأمر الثانى الذى تثيره الوقائع التى ذكرتها هو الأثر السلبي الذى أحدثه الإعلام الأمنى ، وشوه كل جهد ينتسب إلى الإسلام ، بما فى ذلك تحفيظ القرآن الكريم . ذلك أن حملة الاتهام والتشكيك التى ما انفكت تلاحق الإسلاميين ألقت بالشبهات على الجميع ، حتى شاع ظن ظالم يحسب أن كل تجمع إسلامى هو بؤرة للتطرف والإرهاب .

أعرف جمعية للسيدات الفضليات ووجهت أنشطتها واتصالاتها بعقبات عديدة ، لمجرد أنها تحمل اسم « التعارف الإسلامى » .. وأعرف خبيرا وهب نفسه وكرس خبرته من أجل التنمية فى بلده ، التقى بمسئول كبير وعرض عليه فكرة مشروع إنمائى حوى قوامه صغار المدخرين والحرفيين المحليين فى القرى والمراكز ، وقد رحب المسئول بالمشروع وتحمس له للغاية ، ولكنه سأل صاحبنا الخبير : وهل من الضرورى أن نسميه إسلاميا ؟.

أعرف يقينا أن هذه المخاوف لاتعبر عن خط سياسى ، أو موقف مبدئى من الانتماء إلى الإسلام ، ولكن كثافة الحملة الإعلامية على الإسلاميين عبأت كثيرين ممن هم فى مواقع السلطة ضد النشاط الإسلامى . تعبئة ظالمة وغير صحيحة ، كان ضحيتها قطاعا عريضا من الخيرين والمعتدلين .

- الأمر الثالث ينصب على تلك النقطة الأخيرة التى أثرتها ، ويتمثل فى الحيرة الشديدة التى يعيشها الشباب المسلم الذى يبحث عن طريق مشروع وآمن لىخدم دينه وأهله ووطنه ، وتشعره بعض الممارسات الأمنية بأن الطريق أمامه مسدود ، وأن عليه أن يلزم بيته وأن يتعد عن أقرانه ، وإلا تعرض لما يكره ولايتمناه .

والعبارات التى رددتها رسائل هؤلاء الشبان ، فى هذه النقطة بالذات ، تقطر حزنا وحنقا . وأكثرهم لايتردد فى القول بأن الدولة ضد الإسلام فى حقيقة الأمر ، وماحديثها عن التطرف والإرهاب إلا ذرائع تخفى نواياها . بينما كتب أحدهم يذكرنى بما سبق أن قلته من أنه : إذا أغلق باب الاعتدال ، فتلك دعوة ضمنية إلى التطرف ، وإذا سدت منافذ الشرعية والعلمية ، فلن يكون هناك مخرج أمام الراغبين فى العمل سوى الظلام والسرية . وسألنى آخر : لماذا تحتاج قراءة القرآن ودراسة كتب السيرة والفقه فى المساجد إلى إذن من وزارة الأوقاف وجهاز أمن الدولة ؟... وقال ثالث : إن مشكلة العمل الإسلامى الآن ليست فى المتطرفين وحدهم ، ولكن المعتدلين أيضا يواجهون محنة شديدة !.

* * *

ثمة دعاء لصاحب الشرطة ذكره ابن عبد ربه فى « العقد الفريد » ، وأورده أحمد عبد السلام ناصف مؤلف كتاب « الشرطة فى مصر الإسلامية » ، يقول مانصه : أنصف الله بك المظلوم ، وأغاث بك الملهوف ، وأيدك بالثبوت ، ووفقك للصواب . وأرشدك الله . بالتوفيق ، وأنطقك بالصواب ، وجعلك عصمة للدين وحصنا للمسلمين ..

« أعانك الله على ماقلدك وحفظك لما استعملك بما يرضى من فعلك ، وسددك الله

وأرشدك ، وأدام لك فضل ماعودك - زادك الله شرفاً في المنزلة ، وقدرنا في قلوب الأمة ،
وزلفه عند الخليفة ..

نصر الله بعدلك المظلوم ، وكشف بك كربة الملهوف ، وأعانك على أداء الحقوق ..
هل نقول : آمين ؟؟

البَابُ الرَّابِعُ

مَصَارِحَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا

- ١ - الرّهَانُ المَعْلُوقُ .
- ٢ - جَرَّاحُ انتَحَابِيَّةٍ .
- ٣ - تَعْرِيضٌ وَتَحْرِيطٌ .
- ٤ - الْأَسْوَأُ مِنَ الْإِرْهَابِ .
- ٥ - مَا الْعَمَلُ ؟ .
- ٦ - مَوَاطِنُ الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ .
- ٧ - انْتِبَادُ: الطَّائِفِيَّةُ تَسْتَيْقِظُ .
- ٨ - هَوَامِشٌ عَلَى أَوْرَاقِ قِبْطِيَّةٍ .
- ٩ - حَتَّى نَبْنِي وَلَا نَهْـدَمَ .

الرّهان المعلق

ماذا بعد المشاركة الواسعة للإسلاميين في مجلس الشعب المصري ؟.

السؤال مطروح بشدة في داخل مصر ، وفي المحيطين العربي والإسلامي ككلها . وقد لا نبالغ إذا قلنا إن عيوننا وآذاننا بغير حصر ، في مختلف عواصم العالم ، المعنية بالشرق الأوسط أو بالظاهرة الإسلامية عموما ، تتجه الآن إلى القاهرة ، منصته وراصدة ومتربة . ذلك أظهر ما يكون فيما تنشره صحافة العالم شرقه وغربه . وفي الاهتمام غير العادي الذي يلحمه المرء من الصحفيين والدبلوماسيين الأجانب ، الذين لا يكادون يصادفون واحدا له علاقة بالإسلام إلا وأمطروه بأسئلتهم المفصلة واللحوحة ، حول مختلف الاحتمالات القريبة والبعيدة .

السؤال في موضعه . والذين ألحوا في طرحه لم يكونوا مبالغين أو فضوليين . وإنما أكثرهم مهموم بالحاضر والمستقبل ، على المستويين الخاص والعام ، وواجد أن من حقه ، بل من واجبه ، أن يتوجه بمثل ذلك السؤال - وبغيره - إلى كل من يستشعر أن لديه إجابة متاحة ، مقبولة كانت أم مردولة !.

وينبغي ألا نستغرب ذلك أو ننكره ، فهذه هي المرة الأولى في التاريخ المصري الحديث ، التي تشارك فيها الحركة الإسلامية بهذه الكثافة في الحياة النيابية . وعلى الصعيد العربي ، فهي تجربة المشاركة الثالثة ، بعد سوريا في الخمسينيات ، والسودان منذ الستينيات .

فسواء لأن الحدث فريد في نوعه ، أو لأن مسرحه هو مصر بكل وزنها وتأثيرها في المنطقة ، أو بسبب من دقة وأهمية الطرف التاريخي الذي يحيط به ، من حيث وقوعه في سياق مد إسلامي مثير للانتباه . أيا كان السبب ، فالشاهد أن الحدث حظى باهتمام غير عادي ، داخل حدود مصر وخارجها ، وأنه جدير حقا بهذا الاهتمام .

لقد تفاوتت ردود الأفعال إزاء الحدث ، بين متسائل وقف يترقب ، ومتشائم استشعر القلق والخوف على المستقبل ، وكاره تمنى الفشل وراهن عليه . ومتعاطف تمنى النجاح واستبشر خيرا ، معتبرا أن ماجرى هو نصر مؤزر وفتح مبين . دعك ممن نصبوا المحاكمات وأصدروا أحكامهم بالإدانة المسبقة ، إذ في قلوبهم مرض نسأل الله لهم أن يبرءوا منه . أو أولئك الذين استبد بهم الغيظ فخرجوا يقذفون المسيرة بالطوب والحجارة والأوحال ، ممن لم يبلغوا سن الرشد ، فنسأل الله أن يلهمنا الصبر عليهم وحسن الظن بهم .

وأيا كانت طبيعة الرهان المطروح على المستقبل ، فالثابت أن الأداء الإسلامى داخل مجلس الشعب هو الذى سيحسم الأمر ، ويرجح رهانا على آخر . الثابت أيضا أن الحدث ، كما أنه يمثل نقلة نوعية مهمة فى أدوار القوى المختلفة على المسرح السياسى المصرى ، فإنه يمثل اختبارا تاريخيا بالغ الأهمية للحركة الإسلامية فى مصر . إذ بوسع ذلك الأداء أن يمثل إضافة وإثراء لتجربتها الديمقراطية من ناحية ، ولدور الحركة الإسلامية فى صياغة الحاضر والمستقبل ، من ناحية ثانية . وبوسعها أن يقود إلى انتكاسة - لا قدر الله - لكليهما ، التجربة الديمقراطية والحركة الإسلامية .

ولست أريد أن أقف فى مربع المتشائمين أو المراهنين على الفشل ، لأن العكس هو الصحيح . إذ أحسبني من المتفائلين المتمنين النجاح للتجربة . لكنى أحسب أيضا أن المصارحة واجبة والصدق ألزم ، وأن التشدد فى الترشيد والحساب مطلوب من الآن فصاعدا . فالظرف دقيق والامتحان صعب . والذين دخلوا مجلس الشعب تحت راية الإسلام لن يحاسبوا أمام التاريخ أو أمام الله ، باعتبارهم ممثلين لتنظيم أو حركة بذاتها ، ولكنهم سوف يحاسبون باعتبارهم ممثلين للفكرة الإسلامية قبل أى شىء آخر .

ولئن كانت المعركة الانتخابية حافلة بالصعوبات والمكائد والتحديات ، إلا أن التحدى الأكبر بدأ بدخول الإسلاميين بهذا الحجم المكثف إلى مجلس الشعب . وإذا جاز لنا أن نستخدم المصطلح النبوى ، فقد نقول إن المعركة الانتخابية كانت هى الجهاد الأصغر ، أما الجهاد الأكبر فقد انفتح بابه وحل أوانه بثبوت الدخول إلى ساحة البرلمان ، حيث فرض التيار الإسلامى شرعيته ، وأثبت حضوره القوى على المسرح السياسى .

ولانريد أن نبالغ فى حجم الدور أو الأمل المعقود عليهم . فالمجالس التشريعية فى دول العالم الثالث خاصة ، ليست شريكة فى القرار السياسى ، وليست سلطة حكم ابتداء . ولكنها فى أحسن فروضها سلطة رقابة على الحكم ، فضلا عن أن دورها فى التقنين ليس مطلقا ، ولكنه محكوم إلى حد كبير بإرادة السلطة التنفيذية . ومع ذلك فثمة هامش متاح

للأداء ، سواء في ممارسة الرقابة أو في مباشرة التقنين . أو في التعبير عن الرأي عموما . وأيا كان حجم ذلك الهامش ، فإن الأداء فيه له مؤشرات الكاشفة ودلالاته المهمة .

وحتى نضع الأمر في إطاره الصحيح ، فإننا نلفت النظر إلى أمور عدة ، هي :
- أن الإسلاميين ليسوا فقط أولئك الذين يمثلون جماعة الإخوان ، ولكنهم كل من شغل بالهم الإسلامى العام ، وعمل لأجله . بهذا المفهوم فإن دائرة الإسلاميين تتجاوز بكثير إطار الجماعة ، بل دائرة التحالف مع حزب العمل والأحرار . وأزعم أن تلك الدائرة تشمل عددا غير قليل من ممثلى الحزب الوطنى والمستقلين . وبطبيعة الحال ، فإن الذين يقفون خارج تلك الدائرة لا يستطيع أحد أن يجرح إيمانهم أو إسلامهم ، وفيهم القابض على دينه الملتزم بتعاليمه ، وفيهم الأكثر ورعا وتقوى ، لكنها - فقط - درجات في الانشغال بهموم الواقع الإسلامى ، كما قلت . تصنف طرفا في هذا المربع ، وتصنف الآخر في مربع مغاير ، بينما يقف الجميع على أرضية واحدة .

- إن الإسلاميين بمختلف طبقاتهم ودرجاتهم لا يحتكرون الإسلام لحسابهم ، كما أنهم ليسوا حجة على الإسلام بأى معيار فخطاب الإسلام موجه للناس كافة ، وباب العمل لأجله مفتوح بالتالى للناس كافة . بغير وصاية أو قوامة من أحد على أحد . وممارسات الجميع تحاكم بمعايير الإسلام ومبادئه ، كما أن اجتهادات الجميع خاضعة للمعيار ذاته .
- إن الإسلاميين الداخلين إلى مجلس الشعب بشر ، يختلفون فى الفهم والمدارك ، كما قد يختلفون فى الطموحات والمصالح ، ورغم أن الجميع يلتحفون بعباءة الإسلام ، إلا أن ثمة تمايزا فى قسماتهم ، ليس فقط فيما بين خريجي مدرسة الإخوان ، وخريجي المدارس الأخرى ، بل قد أزعم أن مدرسة الإخوان ذاتها لا تخلو من تمايز فى قسمات المنتسبين إليها ، وإن كان هامش الاختلاف محدودا ، وقد لا يكون مرئيا . وهو تمايز ناشئ عن أن الإفراز الطبيعى لمدرسة الإخوان معطل منذ أكثر من ثلاثين عاما . ولأن توفرت للجماعة كفاءتها التنظيمية ، إلا أن دورها التربوى لم يكن متاحا ، وفى ظل هذا الاعتبار فمن المنطقى والطبيعى أن تكون صورة عناصر الجماعة فى سنة ٨٧ مختلفة عنها فى سنة ٥٤ .

- إن هؤلاء الإسلاميين حديثو عهد بممارسة العمل السياسى من خلال المؤسسات الدستورية الشرعية ، لأسباب معروفة . ولذلك فقد لانتوقع منهم إجادة كافية لقواعد اللعبة السياسية أو البرلمانية . ولأن كان من الظلم أن تنصب لهم المحاكم منذ اليوم الأول ، ومن الإنصاف أن يعطوا فرصة كافية للتكيف مع الوضع الجديد ، بحيث تفوت لهم بعض الزلات أو الهنات فى البداية ، إلا أن رأى العام - وربما الخاص أيضا - ليس مطالبا دائما

بأن يضع في اعتباره أمثال تلك « الظروف المخففة » . إذ أن للعبة السياسية شروطاً ، وعلى من يشارك في اللعبة أن يخضع لهذه الشروط ، رضى بها أم كره . ومن مقتضاها أن يحاسب المشارك على آدائه ، فعله أو قوله ، بصرف النظر عن الأعذار والملايسات . فالرأى العام يحاسب ولا يعذر ، أمام الله وأمام التاريخ قد يكون للأعذار محل ، أما الناس فلا !

* * *

ربما من السابق لأوانه أن نتحدث عن أداء الإسلاميين من ممثلى التحالف (الإخوان - العمل - الأحرار) داخل مجلس الشعب . لكننا لانستبعد أن تتراوح المواقف والممارسات بين محاور أربعة هي :

- خوض معارك الماضى ، بالأخص حساب جماعة الإخوان مع ثورة ٢٣ يوليو ، على اعتبار أن الأغلبية الساحقة من جماهير الجماعة تعرضت منذ سنة ٥٤ لصنوف من التعذيب والتشريد مازالت آثارها باقية وغائرة فى الأعماق . وهذا التوجه ملحوظ بوضوح فى بعض الكتابات الصادرة عن رموز الإخوان بمختلف مستوياتهم . إذ أن « كشف » حقائق تلك المرحلة بات هدفاً مستقراً عند كثيرين ، لا يقل أهمية عن هدف التبشير بالمبادئ والدعوة إليها .

- الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهى القاسم المشترك الأعظم بين مختلف الإسلاميين فى هذه الدائرة . قد تتراوح بدورها المواقف . بين دعاة إلى التطبيق الفورى ، وبين أنصار التدرج . وبين معنيين بالحدود الشرعية ، وبين داعين إلى توجيه أولوية التطبيق إلى أمور أخرى ، وتأخير أولوية مسألة الحدود .

- التركيز على مفاصد المجتمع ومبازله ، أو على الجوانب الأخلاقية عموماً وتوجيه جهود الإصلاح إلى هذه الميادين ، الذى تشكل أكثر ممارساته استفزازات مستمرة لجمهور المتدينين .

- التركيز على مشاكل الواقع الراهن . واعتبار أن التصدى بالدفاع عن مشاكل الناس وحقوقهم ، هو من مقاصد الشريعة ، التى حثت عليها النصوص الشرعية . ومنها الحديث النبوى : من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم . وأحسب أن النقاط العشر فى برنامج التحالف تتحرك على هذه الأرضية ، وتصب فى ذلك الاتجاه .

ولانعرف على وجه التحديد أى هذه الأصوات سيكون الأعلى فى مجلس الشعب . لكن غاية ما نتمناه ألا يصيب الحلل ترتيب الأولويات عند الإسلاميين ، بحيث يقوم التمييز

واضحاً بين الرأس والذنب ، وبين قمة الهرم وقاعدته . وبحيث لا تنفصل في نهاية الأمر هموم الإسلاميين عن هموم الناس .

ولا يحسن أحد أن الالتصاق بهموم الناس قد يباعد بين الإسلاميين وبين التزامهم إزاء الشريعة أو التطبيق الشرعى . فضلاً عن أنه من التبسيط المخل أن يظن ظان بأن المسألة محصورة في مجرد القوانين أو التشريعات ، التى إن صدرت قام الإسلام وتحقق المراد ، وإن غابت أو تأجلت فقد نكص المسلمون عن العهد وابتعدوا عن الملة .

فتحقيق مصالح الناس فى المعاش والمعاد هو مدار الشريعة وقوامها . وحق العبد مقدم على حق الله عند الأصوليين . ومن مهام النبى ومسئوليته تجاه المسلمين أن « يضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم » - (فى الآية ١٥٧ من سورة الأعراف) - وهى مهمة تصب فى هموم الناس وكل ما يثقل عليهم فى الدنيا والآخرة - إضافة إلى أنه « يأمرهم بالمعروف ، وينهاهم عن المنكر » - ولا معروف أعرف من العدل ، ولا منكر أنكر من الظلم ، كما يقول فقهاؤنا .

ومسألة التشريع والتقنين لها دورها الأكبر . وإن قلنا إنها لا تقيم الإسلام بذاتها ، إلا أن غيابها عن واقع المجتمع الإسلامى يعنى افتقاد ذلك المجتمع إلى الإطار القانونى الطبيعى الذى ينظمه ويصوغ مختلف علاقاته ، وفى المعالجة القانونية ، فإن التدرج فى التنفيذ ، قياساً على التدرج فى التشريع ، يشكل منطلقاً أساسياً ، بل سنة من سنن الكون واجبة الاتباع . حتى لا يحمل الناس على الحق جملة ، فيتركوه جملة ، كما قال عمر بن عبد العزيز لابنه ، الذى كان يستحثه على أن يقوم العوج الأموى دفعة واحدة .

وإذا جازى أن أسجل رأياً فى هذا الموضوع ، يشاركنى فيه عديد من المهتمين بالتطبيق الإسلامى ، فقد أقول إن سلامة التطبيق لا تتوفر إلا إذا دخلنا إليه من باب الشورى ، مما يفترض أن يودى إلى تثبيت قيم الحرية والديمقراطية ، التى هى حجر الأساس فى بناء المجتمع الإسلامى - بل الإنسانى - القويم . وما الشورى إلا تطبيق للإسلام فى المجالين السياسى والدستورى ، والدعوة إليها والالتزام بها ينبغى أن يكونا هدفاً أول يسعى الإسلاميون إلى بلوغه ، مما يهيئ المناخ المناسب لتوسيع نطاق عمليات التطبيق فيما بعد ، بغير مخاطر أو مزلق .

وفى هذا الصدد ينبغى الانتباه إلى أن الضرورة الأولى للتطبيق الإسلامى وجهت إلى دعامة الشورى فى العصر الأموى ، مما أدى إلى خلخلة البناء ، وفتح الأبواب لشورر ومثالب كثيرة ، لا يزال يعانى من أثرها المجتمع الإسلامى إلى زماننا هذا .

في ترتيب الأولويات ، نذكر بما سجله الإمام حسن البنا في « مذكرات الدعوة والداعية » ، تحت عنوان « المنجيات العشر » (ص ٢٢٤) . إذ نلاحظ أن مؤسس حركة الإخوان رتب خطوات الإنقاذ والنجاة - كما تصورها - على النحو التالي :

- ١ - الوحدة
- ٢ - الحرية
- ٣ - تنظيم الزكاة
- ٤ - تشجيع المشروعات الوطنية
- ٥ - احترام القومية
- ٦ - العمل بالشرائع الإسلامية
- ٧ - تثبيت العقيدة الإيمانية
- ٨ - إقامة الحدود الإسلامية
- ٩ - تقوية الفضائل الخلقية
- ١٠ - اتباع السيرة المحمدية .

لابد أن يستوقفنا هذا الترتيب ، من حيث أنه يضع الوحدة والحرية على رأس القائمة . وينتقل إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والوطنية . وبعد ذلك يضع الشريعة والعقيدة والحدود والفضائل والسنة . حتى تحتل قضية الحدود الشرعية - التي هي أول ما يخطر على بال بعض المتحدثين عن الحل الإسلامي - في المرتبة الثامنة من الأهمية ! .

ولئن قيل إن ترتيبه للحلول على ذلك النحو كان استجابة لظروف سياسية ووطنية سادت مصر آنذاك (الاستعمار البريطاني بوجه أخص) . فإننا نحسب أن أمتنا تواجه في المرحلة الراهنة تحديات مصيرية ، هي في مواجهتها أشد ماتكون حاجة إلى التشبث بالوحدة والحرية وتحقيق العدل الاجتماعي والنهوض الاقتصادي .

وليس هذا الترتيب ملزما بطبيعة الحال . لكنه يعكس منهجا فذا ومتقدما في الرؤية ، تمتع به الإمام البنا في ذلك الوقت المبكر من عمر الحركة الإسلامية . وهو منهج جدير بالتأمل والاحتذاء ، من قبل خلفه ، وغيرهم من الرموز الإسلامية الأخرى .

إن الذين يتصورون أنهم سوف يصلحون الكون دفعة واحدة من تحت قبة البرلمان ، يملكون من حسن النية أكثر مما يملكون من حسن الإدراك ، ويعيشون في أمنياتهم بأكثر مما يعيشون حقائق الواقع . وإذا صح أن إصلاح الدنيا وارد من تحت القبة ، فالتدرج فيه سنة كونية كما قلنا . فضلا عن أنه إذا كان معرفة الناس والواقع شرطا قرره الفقهاء للاجتهاد في أمور الدين ، فإنه شرط أولى وألزم للاجتهاد في أمور الدنيا .

وحتى يكون التدرج فاعلا فلا بد أن تكون الأولويات واضحة ، وحتى يستقيم عود الأولويات فينبغي أن يقوم ترتيبها على حسن قراءة للواقع . والانفصال عن الواقع ، أو الخطأ في قراءته ، يؤدي كل منهما إلى خلل في ترتيب الأولويات ، يفسد ولا يصلح ، ويضر ولا ينفع .

وفي ظرف دقيق كالذى نمر به مصر . حيث تمسك الأزمة الاقتصادية بخناق الوطن ، فتعرضه لضغوط الخارج وتوترات الداخل ، وحيث يحتاج البناء الديمقراطي إلى جرعات أخرى من الدعم والحصانة ، وحيث يتطلب الدفاع عن حقوق الإنسان مزيدا من الجهد والمثابرة . في واقع هذه ملامساته ، فإن الخطأ في استيعاب حقائقه ورصد همومه وشواغله ، يعد جناية على الحاضر والمستقبل ، بل جناية على الدين والدنيا ! .

* * *

يدلنا فقيه عبقرى مثل ابن القيم على الكيفية التى ينبغى أن يتعامل بها العقل المسلم الواعى مع الواقع ، إذا ما أراد تغييره إلى الأفضل . فيقول فى أعلام الموقعين : إن النبى صلى الله عليه وسلم شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر ، ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله . فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ، فإنه لا يسوغ إنكاره . وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله (ج ٣ - ص ٤) .

أى أن كفاءة التصدى لا تكون بمجرد إنكار المنكر وإدانة الباطل ، وإنما الكفاءة الحقيقية تقاس بالنتيجة التى يمكن أن تترتب على ذلك الإنكار أو تلك الإدانة . إن تحقق به المصلحة وحق الحق واستقام الأمر كان بها ، وإن أسفر الإنكار عن مفسدة أكبر ، فقد وجب الإبقاء على المنكر الأول ، حتى وإن لم يرض عنه الله سبحانه وتعالى .

فى هذا الصدد ، فإنه يسوق القصة الشائعة التى تروى عن ابن تيمية ، عندما مر فى الشام مع رفيق له على بعض التتار يشربون الخمر . فأنكر عليهم صاحبهم سكرهم وهم على الإسلام ، ولكن ابن تيمية لم يوافقهم على موقفه ، وعاتبه قائلا : إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال ، فدعهم .

لقد ارتضى ابن تيمية مفسدة السكر ، ليجنب المسلمين مفسدة أكبر إن هم أفاقوا ، وهما بارتكاب جرائمهم بحق الناس فى اختيار ذكى بين شر وشر ، وفى ترجيح واضح لحق العباد على حق الله سبحانه وتعالى .

إننا عندما ندعو إلى الانشغال بالهموم الحياتية والمصيرية التى يعانى منها الناس والوطن ، وتقديمها فى الأولوية على غيرها من المنكرات الواجبة التصحيح ، فإننا لاندعو إلى الرضا بتلك المنكرات الأخيرة أو إقرارها ، وإنما نفاضل بين شر وشر ، وبين مفسدة وأخرى . أو بين منكر وأنكر ، إذا استخدمنا كلمات ابن القيم .

بهذا المنطق ، فقد يحق لنا أن نسأل : ماهى المفاصد العظمى التى تهدد هذه الأمة .
وتصويبها بما هو أنكر؟!

وإذا افترضنا أن واقعنا يعانى من تلك المشكلات الاقتصادية والسياسية التى تحدثنا عنها ، وافترضنا أن مسألة الحجاب وإقامة الصلوات فى مواعيدها من الأمور المطروحة على جدول أعمال بعض الإسلاميين ، كما أعلن أحدهم فى حديث صحفى ، فهل نحتاج إلى جهد كبير لنحدد القضية رقم واحد . والقضية رقم مائة فى أولويات التفكير الإسلامى الرشيد؟.

إن الوعى بهذه الأولويات ليس مطلوباً لحسن أداء الإسلاميين فى مجلس الشعب ، أو لإثبات جدارة المنتمين إلى الحركة الإسلامية بالتمكين من الشرعية القانونية . ولكنه مطلوب أيضاً لتوفير نطاق أوسع من القبول لشعار « الإسلام هو الحل » الذى رفعوه أثناء المعركة الانتخابية ، وجذب شرائح عديدة من عامة المسلمين ، بينما أثار لغطاً فى أوساط بعض المنتهين .

هذا الأداء الواعى الذى نتمناه ، هو وحده الكفيل بتبديد قلق المترقبين ، وإزالة مخاوف المتوجسين ، وإحباط رهان الناقمين والكارهين .
.. وإنا المنتظرون !.

جراح انتخابية

مثلاً تعين علينا أن نزيل التشوهات التي أصابت مختلف المدن المصرية من جراء الانتخابات ، فرمما بات ضرورياً أن نبادر - وعلى وجه السرعة - إلى إزالة تشوهات مماثلة أصابت مناخنا العام وحياتنا العقلية ، عندما حمى وطيس المعركة ، واشتد انفعال مختلف الأطراف ، وجرى التراشق الذي اختلط فيه الحابل بالنابل ، والحق بالباطل . ذلك أن بعضنا استغرقته المعركة حتى فتنوا بها ، وظنوا أنها آخر الدنيا ونهاية العالم . فقطعوا ما كان ينبغي أن يظل موصولاً ، وجرحوا ما كان ينبغي أن يمان . وأطلقوا في فورة الحماس والاندفاع قذائف محظورة سياسياً ووطنياً ، مما قد يخلف « عاهات » يستعصي علاجها ، تصيب قلب الأمة وربما الجسد كله ، لاتستثنى أحداً . لا الغالب ولا المغلوب ! .

وإذا جاز لنا أن نصف طبيعة المعركة الانتخابية ، فقد نقول إنها جرت على مستويين من الصراع ، صراع المقاعد ، وصراع المبادئ . الأول جرى بين الواقفين في المربع الواحد ، من المتنافسين أو المتماثلين - والثاني جرى بين الموزعين على المربعات المتباينة ، الذين يقوم بينهم التعارض أو التخالف أو التنافر . ولأن التحالف الإسلامي - بطبيعته - كان واقفاً في صدارة المربع الثاني ، فقد كان نصيبه أوفر من قذائف المدفعية الثقيلة ، ومن تلك القذائف الأخرى محظورة الاستخدام ، سياسياً ووطنياً .

ولا غرابة في أن تصوب نيران المدفعية الثقيلة إلى المربع الذي يقف فيه الإسلاميون . ولا تشريب على من توجه إليهم بالمساءلة والنقد والنقض . فذلك حق مشروع ، والزعل فيه مرفوع . ولا كلام لنا الآن في الأساليب المختلفة التي استخدمت في إدارة الصراع وكسب المعركة . ليس إقلاقاً من شأن ماجرى ، ولا قبولاً به على علته ، ولكن لأننا معنيون في

هذا المقام بالرصاص الذى طاش حتى ذهب بعيدا . وأصاب أهدافا تجاوزت موضوع الصراع أو نطاق المتصارعين فى الساحة .

وقد أزعج أن ثمة حدا مفهوما ومحتملا من الترق والشطط معهودا فى المعارك الانتخابية التى يشهدها العالم الثالث ، وإن ظل منكورا . لكن الذى لا خلاف عليه أن ثمة أمور يجب أن تبقى بمنأى عن الصراع . وخارج دائرة ميدان ضرب النار . خصوصا تلك التى تتعلق بوحدة الأمة أو بمعتقداتها .

ليس من شأننا التحقق من النوايا . بل قد نذهب إلى أن أكثر الذين خاضوا فى تلك الأمور حسنت مقاصدهم ، إذ كان هدفهم كسب المعركة الانتخابية ، ولم يخطر على بال أى منهم لا أن يطعن وحدة الأمة ولا أن يجرح معتقداتها . لكن الشاهد أن الرصاصات الطائشة انطلقت وأصابت تلك الأهداف . وأن الألغام ومختلف القذائف الحارقة والمحملة بالسموم تساقطت على تلك المساحات . وأن من أطلق تلك الرصاصات والقذائف ، لم ينتبه إلى أنه جرح فى نهاية الأمر صفحة وجهه ، وزرع الألغام فى عقر داره ! .

* * *

ثمة أمور أربعة أصابها رذاذ المعركة ورصاصاتها ، هى : الوحدة الوطنية - الانتماء الإسلامى - النظام الإسلامى - الدستور .

ونحن نضع الوحدة الوطنية فى المقدمة ، ليس فقط لأنها تحتل الأولوية فى هموم الساعة ، ولكن أيضا لأنها فى النهج الإسلامى مما لا يفرط فيه بأى حال ، حتى يقدم على أى هم آخر . ذلك نستدل عليه من قصة موسى عليه السلام وأخيه هارون ، التى يسجلها القرآن الكريم فى سورة « طه » . إذ غاب موسى عن قومه . وحل مكانه هارون . فاتجه الناس إلى عبادة عجل صنعه لهم « السامرى » . وفوجئ النبى موسى بما جرى ، بعد عودته ، فاتجه إلى أخيه بالتأنيب والتعنيف . فكان رده « إني خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولى » (الآية ٩٤) .

- سكوت موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر ، مما يدل على إقراره وموافقته . إذ قبل ذلك الشرك بعبادة الله - مؤقتا - حفاظا على وحدة القوم وعدم انفراطهم .

إلى هذا المدى يذهب القرآن فى التشبث بفكرة الوحدة ، حتى يهون إلى جانبها مثل ذلك الزيغ الطارئ فى الاعتقاد .

من هنا تحتل الوحدة مكانها الرفيع فى فكر المسلمين الأصيل . من هنا أيضا كان

المساس بفكرة الوحدة أو تجريحها ، يعد من الكبائر التي ينبغي تجنبها .
ومن أسف أن نسبة غير قليلة من الكتابات التي انتقدت موقف الإسلاميين أو عرضت
بهم ، وقعت في ذلك المحذور . وسعت بقصد أو بغير قصد إلى تلغيم العلاقة بين المسلمين
والمسيحيين بصورة لانظن أن أحدا حسب نتائجها على المدى البعيد .

لقد ركزت تلك الكتابات على معنى واحد ، خلاصته أن الإسلاميين يريدون تحويل
غير المسلمين إلى مواطنين من الدرجة الثانية ، وإعادتهم إلى « حظيرة » أهل الذمة ،
ومطالبتهم بدفع الجزية ، إلى غير ذلك من الانتقاصات التي تنتهى بمنعهم من المشاركة في
الحياة السياسية ، ومن الإدلاء بشهاداتهم أمام المحاكم .
ولا أريد أن أسمى أحدا ، لكننا قد لانبالغ إذا قلنا إنه مامن مقالة (قذيفة) وجهت إلى
معسكر الإسلاميين إلا وحملت بهذه الرسالة الملوغمة .

ذلك أن ذوى الفهم السوى أو العقل الرشيد ، يعلمون أن مسألة المواطنة من الدرجة
الثانية لغير المسلمين ، لاتقوم على أساس يذكر في الفكر الإسلامى . وأن اعتبارهم أهل
كتاب في السياق القرآنى يضعهم مع المسلمين على قاعدة واحدة من المساواة ، بحسبان أن
المسلمين هم أيضا أهل كتاب . فضلا عن أن مبدأ « لهم مالنا وعليهم ماعلينا » ، استقر
عميقا في الضمير المسلم منذ ١٤ قرنا . ولم يطلق مداهنة لأقلية ولا مجاملة لأية دولة عظمى .
أما مسألة الذمة والجزية - وكانتا قائمتين قبل الإسلام بالمناسبة - فهما من قبيل الصياغات
التاريخية والقانونية التي ارتبطت بظروف الحماية والفتح ، التي لم تعد قائمة الآن . وإذا كان
هناك من لا يزال يردد تلك المقولات في زماننا ، فإن من منحه الله قدرا محدودا من الحس
السليم يستطيع أن يدرك بوضوح أن تلك أصوات نشاز ، تشكل استثناء على القاعدة ،
وخروجاً على الإجماع الراهن . وإذا انسقنا وراء الأصوات الناشزة ، وتجاهلنا كل
ما عداها ، فإن خطانا لن تفارق طريق الندامة ، ولن تبلغ بحال بر الأمان
والسلامة ! .

أما الذين استحضروا شاهدا من التاريخ ليدللوا به على صحة ذلك الزعم ، فإنهم
ينسون في حمى الانفعال وغمرة أن التاريخ حمال أوجه ، وأن هناك ألف شاهد يمكن أن
يستدل به على نقيض ما يذهبون إليه .

لقد خرجت المسألة عن كونها مجرد نقد لبرنامج أو لأشخاص ، واتخذت في هذه
النقطة صورة التخويف من الإسلام والتنفيذ من تطبيقه ، فضلا عن الحط من شأن
تعاليمه . وهو تصوير جائر ومغلوط ما في ذلك شك ، وليس جورره هو أخطر ما في الأمر أو

اسوؤه ، لأن الأخطر والأسوأ حقا هو أن تطرح هذه الصفقة الخطرة ثمنا لكسب معركة انتخابية ! .

ولسنا نجد معركة مهما بلغ شأنها تستحق أن يضحى لها بتلغيم العلاقة بين أبناء الوطن الواحد على ذلك النحو . فضلا عن أننا من الأساس لانجد سببا واحدا وجيها ، يستدعى الزج بهذه العلاقة في حلبة الصراع الانتخابي . لكنه التزق والشطط غير المحسوبين ، بل غير المسئولين ! .

ماذا عسانا أن نفعل الآن ، وقد انتهت المعركة ، وانصرف المدعوون والمتصارعون ، وبقي ذلك اللغم راقدًا في بطن التربة المصرية ؟.. وكيف نسارع إلى نزع الفتيل منه ، وإبطال مفعوله قبل أن ينفجر ونحن عنه غافلون ؟.. ثم ، كيف نرمم الصدع ، بحيث تعود العلاقة بين أبناء الوطن الواحد ، إيجابية ومستقيمة ، كما كانت طوال القرون التي خلت ، بغير هواجس أو مخاوف ؟.

تلك أسئلة مطروحة على الجميع في مرحلة ما بعد الانتخابات ، وكلها ، وغيرها ، مما ينبغي أن نجيب عليها بالقدر المطلوب من المسئولية أمام الوطن وأمام الله .

* * *

الأمر الآخر الذي أصابته الرصاصات الطائشة في المعركة ، هو الانتماء الإسلامي . ففي سياق نقد الإسلاميين كان المحور الأساسي في المعالجة يقوم على المنطوق التالي : كل متدين متطرف - وكل متطرف سفاح - وكل سفاح ينبغي أن يلفظه المجتمع ، ويتخلص منه بأية صورة ! .

هكذا ، في كلمات قليلة ، وفي ظل انفعال طارئ ، ومزايدة غير مبررة ، جرحت واحدة ، من أنصع صفحات هذا البلد ، الذي عرف التوحيد منذ عهد اخناتون ، قبل خمسة آلاف سنة ، وأصبح التدين جريمة يستحق صاحبها أن يودع بسببها السجن وينفى من الحاضر ! .

ألغيت كل القسامات في مربع الإسلاميين ، وصنف الجميع في إطار واحد ، ثم وضعوا في سلة واحدة ، وتنادى البعض داعين إلى إلقاء تلك السلة في المحرقة ! .
بهذه البساطة المذهلة ، والجرأة التي تفوق الوصف ، تم تشخيص المشكلة ، ووضع لها الحل ، وطولبت أجهزة الدولة - الأمنية بطبيعة الحال - بأداء واجبها التاريخي ، لتطهير الوطن من حفنة المتدينين ، الذين يهددون الاستقرار ويخوفون السادة المستثمرين ! .

هذا الكلام الذى لا يكاد يصدق ، نشر فى مصر - بلد الأزهر وعشرات الملايين من المتدينين - إبان المعركة الانتخابية ، فى سياق التصدى للإسلاميين ومن معهم . ولسنا نبرئ الصف الإسلامى من المثلث أو العبر ، فهم بشر فى نهاية الأمر . لكن الذى نستغربه وننكره أن يوضع الجميع فى قفص الاتهام ، ويشوه كل المتدينين على ذلك النحو ، الذى لا نجد له مثيلا إلا حيث يكون للدولة عداؤها السافر للدين ، وحرها على أهله . إن صياغة الحملة بهذه الصورة لا يشوه موقف المتدينين فقط ، ولكنه يسىء بشكل فادح إلى موقف الدولة ذاتها ، الذى نعلم يقينا أنه ليس ضد الدين ، وليس ضد المتدينين بأى معيار .

ماذا نقول لأبنائنا وشبابنا الذين طالعوا هذا الكلام طوال أسابيع المعركة ؟ وكيف نعتذر لهم عن أن « كلام الجرائد » لم يكن دقيقا ولا مسئولا فى تناول الموضوع ؟ وأن الذين كتبوا ما كتبوه لم يكونوا أفضل حالا من الدبة التى أرادت أن تهش ذبابة من فوق وجه سيدها ، فهشمت رأسه بحجر كبير !

* * *

كان النظام الإسلامى هو الهدف الثالث ، الذى صوبت نحوه نيران المدفعية الثقيلة ، وتتابع عليه مختلف القذائف ، العنقودية والمسمومة . إذ استخرجت من المستودعات كافة المقولات والانتهاكات التى يمكن أن تشوه النظام الإسلامى ، ونثرت على صفحات مختلف الصحف بالعدل والقسطاس ، فقرأنا عن الحكم الإلهى والخليفة المعصوم . وظل الله فى الأرض ، وتكفير المعارضين وإهدار دمه ، وسيف الجلاد المشهر فى كل أوان . وذهب أحدهم إلى أن الأحكام الشرعية - فى مفهوم الإسلاميين - « مقدسة » ، لا يمكن أن تكون موضع نقاش ، أو حوار من البشر . ولا يجوز أن تعرض ليؤخذ عليها رأى المواطنين بالموافقة أو عدم الموافقة .

وهكذا ، فى شحنات متتالية من التنفير وإثارة مشاعر السخط والرفض ، قدم النظام السياسى الإسلامى إلى الجماهير المسلمة ، وإلى الشباب الذى يزداد تعلقه بدينه فى مد ظاهر لا يخفى على أحد . أيضا ، حدث ذلك فى بلد ينص دستوره على أن دينه الرسمى هو الإسلام ، مثلما ينص على أن شريعة الله هى مصدره الرئيسى فى التشريع .

وكما حدث فى مسألة الانتماء الإسلامى ، فإن الحوار تجاوز حدود الصراع بين فرقاء يتنافسون فى المعركة الانتخابية ، إلى توجيه مهام النقد والتجريح للنظام الإسلامى ذاته .

وليتنه كان نقدا علميا له منطق وقوام صحيح ، ولكنه قائم من أوله إلى آخره على التشهير المستند إلى الأغاليط والأكاذيب . وهى أغاليط ردها المسلمون منذ بداية القرن ، عندما فند الشيخ محمد عبده انتقادات « مسيوهاناتو » للإسلام - التى مازال البعض يرددونها حتى زماننا هذا - خصوصا مسألة السلطة الدينية والحكم الإلهى .

منذ بداية القرن وإلى الآن ، بح صوت المسلمين وهم يقولون إن ثمة تفرقة بين المصدر الإلهى للشريعة ، والسند القانونى للنظام السياسى . وكونها شريعة إلهية ، لايعنى بأى حال أن الحكومة الإسلامية حكومة إلهية . ولكنها حكومة بشرية ، يملك أصغر الناس شأننا - بمقتضى الأوامر القرآنية - أن يتوجه إلى أعلى الناس مقاما فيها ، أمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر . والحاكم ليس إلا « أجيرا » بمقتضى عقد ، للأمة أن تفسخه إذا أخل به . والسمع والطاعة له مرهونان بمدى التزامه بكتاب الله وسنة رسوله . أما تصوير الناس فى المجتمع الإسلامى باعتبارهم عبيدا للنصوص ، لايملكون إزاءها سوى الانقياد الأعمى والامتثال المطلق . فتلك فرية يكذبها سجل المسلمين ، الحافل بمختلف شواهد النضج العقلى والتعامل الواعى مع النصوص . وهم من قالوا بأن الأصل فى العبادات هو الاتباع ، والأصل فى المعاملات هو الابتداع . ومن قالوا بأن الأحكام الشرعية تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد . ومن قالوا بأن النص يدور مع المصلحة وجودا وعدما .. وقالوا .. وقالوا .. إلى غير ذلك من الصفحات المضيئة والمشرقة ، التى حاول البعض تلطيخها وطمس معالمها ، وسط هرج المعركة الانتخابية وانفعالاتها .

مرة أخرى ، هل تبرر المعركة استباحة الخوض فى النظام الإسلامى على ذلك النحو ؟ وهل هذه هى الصيغة المناسبة للدفاع عن الحزب الحاكم وتجميع الانتصار من حوله ؟ وهل هذا هو المدخل المقبول لانتقاد الإسلاميين وفض الناس من حولهم ؟ .. وأليس الخاسر الأكبر فى ذلك كله هو النظام القائم فى مصر ، الذى يصوره البعض فى الموقف المضاد للانتماء الإسلامى ، وللتطبيق الإسلامى ، وهو من التهمتين براء ؟!

* * *

قضية الدستور هى الهدف الرابع الذى حاول البعض أن يسمم موقف الإسلاميين منه ، بدعوى أنهم يتبنون الدعوة إلى إسقاطه ، لأنه دستور غير إسلامى . وقد غالى البعض فى تصوير القضية ، حتى اعتبرها الموضوع الأساسى فى المعركة الانتخابية ، وذهب إلى أن الناخب المصرى بات مدعوا ، لأول مرة فى تاريخه ، إلى المفاضلة والاختيار بين

دستورين ، دستور « محترم » هو القائم الآن ، لا يميز بين أتباع دين وأتباع دين آخر (لاحظ الغمز) .. ودستور غامض وكالح (الكلمة من عندى والمعنى للكاتب) يدعو إليه الإسلاميون ، لا يلتزمون فيه إلا بالإسلام » ، ولا يملك تفصيل هذا الإسلام ، وصياغة نظمه ، وتطبيقها ، إلا « ولى الأمر الإسلامى .. بعد أن نتخبه » .

بهذه الصورة المغلوطة ، والهزلية والشائنة ، قدم موقف الإسلاميين من الدستور ومن ولى الأمر ، مما يمكن أن نلحقه بمحاولات نقض النظام السياسى الإسلامى وهدمه . وقد كفانا الدكتور محمد عمارة رد تلك الفرية ، فى مقاله الذى نشره تحت عنوان « بل معركة تطبيق الدستور » ، مستندا إلى أن الجهد الذى يبذله الإسلاميون يصب فى توسيع نطاق الالتزام بنصوص الدستور ، التى تقرر أن دين الدولة هو الإسلام ، والشرعية مصدرها الرئيسى فى التقنين .

ولأننا لم نسمع صوتا معتبرا بين الإسلاميين يدعو إلى إسقاط الدستور الحالى ، ولأن من كتب لم يشر إلى ما ثبت صدور هذه المقولة عن المربع الإسلامى ، فإننا لانجد مبررا لإثارة هذه النقطة . سوى أن كاتبها انتهزها فرصة لتسفيه الموقف الإسلامى على جملته ، وتصوير المسلمين بحسبانهم قطعانا من الأغنام ، سلمت قيادها إلى ولى الأمر ووقفت ببابه تنتظر ! . على هذا النحو الشائن ، والمكذوب عرض موقف الإسلاميين من الدستور ومن فكرة الدولة الحديثة ، حتى وصفوا صراحة بأنهم « أعداء الدستور » ! .

هل تقبل قواعد اللعبة الانتخابية افتراء من هذا الطراز الجسيم ؟ .. وهل يعقل أن يقدم البناء الدستورى الإسلامى - فى بلد مسلم - بهذه الطريقة ، وعلى ذلك النحو الكريه والمنفر ؟ .. ثم ، ألا يعذر الشباب المسلم ، إذا استبد به الانفعال والغضب ، إزاء هذا التطرف والغلو فى تجريح التجربة الإسلامية ؟ .

وإذ لا نحتاج إلى التفصيل فى نقض مقولة العداء للدستور ، بعد الذى كتبه الدكتور عمارة ووفق فيه ، فإننا نضيف فقط رأيا أثبتته الإمام حسن البنا ، فى الأربعينيات ، وهو يتحدث عن دستور ١٩٢٣ ، الذى كان ينص على أن دين الدولة هو الإسلام ، ولم يشر إلى دور الشريعة فى التقنين ، كما فى الدستور القائم فى مصر . إذ كتب فى رسالة بعنوان « مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى » ، يقول مانصه « يمكن أن نقول فى اطمئنان إن القواعد الأساسية التى قام عليها الدستور المصرى لا تتنافى مع قواعد الإسلام ، وليست بعيدة من النظام الإسلامى ولاغربية عليه » - (مجموعة الرسائل ص ٢٩٦) .

ثمة مسألة أخرى جديرة بالمناقشة والمراجعة ، تتمثل في وضع الإسلاميين على مسرح العمل العام في مصر ، السياسى أو غيره . ولست هنا أعنى تجمعا إسلاميا بذاته ، ولكنى أتحدث عن المبدأ دون الصيغة التنفيذية أو التنظيمية . إذ أحسب أن هذا الوضع أشد ما يكون حاجة إلى الدراسة المتأنية والمعالجة المسئولة . دراسة أو معالجة تضع في الاعتبار أن الدين مكون أساسى في هذا المجتمع ، لا سبيل إلى تجاهله أو إنكاره . وأن التدين أضحي ظاهرة متنامية في الواقع المصرى والعربى والإسلامى ، بل والعالمى أيضا . وقد اتسع محيط التدين حتى شمل مختلف شرائح المجتمع وطبقاته ، الأمر الذى يتطلب تقرير صيغة واضحة للتعامل مع ذلك التيار . وقد أثبتت التجربة العملية أن غياب هذه الصيغة كانت له أضراره البالغة التى لم تعد خافية على أحد ، على الصعيدين الدينى والسياسى فى آن واحد . ولم يعد مقبولا ، بحكم العقل أو بحساب المصلحة الوطنية الخالصة ، أن يبقى التيار الإسلامى منفيا من الواقع ، ومحدوفا من الشرعية ، وساقطا من خريطة القوى السياسية ، رغم كل دلائل الحضور وشواهد ، التى يلمسها الجميع يوما بعد يوم .

لقد أخذ على الإسلاميين أنهم دخلوا ساحة الانتخاب من باب اللاشرعية القانونية ، وهذا حق ، ولكن الأحق منه أن هذه اللاشرعية مفروضة لا طوعية . والمنطق الرشيد يدعونا إلى ضرورة إفساح المجال لهذا التيار ليجد مكانه فى ظل القانون والشرعية . وما الوقوف عند مجرد الاحتجاج باللاشرعية ، إلا دعوة ضمنية إلى العمل السرى ، وربما إلى التطرف الذى هو من الثمار الطبيعية للتعميم والسرية .

والقول بأن شرعية العمل الإسلامى يفتح الباب للصراع الطائفى ، من حيث أنه يستوجب إتاحة فرصة مماثلة لشرعية العمل المسيحى فى المجال السياسى ، هذا القول الذى يردده كثيرون من الكتاب « الديمقراطيين » لا يخلو من تهافت وافتعال .

فلسنا نفهم بأى معيار ديمقراطى يحرم أى تيار له فكره المشروع ، وله جماهيره العريضة ، من حقه فى التعبير عن نفسه . وإذا احتمل واقعنا الاجتماعى والسياسى منبرا يساريا وماركسيا ، دون أن تقع الواقعة أو يتزلزل المسرح السياسى ، فلماذا يكون ظهور التيار الإسلامى - دون غيره - على المسرح ، إيذانا بظهور الفتنة وعموم البلاء ؟ .

ورغم أن للمسيحيين تجمعا طائفيا مستقلا ، له وضعه القانونى وقيادته المنتخبة ، فإننا لا نجد سببا وجيها لمنع بعضهم من تشكيل حزب له برنامج فى الإصلاح وصياغة الحاضر والمستقبل على نحو أفضل . ولماذا يفترض أن تشكيل مثل هذا الحزب يمكن أن يودى إلى تفجير لغم الحرب الأهلية ، كما قال أحد كتابنا الكبار ؟ . أما مقولة برنامج الدولة المسيحية

الذى تدعو إليه بعض الجهات المشبوهة ، ويلوح به البعض لمصادرة حق التيار الإسلامى فى التعبير عن نفسه ، فردود عليها - إن ثبت - بأن مشروعية العمل السياسى تفترض مشروعية الأهداف السياسية .

من ناحية أخرى ، فإن مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية الذى قد يشكل المحور الأساسى لأهداف التيار الإسلامى ، تبناه كل الأحزاب السياسية القائمة فى مصر الآن ، بما فيها حزب التجمع ، ولم تحدث الفتنة التى يخوفونها بها . ولم يخرج علينا صوت يرد على تلك الدعوة مطالبا باستقلال المسيحيين ، للابتعاد عن جحيم الشريعة ودعاتها ! .

إن الذى ندعو إليه حقا وصدقا ، هو أن نرفع رأسنا من كومة الرمال التى تحجب رؤية الواقع ، وأن يتوفر لدراسة الموقف فريق عمل مسئول ، سياسى ، بل وأمنى أيضا ، يتولى قلب الأمر من مختلف جوانبه ، ثم طرح صيغة واضحة ومشروعة للتعامل مع التيار الإسلامى ، تجنبنا الغموض والسرية والتحايل والالتفاف . وتفتح الباب لاستقامة العمل السياسى وأمانته فى التعبير عن القوى السياسية القائمة فى الساحة .

إننا لانريد أن نستقد جمود الفكر الدينى من ناحية ، ثم نمارس جمودا فى الفكر السياسى من ناحية ثانية . كما أنا لانريد أن نحث الإسلاميين على حسن قراءة الواقع والالتصاق به فى جانب ، بينما نفاجأ بالسياسيين يديرون ظهورهم للواقع ويتجاهلون عناصره ومعطياته .

ولئن بدا لأول وهلة أن التيار الإسلامى قد يكسب أرضا جديدة إذا ما اعترف له بالشرعية والعمل فى ظل القانون ، فإننا إذا أنعمنا النظر جيدا ، سنتبين أن الوطن هو الكاسب الأكبر ، وهو الذى سيجنى أعظم الثمار ، استقامة واستقرارا وعافية ! .

تعريض وتحريض

هل هناك أمل في نجاح تجربة مشاركة الإسلاميين في مجلس الشعب المصري ؟ .
قلنا إن الأمر معلق على أداء الإسلاميين أنفسهم . لكن يبدو أن الأداء وحده لا يكفي ، وأن ما اعتبرناه العنصر الأول في تحقيق النجاح المفترض . ليس العنصر الأوحد أو الأخير . ذلك أن متابعات الأسابيع الثلاثة الماضية - على الصعيد الإعلامى . تنبها إلى عنصر آخر له أهميته . وله تأثيره الإيجابى أو السلبى في الاحتمالات المطروحة . ولئن كان الأداء أو الإرسال هو الأهم ، إلا أن الاستقبال له نصيب من الأهمية لا ينكر . أى أن المناخ أو المسرح المهيأ للاستقبال له دوره الأکید في نجاح « العرض » أو فشله ! .
من هذه الزاوية ، فلا يسع المرء إلا أن يقرر بأن التناول الإعلامى لذلك الحدث الهام في ساحة العمل السياسى المصرى ، افتقد - كقاعدة - إلى الحد الأدنى من الموضوعية والإنصاف . بل إننا لانبالغ إذا قلنا إنه في إطار ذلك التناول غير الصحى ، فإن نسبة غير قليلة من المعالجات الإعلامية تجاوزت عدم الإنصاف ، إلى تخويف عامة الناس وإثارة نفورهم وقلقهم . بل ذهبت إلى حد تحريض السلطة واستعدادها ، وتلغيم العلاقة بينها وبين الإسلاميين .

هذا المزيج من التعريض والتخويف والتحريض ، هو نوع مستجد من الإرهاب ، يتجاوز إرهاب الحاكمين الذى نعرف ، وإرهاب المحكومين المتمثل في سياط الرأى العام إذا ما عبثت الجماهير بأفكار غير صحيحة . ومانشده الآن هو نمط ثالث من إرهاب المثقفين ، تستخدم فيه الكلمات المكتوبة في الجلد والتعذيب ، والإعدامين المعنوى والسياسى ! .

ربما كان مفهوما أن يحدث ذلك في ظل المعركة الانتخابية ، لحجب الأصوات عن

الإسلاميين . وهو ما لم تقصر فيه مختلف المنابر الإعلامية القومية ولله الحمد . لكن الذى لم نجد له مبررا أن تستمر الحملة ، بنفس القدر من القسوة والضراوة بعد انتهاء المعركة . الأمر الذى يكاد يوحي بأن المسألة تتجاوز حدود المعركة الانتخابية ، وأن الصراع الحقيقى هو ضد التيار الإسلامى فى مجمله ، وأيا كان موقعه فى الشارع أم فى البرلمان .

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الإسلاميين الذين دخلوا إلى مجلس الشعب ، من أكثر الفصائل الإسلامية اعتدالا وقبولا ، فإن الاحتمال الأخير يصبح أقرب إلى التأكيد واليقين . وهو أمر مؤسف ومحزن ، لا بد وأن يشير حيرة الإسلاميين واستياءهم . فهم مستهدفون خارج الشرعية ، وهم مستهدفون إذا ما حاولوا أن يتحركوا فى ظل الشرعية . وإذا استقبل الشيوخ هذا الموقف بحسبانه نوعا من الابتلاء ، قد يعالج بالصبر وبمضى الوقت ، فإن أحدا لا يستطيع أن يضمن مسلكا مماثلا من الشباب الذى قد يضيق صدره بوطأة المظلومية ، وطول رحلتها .

* * *

لقد تعرض الإسلاميون الذين اشتركوا فى الانتخابات للنقد والتعريض من قبل « جماعة الجهاد » ، التى أصدرت ثلاثة منشورات فى أسبوط والمنيا ، تدین مبدأ المشاركة فى « اللعبة البرلمانية » ، مما يعد - من وجهة نظرهم - تكرسا لواقع المجتمع الجاهلى . فضلا عن أن القبول بالمشاركة عندهم هو من قبيل الوقوع فى شرك منصوب خداع الإسلاميين وعامة الناس ، وإيهامهم بأن النظام الحالى له بالإسلام صلة قرابة أو نسب ! .

وباتت تلك مفارقة مثيرة للانتباه ، أن يتوالى توجيه سهام التعريض والتجريح للإسلاميين من معسكر التطرف الإسلامى من ناحية ، ومن المربع العالمانى فى مجمله ، المعتدل منه والمتطرف من ناحية ثانية . التقى الطرفان - بغير تدبير - على ضرورة تعطيل مسيرة التيار الإسلامى الوسطى . الذى يتسم بالاعتدال ، وحجبه عن الظهور بكل وسيلة .

لقد شنت حملات الإرهابيين السياسى والفكرى ، لمجرد أن فريقا من الإسلاميين اختاروا أن يخوضوا التجربة البرلمانية ، وأن يحتكموا فى إثبات حضورهم إلى أصوات الشارع ، لكى يوصلوا الصوت الإسلامى إلى قاعة مجلس الشعب . لم يفتحوا الساحة بسلاح نارى ، ولا بتنظيم سرى ، ولا بشعارات متطرفة أو مهيجة . ولا دبوا مؤامرة ، ولا خرجوا حتى فى تظاهرة .

ولا أريد أن أنزه الإسلاميين عن الخطأ أو القصور . فهم بشر فى نهاية الأمر ، هم نقاط ضعفهم وقوتهم . وبينهم أهل الحكمة وأهل الخفة . ومنهم العاملون لوجه الله ، ومنهم

الساعون إلى عرض الدنيا . وجميعهم ليسوا فوق مستوى النقد بطبيعة الحال .
كما أنى لا أريد أن أبالغ في تقدير الإنجاز الذى حققوه . فلا هم تسلموا الحكم ولا هم
صاروا أغلبية في مجلس الشعب ، ولا هم باتوا شركاء في صناعة القرار السياسى . وغاية
ما يمكن أن يقال في شأنهم ، إنهم أثبتوا حضورا في ساحة العمل السياسى . ثم صار لهم
صوت في البرلمان ، ربما كان قادرا على أن يعلن على الملأ رأيا أو ينقل شيئا إلى أسماع
الأعضاء والحكومة ، إذا ما أعطى الكلمة أو حل عليه الدور في الحديث ! .
بالمثل فلا نريد أن نبالغ في تقييم وزن الإسلاميين الداخلين إلى مجلس الشعب ، لا
بحسبانهم أفضل تمثيل للإسلام ، أو أفضل تمثيل للمسلمين ، فذلك مما سيثبته أو ينفيه
أداؤهم في المستقبل .

إنما موضع الملاحظة والمؤاخذه ينصب على ذلك التحامل الشديد على مجرد حضور
الإسلاميين في البرلمان ، وقبل أن يفتح أى منهم فيه . وهو تحامل اتخذ صورة عديدة من
الإرهاب ، ولم تثبت له علاقة بلغة الحوار التى يزعم أهل الرأى انحيازهم لها . ثم يتبين في
لحظة الجد والاختبار أنهم يدافعون عن حقهم هم - دون غيرهم - في ممارسة حرية الرأى
وحرية العمل .

وهذا الإرهاب ذاته ، إذا كان يوجه سهام الاتهام الجارحة إلى الإسلاميين قبل أن
يمارسوا أى دور في داخل مجلس الشعب ، فإنه يضع حملة تلك السهام وقاذفها في قفص
الاتهام . من حيث أنه يثبت عليهم واقعة التلبس بالعدوان على أبسط مبادئ الديمقراطية ،
وبديهيات السلوك الليبرالى ، الذى يفترض أنهم دعائه وحماته ! ذلك أن كل الجرم الذى
اقترفه الإسلاميون حتى الآن لا يتجاوز كونهم استطاعوا أن يوفرُوا لأنفسهم مكانا تحت قبة
البرلمان ، بأصوات الناس وفي ظل الدستور . وهو حق مكفول لكل مصرى ، ناهيك عن
كونه يمثل قاعدة مريضة في قاع المجتمع .

* * *

أكثر ما يلفت نظر الباحث في أدبيات الأسابيع التى أعقبت ظهور النتائج ، أن بعض
الكتاب والمعلقين في مصر قدموا تفسيرات عديدة لنجاح الإسلاميين في الانتخابات ، ليس
بينها السبب الرئيسى أو الصحيح . قالوا إن شركات توظيف الأموال أسهمت في نفقات
الدعاية لهم . وأنهم خدعوا البسطاء بشعاراتهم . وأنهم استغلوا معاناة الجماهير وواقع الأزمة
الاقتصادية . وذهب أحدهم إلى القول بأن سبب نجاحهم يرجع إلى ظاهرة تفشى الأمية
بين الناس (أكتوبر - ١٩/٤/٨٧) . وقال آخر إنه التنظيم الدقيق وكفاءة الحشد . وقال

ثالث إن السبب الرئيسى للنجاح الذى حققوه هو أن اليسار كان مكبلاً ومقيد الحركة فى عهد السادات (المصور ٤/١٧) وأضاف رابع أن جناحاً فى الحكومة أصدر تعليماته بتزوير الانتخابات لصالحهم (الأهالى ٤/١٥) .

كل الاحتمالات المعقولة وغير المعقولة طرحت . لكن أحداً لم يشر من قريب أو بعيد إلى احتمال أن يكون للتيار الإسلامى قاعدة حقيقية فى مصر ، وأن هذه القاعدة « ربما » تكون قد أسهمت بمقدار ما فى إيصال هؤلاء إلى مجلس الشعب .

لقد ضنوا على التيار الإسلامى حتى بمجرد الاعتراف بالوجود على الخريطة المصرية ، الأمر الذى كان طبيعياً معه أن يتزايد إنكارهم لمبدأ تمثيل هذا التيار على المسرح السياسى . فى الوقت ذاته ، قرأنا لبعض أساتذتنا وزملائنا قولهم مانصه :

– الحركات الإسلامية بعيدة عن مساعدة حركة النمو الديمقراطى التى نراها الآن فى مصر . إنهم يفعلون كل شئ لتخريبها (صباح الخير ٤/٥) .

– نحن مع حقهم فى تكوين حزب لكننا كنا ولا نزال ضد كل محاولة لتغيب الجماهير وحذفها عن الاشتغال بالسياسة .. إننا لم نفهم من برنامجهم سوى أنهم يرفضون ثورة ٢٣ يوليو وإنجازاتها ، مثلاً يرفضون المشروعية الدستورية الحالية ، باعتبارها امتداداً لثورة يوليو (الأهالى ٤/١٥) – [للعلم : البرنامج المعلن لا يتضمن أية إشارة إلى هذا المعنى ، لا من قريب ولا من بعيد !] .

الخطر الحقيقى اليوم لا يأتى من الشيوعية ، ولا من الوفد ، وإنما يأتى من التحالف الذى يسيطر عليه الإخوان (المصور ٤/١٧) .

إمعاناً فى التخويف والإثارة ، نشرت إحدى صحف المعارضة (الأهالى ٤/٢٢) صورة كاريكاتورية لبعض الجلوس فى مقهى ، وأحدهم يقول للجالسين : هجوم كربلاء تسعة (حرس الثورة الإيرانى) احتل مجلس الشعب ، وجاء على هنا !] .

– ليس هناك أى تعارض بين الكفاح ضد الظلم الاجتماعى فى الداخل ، وضد التحالف الإسرائيلى الأمريكى فى الخارج ، وبين التصدى للمد الإسلامى السياسى الزاحف (الأهالى ٤/٢٩) .. (أى أنها معركة واحدة ، مطلوب من اليسار أن يخوضها : ضد الظلم الاجتماعى ، والأمريكان والإسرائيليين ، والإسلاميين !) .

وتساءل أحد الزملاء مستنكراً : هل يمكن أن يكونوا جزءاً من النسيج الديمقراطى للمجتمع . أم أنهم على خصامهم التقليدى للديمقراطية ، باعتبارها بدعة مستحدثة . لأنه لا ينبغي أن يكون على الساحة سوى حزب واحد ، هو حزبهم الذى يسمونه حزب الله . أما

غيرهم فهو حزب الشيطان الذى ينبغى أن يباد ؟ [للعلم أيضا : هذه العبارات متداولة فقط فى منشورات جماعة الجهاد التى احتجت على مشاركة الإسلاميين فى الانتخابات !]
وتحت عنوان « معارضة عالمية فى مجلس الشعب » ، كتب أحد الأدباء يقول :
الإخوان لهم ولاء للإسلام من خلال هيئة عالمية لها تنظيمها العالمى . وهناك استشارات تقوم بين قيادات فى ألمانيا وسويسرا وإنجلترا ودول عربية أخرى . ولهم شركات وبنوك على المستوى العالمى ... نحن فى حاجة لأن نطمئن إلى قدرتنا على إصدار قرار من القاهرة ، لا تشكل عناصره فى اجتماعات تعقد خارج البلاد من قيادات لا نعرفها ، ولا نتحاور معها علنا (روز اليوسف ٤/٢٠) .

* * *

أما شعار « الإسلام هو الحل » ، فقد كان نصيبه وفيرا من التعريض والتجريح . ورغم أن الذين رفعوا الشعار اتفقوا على برنامج معلن من عشر نقاط ، تصوروا أنها تترجم رؤيتهم للالتزام بهذا الشعار ، فقد أصر الكاتبون على أنه شعار بلا برنامج . وواصلوا الهجوم عليه باعتباره « تغيبا » و « خدعة » ، ودعوة للدولة الدينية ، وإثارة للفتنة الطائفية ، ودعوة إلى الوراثة عشرة قرون ، حيث ديمقراطية الجامع الكبير (المصور ٤/١٧) .
وقرأنا قول من قال : يتاجر أصحاب اللحى من الزعماء والأنصار بهذا الشعار البسيط الغامض ، لابتزاز عواطف جماهيرنا وشراء تأييدها .. إن شعار الإسلام هو الحل ، بمعنى إقامة الدولة الإسلامية ، هو خداع وتضليل للجماهير . كما أن عدم الفصل بين الدين والدولة يعد إساءة للإسلام نفسه ، لأنه يحمله فى عين الجماهير مسئولية عدم حل مشاكلها ، فى حالة عدم إقامة مثل هذه الدولة (أكتوبر ٤/١٩) .

وذهب أحد زملائنا ممن روجوا لفكرة عداة الإسلاميين للدستور أثناء المعركة الانتخابية إلى أن « دعاة الحكم الدينى يقدمون لنا كل يوم دلائل على المصائب والكوارث التى ستتحقق بمصر وشعبها ، إذا ماجاءوا إلى الحكم » ! - (روز اليوسف ٤/٦) .

ومن غرائب ماقرأنا ، ذلك الحوار الذى أجرته إحدى الزميلات مع وزير الداخلية (المصور ٤/٢٤) . وكانت عصبية الزميلة أشد من تحاملها ، الأمر الذى لم يمكنها من بذل أى جهد لتخفيف لهجة التحريض والاستعداد على الإسلاميين .

ومن العبارات التى استخدمتها الزميلة فى الحديث مع الوزير قولها : إن تحالف الإخوان يمثل أقوى تحد للحكومة والحزب الحاكم ولكم كجهاز أمن - أى وجود أسلامى كبير

(فى مجلس الشعب) من شأنه أن يوفر منبرا قويا يدعون من خلاله إلى التطبيق الفورى للشريعة .

ومن نماذج الأسئلة التى وجهت إلى الوزير مايلى :

- وجود ٣٦ إخوانيا فى المجلس ، هل سيستيع منكم تكثيف عملكم الأمنى ، لتضييق الحصار على أى فكر دينى يتبناه الإخوان ، خاصة وأنهم لا ينتمون إلى أى شرعية دستورية ، ولا حزب رسمى معترف به ؟.

- أيها أخطر على مصر الآن : الشيوعية أم الوفد أم الإخوان ، خاصة وأن الآخرين يمهّدون السبيل لإنشاء الدولة الدينية الثيوقراطية ؟.

- مالت أجهزة الإعلام الأجنبية إلى تجسيد الحركة الدينية فى مصر ، على أنها أكثر المشاكل حدة واستعصاء ، وعلى أنها « طاعون » يصعب استئصاله ؟!.

ولا نريد أن نسترسل فى رصد ما قيل ونشر خلال الأسابيع الثلاثة الماضية فى التعريض والتحريض ، فلعل ما أوردناه كاف فى « إثبات الحالة » . أيضا فليس من مهمتنا أن نتصدى للدفاع عن هذا الفصل الإسلامى أو ذاك . فكل طرف مطالب بأن يمكن من الدفاع عن نفسه ، ورد ما يثار حوله من شبهات وتساؤلات . لكن ما يوجه إلى التيار الإسلامى فى مجموعه هو أكثر ما يهمنى ويعيننا .

* * *

من هذه الزاوية . فنحسب أن أمورا ثلاثة جديرة بالمناقشة ، فيما ورد فى تعقيبات المعقبين ، سواء فى سياق الاتهام ، أو فى إطار التعريض والتحريض . هذه الأمور هى : علاقة التطور الذى شهدته مصر ، نتيجة للانتخابات ، بالاستقرار - القول بأن الإسلاميين يتاجرون بالدين للوصول إلى السلطة - لافتة الحل الإسلامى .

- ابتداء نقول إن مسألة الاستقرار فى المجتمع مما لا يحتمل الهزل أو العبث . وحيوية وخطورة هذا العنصر ليستا مما يحتاج إلى إثبات أو فتوى شرعية . وإذا لزم الأمر ، فقد نقول إن فقه أهل السنة أخذ عليه حيناً أنه بالغ فى الدعوة إلى الاستقرار وتجنب الفتنة ، منذ روع المسلمون بفتنة مقتل عثمان بن عفان وحدث الشرخ فى الواقع الإسلامى بعد معركة « صفين » ، التى تصارع فيها جند على ومعاوية ، وذهب بعض فقهاءنا فى حرصهم على الاستقرار مذهباً دفعهم إلى القول بالصبر على الإمام الظالم ، حتى لا ينفطر العقد وتشتعل نار الفتنة بين المسلمين .

الهدف لا خلاف عليه ولا جدال حوله ، إنما الذى ينبغى أن نتفق عليه هو الكيفية التى يتم بها هذا الاستقرار . وفى الموضوع الذى نحن بصددده ، فنحسب أن إتاحة الفرصة لمختلف القوى السياسية لكي تثبت حضورها على المسرح السياسى الشرعى ، هو أحد ضمانات توفير الاستقرار والأمان . وأن تجاهل أى من تلك القوى ، أو كبتها ، هو ما يهدد الاستقرار ويعرضه للخطر . بالمقابل فإننا نقر بأن إثبات الحضور وحده لا يكتفى ، وإنما يسهم فى تعزيز الاستقرار أيضا . أن يكون أداء هذه القوى السياسية متسما بالقدر الكافى من الوعى والمسئولية . بحيث يكون عوننا على حل المشكلات وليس عنصرا يسهم فى تفاقم تلك المشكلات أو تفجيرها .

إن الحزم مطلوب فى معالجة هذه النقطة ، كما أن الحكمة مطلوبة بنفس القدر . الحزم مطلوب من جانب السلطة التى ينبغى ألا تتهاون مع أى طرف يخل باستقرار الوطن . وهو مطلوب أيضا من جانب كافة القوى السياسية ، التى عليها أن تحدد موقفها بوضوح لا يحتمل اللبس ، من أى عنصر ينتمى إليها ، يرتكب تصرفا يمكن أن يجرح مبدأ الاستقرار أو يسىء إليه .

والحكمة مطلوبة من الطرفين أيضا ، القوى السياسية والسلطة . الأولون مطالبون بأداء يسهم فى توفير الاستقرار ، كما قلنا . بينما أجهزة السلطة مطالبة بأن تتجنب الصدام مع القوى السياسية ، أو التصرف بصورة تثير التوتر أو القلق العام . كما أنها مطالبة بأن تؤدي واجبها والتزاماتها الوطنية ، بغير مبالغة فى الإجراءات والتحيزات ، ودون إساءة لاستخدام الحق ، ويظل من مقتضى الحكمة هنا ، ومن دواعى الاستقرار ، أن يتخذ فى مواجهة أى تصرف خاطئ ، الإجراء الضرورى لعلاج ، وأن يقدم هذا التصرف بحجمه الحقيقى ، فلا تهم جماعة بجرم فرد ، ولا يدان تيار بنزق أو حماقة فصيل محدود فيه .

— مسألة الاتجار بالدين للوصول إلى السلطة تحتاج إلى مراجعة . فالعمل للدين أو به ليس كله تجارة ، وعلى من يدعى غير ذلك أن يقدم الدليل والبينة . وما لم يشهر الدليل وتعلن البينة ، فلا محل للدعاء أو الاتهام . ثم إن استهداف الوصول إلى السلطة ليس مما يشين تيارا سياسيا أو يدينه فى المفهوم الديمقراطى . فقبول مبدأ التعددية الحزبية ، يعنى ضمنا قبول تعدد مناهج التغيير ، الذى تعد السلطة أداة أساسية له . ولا يعيب صاحب أى دعوة فى المجتمع الديمقراطى أن يعنى نفسه بالوصول إلى الحكم يوما ما . ليطبق برنامجا . وذلك كله مشروط بأن يتم الوصول إلى السلطة ، والتغيير بالتالى ، بالأساليب المشروعة ومن خلال القنوات الشرعية .

بناء على ذلك فلا غضاضة في أن يطمح الإسلاميون أو غيرهم في الوصول إلى السلطة ، ولكن السؤال المهم والحيوى هو : كيف يراد تحقيق ذلك ؟ بالوسائل المشروعة ، أم بالتآمر والانقلاب على الواقع ؟ .

إن الذين يتهمون الإسلاميين بأنهم اشتركوا في الانتخابات طمعا في الوصول إلى الحكم ، يدينون أنفسهم قبل أن يدينوا غيرهم ، من حيث أنهم يتحدثون بالسنة الديمقراطية ، ويفكرون بعقلية ديكتاتورية أو فاشية ! .

- لافتة الحل الإسلامى تعرضت لهجوم ظالم لامبرر له . إذ ليس مطلوبا من الشعار أكثر من أن يكون بمثابة سهم يشير إلى الاتجاه . وهو مافعله الحزب الوطنى الذى تحدثت لافتاته عن الأمان والاستقرار والديمقراطية ، ومافعله حزب الوفد الذى قدم نفسه باعتباره صيغة « المستقبل » ، وما فعله حزب التجمع عندما تحدث عن قتل الفقر . ولانفهم لماذا يطالب الإسلاميون دون غيرهم أن يعلنوا في لافتاتهم الحل الإسلامى الذى يروونه لقائمة هموم الوطن ، من الأزمة الاقتصادية إلى مشكلة المياه والحجارى . وإذا كان الذين رفعوا الشعار قد حددوا نقاطا عشرة لبرنامجهم ، فلماذا ينكر أن هناك برنامجا من الأساس أحيانا . ولماذا يتهم البرنامج في أحيان أخرى بأنه فضفاض ومطاط .

الذى نفهمه أن يطرح الإسلاميون - أو أى حزب خارج الحكم - سياسات وخطوطا عريضة ، وليس مطالباً بأى معيار بأن يقرر خطوات تنفيذية تفصيلية أو إجراءات إدارية من أى نوع . فتلك متغيرات ، ما يصلح منها اليوم قد ينقض ويرفض غدا . وبعد تحديد السياسات ، فإن الممارسة في ظل البرلمان أو في أى مؤسسة سياسية أخرى ، هى التى تفرز المواقف وتمتحنها .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأين وجه الخدعة التى أوقع الإسلاميون الناس في شراكها ، حينما نادوا بشعار الحل الإسلامى .

إننا عندما سجلنا تحفظا على إرهاب بعض المثقفين للتيار الإسلامى ورموزه التى دخلت إلى مجلس الشعب ، لم نكن ندعو إلى استقباهم بالورد أو بالتصفيق الحار . ولكننا تمنينا أن تعطى الفرصة للممارسة لتكون معيارا للحكم أولا . كما تمنينا أن يحاول البعض البحث عن أرضية للقاء مشترك ، يتعاون في ظلله الجميع ، من أجل حمل هموم هذا الوطن ، وصياغة الحاضر والمستقبل على نحو أفضل .

تمنينا أيضا أن يتعامل حملة الأقلام وأصحاب المنابر مع الظاهرة الإسلامية لا بحسبانها شرا مطلقا ، ولكن برؤية وشيدة وواعية لما هو خير وإيجابى فيها . وأن يكون تعاونهم على البر

والتقوى أسبق من تعاونهم على الإثم والعدوان .
إن الإسلاميين يمثلون الأغلبية الساحقة والمؤمنة في مصر ، هذا نعرفه ونثق فيه . إنما
الذي نريد أن نفهمه حقا وصدقا هو : من يمثل هؤلاء ؟!

الأسوأ من الإرهاب

الأسوأ من الإرهاب ألا نعرف كيف نتعامل معه بالكفاءة المطلوبة . بحيث نحاصره ولا يحاصرنا ، ونهزمه ولا يهزمنا ، ونرد إليه سهامه دون أن نخدش صفحتنا أو نجرح مسيرتنا . والأسوأ من الاثنين ألا نعي دروس التجربة ، فلا نرى ماوراءها وما بعدها ، ولا نحصن أنفسنا إزاء احتمالات تكرارها .

فالإنسياق وراء الانفعال والغضب ، هو وقوع في إसार الإرهاب وحصاره والخبط العشوائي واستمطار اللعنات ، ولطم الحدود وشق الجيوب ، هو إعلان عن الهزيمة واستسلام للعجز . أما التورط في إشاعة التوتر والخوف والقلق ، فهو قرة عين لدعاة العنف وأدواته ، ومكافأة مجانية لهم ! .

في الوقت ذاته ، فإننا إذا لم نستثمر الموقف في مواجهة صريحة لأسباب الإرهاب ومصادره الحقيقية ، من خلال حوار مسئول وجاد ، فإننا نفوت على أنفسنا فرصة علاج الداء في مكانه ، وتوقي شرور العنف الذي لاتوحى نذره بخير يذكر .

لهذه الأسباب ، فإن ضمير الأمة وحسها الواعي يصبحان في مواجهة امتحان دقيق وصعب ، لا يثبت اجتيازه بمجرد إحباط الفعل والقبض على الفاعلين ، وإنما إنجازه الحقيقي يقاس بمعيار ترشيده لرد الفعل من ناحية ، وبمقدار شجاعة التصدي لجذور العنف ومنابعه من ناحية ثانية .

وتلك مهام لا يقدر عليها إلا أولو العزم من أهل القرار والسلطان ، الذين يملكون القدر الكافي من وضوح الرؤية والإخلاص للهدف ، وجراءة المواجهة ، والارتفاع فوق الجراح والتزوات والأهواء .

وهو قدر مكتوب على جبين مصر فيما يبدو . ألا تهدأ في سمائها العواصف والأنواء .

وأن تدفع دائماً إلى حافة الخطر . وأن تلاحق مسيرتها ليجهض فيها الأمل والحلم . لكنها تحديات البقاء والاستمرار ، وضريبة الاختيار الصعب ، التي يتعين على الكل أن يتحمل نصيبه فيها . لأن المهدد والمستهدف هو السفينة بجميع ركابها ، والمسيرة بمختلف فصائلها وأعلامها ، رغم أن رصاصات الاغتيال وجهت نحو أفراد معدودين .

ولكى يتحقق الثبات المرجو ، ويفوت على العنف غايته ومراده ، فإن الحزم يظل مطلوباً مع العزم . بينما تصبح الحكمة مطلوبة قبل القوة ، والعقل مدعو قبل العاطفة والهوى . كما يغدو الضبط واجب التقديم على الربط .

ولئن بدا جزع الضمير المصرى من العنف واضحاً خلال الأسابيع التي أعقبت تلك المحاولات ، فإننا نحسب أن لهذا الجزع ما يبرره . ولئن تزايد القلق وارتفعت نبرة الجزع بعد محاولة اغتيال الزميل مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور ، فإن لهذا التزايد أسبابه المفهومة ، إذ أن « الهدف في تلك المرة مختلف غاية الاختلاف . فالرجل صاحب قلم ورأى في نهاية الأمر . وإطلاق الرصاص عليه يعد جريمة مركبة بكل المعايير . وإذا ثبت للجنة انتساب للإسلام بأى صفة ، فإن مافعلوه لابد أن يشين تدينهم ويجرحه . ليس فقط لأن حق الاختلاف مكفول في منطوق الإسلام وتعاليمه ، ولكن أيضاً لأن هذا دين كان أول منازل منه على نبيه كلمة « اقرأ » . وفي كتابه احتفى الله سبحانه وتعالى بأصحاب القلم . فضمن القرآن سورة باسمه ، وشرفه الله عندما أقسم به في قوله تعالى « ن والقلم وما يسطرون » . أما إعلاؤه لشأن أهل الرأي والنظر والحجة فرصود في القرآن في مواضع بغير عد .

وإزاء ذلك كله ، فإن المسلم الحق يستشعر خجلاً لا حدود له ، عندما يسعى آخر يتنمى للإسلام إلى قصف قلم أيا كان موقفه أو موقعه ، ليقوض نهجا نعرفه شعاره « اقرأ » ، ويثبت نهجا آخر شعاره « أخرس » ، أو « اخسأ » !

وإذ مضت لحظات الصدمة وانقضت ، فقد صار حقاً علينا أن نتدبر الذى جرى ونستخلص عبره ودروسه ، بعد أن نستحضر القدر المتاح من العقل والحكمة والتجرد . بحيث نصرف كل الجهد إلى حماية أمان هذا الوطن وأمنه ، في اليوم والغد .

وهو معترك صعب ، لا أعرف كيف يمكن للمرء أن يخوض في محيطه ، ثم يخرج سالماً بغير تجريح . ودون أن يتهم بالتهوين أو التدبير أو الملاينة والمداورة ، أو غير ذلك من القذائف التي أطلقها بعض حملة الأقلام أخيراً بغير حساب . وحاولوا بها وصم كل الذين لم يعادوا التيار الإسلامى ، أو اجترأ على ذكره بالخير ، أو ذهبوا إلى حد الدفاع عن

الشرعية ، لكي يدفع بهم دفعا إلى قفص الاتهام . بحسبانهم مهئين التربة للعنف ، ومحرضين على الإرهاب ومداهنين لأدواته وعناصره .

أما لى الكلام وتأويله ، وابتسار معانيه ومقصوده ، والمسارة إلى الصيد في الماء العكر ، فهو من تقاليد تلك الجبهة التي تعالت منها الصيحات المتشنجة ، ودعوات إظهار « العين الحمراء » واستخدام العصا الغليظة ، وماسمى حيناً بمخالب وأنياب الديمقراطية ، التي لانعرف لها ميزة أو اختلافا عن مخالب وأنياب الديكتاتورية .

لقد مضت مقولاتهم ترفع شعار « إذا لم تكن معى فأنت ضدى . وإذا صرت ضدى فأنت ضد الوطن » . وهو شعار ينتمى إلى مدرسة التكفير السياسى ، التي سبقت موجة التكفير الدينى بعقدين من الزمان . به حوكم الجميع وصدرت أحكام فورية بإدانتهم . حتى إذا لم يسارع المرء إلى اتهام الإسلاميين جميعا ، وإذا لم يضم صوته إلى الجوقة مرددا أنشودة نصب المشانق وإقامة المحارق لهم . وإذا ما حاول أن يضع الأمور في نصابها ويرد المشكلات إلى أصولها ، ويناقش الاحتمالات والمخارج - شأن أى باحث سوى - إذا فعل ذلك ، فقد وقع في المحذور ، وحل عليه السخط والغضب ، واستحق جزاءه من الويل والثبور ! .

لقد تعرض الزميل إبراهيم سعدة رئيس تحرير أخبار اليوم ، لحملة غمز ولمز مشيرة للانتباه ، عندما كتب مقالا في عدد ٩ مايو الماضى بعنوان « ليس تهوينا أو تهاونا » ، حاول فيه أن يقول كلمة حق وعدل دعا فيها إلى « أن نعبر ، وأن نتابع التحقيقات ، وننتظر القبض على الجناة ، ونتابع محاكمتهم وإصدار الحكم في شأنهم ، قبل أن نندفع وندين الأبرياء ، أو نشكك في ولاء جماعة من الجماعات ، أو نطالب ببراءة من ليس لهم علاقة من قريب أو بعيد بهذه الجريمة التي يرفضها المصريون بمختلف انتماءاتهم وعقائدهم وأحزابهم » .

نشر المقال بعد محاولة اغتيال اللواء أبو باشا ، ومنذ ذلك الحين وإلى الآن ، والغمز فيه مستمر ، حيث دأبت كتابات البعض على التدليل بكلامه على أن الصحافة القومية شاركت في « المزايمة » على الإسلاميين ، وذهبت إلى اتهام دعاة التعقل والإنصاف في المنابر القومية ، بالخوف والجبن ، وشاع في حقهم وصف « أصحاب الأقلام المرتعشة » ! .

الطريف في الأمر ، أن الذين قفزوا إلى مقدمة المراكب ، ونصبوا أنفسهم قضاة وجلادين ، وفتحوا النار على الإسلاميين بغير استثناء « هؤلاء مؤهوا علينا برفع راية

التصدى لرياح الفاشية وإرهاصاتهما . وإذ نقر بأن العنف المسلح هو من أساليب الفاشية المقيمة ، إلا أننا نحسب أن دعوتهم تمضى على ذات الطريق ، من حيث أنها فاشية متكررة في ثياب الدفاع عن الديمقراطية .

والحال كذلك ، فلا بد أن نحمد الله على أن سعى الأولين قد خاب ، وأن مقاليد الأمور ليست بيد الآخرين . ولا بد أن نغبط أنفسنا ، ونسجد لله شكرا ، لأن صاحب القرار في مصر لم يستجب لا لإرهاب هؤلاء ، ولا لإرهاب هؤلاء ! .

* * *

إن تجريم العنف ليس موضع مناقشة . والتعامل بحزم مع كل خروج على القانون واجب لاخلاف عليه في الظروف العادية التي يمر بها أى مجتمع . وهو أوجب وألزم في حالة مجتمع يواجه تحديات في مثل جسامته مانواجهه . واستنفار ضمير الأمة ليهب مدافعا عن أمنه وأمانه ، ومنكرا لكل ريح خبيثة تهب ، ذلك أيضا دور مطلوب مافى ذلك شك . لكن هذه ليست نهاية المطاف ، لأن للكلمة المسئولة آفاقا تتجاوز هذه الحدود . والذين رددوا على مسامعنا طوال الأسابيع الماضية أن « في البدء كانت الكلمة ، وفي النهاية تكون » ، هؤلاء كانوا في مقدمة الذين نجسوا الكلمة حقها وانتقصوا من دورها وقدرها . وليس من أهداف هذا البحث تقصى ردود الأفعال المختلفة التي تعاقبت ، في الصحافة المصرية بشأن موضوع العنف أو الإرهاب ، لكن أحسب أن البعض في غمرة الانفعال والغضب مارسوا انتهاكات لمسئولية الكلمة ، ينبغي ألا نمردون مراجعة وضبط . فليس من مسئولية الكلمة أن توظف لشحن الأدلة والقرائن لتحديد الفاعل أو لوضع التيار الإسلامى كله في قفص الاتهام ، واعتبار بعضه محرضا والبعض الآخر فاعلا ومنفذا . وفوق كونه توظيفا غير صحى للكلمة ، فإن هذا الموقف يعكس خللا في الموازين والأدوار . بمعنى أنه إذا انشغل بعض الكتاب بهذه المسألة فإذا بقى لرجال المباحث والنيابة والقضاء ! .

وليس من مسئولية الكلمة ان تروع الناس وتصور لهم أن مصر على أبواب الجحيم ، بقدر ما أنه يخل بهذه المسئولية أن يعالج الأمر بحسبانه محاولات اغتيال عادية أو تصفية لحسابات شخصية . وبهذا المعيار ، فلا بد أن يدهشنا - مثلا - أن يتساءل أحد كتابنا الكبار في مقال منشور ، قائلا : متى عرفت طرقات مصر الآمنة هذا الروع كله ؟ .. متى حدث في مصر أن ينهم الرصاص في كل اتجاه على الأمنين بلا حساب ؟ .

إن من حق العقل المنصف أن يتساءل وهو يقرأ هذا الكلام ، هل هو صحيح ذلك
الابحاء الذى يحمله . هل صحيح أن الرصاص بات ينهمر فى كل اتجاه على الآمنين فى
مصر؟.

وليس من مسئولية الكلمة أن تهم كل الأحزاب « بمجاملة قوى الإرهاب » ،
وبالمزايدة على ذلك بحيث إنه « لم يعد يميز حزبا على آخر إلا حجم مجاملته للإرهاب » ، كما
قال أحد كتابنا . وهو زعم إن صح فلا بد أن يقود المعنى به إلى ساحة القضاء . ولما كان
رفض الإرهاب يشكل قاسما مشتركا أعظم بين كل الأحزاب الرسمية فى مصر ، فإن مثل
هذا المعنى الذى تردد فى تعقيبات العديد من كتابنا يضعنا أمام أحد احتمالين : إما أنه ادعاء
فى غير موضعه ، أو أن مفهوم الإرهاب باتت تتعدد فى شأنه الاجتهادات بحيث أصبح
مبدأ المعارضة أو الدفاع عن حقوق الإنسان ، من صور الإرهاب المعاصر ! . وفى الحالتين
فإن مأزق « الكلمة » يظل قائما .

وليس من مسئولية الكلمة أن يهاجم الدين ويلمز المتدينون فى سياق نقد العنف
والتطرف . إذ استنكر أحد كتابنا تلك « الظاهرة الغريبة » - على حد تعبيره - المتمثلة فى
تنامي الوعي الدينى فى مصر . ولأن مصرفيا نعلم بلد مسلم وليس بوذيا أو هندوكيا ، فإن
استغراب واحد من أعلام كتابنا لتدينه لابد أن يثير دهشتنا . وهى دهشة تتزايد عندما
لا يفوته أن يشير إلى أن ضحايا الناس فسدت وأن السرقة والرشوة انتشرت ، فى ظل ذلك
« التدين المستغرب » . وتتحول الدهشة إلى عجب عندما يحشد كل المنتمين إلى التيار
الإسلامى ، مع الخطباء والدعاة والمؤذنين والعلماء والمفتى وشيخ الأزهر ، ثم يقال فى حق
الجميع إنهم « شركاء بالصمت فى هذا الفعل الجبان » - محاولة اغتيال الزميل مكرم - بل
ويتهم الجميع بأنهم « قتلة بالنوايا » ! .

وليس من أمانة الكلمة ولا مسئوليتها أن يفتى أحدهم بأنه « إذا كانوا يعلنون كفرهم
بالوطن ، فمن حق الوطن أن يكفر بهم . وإذا كانوا قد أحلوا دم الجميع ، فمن واجبهم
علينا أن نذكرهم بأنهم قد أحلوا دماءهم أيضا ، بالقانون هذه المرة » .. هكذا ، ببساطة
مذهلة ، يدعو صاحب رأى إلى مقابلة التكفير بالتكفير ، والدم بالدم .

* * *

إن الكلمة المسئولة هى الكلمة الهادية والمبصرة والكاشفة . وهى أشد ما نحتاج إليه فى
هذه المرحلة ، من جانب أهل رأى . وهى مع العقل الرشيد من جانب أهل القرار طوق

النجاة لنا من تلك المزالق التي قلنا إنها أسوأ من العنف .

وفي حدود الصحافة القومية ، فقد لحت بعض هذه الكلمات المسئولة فيما كتبه في الآونة الأخيرة كل من الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي (الأهرام ٦/٨) والدكتور محمد نور فرحات (المصور ٦/١٢) . إذ انطلق الأستاذ الشرقاوي في اجتهاده للخلاص من الإرهاب من حقيقة أن حماية الحرية لا تكون إلا بمزيد من الحرية . ودعا بناء على ذلك إلى إطلاق حرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف ، كما دعا إلى إلغاء كافة القوانين الاستثنائية ، وبخاصة قانون الطوارئ . وانتهى إلى أنه لالنجاة للديمقراطية إلا بإرساء قواعدها وإعلاء بنائها .

أما الدكتور فرحات فقد اختار الموقف الصحيح عندما اعتبر الخوض في أمر الفاعل في محاولتي الاغتيال من شأن « الشرطي الخاص » ، الذي لا ينبغي للباحث أن ينشغل به . وعندما عالج الأمر من زاوية الفعل والمفعول به ، على حد تعبيره . وبالتالي فقد كان محور حديثه هو ظاهرة العنف في المجتمع المصري .

في هذا الإطار كانت له ملاحظات صائبة وكلمات منيرة ، قرر فيها « أن حالة القابلية للعنف بدأت تنمو كقادم مشوم في رحم المجتمع المصري » - وقال إن « الدعوة إلى إزالة حقول الألغام موجهة أولا إلى مؤسسات الحكم في مصر ، وموجهة ثانيا إلى تجمعات الرأي العام » . ثم ذكر أن « التغيير مطلوب في سياسات الحكم في الإدارة والإعلام والاقتصاد والسياسة ، لإزالة مظاهر الإحباط الاجتماعي ، حتى ينصرف عنا شبح العنف . والتغيير أيضا مطلوب وبالخاصة في فلسفة الأمن وسياساته » .

وإذا تشكل مثل هذه الكلمات استثناء على المدى العام للحوار ، فإن مؤشرات « القاعدة » تشهد بأنه لم يتح لنا أن نجري حوارا صحيحا ومثمرا في مواجهة منعطف حاد يمر به الوطن . وتلك مشكلة أخرى ! .

ذلك أن القضية الواجبة البحث ، والتي لم تنل حقها من الحوار ، إذا استثنينا مقال الدكتور نور فرحات ، هي تنامي ظاهرة العنف في المجتمع المصري . من هذه الزاوية ، فإن ما قيل بصدد اقتراح عقد مؤتمر فكري للدفاع عن حق الصحفيين في التعبير ، تحت شعار « أقلام آمنة في بلد آمن » ، يعد تعبيرا عاطفيا عن الرغبة في التضامن مع زميل كريم تعرض لمحاولة اغتيال آثمة ، وليس جهدا فعلا للتصدي للمشكلة الأصلية من أساسها . ذلك أن مواجهة ظاهرة العنف من شأنها أن تعالج مختلف تداعياته وإفرازاته ، سواء تلك التي تصيب الصحفيين أو غيرهم .

لهذا السبب فإنه يصبح من الأجدى والأولى بالعناية والاهتمام ، أن تطرح قضية العنف على بساط البحث ، في مؤتمر علمي يشارك فيه أهل الاختصاص العملي وأهل الرأي ، وممثلو الأجهزة الرسمية المعنية ، فضلا عن الأحزاب السياسية المختلفة .

وسواء عقد مثل هذا المؤتمر أم لم يعقد ، فإن فتح باب الحوار والاجتهاد لكشف مصادر العنف وأسبابه يظل قضية الساعة ، التي يطالب أصحاب الأقلام والباحثون بأن يدلوا بدلوهم فيها ، ويصبروا في وعائها أكبر شحنة ممكنة من الكلمات الهادية والمبصرة والكاشفة التي ننشدها .

في هذا الصدد ، فإنه مما يثير الدهشة البالغة ، أن يرفض مجلس الشعب في مصر اقتراح تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موضوع المعتقلين على ذمة قضايا العنف . لأن ذلك الرفض المستغرب أغلق الباب أمام ممثلي الشعب في البرلمان ، لكي يتحملوا مسئوليتهم في مواجهة العنف ، بدلا من أن يلقى العبء كله على السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن . كما أنه حال دون اطلاع هؤلاء الممثلين على الحقائق التي تتعرض للتشويه حيناً في صحافة المعارضة ، وتنسج من حولها الشائعات المغرضة حيناً آخر .

ونحسب أن أحد المعوقات الأساسية لعلاج ظاهرة العنف ، على مستوى البحث والرأي ، تتمثل في غيبة الحقائق الصادرة عن جهات لامصلحة لها في الإخفاء أو الابتسار أو المغالطة . ولما كانت شبهة المصلحة منتفية في جهة يفترض فيها الحياد مثل مجلس الشعب ، فإن المرء لا يسعه إلا أن يقرر بأن تصويت أغلبية الحزب الوطني في المجلس ضد اقتراح لجنة تقصي الحقائق ، قد حرم الأمة من فرصة ثمينة للمعرفة الصادقة والمشاركة المرجوة ، بقدر ما حرّمها من تجديد ثقّتها في حسن أداء الأجهزة الأمنية .

وأيا كانت الدرائع القانونية التي ساقها البعض تبريرا للرفض ، فإن هذا الموقف يعد خطأ سياسيا بكل المعايير ، يحسب على المجلس ويخدش صفحته . في حين أن كثيرين تفاءلوا به خيرا وعلقوا عليه آملا كبيرا ، بحكم مصداقيته النسبية في تمثيل القوى السياسية المصرية ، ربما لأول مرة .

* * *

إن الإرهاب ابن شرعي لظاهرة العنف . وإذا كان الإرهاب قد تمثل في محاولتي اغتيال اللواء أبو باشا وزميلنا مكرم ، أي في عمليتين اثنتين فقط خلال فترة حكم الرئيس مبارك (خمس سنوات) . فإن المعنيين بالأمر يرصدون للعنف شواهد عدة في مختلف شرائح

المجتمع المصرى ، وبخاصة فى أوساط الشباب الجامعى المنتسب إلى التيار الإسلامى . وهو خطأ منهجى لا يغتفر ، أن يتجه الباحثون بأبصارهم إلى الإسلاميين دون غيرهم ، عند معالجة مسألة العنف . لأنهم يظنون أحد أطراف المعادلة . وليس طرفها الوحيد . ولهذا السبب ، فقد كان الدكتور نور فرحات موقفا وصائبا عندما استدعى الأطراف الأخرى إلى طاولة البحث . وأشار إلى مسئولية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية . وأهمية بحث إسهام مثل هذه الظروف فى إفراز العنف وتناميهِ .

لا أحد ينكر أن ثمة ثغرات تسرب العنف فى الجانب المتعلق بالطرف الإسلامى . وهى وثيقة الصلة بالظروف العامة التى يعيشها الجميع ، مضافا إليها شيوع سوء الفهم وغيبة مدارس التربية الإسلامية الرشيدة ، الأمر الذى يستوجب اتخاذ الخطى الكفيلة باسترداد الوعي الغائب ورأب الصدع فى موجات التدين المشوش والمنقوص ، أو المغشوش . وذلك بحث مطول قائم بذاته ، ينتظر من ينهض به ، واتخاذ خطوات حاسمة بصدده . بالمقابل ، فإن دراسة تأثير مختلف الظروف الراهنة على تنامى ظاهرة العنف ، أو ما أسماه الدكتور فرحات « حالة القابلية للعنف » ، تعد عنصرا هاما فى التشخيص ، واجب التدبر والتقصى .

ولئن دعا الدكتور فرحات إلى تغيير فلسفة الأمن وسياساته ، فى عبور سريع على تلك النقطة الحساسة ، إلا أننا نحسب أن اللفظ المثار حول الموضوع يحتاج إلى استجلاء سريع ، بحيث تتضح الحقيقة فيما ينسب إلى أجهزة الأمن من عنف ، وعلاقة هذا المسلك ببروز الظاهرة التى نحن بصددها . وهو ما كنا نتمنى أن يناط بـ لجنة تقصى الحقائق المقترحة ، حتى يزال اللبس وتدرأ الشبهات ، ويطمأن إلى رشد وكفاءة الأداء الأمنى .

إن التصدى الجاد للعنف - أكرر - لا يكون إلا بملاحقة أسبابه فى مكانها ومحاضنها . والذين يتصورون أن القضاء على العنف يكون بالإجراءات الاستثنائية وباستئصال شأفة فريق أو جماعة من الناس ، هؤلاء ليسوا إلا دعاة شر وقرناء سوء ، يريدون لمسلسل العنف أن يتوالى ويتصل . ولئن زين البعض هذه الدعوة ، وسوغها عقل باسم الحزم ، فإن تجارب التاريخ القريب قبل البعيد لا تكذبه فقط ، وإنما تنذر أيضا وتحذر . فهل نتعلم أو نعتبر؟؟ .

نفى الإسلام غير واردة ونفى الإسلاميين غير مُجد

مَا الْعَمَلُ ؟

إذا سلمنا جدلاً بصحة كل ما يقال في حق الإسلاميين ، وبصمنا بالعبثية على أن يؤر
التدين الفاسد والمنقوص تعشش في جنبات الحاضر ، وتكاد تجهض الأمل في المستقبل .
وإذا سايرونا من قال بأن الإسلاميين إما إرهابيون أو متطرفون أو متاجرون بالدين .. إذا فعلنا
ذلك كله وأمنا عليه ، هل تحمل المشكلة ، ويتزاح الكابوس ، وتشرق على بلادنا شمس
الأمل الغاربة ؟.

أعني ، هل يصبح مجتمعنا أكثر صحة ، إذا انعقد إجماع أهل الرأي والقرار على وصم
الإسلاميين بمختلف الرزايا والعبر ، وعلى ضرورة نفهم من الواقع ، باعتبارهم أصل الداء
وبالبلاء ، وباب الخبيث من الريح ، الذي أوصانا أجدادنا في موروث الحكم بأن نغلقه ،
حتى نقر بالا ونستريح ؟.

ليست هذه مجرد شطحات أو افتراضات أملاها خيال شارد ، لواحد ممن أطلق عليهم
بعض أهل السلف وصف «الرأيتين» ، الذين جعلوا كل مهمم مركزاً في مجادلة
الفقهاء ، وسؤالهم في الغريب والشاذ من الأمور ، بقولهم ، رأيت لوحدث كذا وكذا .
ليس الأمر على هذا النحو ، وإنما الذي نطرحه ليس أكثر من صياغة مجمعة لآراء
وإحجاءات منشورة في صحفنا السيارة ، كانت غاية مافتح الله به على بعض أصحاب
الأقلام ، الذين تكأكأت سنونهم وسيوفهم على المتممين إلى التيار الإسلامي بعد محاولتي
الاغتيال اللتين شهدتهما القاهرة (سنة ١٩٨٧) ، وقيل إن للإسلاميين ضلعاً فيها .
واسمحوا لنا أن نسجل نقطة نظام في البداية ، تنصب على حجم ودائرة الحوار الذي
شغل به الرأي العام ، عن حق ، في أعقاب محاولتي الاغتيال ، مقارنة بحجم الحوار الذي
دار في مصر بعد الإعلان عن حوادث الغش الجماعي أثناء الامتحانات . إذ لايسع الباحث

المحايد إلا أن يرصد تفاوتاً ملحوظاً في نصيب كل من القضيتين من الاهتمام العام . فبينما ارتجت مصر وشغلت كافة أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية بمحاولتي الاغتيال ، فإن حوادث الغش الجماعي لم تسترع الانتباه إلا لفترة يسيرة ، ثم طويت صفحتها ، حتى كاد الأمر ينسى ويسقط من الذاكرة .

وهذا التفاوت في الاهتمام ، يعكس خللاً في الموازين والمعايير يثير الانتباه ، من حيث أنه يعكس عناية بالأمن السياسي تفوق بكثير العناية التي تتوفر للأمن الاجتماعي وإذ نقرباً أن حادثتي الإرهاب أمر خطير لا ينبغي التهاون في شأنه ، إلا أننا نحسب أن حوادث الغش الجماعي تمثل خطورة أكبر لأنها تكشف لنا عن خرق مخيف في قيم المجتمع وفضائله ومثله العليا ، أقره الناس وتواطئوا عليه ، أما حادثتا الإرهاب فهما ثمرة تشوه فكري وسياسي لدى فئة من الناس - لانعرفها على وجه اليقين - يدينه المجتمع بأسره ولا يقره أحد . تتصل هذه الملاحظة بموضوعنا ، لأنها تكشف لنا عن محدودية الاهتمام المنصرف إلى تشكيل الوعي العام وترشيده ، الأمر الذي يفتح ثغرات بلا حصر ، تتسرب منها مختلف الجرائم والبلايا التي تنهش في جسد الأمة وتوهن مسيرتها وعطاءها .

* * *

نعود إلى سؤالنا الأصلي : هل تحل المشكلة إذا تم نفي الإسلاميين من الواقع ، استجابة للدعوات التي يروج لها البعض ! .

أحسب أن السؤال لا تطرحه أحداث الساعة فقط ، ولكنه مطروح منذ تنامت ظاهرة المد الإسلامي في العقدين الأخيرين ، ولم يعد التيار الإسلامي مقصوراً على حركة بذاتها ، ولكنه صار محيطاً مترامياً الأطراف ، تتحرك في وعائه موجات كثيرة ومتنوعة .

منذ ذلك الحين ، ومسألة التعامل مع التيار الإسلامي تبدو قضية مستعصية على الحل . وسواء أخطأ الإسلاميون في التعبير عن أنفسهم ، أو أن السلطة أخطأت في النهج والتقدير ، فالحاصل أن الطرفين لم ينجحا في التوصل إلى صيغة تكفل الحل السلمي أو التعايش بينهما . وفي أحيان كثيرة كانت ترجح كفة النفي من الواقع ، الذي اتخذ صوراً عديدة يعرفها الجميع .

في الخمسينيات كان مثل هذا الموقف وارداً . وكان ميسوراً ضرب الحركة الإسلامية وتطويقها نسبياً . ورغم أننا ندرك الآن أن المحاولة لم تنجح تماماً ، كما أننا مازلنا نعاني من

بعض آثارها السلبية ، المتمثلة في نسبة غير قليلة من التشوهات الفكرية السائدة .. رغم ذلك ، فلعله من الثابت تاريخياً - في مصر خاصة - أن التطويق حقق بعض أهدافه ، من الناحية الكمية على الأقل .

في السبعينيات ، اختلف الأمر تماماً ، بعدما تنامي الجسم الإسلامى بصورة مطردة ، وتجاوز حدود الحركة الواحدة كما قلنا ، بل تجاوز مختلف الأطر التنظيمية . وصار الهاجس الإسلامى يلح على قطاعات عريضة من البشر . ماثلة في كل مكان ، وتتحرك بهدى حيناً ، وبغير هدى في أحيان أخرى كثيرة .

لهذا السبب المادى والموضوعى تصبح فكرة نفي الإسلاميين - على علائهم المفترضة - مستحيلة تماماً . إلا إذا كنا على استعداد لوضع مئات الألوف من الشباب في القفص ، وتحمل نتائج هذه المغامرة اللعينة .

إذا استبعدنا ذلك « الحل » ، فماذا يكون العمل ؟ .

إذا جردنا المسألة من الثارات والمرارات والخصومات ، واعتبرنا أن القلق على الحاضر والمستقبل هو القضية الجوهرية التى تشغل بال السائلين . وتدفعهم إلى البحث عن حل لهذا المشكل ، فقد أزعج أن القضية ذاتها معلقة في الوعي العربى منذ قرن ونصف قرن على الأقل . ولئن ثار بيننا الآن جدل حول نفي الإسلاميين من الواقع ، بحسبانهم عقبة في طريق الاستقرار ومن ثم التقدم ، فقد تجادل السابقون طويلاً حول إمكانية نفي الإسلام ذاته ، باعتباره عقبة في طريق التقدم والنهضة . •

يروى لنا تلك القصة كاملة ، الدكتور فهمى جدعان أستاذ الفلسفة بجامعة اليرموك الأردنية ، في كتابه النفيس « أسس التقدم عند مفكرى الإسلام » . حيث يرصد معالم رحلة البحث عن إجابة لذلك السؤال المعلق : ما العمل خاصة بعدما خرجت طلائع بعثات الدارسين العرب إلى أوروبا في القرن الثامن عشر ، وعادت مشدودة الأبصار معلقة القلوب « بنظارات الافرنج » .

ينبها الباحث إلى أن الجدل بدأ يثور حول مسئولية الإسلام عن انحطاط المسلمين في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن الحالى . وكان للإمام محمد عبده باعه الطويل في رد تلك التهمة ، التى ردها جابريل هانوتو ، أحد الساسة الفرنسيين ، وترجمتها بعض الصحف المصرية .

في تلك المرحلة ظهر في مصر التيار الداعى إلى نفي الإسلام من الواقع . ويذكر الشيخ رشيد رضا أن جريدتى « الأهرام » و « المقطم » تبنتا هذا الموقف ، واعتبرت أن « الدعوة إلى

الجامعة الإسلامية باسم الدين مضرّة ، وغير موصلة إلى الغاية . وأنه لا سبيل إلى ترقى الأمة الإسلامية إلا باتباع خطوات أوروبا ، كما فعلت اليابان - ونشرت جريدة « المقطم » آنذاك مقالا بتوقيع « مسلم حر الأفكار » ، دعا فيه إلى أن « الدين والدولة أمران متباينان ، يجب أن ينفصل أحدهما عن الآخر » ، مما اعتبره الشيخ رضا دعوة « لمحو السلطة الإسلامية من لوح الوجود » .

كان هذا أيضا هو موقف أكثر المبعوثين المصريين العائدين من الخارج . الذى عبر عنه الدكتور محمد حسين هيكل قائلا إنه وغيره من العائدين تصوروا أن « نقل حياتى الغرب العقلية والروحية سبيلنا إلى التقدم » . والدكتور طه حسين سجل رأيا مماثلا فى « مستقبل الثقافة فى مصر » ، وذهب الدكتور محمود عزمى إلى ما هو أبعد ، عندما كتب فى الصحافة المصرية منتقدا ذلك « البند المشئوم » فى الدستور ، الذى ينص على أن دين الدولة هو الإسلام ! .

لم تتوقف تلك الدعوة إلى نفي الإسلام ، وإنما ظلت تتردد على ألسنة قلة من المثقفين فى زماننا بصياغات مختلفة . بينما كان لبعض دول المنطقة مواقف منها جديرة بالرصد والتنويه . فند أعلنت تركيا اتاتورك قرار النفي فى العشرينيات ، وقررت الالتحاق بالغرب ، فإن الحالة تكررت مرة واحدة فى السبعينيات ، عندما قررت اليمن الجنوبية انخيازها للماركسية ، والتحاقها بالشرق . وآخر ما سمعناه فى هذا الصدد أن حكومة عدن وقعت اتفاقية مع رئيس مجلس الشئون الدينية السوفيتية . لتدريب الأئمة وخطباء المساجد اليمنيين فى الاتحاد السوفيتى ! .

وإذا كان النفي قد تم رسميا فى هاتين الحالتين ، فإنه واقع عمليا فى العديد من دول العالم العربى ، وبينما ترفض إحدى دول المشرق منذ ٤٠ عاما النص فى دستورها على أن دينها الإسلام ، رغم أن ٩٥٪ من سكانها مسلمون ، فإن دولة أخرى مشرقية أنشأت حديثا جهازا خاصا « لرصد الأفكار » ، مهمته إحباط أى تسلل للفكر الإسلامى بين الشباب ويعرف الجميع قصة جامعة الزيتونة فى الشمال الأفريقى ، التى صفيت تقريبا . كذلك ليس سرا ذلك الجهد الحثيث المبذول الآن لتقليص التعليم الدينى - يسمونه الأصلى - واستبداله بالثقافة الفرنسية الخالصة . وهى القضية التى تفجرت خلال الأشهر القليلة الماضية ، وأثارت أزمة عاصفة فى إحدى دول المغرب .

* * *

يشير هذا التوجه سؤالين هما : هل يمكن نفي الإسلام من الواقع ؟.. ثم ، هل من المصلحة أن يحدث ذلك ؟.

لا أعرف مجتمعا نجحت فيه محاولة اقتلاع العقيدة الدينية من قلوب الناس ، حتى في الاتحاد السوفيتي ، الذي يدرس للتلاميذ علم الاتحاد من الابتدائي إلى الجامعة ، وغاية ، ما أمكن تحقيقه أنه - وبعد ٦٠ عاما من الثورة الشيوعية - استبدل العقيدة الدينية عند البعض بعقيدة أخرى ، تقوم عليها فلسفة النظام القائم .

ربما نجحت محاولات النفي الجزئي للإسلام ، عن طريق تعطيل تطبيق الشريعة في عديد من الدول العربية ، ولكن الدين ظل باقيا وحاكما لسلوك وعلاقات الأغلبية الساحقة من المسلمين .

ولا أعرف إلى أي كوكب في الأرض ينتمي الداعون إلى تجاهل المكون الديني في صياغة الواقع وتشكيله . لكن أكاد أقطع بأنهم لا يعيشون حقائق العالم المعاصر . وإذا نحينا البعد العقيدى في الموضوع ، فالثابت أن مثل ذلك الموقف يعبر عن جهل فادح بأبسط قواعد التعامل مع الواقع ، فضلا عن كونه تعبيرا عن إيغال مدهش في الأمية السياسية .

إذ كيف يسوغ لسليم الحس والنظر أن ينكر أو يقلل من شأن الدور الذى يؤديه العنصر الديني في تحريك جموع البشر وتفجير طاقاتهم المخزونة والمعطلة ، واستنهاض همهم لمواجهة أعتى التحديات ؟.

كيف يمكن أن يفرط عاقل في مثل هذه الطاقة الهائلة ، في زمن نعيشه عالية على غيرنا ، في خبزنا وكسائنا وسلاحنا ؟.

إن مثل هذا النهج لا يعد فقط تفريطا في دين الله ، ولكنه يعد أيضا تفريطا جسيما في موارد هذه الأمة ، وإهدارا لا يغفر لمخزون الطاقة الثمينة التى يملكها .

من هذه الزاوية فإن نفي العنصر الديني أو اغتياله لا يجرح دين الداعين إليه فقط ، ولكنه يجرح وطنيتهم كذلك ، من حيث أنهم بدعوتهم تلك ، يحولون دون استثمار ذلك الكثر العظيم الذى هياه الله للناس ، فضيعوه وضيعوا أنفسهم ، وحجبوا خيرا كثيرا عن الحاضر والمستقبل ، بينما يزعمون غيرة عليها ودفاعا عنها !.

إن تعليق الخيار الإسلامى على النحو الذى يدركه الجميع أفرز نتيجتين سلبيتين : أولاها أن الوظيفة الاجتماعية للدين قد حجبت وعطلت ، وثانيتهما أن الجسم الإسلامى ذاته لم تتوفر له فرصة النمو الصحيح والرشيد .

بدلاً من أن ينصرف الجهد إلى ترشيد المسيرة الإسلامية . والتركيز على علاج الثغرات في الصف الإسلامي للإفادة من كل ما هو إيجابي وخير فيه ، يخرج علينا البعض بدعوات الاغتيال المعنوي والأدبي وربما المادي أيضا ! .

وإذا انتهينا إلى أن نفي الإسلام غير وارد ، وأن نفي الإسلاميين غير ممكن . وإنه لا بد من التعامل مع الظاهرة بالعقل والحكمة ، وإذا اعتبرنا أمثال تلك الدعوات شغباً غير مسئول ، يريد به البعض تصفية حساباتهم بأكثر مما يستهدفون به صالح الأمة . إذا تم ذلك ، فربما كان من المفيد أن نواجه أنفسنا بالسؤال التالي : ما هو الجهد الذي يبذل من أجل تشكيل وعي إسلامي رشيد يحصن أبناءنا وشبابنا ضد الجنوح والتطرف والعنف ، وغير ذلك من البليات والرزايا ؟ .

مما يؤسف له أن نسجل هنا أن تكوين ذلك الوعي الإسلامي الرشيد ليس مدرجا ضمن أولويات الدوائر المسؤولة عن التوجيه والتربية وإعداد البشر ، وأن هذا الوعي يتشكل بعيداً عن أعين الذين يعينهم أمر الحاضر والمستقبل . بل يتشكل في الظلام ، خارج القنوات والإطارات الشرعية . وهذا الدور الغائب للتوجيه المسئول ، يشكل ثغرة استراتيجية ، لا بد من تداركها ، إذا كنا جادين في تأمين الحاضر والمستقبل .

بل مما يدهش له ، أن تتنامى الظاهرة الإسلامية بالاطراد الملحوظ خلال العقدين الأخيرين ، ولا يخطر على الجهات المعنية بالأمن الاجتماعي - إذا جاز التعبير - أن تراجع شيئاً من رؤاها أو مناهجها ومخططاتها وأهدافها .

نعم ، هناك جرعة تدين زائدة ، باتت تقدم عبر القنوات والمنابر الرسمية ، ولكن أخشى أن أقول إن هذه الجرعة لم تحل المشكلة ، وإنما باتت جزءاً من المشكلة . بمعنى أن هذه الجرعة لا تزال تصب في مربع التدين البسط ، الذي يخرج لنا جيشاً من الدراويش ، ممن لا يعرفون عن الآخرة وعن الحلال والحرام بأكثر مما يعرفون عن الدنيا ، ويربون على التلقّي والامتثال ، بأكثر مما يوجهون إلى العمل والبناء .

* * *

والموضوع متشعب ، تتعدد في صده الزوايا والعناصر . ويحتاج بحثه إلى جهد زائد من المعنيين بالأمر . لكنني أحسب أن أهم ما في الأمر هو وضوح « الرؤية الاستراتيجية » في هذا الميدان . أعني أنه من الضروري قبل أي كلام في الوسائل والمخططات أن يكون موقفنا واضحاً من النموذج الذي يراد لنا أن نستهدفه وبنينه . من الضروري أن نحسم الإجابة على السؤال التالي : هل نريد أن نقيم بناءنا على أساس من الوعي الديني الرشيد أم لا . وهو

وعى مطلوب عند المسلمين كما هو مطلوب عند المسيحيين بطبيعة الحال . هل يراد لمؤسساتنا التربوية والثقافية والإعلامية والدينية أن تتكاتف من أجل إفراز ذلك النموذج البشرى ، أم لا ؟

الوضوح مطلب أساسى ، لأن مسؤوليات وحركة تلك المؤسسات المعنية ، تتحدد في ضوء الإجابة المشددة وفي غيبة ذلك الوضوح . فإن خلل الأساليب والأهداف يظل واردا بحيث يصبح من الطبيعى أن تمضى المؤسسات الدينية فى واد ، بينما المؤسسات التربوية والثقافية فى واد ثان ، فى حين تتحرك المؤسسات الإعلامية فى واد ثالث .. وهكذا .. ونحن إذا دققنا النظر فى ميدان واحد هو التعليم ، فلا بد أن يؤرقنا حجم الخلل الذى يعتره من هذه الزاوية . وبين أيدينا وثيقة بالغة الأهمية حول الموضوع . قدمها الدكتور ناصر الدين الأسد وزير التعليم العالى فى الأردن ، إلى اجتماعات المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية بعمان (دورة يونيو ٨٧) .

فى شهادته لفت الدكتور ناصر الأسد الأنظار إلى مايلى :

— إن نظامنا التعليمى ، حينما أريد له أن يتجاوز الركود والجمود اللذين أصابا حياتنا العقلية ، فإن القائمين بالأمر لجئوا من البدايات إلى النموذج الغربى فى التعليم ، فى مصر وتونس وعديد من الأقطار العربية الأخرى . مما أفرز نظاما معزولا عن ثقافة الأمة وفكرها وتراثها .. كان عضوا غربيا لم يستطع أن يتقبله جسد الأمة . كان مفروضا من عل ، مجلوبا من الخارج .

— إن ازدواجية التعليم ، وتوزيعه بين معاهد دينية شرعية . وأخرى مدنية دنيوية أحدثا شرخا فى جسم الأمة (وعقلها) ، حتى نهشتها التناقضات الثنائية ، والازدواجية بين علماء دينها وعلماء دنيائها . إذ « أصبح العلم الأصيل لهذه الأمة علما من الماضى ، ليس له امتداد صحيح فى الحاضر » .. أما العلم الحديث فلا يمت إلينا فى حاضرننا بصلة .

— إن المدارس المدنية الابتدائية والثانوية ثم الكليات الجامعية ، فرغت « تدريجيا من الروح الإسلامى الذى كان يجب أن ينساب فيها ، ويتغلغل فى تقاليدها وأنظمتها ومناهجها وكتبها . فأصبح الدين درسا من الدروس ، محصورا فى داخل حصة ، يختلف عددها فى الأسبوع زيادة ونقصا ... كذلك أصبحت اللغة العربية درسا من الدروس محصورا فى حصة يختلف عددها فى الأسبوع زيادة ونقصا » .

فى بحثه أو شهادته ، انتهى الدكتور الأسد إلى أن رأب الصدع وعلاج الشرخ الذى تعاني منه الأمة ، يقتضيان أن يجتمع التعليم كله فى مؤسسة واحدة ، متطورة ، تصب فى

الجامعات التي تختلف فيها التخصصات . ويكون للعلم الديني نصيبه في مختلف مراحل التعليم ، من الابتدائي إلى الجامعة . بحيث يتخرج طالب الجامعة على معرفة معقولة بالتفسير والحديث والفقه ، ويكون تخرجه مشروطا بنجاحه في هذه المواد . « وهكذا يكون نظام التعليم هو الأداة الفعالة لإحداث التغيير الاجتماعي المتكامل » .

وللوزير الأردني مقترحات مفصلة في كيفية تطبيق هذا المنهج ، جديرة بأن تلقى حظها من الدراسة والتطبيق ، لكي نحل مشكلة نقص المناعة الفكرية التي يعاني منها شبابنا . ويورطهم في الكثير مما نعاني منه .

إن علاج المشكلة ممكن ، وليس في التصحيح والتقويم سر ، ويظل الشرط الأول للعلاج والتصحيح هو حسم خياراتنا الأساسية ، والإجابة على السؤال الكبير : ما الذي نريده بالضبط ؟ .

مواطنو الدرجة الثانية

اسمحوا لنا بأن نسجل اعتراضا صريحا على ما يصدر عن بعض الدعاة الإسلاميين من مقولات تمس الأقباط وتنال من عقائدهم . فبلغ علمنا أن ذلك ليس من تعاليم الإسلام ولا من أدبه فضلا عن أننا لانتصوره من مقتضى حسن الخطاب أو الغيرة على الدين ، الذى باسمه ترتكب حماقات بغير حصر فى زماننا ، لانكاد نجتاز واحدة ، حتى ندفع إلى أخرى ! .

واسمحوا لنا بأن نقرر أيضا أن مقولات هؤلاء ، مهما حسنت نواياهم تفتح الباب لمفاسد ثلاث على الأقل ، كل منها أسوأ من الأخرى . فهي تهدم علاقة البر والقسط التى دعا القرآن إلى إقامتها مع غير المسلمين . وهي تنسف وحدة الوطن وتمزق شمله ، وهي مفسدة ينكرها العقل ويؤيده النقل ، كما سنرى . وهي تجرح وجه الإسلام ذاته ، وتشوه مشروعه الحضارى ، الذى نزع جادين بأنه قادر على صياغة حاضر الأمة ومستقبلها . فى ظل تنوع مكوناتها الدينية والسياسية .

وفى مقابل هذه المفاسد ، فإننا لانكاد نرى مصلحة واحدة ، إيمانية أو عملية ، يحققها ذلك المسلك ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن قتل الدبة لصاحبها - فى القصة الشهيرة - خدم القتل « خدمة » لم يبلغنا نبؤها بعد ! .

لقد سمعت بعضا من تلك الإساءات التى ننكرها فى خطب الجمعة . وتكرر ذلك على فترات متباعدة من جانب بعض المتحدثين عبر الإذاعة والتلفزيون لكنى كتمت ألما وقلقا استشعرتها مما سمعت وشاهدت ، يظن أن الأمر لم يبلغ بعد مبلغ الظاهرة التى تستوجب التصدى العلنى للموضوع ، من خلال أحد منابر الخطاب العام . وبين الحين والآخر ، كنت أبعث برسائل شفوية إلى من أعرف من أولئك المتحدثين ، راجيا منهم أن يكونوا

رسل محبة ووثام ، يجمعون ولا يفرقون ، كما يبشرون ولا ينفرون . ومذكرا بأن إشاراتهم تلك تسيء إلى الإسلام بقدر ما تسيء إلى مشاعر المسيحيين .

لكن في الأشهر الأخيرة صرت أتلقي خطابات من بعض إخواننا الأقباط ، الذين يحسنون الظن بي . تتناول الموضوع ذاته ، وتبدى أسفا أو تبت حزنا أو تعلن غضبا . في الوقت ذاته فإنها تدعوني إلى فتح الملف ، وتبنى الشكوى ، وإعلان رأيي في الموضوع . وقد أرسل إلى أحد القراء شريطا مسجلا تضمن فقرات من خطبة - أو لعلها عدة خطب - لواحد من الخطباء في المنصورة لم يترك شيئا في عقائد المسيحيين لم يتعرض له بالنقد والانتهاك . وأرفق بالشريط رسالة مختصرة يقول فيها المرسل مانصه : هل يرضيكم هذا ؟ وكيف تتوقعون صداه عند شبابنا ، الذي يعيش أيضا صحوة مسيحية ، مماثلة للصحة الإسلامية التي تذكرونها في كل مناسبة - وقد وقع كاتبها باسمه وعنوانه كاملا في ذيل الرسالة ، ولكنه طلب مني أحفظ بهما لنفسي ، وألا أشير إليهما فيما أكتب ! .

الملاحظة الطريفة التي سجلها صاحبنا تحت التوقيع كانت إشارته إلى أنه سجل هذا الكلام من شرفة منزله ، لأن خطب الشيخ - سماحه الله - تبت على الملأ عبر مكبر للصوت يقرع الآذان في كل اتجاه ! .

وقد حدث أن شاركت في ندوة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، أثرت خلالها أسئلة عديدة حول شئون غير المسلمين ، اعتبرتها مبررة ومشروعة - (بالمناسبة فإن أساتذة الجامعة وباحثيها يولون هذا الموضوع أهمية خاصة من نواح لافتة للنظر نرجو أن تكون لغرض البحث المجرد فقط - منها على سبيل المثال بحث عن الوظائف التي يشغلها الأقباط في الحكومة المصرية ، وبحث آخر عن المسلمين الذين تنصروا !) .

وما أزعجني حقا هو أن مهندسا قبطيا تتبعني عقب انتهاء الندوة ، وانتحي بي نجابا ، ثم سألني بصوت هامس مشحون بالإلحاح والقلق ، قائلا : هل تعتقد أن المواطن المسيحي سيكون له مكان أو فرصة للتقدم الوظيفي في ظل المشروع الإسلامي . الذي جرى حوله حوار مطول أثناء الندوة .

انعقد لساني من الدهول . إذ لم أتصور أن يصل الأمر بجامعي في مرحلة الدرايسات العليا ، أن يشوه الموقف الإسلامي من غير المسلمين في ذهنه إلى هذه الدرجة . عبرت له عن دهشتي لسؤاله ، ولم أستطع أن أقول له أكثر من أن الصورة التي في ذهنه عن المشروع الإسلامي مغلوطة مائة بالمائة ، واقترحت عليه أن يقرأ كتاب الدكتور يوسف القرضاوى « غير المسلمين في المجتمع الإسلامي » ، وكتابي « مواطنون لادميون » .

في مناسبة لاحقة حدثت مفاجأة أخرى . شاركت في ندوة حول الشورى والديمقراطية كان أحد المتحدثين فيها سفيراً مصرياً سابقاً ، كان من الدبلوماسيين المثقفين واللامعين حتى عهد قريب . وعندما جاء دوره في الحديث ، تطرق إلى المقارنة بين حقوق الإنسان في كل من المجتمعين الإسلامى والغربى . وإذا به يقول إن الناس في الغرب يولدون سواء ، بينما الأمر مختلف في المجتمع الإسلامى ، الذى يفرق بين المسلمين وغيرهم . في إشارة متهذبة إلى فكرة المواطنة من الدرجة الثانية ، التى تتردد على ألسنة كثير من الغربيين . وأقرانهم وأشياعهم في بلادنا .

قالها الدبلوماسى المثقف المسلم بيقين مطلق ، وكأنه يسرد على أسماعنا بعضاً من الحقائق الثابتة في الكون ! - ضربت كفا بكف وقلت : إذا كانت تلك معلومات رجل بهذه المكانة ، فما بالتنا بمن دونه !؟ .

نحن بصدد ظاهرة من شقين هما :

موقف خاطئ لبعض الدعاة الإسلاميين .

ومعلومات خاطئة لدى بعض الأقباط وبعض المثقفين المسلمين .

وهذا الشق أو ذاك يحتاج إلى توضيح عاجل . فالأمر دقيق والظرف أكثر دقة . أعنى أن وحدة الوطن أمر لاينبغى التفريط فيه بأى معيار ولأى سبب . والمساس بهذه الوحدة برأى أو فعل أو أى موقف سلبى آخر . هو جريمة لا تغتفر . ليس هذا منطق الرشد السياسى أو العقل والمصلحة فقط . لكنه منطق الشرع أيضاً .

ومرارا أشرت إلى دلالة ذلك المشهد من قصة سيدنا موسى عليه السلام ، الذى أورده القرآن الكريم ، حينما ترك موسى قومه من بنى إسرائيل ، في عهدة أخيه هارون ، لبعض الوقت ، بعد إذ دعاهم إلى عبادة الله وحده ، واستجابوا له . ولكن أحدهم - اسمه السامرى - زاغت عقيدته ، فصنع عجلاً ذهبياً للتعبد ، وتبعه آخرون ، وهو ماسكت عليه هارون مؤقناً . وعندما عاد النبى موسى بعد غيبته وفوجئ بما جرى ، فإنه وجه لومه وتقريعه إلى أخيه هارون ، كما تروى الآيات ٩٢ - ٩٤ ، من سورة طه . فكان رد هارون في النص القرآنى : « إني خشيت أن تقول فرقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولى » . من أجل وحدة القوم وسد باب الفرقة والشقاق ، سكت هارون على هذا المظهر من مظاهر الشرك بالله . وهى حجة قدرها النبى موسى وأقرها . إذ لم يشر النص القرآنى إلى أنه رد الحجة أو اعترض عليها .

أى أن هارون عليه السلام ، عندما خير بين إحباط الدعوة إلى الشرك بالله ، واحتمال

تفتيت المجتمع وشق وحدته ، وبين السكوت المؤقت على بادرة الشرك في سبيل دوام الوحدة والتتام الصف ، فإنه اختار الموقف الثانى ، ولم يعترض عليه النبي موسى .. وجاء النص القرآنى محملا بهذه الإشارة ذات الدلالة المهمة .

إذا أحسنا قراءة النص ، وتدبرنا معناه ، فقد نضيف بعدا آخر شرعيا ، يستزيد الإسلاميون به في تقدير الأهمية البالغة لوحدة القوم والوطن والأمة . خصوصا وأن الملابس الراهنة أخف كثيرا من تلك التى ألحت إليها النصوص القرآنية في قصة موسى وهارون .

أما دقة الظرف الذى نمر به ، فأحسب أنه ليس بحاجة إلى شرح وتفصيل . فوحدة الوطن واجبة في كل زمان ، لكنها في زماننا أوجب وألزم . خصوصا في ظل المراهنات - أو المؤامرات - على تمزيق المنطقة وتفتيتها ، وإعادة رسم خريطتها السياسية والجغرافية . واتخاذ الخلافات الدينية والمذهبية والعرقية سبيلا لبلوغ ذلك الهدف .

* * *

شيوخنا الذين ينتقدون عقائد المسيحيين من فوق المنابر ليسوا متآمرين يقينا ، وليسوا دعاة فرقة أو فتنة . وإن صب كلامهم في تلك الأوعية الثلاثة ! .

أعرف بعضهم . وأثق في أنهم لو أدركوا خطر ما يروجون له أو يرددونه لما أذاعوه على الناس من فوق المنابر ، لكنه الحماس والغيرة غير المبصرة وقلة الكياسة - وأيضا الإغراق في الرواية ، دون إدراك أو دراية ! .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن حق أو باطل ، فذلك أمر يطول فيه الجدل ، لكننا نتحدث عن تغليب مصلحة على مفسدة . من ذات الزاوية التى انطلق منها هارون عليه السلام ، وأدركها ، قبل عشرات القرون . وهى ذات القاعدة التى قدرها الأصوليون ، عندما أثبتوا أن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد .

إذ لا طائل ولا جدوى من تحديد من هو على حق أو من هو على باطل ، لأن القضية الأهم والأكثر إلحاحا هى : كيف يستطيع الجميع أن يواجهوا المخاطر الجسيمة التى تهددهم ، من التخلف إلى التبعية إلى الجفاف والجراد . وهى مخاطر لن يفلت من آثارها مسلم أو مسيحي . لأنها تحيق بالوطن كله ، أهله وأرضه وزرعه ! .

ورغم أننا ممن يدعون إلى الحوار وتوسيع نطاقه ، إلا أننا ننبه دائما إلى أن الحوار له أولوياته وله شروطه ، ولطالما بحت أصواتنا ونحن ننادى بأن نقدم الأهم على المهم ، والأصلى على الفرعى ، والفريضة على النافلة .

بنفس المقدار ، فإن إلحاحنا مستمر على أن لكل حوار أهله ولغته ومنبره .
وحتى إذا افترضنا جدلاً - أن الحوار الإسلامى المسيحى غدا قضية حيوية واجبة
البحث ، فلسنا نحسب أن خطب الجمعة أو أحاديث التليفزيون تعد حوارا بأى معيار .
ولسنا نظن أن أكثر أولئك الخطباء هم أهل لمثل ذلك الحوار ، ناهيك عن أن المنابر العامة
ليست أفضل مكان لأى حوار ، فى هذا الموضوع الدقيق أو فى غيره .
إذا كان لابد من الحوار ، فليكن ذلك بين أهل العلم ، وفى مجالس البحث ، بعيدا
عن المنابر العامة ومكبرات الصوت .

وفى كل الأحوال ، فلا بد أن ينتبه الجميع إلى أن هناك إطارا مرجعيا لكل ما ينسب إلى
الإسلام ، وهذا الإطار المرجعى يتمثل أولا فى نصوص القرآن وروحه ومقاصده ، ويتمثل
ثانيا فى الصحيح الثابت من السنة . وكل ماعدا ذلك اجتهاد بشر ، يحاكم بالقرآن
والسنة ، ولا يحتج به على الإسلام أو على القرآن والسنة .
ولئن قلنا هذا الكلام فى مواجهة فقهاءنا الأعلام ، فما بالكم إذا كان صاحب رأى
واحدا من خطباء زماننا أو دعائه ، أو كان شابا ممن ادعوا لأنفسهم النظارة والإمارة ،
وتزعموا نفرا من حملة الثانوية العامة فى جامع أو جامعة ! .

إن هناك من يحتج علينا بمقولات هؤلاء وهؤلاء وأكثرها يمثل انتهاكات واضحة لموقف
الإسلام الأساسى من غير المسلمين ، وفى كل مرة ووجهت بأمثال تلك المقولات ، كنت
أرد بأن رأى كل فرد محسوب عليه ومنسوب إليه ، أما رأى الإسلام فله مصدر واحد
معتمد هو القرآن والسنة . وليس لكل أحد أن ينهل من ذلك النبع ويفتى ، إلا إذا كان
مؤهلا لهذه المهمة ، مستوفيا شروط كفاءة القراءة الصحيحة للنصوص .

الذى نعلمه أن الإسلام يحفظ للإنسان كرامته لمجرد كونه إنسانا ، يحمل بين جنبيه قسا
من روح الله . بصرف النظر عن اعتباره أو جنسه أو لونه . والنص القرآنى « ولقد كرّمنا بنى
آدم » (الإسراء ٧٠) ، يظل كل البشر بغير استثناء . وبالتالي فالحفاظ على كرامة
البشر يعد قاعدة أساسية فى التعاليم يجب الالتزام بها ، وهو حق من حقوق الله واجب
الصيانة والحماية .

بهذا اهتدى الفقيه الحنفى ابن عابدين فى حاشيته ، عندما قرر وهو يعلن موقفه المنحاز
لكرامة الإنسان : إنه إذا اختلف اثنان على طفل ، أحدهما مسلم والآخر غير مسلم ، وادعى
الأول أن الطفل عبد له ، بينما ادعى غير المسلم أنه ابن له ، ألحق الطفل بالثانى ، الذى
تفضل حريته وإن نشأ على غير الإسلام ، على عبوديته فى ظل الإسلام ! .

الذى نعلمه أيضا أن اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله تعالى ، الذى منح هذا النوع من خلقه الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع « فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر » - (الكهف ٢٩) . ونصوص مشيئة الله في اختلاف الناس عديدة ، بينها قوله تعالى : « ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين » (هود ١١٨) .

لذا فالمؤمن الحق يوقن أن مشيئة الله لا راد لها ولا معقب . كما أنه لا يشاء إلا ما فيه الخير والحكمة (د . يوسف القرضاوى - غير المسلمين في المجتمع الإسلامى - ص ٥١) . وهؤلاء الذين ما انفكوا ينتقدون عقائد المسيحيين ، ينالون من كرامة إخوة لنا في الوطن - وهذه خطيئة أولى - ثم إنهم بموقفهم ذلك يقفون موقف من يرد مشيئة الله في اختلاف الناس ويعتبون عليها ، وتلك خطيئة ثانية .

إذ بينما تعترف النصوص صراحة بشرعية الاختلاف في الدين ، وتدعونا إلى البر والقسط بالآخر أيا كان حجم اختلافه مع المسلمين ، طالما أنه لم يقاتلهم أو يسعى إلى فتنهم ، فإن هؤلاء يهدرون تلك الشرعية من أساسها ، عندما يجرحون صلب معتقداتهم على ذلك النحو .

الذى نعلمه أيضا أن محاكمة معتقدات الناس ، ليس من شأن أحد أو سلطة كانت في مجتمع المسلمين . وأن ذلك أمر موكل إلى الله سبحانه وتعالى . وموعده في الآخرة ، ولا سبيل إليه في هذه الدنيا .

وعديدة تلك الآيات التى تنص على أن النبى عليه الصلاة والسلام مبلغ فقط عن الله سبحانه وتعالى . أما الاستجابة ، أو الإعراض والرفض ، فهذا من شأن الله ومن اختصاص ذاته العلية ، « فإن أعرضوا ، فما أرسلناك عليهم حفيظا . إن عليك إلا البلاغ » (الشورى ٤٨) « فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمصيطر . إلا من تولى وكفر ، فيعذبه الله العذاب الأكبر . إن إلينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم » - (الغاشية ٢٠ - ٢٦) - « وإن جادلوك فقل : الله أعلم بما تعملون ، الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون » - (الحج - ٦٨ - ٦٩) .

إذا كان الأمر كذلك ، فما بال هؤلاء الذين يعتلون المنابر يمارسون سلطانا على الآخرين لم يمارسه النبى ، بل وجاء الأمر الإلهى مانعا منه ، في مثل العبارات : فما أرسلناك عليهم حفيظا - لست عليهم بمصيطر - إن علينا حسابهم ..

أليس هذا المسلك الذى انتهجوه يعد خطيئة ثالثة ؟

* * *

مسألة المواطنة من الدرجة الثانية ، التي تصنف غير المسلمين في مرتبة أدنى من المسلمين في الحقوق المدنية والإنسانية . فرية على الإسلام ، وإن دعا إليها بعض المسلمين في عصور الانحطاطين السياسى والفكرى ، وإن تصيدها الكارهون للإسلام وروجوا لها ، ضمن حملات تشويه مشروعه الحضارى والتخويف منه .

وإذ نذكر بأن نصوص القرآن والسنة حاكمة وفاصلة في هذه القضية - وفي غيرها - وبالتالي فالاحتكام إلى هذه النصوص هو سبيلنا إلى استجلاء موقف الإسلام ، الذى به يقيم الخطأ والصواب في مقولات واجتهادات المتسبين إليه .

إن النص القرآنى الذى يعلن تكريم كل بنى آدم ، والذى أشرنا إليه توا ، لا يقر مجتمعا يقسم فيه المواطنون درجات ، عليا ودنيا .

وقوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ... (الحجرات - ١٣) . فيه إثبات صريح لحقيقة الأصل الواحد الذى لا يَحتمل تميزا في الدنيا لأحد على أحد ، وإن قرر ذلك التميز في الآخرة تبعا للتفاضل في التقوى والورع .

المعنى ذاته تضمنه أكثر من حديث نبوى ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام : أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب . وقوله في حجة الوداع : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن رَّبِّكُمْ وَاحِدٌ . وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب .

وفي أول دستور مكتوب وضع في الإسلام - بل في التاريخ - وهو الذى قرره النبي في بداية تأسيس دولة المدينة ، إشارة صريحة إلى أنه « من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة » - والأسوة بفتح همزة الألف هي المساواة في لسان العرب . وقد استخدم عمر بن الخطاب الكلمة بهذا المعنى في خطابه إلى أبى موسى الأشعرى ، عندما قال له : وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك ، أى سويينهم ، واجعل كل واحد منهم مساويا عاما لخصمه بغير تفرد أو تمييز .

ولأن الجميع أبناء آدم - لافرق - فقد أباح الإسلام طعامهم ، وجوارهم ، ودعا إلى البر والقبض بهم ، وأجاز الزواج من نسائهم ، وإن منع رجالهم من التزوج بالمسلّمات . لسبب لا علاقة له بالمكانة أو الرتبة . فالمسلم إذا تزوج من مسيحية وهو معترف بدينها وكتابها حفظ لها دينها . بينما قد لا يتحقق ذلك في زواج المسيحية من مسلمة ، إذ بسبب عدم اعترافه بالإسلام فإنه قد لا يؤتمن على دينها ، وقد يفتنها فيه . وهو مالا تسمح به التعاليم ولا يقره المنطق السديد

وما كان للإسلام أن يفتح أبواب التعامل على ذلك المستوى ، الذى يصل إلى حد قبول قيام الحياة الزوجية بين المسلم والمسيحية ، وما يترتب عليها من ذرية وسلالة ، بينما يعتبر المسيحية دون المسلم مرتبة ! .

ومن الكلمات المنيرة التى ذكرها الدكتور محمد سليم العوا بهذا الصدد ، فى كتابه « النظام السياسى للدولة الإسلامية » . قوله إن المساواة بين كافة المواطنين أمام القانون تعد من مبادئ الإسلام العامة وقواعده الكلية ، التى تفهم على أساسها وتستنبط منها الأحكام الجزئية فى الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى ... وأساس مبدأ المساواة أو علته هو وحدة الأصل الإنسانى « إنا خلقناكم من ذكر وأنثى » - و - « كلكم لآدم وآدم من تراب » . « ... أما التقوى التى تشير النصوص إلى تفاضل الناس بها ، فلا تأثير لها على تطبيق مبدأ المساواة فى حياة الناس . فمحل التفاضل فى الآخرة لا فى الدنيا ، وأمام الله لا بين الناس . وتفاضل هذا شأنه ، لا يتصور أن يكون له من أثر فى تطبيق قواعد الشريعة على الناس جميعا . أو بعبارة أخرى ، لن يكون له من تأثير فى إعمال مبدأ المساواة أمام القانون الذى قرره النصوص السابقة (ص ٢٤٣) .

ومسألتا الذمة والجزية ، اللتان تلوكهما الألسن للإيجاء بعدم المساواة لم يبتدعها الإسلام ، وإنما كانتا قائمتين وقت نزوله .. ورغم أن الدكتور العوا ذكر أن الذمة عقد يرتب حقوقا وواجبات على الطرفين ، وليست وضعاً يصنف فئة معينة دون فئة أخرى ، إلا أننى أثبت فى كتابى « مواطنون لادميون » ، أنه لاوجه للإلزام فى تلك الصيغة أو تلك ، وأنه لم يعد هناك محل فى ظروفنا الراهنة لإعمال أى منها .

واستقرار مبدأ المساواة أمام القانون على ذلك النحو ، يحول بالضرورة دون حدوث أى نوع من التمييز فى فرص العمل أو التوظيف . وقد ذكرت فى كتابى - وسبقنى آخرون ممن هم أعلم منى وأفقه - أن تكافؤ الفرص مكفول للجميع فى ظل المشروع الإسلامى ، وأن الوظائف ذات الطابع الدينى هى التى تقصر على المسلمين . وفى هذا المعنى يقرر الشيخ القرضاوى أنه : لأهل الذمة الحق فى تولى وظائف الدولة كالمسلمين ، إلا ما غلبت عليه الصبغة الدينية ، وقد تحدث الماوردى فى الأحكام السلطانية قبل ألف عام عن جواز تعيين وزراء غير مسلمين فى الحكومة الإسلامية . ولم تكن هذه القضية مثارة فى العصور الإسلامية الأولى ، حتى أن مستشرقاً ألمانيا هو آدم ميتز ، كتب فى مؤلفه الشهير عن الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، مبدئياً دهشته من كثرة الولاة وكبار الموظفين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ، وقال مانصه « كأن النصارى هم الذين يحكون

المسلمين في بلاد الإسلام» - (ص ٨٧) .

إننا نستطيع - بل يجب - أن نحاكم الكثير مما يقال عن موقف الإسلام من غير المسلمين بالإسلام ذاته ، بنصوصه ومقاصده . وما قررته تلك النصوص من حقوق ، وما رتبته من أوضاع . لا فضل فيه لأحد ، وليس هومنة أو عطفاً من أحد على أحد . وإنما هو حجة على الجميع . وكما قلنا فإن العدوان على تلك النصوص أو انتهاكها ، هو عدوان على حقوق الله قبل أن يصبح عدواناً على الناس ، جماعة أو فرداً .

انتباه: الطائفية تستيقظ

ليس غريبا أن تتوتر العلاقة بين المسلمين والأقباط في صعيد مصر لسبب أو آخر ، فالمشاحنة واردة بين الأشقاء . لكن الغريب حقا أن تقف رموز الأطراف المباشرة - الآباء وكبار الأسرة - موقف المتفرج مما يجري . وأن نتبين في ظروف الأزمة أن ليس في البيت « كبير » يوقف كل طرف عند حدّه . وأن بلدا بطول مصر وعرضها وعمقها غير قادر على احتواء التوتر وامتصاص أسبابه .

غريب كذلك أن تترك السلطة وحدها في الساحة . فتحول القضية إلى مسألة أمنية منوطة بالشرطة والدرك ، ومبعثرة أخبارها في صفحات أخبار الحوادث ، وسط قضايا الاختلاس وتهريب المخدرات ، وليست قضية سياسية يستنفر من أجلها الضمير الوطني ، وتحتل مقدمة الهم العام ، ويتصدى لملاجها أهل الحل والعقد والعقل .
والأمر كذلك ، فاسمحوا لنا أن نقول بأن الفعل ليس أسوأ مافي الأمر ، لأن الأسوأ حقا هو رد الفعل ذاته . اسمحوا لنا أن نزعّم أيضا بأن المشكلة الحقيقية - فيما يبدو - ليست في صعيد مصر . بتذر ماهي فيما أصاب عقل مصر ووعيا ! .
ولنتصارح ، فالأمر أكبر من أن ندارى في شأنه أو نهمس ، وليس أمامنا سوى أن نأخذه مأخذ الجد ، من ألفه إلى يائه .

لأشأن لنا هنا بالتفاصيل . كما أننا لسنا بصدد التحقيق فيمن أخطأ أو أصاب ، ومن هو الجاني أو المجنى عليه ، لابد هناك ماهو أهم الآن ، وهو أننا مطالبون بأن نقطع الطريق على الفتنة التي أطلت برأسها ، وأن نلاحق الشر قبل أن يتطاير في مختلف الأرجاء ، بغير تراخ أو تهاون .. أليس معظم النار من مستصغر الشرر؟؟ .

* * *

دعونا نتفق أولا على مسألة مبدئية ، تتصل بموقفنا من مختلف أمراضنا الاجتماعية والسياسية . ذلك أننا لانفهم لماذا نستحي من وجود بعض هذه الأمراض بيننا ، في حين لا يخلو منها مجتمع بشرى على وجه الأرض . فالحساسيات الدينية والمذهبية والعرقية ، وغيرها من الحزازات والصراعات السياسية والطبقية ، في كل مكان . المشكلة العنصرية قائمة منذ زمن في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخيرا ظهرت في إنجلترا وفرنسا . المشكلة الطائفية موجودة في إيرلندا ، حيث الحرب مستعرة بين الكاثوليك والبروتستانت . المشكلة القومية متأصلة ومستوطنة في الاتحاد السوفيتي ويوجوسلافيا .. وهكذا .

ولئن كانت أمثال تلك الجرائم منتشرة في كل مكان ، إلا أن الفرق بين بلد وآخر يتمثل أولا في حصانته الذاتية وقدر مناعته ضد ماتسريه الجرائم من علل وأوبئة . ثم يتمثل ثانيا فيما إذا كان البلد يتعامل معها باعتبارها حاملة لأمراض قابلة للعلاج ، أو كاشفة لعورات يجب أن تدارى ! .

وأحسب أننا في مصر ، لسنا ذلك البلد المصطنع الذي تعصف به أى ريح . كما أننا لسنا ذلك الكيان الهش الذي يزلزله حدث عارض هنا أو هناك . إذ لدينا من عناصر الثبات والرسوخ ، ومن مقومات الثقة واليقين ، ما يمكننا من التعامل مع مختلف النوازل بغير رهبة ولا فزع .

ماذا يضير لو وضعت المشكلة أمام الناس بوقائعها الصحيحة وبحجمها الحقيقي وفي إطارها الطبيعي ، ثم اعتبر حلها مسئولية الجميع ، ودعى كل طرف لأن يتحمل مسئوليته إزاءها . وفي مقدمة هؤلاء وعلى رأسهم ، الرموز الإسلامية والقبطية ؟ .

ماذا يضير لو قلناها بصراحة ووضوح : إن التعصب بوجه عام أصبح أحد الأمراض المتوطنة في صعيد مصر ، تماما كالنار . وإن جرثومة التعصب الديني بوجه أخص ، حملتها طلائع المبشرين الغربيين ، التي نفذت إلى الصعيد منذ بدايات القرن الثامن عشر ، وتمركزت في أسوط ، حيث أقامت بها الإرساليات البروتستانتية « الكلية الأمريكية » قبل مائة عام ؟ .

ماذا يضير لو أننا نهينا الجميع إلى أنها ليست مسألة مسجد أو كنيسة ، وليست قضية مسلمين وأقباط . لكنها قضية وطن يراد له أن يتمزق ويتفتت ، ليستسلم ويركع إلى الأبد . وهو الحلم الذي راود الكثيرين في الماضي والحاضر . كشف عن ذلك اللورد كرومر - المعتمد البريطاني - في بداية القرن عندما تحدث في كتابه « مصر الحديثة » عن « مصر الدولية » ، التي لا تمثل وحدة سياسية واحدة ، وإنما تتكون من جماعات منفصلة من المسلمين والأقباط

والأوربيين والآسيويين والأفارقة . ثم تجدد الحديث عنه في السنوات الأخيرة ، عندما عقدت جامعة برنستون الأمريكية ندوة في سنة ١٩٧٨ ، حول الخريطة الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط ، التي تفتت في ظلها دول المنطقة إلى دويلات عنصرية وطائفية ودينية . من أسف أن لغة الخطاب التي سادت تراوحت بين التهويل . والتهوين . بين قائل إن القيامة قامت في صعيد مصر ، وقائل إنه « كله تمام » ، وماهى إلا سحابة صيف خفيفة مورت ، ثم عاد الصفاء والوثام . وعاش الجميع في تبات ونبات ، وربما خلفوا أيضا أولادا وبنات ! .

وإذا استثنينا كتابات محدودة ومعدودة نبت إلى الأبعاد الحقيقية للقضية ، فإن أكثر مانشرته صحافة المعارضة في الموضوع لم يتسم بالقدر المطلوب من الموضوعية أو المسئولية . ذلك أن قارئ تلك التحقيقات أو التعقيبات يخرج بانطباع مؤداه أن حربا أهلية تحتاج الصعيد . إذ تتحدث عن محافظات بأكملها تشتعل فيها نار الفتنة ، وليس مدينة أو بعض مدينة ، وربما ضاحية هنا أو هناك ، مما لاعلاقة لبقية الصعيد به ، إلا في حدود اللفظ والثرثرة ! . فضلا عن أن هناك من عمد إلى إنارة المشاعر ، ليس فقط ضد السلطة ولكن ضد الأقباط أيضا . وإلا فما معنى أن تنشر صحيفة على صدر صفحتها الأولى عنوانا يقول : إحراق مسجد في سوهاج ، دون الإشارة إلى ماجرى للكنيسة . وما معنى أن تنشر صحيفة أخرى أن ضابط شرطة مسلما وموحدا بالله ، مزق المصحف أمام طلاب كلية تجارة سوهاج ، وهو ما لا يمكن أن يخطر على بال أحد ! .

هناك أيضا من استبق وتسرع في الحكم ، وأنحى باللائمة على « المتعصبين المسلمين » ، في حين أن التعصب لم يعد حكرا على طرف دون آخر . وإذا كانت أسيرت قد عرفت فصيلا متطرفا من بين الإسلاميين ، اشتهر باسم جماعة الجهاد ، فقد قرأنا في إحدى الصحف القومية قبل أسابيع إعلانا من جمعية « الجهاد المسيحية » بأسيرت ، تتوجه فيه بالشكر إلى من قدم لها تبرعا ماليا وعينيا .

من هؤلاء أيضا من وجدها فرصة ليصني حسابه ويفتح النار على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ، فكتب يقول : ليس صدقة الدور الذي تلعبه بعض المؤسسات المالية الضخمة ، التي تمتد بارتباطاتها إلى بعض الأنظمة العربية اللصيفة بالاستعمار الأمريكي وإسرائيل ، في تمويل التعصب الديني في مصر ! .

هذا الكلام الكبير - والجسيم - ألقى في الطريق بغير حساب أو بينة ، وكأنها ثرثرة في مقهى ، وليست حديثا من فوق أحد منابر العمل السياسى .

بنفس المقدار ، فلا نحسب أن معالجة الصحافة القومية للموضوع كانت كافية .
فالأخبار المحدودة التي نشرت كانت مبتسرة ومقتضبة بأكثر مما ينبغي . وبيانات الداخلية
عملت إلى تهوين الأمر إلى أقصى حد . لقد نشر أول خبر عن أحداث سوهاج التي أحرق
فيها مسجد وكنيسة . تحت عنوان « ماس كهربائي يشعل حريقا في مسجد أثري
بسوهاج » ! .. وعندما نشر تصريح لمسئول في الداخلية عن حقيقة أحداث بني سويف
وسوهاج ، فإنه نسب إليه قوله إن المتطرفين في بني سويف هم أصل الداء وسببه ، لأنهم
يصرون على دخول الطالبات « منقبات » ، وعلى الفصل بين الطلبة والطالبات في
المدرجات بواسطة ستائر من القماش (إذا صحت هذه المعلومات فلم نفهم ما الذي زج
بالأقباط في الموضوع ؟ !) .. وعن أحداث سوهاج نسب إلى ذات المصدر قوله إن
المتطرفين خرضوا بعض الصبية لإشعال النار في الكنيسة ، وإنه ألقى القبض على سبعة
أشخاص تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة ، أى أنهم من تلاميذ الثانوى لايزالون ! .
على الطريق ذاته مضت مجلاتنا الأسبوعية ، حتى نشرت إحداها - بلغة كله تمام - أن
حريق مسجد سوهاج أحمد . وأن المحافظ أمر بإصلاح التلف على الفور . وأن الصلاة
عادت تنتظم في ذات المسجد (الذى أتت عليه النيران) خلال أربعة أيام فقط من
الحادث . وهو أمر إن صبح فلا بد أن نطلق على الرجل لقب « المحافظ المعجزة » ،
ونستدعيه ليحل لنا - بعصاه السحرية وقدراته الخارقة - مختلف مشكلاتنا المستعصية ! .

* * *

مثل هذه المعالجة أثارت من الأسئلة بأكثر مما قدمت من الأجوبة ، وحيرت بأكثر مما
أقنعت أو أشبعت . ناهيك عن أنها اتسمت بالتبسيط الشديد والمخل للقضية بأسرها . إذ
المؤكد أن الأمر يتجاوز بكثير مجرد كونه تطرفا على هذا الجانب أو ذاك ، أو حماقة لبعض
الصبية ، أو صدفة سيئة أحدثت الماس الكهربائي . تلك قراءة جنائية أو بوليسية للحادث .
لاهى سياسية ولاهى تازيخية .

وأحسب أن مفاتيح القراءة الرشيدة للموضوع كامنة في ملف العلاقات الإسلامية
المسيحية الذى تدلنا صفحاته ودروسه على الكثير الذى ينبغي أن نستحضره في هذه الأيام .
سفر الطائفية في الملف الكبير يقول صراحة وبصوت عال : إن باب الفتنة يفتح على
مصراعية في حالتين ، اختراق الصف أو تراجع وانحساره . أى بسبب سعى المتربصين
الذين لا يريدون لهذه الأمة خيرا - استقرارا أو انطلاقا - أو بسبب ضعف يصيب الجسم
العام فيؤلب عليه كل الأمراض والأوجاع .

ثمة ملاحظة مهمة هنا ، أوردها الدكتور حسين مؤنس . أستاذ التاريخ المحضرم - في واحد من تعقيباته على كتاب جورجى زيدان ، حول « المحدث الإسلامى » . فى تلك الملاحظة يقول : إنه ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجرى . بدأ التعصب بين المسلمين والنصارى يظهر بصورة مهددة للأمن . والسبب فى ذلك هبوط المستويين المعيشى والثقافى للناس جميعا ، وسيطرة الجهلاء والرعاى وأدعياء الدين . وفى ذلك أيضا ، ظهر تعصب الجماهير حول الحنابلة ، وكثرت مهاجمتهم لغير أهل مذهبهم من المسلمين فضلا عن النصارى ، حتى اختل الأمن فى بغداد ، وأصبحت ميدانا للقوضى والسلب والنهب . وكلما زادت الحالة السياسية والاقتصادية والثقافية سوءا ، زادت البلية ، حتى كان ذلك من أسباب خراب بغداد .. وكان خرابها مقدمة لسقوطها .

محاولات اختراق الصف مارسها الصليبيون والتتار الذين خاطبت رسلهم الأرمن والموارنة والسريان واليعاقبة والنساطرة . وكان بعض أقباط مصر هم الذين كشفوا لصالح الدين مؤامرة عمورى الأول - ملك بيت المقدس - للانقلاب عليه فى القرن الثانى عشر الميلادى . وفى مرحلة تحلل الدولة العثمانية القرنين ١٨ ، ١٩ - ظهرت قضية « الملل » أو الأقليات ، التى لعب القناصل الأجانب دورهم الخيىث فى بعثها وادعاء حمايتها . حتى كان نظام الملل هو الثغرة التى نفذت منها المخططات الغربية لتمزيق الدولة العثمانية من الداخل ، خاصة بعدما أعطى القناصل حق منح الحماية والرعاية الأجنبية لبعض مواطنى الدولة العثمانية ، فاختاروا غير المسلمين ، وسلخوهم عن النسيج العام للأمة ، وأغروهم بالثناء فضلا عن الحماية ، وحولوا بعضهم إلى وكلاء للمصالح الاستعمارية فى المنطقة ، وأحدثوا بذلك جرحا غائرا فى جسد الأمة .

الفرنسيون لعبوا بالورقة ذاتها فى مصر ، إبان احتلالهم لها فى أواخر القرن الثامن عشر ، إذ حاولوا استخدام بعض القبط ، من أمثال « الجنرال » يعقوب وفرط الرمان أوبرطلمين ، وشكر الله محصل الإتاوات من الناس . وكان طبيعى أن تحدث الواقعة بين الأقباط والمسلمين وتعدد الاشتباكات والمشاحنات ، عندما بدأ الفرنسيون فى الرحيل بعد سنواتهم الثلاث التى قضوها غازين لمصر .

الإنجليز كرروا فى مصر مسعاهم الذى نجح فى الهند ، عندما قاموا بتلغيم العلاقة بين المسلمين والهندوس . حيث عملوا حثيثا على تلغيم وإفساد وشائج المسلمين والأقباط . وكانت إحدى حيلهم فى ذلك هو نسبة أية مقاومة ضدهم أو ضد عملائهم إلى « المتعصبين المسلمين » . حتى حادث دنشواى الذى ثار فيه المصريون لكرامتهم ضد الصلف

الاستعماري ، هذا الحادث اعتبروه « تعصبا » ضد المسيحيين ، لا ضد المستعمرين المحتلين .
لقد بلغت الفتنة بين الأقباط والمسلمين ذروتها فيما بين سنتي ١٩٠٨ - ١٩١١ م . عندما
انفجرت المسألة الطائفية ودبرت بعض العناصر المشبوهة مؤتمرا قبطيا في أسبوط يوم ٦ مارس
١٩١١ ، وسارع المسلمون - بتشجيع بريطاني - إلى عقد مؤتمر مصري في القاهرة بعدة
أيام (في ٨ مارس) . وبدأ لأول وهلة أن الانقسام قد حدث بين عنصرى الأمة ، وأن
جهود الوقيعة قد أثمرت . لكن عقلاء القبط والمسلمين تدافعوا على منبرى المؤتمرين يرأبون
الصدع ويحثون على لم الشمل وجمع الكلمة ، حتى حبط مكر الماكرين .
وقبض كذب ويصا واصف - قطب الحزب الوطنى - يدعو الأقباط إلى نبذ الخلاف
الطائفي . ودعا الأقباط - في سنة ١٩٠٨ - لأن يسعوا إلى تحقيق مطالبهم من خلال العمل
السياسى ، وليس العمل الطائفي . وكتبت صحيفة « الوطن » في سنة ١٩١١ - فيما يذكر
الدكتور وليم قلادة في كتابه « المسيحية والإسلام على أرض مصر » - تقول بوضوح « فلا
يخدعن القبط بما يلقونه من التشجيع في لوندرة (لندن) ويخدعن المسلمون بما يلقونه من
الارتياح عند غورست (المعتمد البريطانى) ورجاله . فإن كلا الأمرين يرمى إلى عرض
واحد ، وهو إضعاف المصريين وسحق بعضهم بعضا سياسيا » ١ .

عندما علا صوت العقل في المؤتمرين ، انتبه الجميع إلى أن وحدة الأمة أعز وأغلى من
أن يفرط فيها ، وأن الشقيق بغير شقيقه أضعف من الجميع وأهون على الجميع . حتى صح
قول الدكتور محمد حسين في تعليقه على المؤتمرين « لم تكن هذه المحنة شرا خالصا .. فقد
وضعت الخصومة السافرة حدا لسوء الظن بين الفريقين ، وكانت تنفيسا شنى النفوس ..
وفرصة لتصفية ما بين الأخوين من خصومة وعلاجا بطريقة صحيحة . وقد بث كل منهما
شكواه وعبر عما يجد ، وعاتب صاحبه عتابا إن يكن عنيفا قاسيا خشنا في بعض الأحيان ،
فقد انتهى باعتذار كل منهما لصاحبه على كل حال .. لذلك نستطيع أن نقول إن هذا الشر
المستطير . كان نقطة البداية في خير عميم » - (الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر) .
في كتاب الأستاذ طارق البشرى « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » ،
رصد عميق ومفصل لحقيقة الدور البريطانى في محاولات إثارة الفتنة الطائفية في مصر .
وفصوله المتتابعة التى تسجل معالم المخطط الخبيث ، ألف شاهد ودليل على جهد الاختراق
الدعوى الذى مارسه السلطة الاستعمارية ، منذ وطئت أقدامها مصر في عام ١٨٨٢ م .
غير أن من أهم أجزاء الكتاب ، ذلك الفصل الذى يتحدث عن ثورة ١٩١٩ ،
وكيف توحدت في ظلها إرادة الأمة ، وتبخرت تماما مختلف مظاهر التعصب وعناصر

الفتنة . ووقف المسلمون والأقباط بلا استثناء وراء قائد الثورة سعد زغلول ، الأزهرى الذى استطاع أن يجسد روح الأمة وضميرها الحى ووحدةها الأصيلة .
يعنينا فى حدث الثورة أنه استنهض روح الأمة ، حتى استعلت فوق الضغائن وكل مخلفات الطائفية وآثارها . وكانت وحدتها قرين استعلائها ، مثلما كان تشرذمها قرينا لاستضعافها . وهو الشعور الذى ترجمه أحد شيوخ الأزهر - محمد عبد المطلب - الذى وقف فى جمع غفير من المسلمين شاركوا فى الاحتفال بعيد رأس السنة القبطية ، وراح ينشد أمام الجميع :

كلانا على دين به هو مؤمن ولكن خذلان البلاد هو الكفر
عندما وجدت الأمة هدفا كبيرا وجليلا تلتقى عليه تناست كل الصغائر ، وأدارت ظهرها لنداء التعصب وفخاخ الوقعة والفتنة . حرك الهدف الجليل عناصر المناعة والعافية فى جسد الوطن ، فكان الإنجاز الكبير الذى به غلقت الأبواب أمام العصبية والطائفية ومختلف أمراض الضعف والوهن .
ألا يدعونا ذلك لأن نسأل - بالمناسبة - أين فى زماننا ذلك الهدف أو المشروع الذى يشحذ همة الأمة ، ويستقطب إجماعها ، ويصهر إرادتها ، ويستجيب لكبرياتها وطموحها ؟

* * *

ثمة سؤال آخر يطرح نفسه فى الظروف الراهنة ، هو : أين عقلاء القوم وأهل الرشد منهم ؟ .

لقد استطاع صوت العقل فى فتنة ١٩١١ أن يطفى الكثير من الشر ويضبط الكثير من الانفعال . تمثل العقل القبطى فى توفيق دوس وسينوت حنا ومرقص حنا . وتمثل العقل الإسلامى فى أحمد لطفى السيد وأحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمى . وكان هناك غيرهم ممن انحازوا إلى الأمة قبل الطائفة وإلى العقل والمصلحة قبل الانفعال والتزق . لكننا نصيخ السمع هنا وهناك ، منذ لاحت نذر الفتنة ، فلم نسمع للعقل صوتا ولم نشهد لأهله حركة أو دورا . وهو أمر يثير التساؤل قبل الدهشة . إذ نحسب أن سكوت الكبار إزاء عبث الصغار مما يحمل بما لانرضاه ولانتمناه .

لقد شب حريق فى بلدة ميت غمر سنة ١٩٠٢ ، فنهض الإمام محمد عبده مفتى مصر وشيخها آنذاك ، وظل يطوف بأنحاء البلاد ثلاثين يوما ، ليحمل الناس على الإسهام فى

تعويض ضحايا الحريق وإعانتهم ، ولم يعد إلى القاهرة إلا وقد حقق هدفه وأدى واجبه
كإمام وشيخ .

وفي سبعينيات القرن الماضي ، عندما نشط دور الإرساليات التبشيرية - الكاثوليكية
والبروتستانتية في أسبوط ، فإن البطريك كيرلس الخامس توجه بنفسه إلى هناك ، على
باخرة حملته من القاهرة ، وتحقيق مما يجرى ، ثم أصدر أوامره التي أوقفت العابثين عن
جدهم . فجرد قسيسا من منصبه لأنه سمح لشقيقه خريج مدرسة الإرسالية الأمريكية
بالعمل في خدمة الكنيسة القبطية ، وأمر بإحراق كل الكتب البروتستانتية في أسبوط ، ثم
سافر إلى أبو تيج وأخميم للهدف ذاته .

إن الوطن أحوج ما يكون في هذه الظروف إلى جهد مؤثر من ذلك النوع . يتصدى له
رعوس القوم وحكامهم ، الذين لانعرف أين تواروا أو لماذا سكتوا ؟ .

إن مثل هذا الجهد هو الكفيل بتصحيح الخطأ وحسم اللفظ ، وضبط الانفعالات
وتنبيه الغافلين ، فضلا عن أنه ضمان أكيد لتغلق الأبواب في وجوه الساعين إلى الفتنة ،
بالعمد أو بالحمق .

إن غيبة هذا الدور هي جزء من أزمنا الراهنة ، التي قلنا إنها ليست في صعيد مصر
وحدها ، وإنما هي في وعى مصر وعقلها .

إن الكبار إذا لم يظهروا على المسرح في الأحداث الكبيرة ، فتى يظهرون إذن ، وفي
أى ساحة يؤدون دورهم ويوظفون نفوذهم وثقلهم !؟ .

هَوَامِشُ عَلَى أَوْرَاقِ قِبْطِيَّةٍ

لا يكفي أن نقرأ أوراق الطرف الإسلامي ونحن نتبع مؤشرات التعصب والطائفية ، لأن في ملف الجماعة الوطنية أوراقا مهمة للطرف المسيحي ، جديرة بالقراءة والمراجعة .
والتركيز على الأولى دون الثانية يقودنا إلى رؤية منقوصة ، لا بد وأن ترتب نتائج مغلوطة ، في التشخيص وفي العلاج .

ونحن نباشر تلك القراءة ، فإننا نضع في الحسبان أموراً أربعة نوجزها فيما يلي :
- أولاً ، أننا نقر بمسئولية الأغلبية تجاه الأقلية . وواجب الأغلبية في أن تبادر إلى بعث الطمأنينة وإرساء أسس المودة والتراحم في علاقتها بالأقلية . وهو مالا يسقط بطبيعة الحال واجب الأقلية في أن تسهم بما تستطيعه من جهد في تعزيز الثقة المطلوبة في التعامل مع الأغلبية . وفي تراثنا الفقهي إحداث لتعاضد مسئولية المسلمين تجاه غيرهم ممن يعيشون في ظل الجماعة الإسلامية . حيث ذهب بعض فقهاءنا إلى القول بأن ظلم غير المسلم أشد إثماً من ظلم المسلم . وبرر ابن عابدين - الفقيه الحنفي الشهير - ذلك بقوله « إن الأول في دار الإسلام أضعف شوكة ، وظلم القوى للضعيف أعظم في الإثم » ..

- ثانياً ، أننا نسجل تحفظاً على صياغة العلاقة بين المسلمين وغيرهم على أساس « التسامح » الذي يدعو إليه كثير من الخيرين ودعاة إصلاح ذات البين . ننطلق في ذلك من أن حقوق الإنسان في الإسلام مقررة من قبل الله سبحانه وتعالى . مما يرفع من مرتبتها ويجعلها مستمدة من العقيدة ، وليست من مسائل الاجتهاد والنظر ، إلا في حدود التفاصيل والتطبيقات . ومما قلته بهذا الصدد في كتاب « مواطنون لآذميون » ، إن الأصل العقيدى لهذه الحقوق ، لا يوضع المسلمين منها موضع الاختيار بين الإخذ والرد . فهم بالأخذ ملزمون . وفي الرد هم مخالفون لكتاب الله نصاً وروحاً ... وممارسة الآخرين

لحقوقهم وحررياتهم ينبغي ألا تتم في إطار العطف أو إحسان الأغلبية إلى الأقلية . لأنهم لم يكتسبوا تلك الحقوق انطلاقاً من مودة الأغلبية الخيرة . إنما اكتسبوها بمقتضى ما هو مقرر وثابت في كتاب الله سبحانه وتعالى . وإذا حدث إهدار لتلك الحقوق ، فإنه لا يصيب الآخرين وحدهم بظلم . إنما الظلم الأكبر واقع بالدرجة الأولى على كتاب الله وحقه عز وجل .

قلت أيضاً : أنه في ظل ذلك التصور ، فإن إطلاق وصف « التسامح » على علاقة المسلمين بالآخرين لا يعد مستساغاً بأي حال . ربما جاز ذلك إذا كنا نتحدث عن التاريخ ، في مقام المقارنة بتعصب الآخرين ، ولكن عندما نكون بصدد عرض علمي وجاد لموقف الإسلام من الآخرين ، فإنه لا يبقى ثمة مجال لمثل هذا الوصف ، فلهذا متى كان التزام المؤمنين بالحقوق المقررة في العقيدة من قبيل التسامح ؟!

إن القرآن الكريم استخدم عبارة « أهل الكتاب » في إشاراته إلى غير المسلمين . وهو عنوان يحمل بمعاني التآخي والمساواة ، بحسبان أن المسلمين هم أيضاً أهل الكتاب . وفي التعامل معهم لم يذكر سوى « البر » - أساس العلاقة في البيت الواحد والصياغة القرآنية لعلاقة الأبناء بآبائهم - و « القسط » ، الذي هو محور الرسالات السماوية كلها ، المنصوص عليه صراحة في سورة الحديد (الآية ٢٥) .

- ثالثاً : أننا نسلم بأن العقل الإسلامي المعاصر مارس تقصيراً مضاعفاً في حق غير المسلمين . إذ أسقطهم من الحساب أكثر المشتغلين بالسياسة والدعوة في زماننا . فضلاً عن أن بعض الذين تعرضوا لهم من الدعاة الإسلاميين ، أثاروا المخاوف والشكوك . وفرقوا وباعدوا بدلاً من أن يجمعوا أو يؤلفوا . ومن حق غير المسلمين أن يبحثوا عن مكانهم في الخطاب الإسلامي المعلن . ولا تريب عليهم إن قلقوا من جراء تجاهلهم أو إهمالهم . وهنا نذكر عتاباً وجهه أحد الإخوة الأقباط - في هذا الصدد - إلى مصطفى كامل باشا ، زعيم الحزب الوطني ، ونشرته جريدة « اللواء » في سنة ١٩٠٠ . إذ كتب يقول : يدهشني أن أراك ، وأنت أشد أبناء مصر حبا لمصر . منادياً بالجامعة الإسلامية ، محرضاً المسلمين على الاتحاد والاتفاق ، غير مهتم أبداً بإخوانك الأقباط ، الذين هم إخوتك في الوطنية ... وهي ملاحظة مازالت قائمة وصحيحة ، إلى الآن .

أما عامة أهل الفقه ، فإنهم اتفقوا مع أهل السياسة والدعوة في تجاهل الموضوع . حتى أننا لانبالغ إذا قلنا إنه وسط سيل الكتب الإسلامية المنهمر في السنوات الأخيرة فإن الذين تناولوا بالبحث قضية غير المسلمين ، وموقف الإسلام منهم ، لم يتجاوز عددهم أصابع

اليد الواحدة ، في مصر على الأقل . وهو وضع يحتاج إلى تصحيح ، لأن هناك الكثير من المستجدات التي تحتاج إلى اجتهاد وبحث ، في صياغة العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، على أسس البر والقسط التي حددها الإسلام .

— رابعا ، أننا نقر بأن تراثنا الفقهي يتضمن بعض الاجتهادات المسيئة إلى كرامة غير المسلمين ، والتي تأثرت بظروف خاصة للغاية (مثل الحروب الصليبية) . وهي اجتهادات تحتاج إلى مراجعة ، أو استبعاد . خاصة وأن أكثر فقهاءنا المعاصرين ينكرونها ، ويتفقون على أنها مسيئة إلى الإسلام قبل أى شىء آخر . مع ذلك ، فإننا نسجل أن الفقه الإسلامى في هذا الصدد يظل حافلا أيضا بكل ما هو مشرف وأصيل . وإن كنا ننبه إلى حقيقة جوهرية في هذه النقطة ، وهي أننا ينبغي أن نحتكم دائما إلى نصوص القرآن والسنة ، التي هي وحدها الملزمة للمسلمين ، وتأويلها ينبغي أن يظل محكوما بمقاصد الشريعة ، التي فصلها الأصوليون وأفاضوا في الحديث عنها .

* * *

على هذه الأرضية نقف ، ونحن نباشر قراءة أوراق الطرف المسيحي ، ونسجل على هامشها بعض التساؤلات والملاحظات .

وإذا جاز لنا أن نسمي الظاهرة الإسلامية المتنامية بأنها « صحوة » ، فإن قارئ الأدبيات الصادرة عن الطرف المسيحي يستشعر على الفور بأن ثمة صحوة مماثلة ، حافلة بالعناصر التي تتراوح بين الإيجاب والسلب . وليس هناك ما يقطع بأن تلك الصحوة المسيحية مجرد رد فعل لما حدث على الجانب الإسلامى . فالشواهد التاريخية تشير إلى أنها أسبق من الصحوة الإسلامية ، التي نرصد إرهابياتها في مصر عقب هزيمة ٦٧ . بينما نستطيع القول بأن جماعة « الأمة القبطية » ، التي قامت باختطاف البطريك يوسف الثاني في سنة ٥٤ ، وأجبرته على التنازل عن منصبه ضمن مطالب أخرى لتصحيح الأوضاع الداخلية للطائفة ، هذه الخطوة تعد قرينة قوية على تلك الصحوة المبكرة . يضاف إلى ذلك أن الصحوة في زمننا الراهن أوسع من المحيط الإسلامى ، فثمة صحوة يهودية لاتنكر ، كما أن هناك « صحوة » بين الوثنيين في السودان ، على ما سمعنا من الدكتور حسن الترابى ، الزعيم السودانى ، في ندوة عمان .

أيا كان الأمر ، فإننا قد نرصد مؤشرات على ظهور تيارات أربع على الجانب المسيحي تتمثل فيما يلي :



- تيار يدعو إلى تنشيط دور الكنيسة في المجالين الروحي والاعتقادي ، منطلقا من « أن ملكوت الله ليس ملكوتا زمنيا » - و « أن دعوة المسيح للخطاة كانت مهمته الأولى والعظمى » - وأن الخطر الذي يهدد الكنيسة يتمثل في انشغالها بموضوع آخر غير خطيئة الإنسان . وهذه العبارات سجلها الأب متى المسكين ، في كتابه الهام « مقالات بين السياسة والدين » . ويعد الأب متى رمز هذا التيار ، ومنظره المعاصر . ورغم أن صوته لم يعد مسموعا في السنوات الأخيرة ، بل إنه بات زاهدا في الحديث إلى الآخرين ، إلا أن دعوته لها صداها بين الرموز القبطية التقليدية ، وبين شرائح المسيحيين الذين ينادون بضرورة إبعاد الكنيسة عن السلطان الزمني خصوصا عندما يؤدي ذلك إلى خلق تعقيدات في صيغة التعايش بين الأقلية والأغلبية .

- تيار آخر يتجاوز تلك الحدود ، ويدعو إلى تفاعل الكنيسة مع الواقع الزمني ، منطلقا من استثمار التلاحم القائم عبر التاريخ بين المسلمين والمسيحيين ، من أجل بناء حاضر ومستقبل يظلان الطرفين في إطار الجماعة الوطنية . وهذا التيار يعتبر أن نهضة الوطن توفر المناخ الأفضل لإقامة صيغة ناجحة للتعاون بين الطرفين . وهي الفكرة التي عبر عنها الدكتور برهان غليون في كتابه « المسألة الطائفية ومسألة الأقليات » ، الذي ذكر فيه أن « التوسع الاقتصادي والثقافي للنظام الاجتماعي يساهم في تطوير حركة الاستيعاب والاندماج القومي ، بما يخلقه من فرص التقارب من نموذج حياة واحدة لدى مختلف الجماعات » . ومن رموز هذا التيار أيضا ، الدكتور وليم سليمان قلادة ، صاحب كتاب « المسيحية والإسلام على أرض مصر » ، وبحث « الصيغة المصرية للوحدة الوطنية » ، الذي نشر ضمن كتاب « الشعب الواحد والوطن الواحد » ، الذي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام .

ما يقرره الدكتور قلادة « إن التجربة المصرية تقدم إنجازا إسلاميا يفخر به الإسلام ، ويقدمه للعالم ممثلا في الإمكانيات التي يتيحها لمن يعيشون في ظله - ليس في ظل التسامح والأريحية - ولكن مع إطلاق طاقات التطور والمشاركة حتى الوحدة بين المواطنين . وهي تقدم إنجازا مسيحيا نموذجيا لما يمكن أن يحققه في أي بلد ، المواطن المسيحي المخلص في خدمة بلاده والإخلاص لشعبها » ويقول إن : « مصر الإسلام والمسيحية تقدم هذا النموذج لكل بلد في مثل ظروفها ، تحاول أن تكون جماعتها من خلال التحرر من السيطرة الداخلية أو الخارجية » .

يضيف الدكتور قلادة أيضا إنه - « وهو قبطي عايش التجربة المصرية بممارسة

ودراسة ، يرفض - من واقع خبرته العملية - أن ينسب إلى الإسلام أنه لا يضمن حقوقا للإنسان كاملة ، إلا إذا كان الإنسان مسلما ، ويعيش في دولة إسلامية .

- تيار ثالث يتحرك من منطلق طائفي ، وي طرح ذاته من خلال القول باضطهاد الأقلية في مصر ، ومطالب الطائفة . ويركز على نصيب الأقباط من الوظائف العامة . وتمثيلهم في المجالس النيابية ، وإطلاق حقهم في بناء الكنائس أسوة بالمساجد ، ويرفض الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . وكتاب الدكتور ميلاد حنا « نعم أقباط ، لكن مصريون » ، حافل بإشارات من هذا القبيل . فهو يطالب باعتبار يوم ٧ يناير أجازة رسمية للدولة ، ويذكر أن تعيينات مجالس إدارات الشركات الصناعية تضمنت في إحدى المرات أسماء ١١٧ شخصا ليس بينهم سوى قبضي واحد « عين رئيسا لشركة صغيرة » ، وأن ما يقرب من نصف أطباء وزارة الصحة من الأقباط ، ومع ذلك فلا يوجد وكيل وزارة واحد يمثلهم ، ويخمن أن « هذا الإحساس هو الذي أدى إلى هجرة عشرات الألوف منهم إلى الخارج » .. ويذهب إلى أن حبس أحد المهندسين الأقباط في معتقل الواحات « ساهم ولو جزئيا في مزيد من سلبية أقباط مصر » !.

في الكتاب ذاته لا يستبعد الدكتور ميلاد حنا أن يتكرر في مصر ما حدث في لبنان ، ويقول بوضوح : « لسنا من السذاجة بحيث نردد ترديدا ميكانيكيا بأن ما حدث في لبنان لا يمكن أن يحدث في مصر . كما لو كنا قد تحصنا بواسطة مصل اجتماعي خاص ، يمنع أمراض الغير من أن تصيبنا » !

- تيار رابع يدعو إلى الالتحاق بالغرب ، باعتباره « حامى الحضارة المسيحية » . وهو يتحرك - أيضا - من ذات المنطلق الطائفي . وتغذى هذا التيار بقوة بعض تجمعات المصريين المقيمين في الخارج (الولايات المتحدة وأستراليا وكندا بوجه أخص) . والنشرات والمجلات الدورية التي تصدرها تلك التجمعات صارخة في تبنى هذه الدعوة ، ناهيك عن مبالغتها الشديدة في التعبير عن الطائفية والتعصب وتأييدها الملحوظ لمواقف لبنان .

في هذا الصدد ، فإن الأستاذ محمد حسنين هيكل ذكر في كتابه « خريف الغضب » ، واقعة تستدعي الانتباه ، مفادها أن المخابرات المركزية الأمريكية كان لها دورها في تمويل مجلس الكنائس العالمي ، ونشاطاته في دول العالم الثالث . ولما انكشف هذا الدور ، تصدت له مخابرات ألمانيا الغربية . وأن الأنبا صموئيل ، أسقف الخدمات والعلاقات الخارجية في مصر ، الذي كان دائم التردد على الولايات المتحدة ، كانت تربطه علاقات وثيقة مع مجلس الكنائس ، استطاع من خلالها أن يدبر فرص عمل لأفراد بعض العائلات

القبطية في مصر ، ممن عملوا كوكلاء للشركات الأجنبية . وعندما قتل الأنبا صموئيل خطأ في حادث المنصة عام ١٩٨١ ، ظهر حساب باسمه في أحد البنوك السويسرية ، مقداره ١١ مليون جنيه استرليني ، وكانت هناك وصية تصرح بأن هذه الأموال خاصة بالكنيسة !.

هذه الواقعة لم ينفها أحد ، ولا نعرف ما إذا كان قد تم التحقيق فيها أم لا ، لكنها تكشف عن جانب من محاولات اختراق موقع القيادة في الكنيسة المصرية ، التي كان لها موقفها التقليدي في صد النفوذ الغربى والتشبث بالاستقلال على الصعيدين العقيدى والسياسى .

تيار الالتحاق بالغرب هذا ، كان له حضوره منذ بدايات القرن الحالى . وكانت تسعى لخلقه ، وتغذيه ، السلطة البريطانية الاستعمارية آنذاك . وكانت جريدة « الوطن » أحد منابر التعبير عنه . وهى التى كتبت تقول أثناء زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق تيودور روزفلت لمصر (سنة ١٩١٠) : روزفلت على الطائر الميمون ، يانصير الحق ، ويا منصف الأقلية من الأكثرية - فى العام ذاته كتبت تخاطب أقباط مصر : إذا لم تنجحوا (فى التعامل مع المسلمين) فعليكم بالدول الأوروبية ، ناصرة الإنسانية ، وأولهم الدولة الإنجليزية !.

* * *

كما حدث على الجانب الإسلامى ، فإن المناخ السائد بات أكثر استعدادا لتقبل الأفكار غير الصحية ، الحملة بمختلف مؤشرات السلب ، بدءا بالطائفية ، وانتهاء بدعوات الالتحاق أو الانتماء بالغرب . الأمر الذى يدعونا إلى طرح ذات السؤال الذى أثارناه أثناء الحديث عما أسميناه « بالتلوث الفكرى » فى الساحة الإسلامية . وهو : ماهى أسباب ذلك الخلل فى خريطة الواقع ، الذى يفسح المجال لمثل تلك « الأفكار الملوثة » ، بينما لا يستقبل بنفس الترحيب دعوات أصحاب الخط الإيجابى ، الذى ينادى بضرورة التلاحم بين عنصرى الأمة ، وإصلاح شأن الوطن لإعلاء شأن كل المواطنين ؟.

ثمة تساؤلات وملاحظات أخرى مهمة ، تثيرها محاولة قراءة أوراق الطرف المسمى فى ملف الجماعة الوطنية . أحدها - مثلا - يتعلق بحدود مسرح الأداء القبطى ، وهل هو الوطن أم الطائفة . إذ من الملاحظ أن هناك نوعا من الانسحاب للأقباط من الحياة العامة ، وشبه اختفاء للشخصيات التى تطرح نفسها كرموز للأمة ، من ذلك الطراز الذى

عرفته الحياة السياسية المصرية من ويصا واصف وسينوت حنا إلى مكرم عبيد ، الذى قدمه الدكتور مصطفى الفقى فى كتابه الشيق ، « الأقباط فى السياسة المصرية » ، باعتباره نموذجا للمشاركة القبطية الفعالة فى الحركة الوطنية والحياة السياسية فى مصر .

بينما كانت الواجهات القبطية فى الماضى موزعة على الأحزاب ، ولها حضورها الملموس وشبه المستقل فى المجلس الملى ، فإننا نلاحظ أن هذا الدور تقلص - دك من الاستثناءات - حتى بات الحضور العام مقصورا على القيادة الكهنوتية ، أو رجال الأكليروس . الأمر الذى أدى إلى نوع من التوقع أو الاحتماء برموز الطائفة ، وممارسة المشاركة فى الحياة العامة من خلال الكنيسة دون غيرها . الأمر الذى أفرز تكريسا للعمل الطائفى دون العمل السياسى .

هناك من يفسر هذا الموقف بأنه رد فعل لمسلك ثورة يوليو تجاه الأقباط . فيذكر الدكتور ميلاد حنا أن الثورة لم تتح الفرصة للحضور القبطى فى خريطة العمل السياسى أو التنفيذى ، إضافة إلى أن ثمة إجراءات اتخذت ضد بعض الأقباط (حبس ومصادرة أموال) مما دفع الآخرين إلى الانسحاب إثارا للسلامة . والزميل ماجد عطية قال الكلام ذاته فى مقال له نشر فى الأسبوع الماضى ، وأضاف إليه أن الأقباط تخوفوا مما تردد عن علاقة تربط بين قادة الثورة وبين جماعة الإخوان المسلمين .

لكن مثل هذه الحجج غير مقنعة لأنه لم يكن هناك سبب يدعو قادة الثورة لاتخاذ موقف من الأقباط . بل قد يحسب للرئيس عبد الناصر أنه حاول مجاملة الأقباط بأكثر من صورة ، سواء بإسهامه فى بناء الكاتدرائية الأرثوذكسية بالقاهرة ، أو بتخصيصه عشرة مقاعد فى البرلمان لضمان الحضور القبطى فى عضويته . غاية ما يمكن أن يقال فى هذه النقطة أن الثورة لم تعتن بالحضور القبطى فى مواقع السلطة بالقدر الكافى ، أو أن بعض قادة الثورة كانت لهم تحفظات من نوع أو آخر على تنامى ذلك الحضور القبطى فى بعض القطاعات ، لحسابات لانعرفها . وإن صح ذلك ، فإنه يحسب على الأفراد ، وليس على خط الثورة . حتى مقولة عدم عناية الثورة بالحضور القبطى على المسرح السياسى . لاينبغى أن يحمل بحسابه أمرا موجها إلى الأقباط ، لأن ركائز الحياة السياسية فى تلك المرحلة لم تكن قائمة على أساس الانتخاب الديمقراطى الطبيعى ، الذى يؤدى إلى أن تكون القيادة انعكاسا طبيعيا لتركيب القاعدة . وإنما كانت تلك الركائز منصوبة من القمة ، ومحصورة فى دائرة أهل الثقة . من الضباط الأحرار بوجه أخص .

أعنى أن التضييق الأساسى كان منصبا على مبدأ المشاركة فى الحياة السياسية ، وأن

ضمور نطاق المشاركة ، أصاب رموز الطرفين الإسلامى والمسيحى ، ومختلف التيارات السياسية والفكرية فى البلاد .

أما الإجراءات التى اتخذت بحق بعض الأقباط - التى لاندافع عنها - فمن قبيل المغالطة القول بأنها أصابتهم بصفتهم القبطية . فالذين سجنوا منهم كانوا أعضاء فى خلايا شيوعية مع عشرات وربما مئات آخرين من المسلمين . والذين صودرت أموالهم ، لم يتعرضوا للأذى بحسبانهم أقباطا ، ولكن لأنهم اعتبروا إقطاعيين .. وهكذا .

ومقولة علاقة الثورة بالإخوان تفتقد إلى الدقة . لأن تلك العلاقة أصابها التوتر بعد أشهر قليلة من قيام الثورة ، وتحولت إلى طلاق وخصام بعد سنة تقريبا ، ثم جرى ماجرى بعد ذلك . الأمر الذى يقوض تلك الحجة دون حاجة إلى مناقشة أو تفكير .

يشير الدكتور ميلاد حنا أيضا مسألة تخوف الأقباط من تنامي التطرف على الجانب الإسلامى . وإذا نذكر بأن التطرف موجود على الجانبين ، وإن كان أظهر على الجانب الإسلامى بسبب الأضواء المسلطة عليه ، فإننا نحسب أن ثمة خطأ فى الحساب والتقدير هنا . إذ أن هذا التطرف ليس موجها ضد الأقباط فى حقيقة الأمر . لكنه موجه ضد الواقع الراهن فى مجمله ، وبمختلف مكوناته .. والثابت أن تلك الجماعات المتطرفة لم تبدأ بمعاداة القبط ، وإنما بدأت بتكفير المجتمع كله حينما ، ثم اتهمه بالجاهلية فى حين آخر . بالتالى ، فإن الموقف الصحيح لمواجهة التطرف لا يكون بالانسحاب والتفوق ، والخروج من ساحة العمل العام . وإنما يكون بتضافر جهود كافة فصائل الأمة وعناصر العافية فيها ، من أجل تصحيح الأوضاع التى أفرزت التطرف ، والتصدي الموضوعى للنتائج المترتبة على ذلك كله .

* * *

يتصل بالموقف السابق سؤال آخر حول أسلوب الخطاب القبطى ، وأيهما أجدى له وللوطن : أن يوجه من منطلق المطالب العادلة للطائفة ، أم من منطلق تعزيز الأواصر وتعميق الثقة ، والمشاركة فى خلق مناخ إيجابى وتفاعل صحى بين جناحي الأمة ، مما يفرز أداء وطنيا أفضل ، يستجيب لمقتضى العدل والإنصاف للجميع ، أعنى ، هل من الأفضل أن يتم تحقيق تلك المطالب من خلال الجهد الطائفى الذى تصدره الكنيسة ، أم من خلال العمل السياسى الذى تباشره الخلايا الحية فى المجتمع ، وفى مقدمتها منابر الأداء السياسى العام ؟ .

من أسف أن بعض الشواهد الظاهرة توحى بأن كفة الموقف الأول - الطائفي - هي الأكثر رجحانا في المرحلة الراهنة ونحن نجد فيما كتبه من قبل الدكتور ميلاد حنا ، وما كتبه ماجد عطية من بعد ، معالجة طائفية - وغير صحيحة - لما يسمى بالمطالب القبطية . إذ نجد في تلك الكتابات « قائمة طلبات » بأكثر مما نستشعر دعوة لعمل وطني مشترك ، من ذلك القبيل الذي يدعو إليه الدكتور ولیم قلادة ، الذي اهتم بالبناء ولم يلق بالا إلى ملاحقة التفاصيل ، ورصد الأخطاء والمثالب .

لسنا في صدد مناقشة طلبات القبط ، ولكن موضع ملاحظتنا هو منطلق طرحها وتقديمها هل يكون بإدراج الطلبات في قائمة تنشر على الناس ، في كتاب أو صحيفة ، أم من خلال عمل سياسي ونقابي يتبنى جهود التصحيح ، ويستجيب لمتطلبات العدل والقسط والبر . بحيث يكون المدخل هو الدعوة إلى استقامة قوام الأمة ، وليس الاستجابة لضغوط الطائفة ، التي يمكن أن يساء فهمها ، فضلا عما تكرسه من قيم سلبية على طول الخط .

لا أحد يقرأ أو يقبل أي مساس أو ظلم لأي مواطن ، ولكن السؤال هو : كيف يمكن أن نتجنب المساس أو نرد الظلم ، باستثارة الضمير القبطي ، أم بإيقاظ الضمير الوطني وتبصيره؟؟ .

ثمة نقطة أخيرة ، تتصل بالتعامل مع التيار الإسلامي ، والموقف من الشريعة الإسلامية . ذلك أنه من الخطورة بمكان أن يعلق نجاح العلاقة بين المسلمين والمسيحيين على تصفية التيار الإسلامي أو مصادرة الدعوة إلى تطبيق الشريعة . وقول الدكتور ميلاد حنا إن الأقباط شعروا بالارتياح للصدام بين عبد الناصر والإخوان ، ضرب من سوء التقدير والتعبير . وتصوير العمل الإسلامي باعتباره تهديدا للوحدة الوطنية مثلما فعل ماجد عطية ، يعكس خللا في زاوية الرؤية ، فضلا عما يتضمنه من مغالطة تاريخية فادحة . أما ذلك التلاقى بين بعض الرموز القبطية وغيرهم من غلاة العالمانيين ، على رفض الشريعة الإسلامية ، فهو بمثابة وضع لقطارين في مواجهة بعضهما ، على قضيب واحد ، ليس له إلا نتيجة واحدة ، هي الصدام المحقق ! .

هنا أنقل عبارة للأستاذ طارق البشري ، ذكرها في مقاله القيم الذي نشرته مجلة « المصور » ، يقول فيها « ينبغي الحذر من مقولة أمن القبطي وضمان أن وجوديه السياسي والاجتماعي ، مرتبطان بإضعاف إسلامية المسلم . لأن وضع المسألة على هذا النحو ... لن يفضي إلا إلى صراع عقائدي . ثم إن إضعاف الإسلام في مصر لن يتم لحساب الأقباط ،

إنما هو يتم في الماضي والحاضر والمستقبل لحساب الحضارة الغربية . التي تكتسح قبطية القبطي . فيما تكتسح من ثوابت هذا البلد . »

إن التعايش المطلوب لا ينبغي - ولا يمكن - أن يقوم على حساب عقيدة الطرف الإسلامي ، ولا على حساب حقوق المساواة المقررة للطرف القبطي . والذين يطالبون المسلمين بالتنازل عن الشريعة يذكون نار الفتنة ويؤججونها ، وهم في حقيقة الأمر يقفون في مربع واحد مع الذين قاموا بتدمير بعض الكنائس أو إحراقها ! . إذ هم أيضا دعاة لتدمير عقيدة الأغلبية الساحقة من أبناء هذا البلد .

إننا لا نريد انتقاصا من دين طرف أو من حقوق طرف آخر ، ولكن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا هو : كيف يمكن أن نتوصل إلى صيغة تقيم الدين بتمامه هنا ، وتحفظ الحقوق بكمالها هناك ؟ .

تلك هي الصيغة الوحيدة التي يمكن في ظلها أن نقود السفينة إلى بر الأمان .

حَتَّى نَبْنَى وَلَا نَهْـدَمَ

أكثر ما نخشاه أن نتعامل مع المسألة الطائفية بمنطق الانفعال المؤقت ، الذى تشتعل جذوته ساعة ، ثم تنطفئ حتى إشعار آخر ، يعزز تخوفنا هذا أننا انتقلنا فى تناول القضية من النقيض إلى النقيض . من عدم الاكتراث أو الصمت التام ، إلى الإفراط فى الحماس والمبالغة فى الكلام .

ولئن كان الحشد الإعلامى فى مصر يعبر فى سمته الغالبة عن جنح الضمير المصرى وفزعه إزاء إرهابات الفتنة واحتمالاتها ، إلا أنه يورق بقدر ما يبشر . ليس فقط لأن رصيدنا مشهود فى سياسة النفس القصير ، ولكن أيضا لأن تلك « الصحوة » المفاجئة تتسم بالمبالغة ، حتى تبدو أحيانا كما لو كانت من قبيل سد الخانة وإثبات الحضور والمزايدة المفتعلة على الوحدة الوطنية .

وعندما دعوت من قبل إلى ضرورة الانتباه إلى مايجرى فى الشارع المصرى ، وقت أن كان الخطاب المعلن يتعامل مع القضية بحسبانها « ماسا كهربائيا » أو حماقة لبعض الصبية . كانت الرسالة موجهة وقتذاك إلى « عقلاء القوم » وأهل القرار ، لكى يتحركوا فى هدوء ، بعد أن توضع القضية فى حجمها الطبيعى وفى إطارها الصحيح . ولم يخطر على البال أن تسفر الدعوة عن خروج تظاهرة للدفاع عن الوحدة الوطنية ، سواء بالحناجر ، أو بالأقلام والدفاتر !

ومايثير حيرتنا ودهشتنا حقا ، هو مدى المصادقية التى يمكن أن نفترضها فىمن علموا بالذين جرى ويجرى ، ثم التزموا الصمت طوال أسابيع عدة ، ثم خرجوا علينا فجأة بمقالات حارة تبصر وتحذر وتعظ . وبهتافات مدوية تتقدم التظاهرة .

مع ذلك ، فلا بأس من الحشد والتعبئة والتنبيه . ولا بأس من تنادى المثقفين ودعوتهم

للإخاء ، ولا ضرر من تسابق مختلف الهيئات والنقابات والجمعيات على عقد الندوات التي ترفع شعار الوحدة ، حتى ولو لم تكن القضية مطروحة في المحيط الذي تخاطبه . لكن ذلك كله لن يؤتى ثماره ولن يبلغ غايته المرجوة ، ما لم تلق السلطة - واضعة السياسة وصاحبة القرار - بثقلها الواجب في إصلاح الحلل ، بعد التعرف على جذوره وأصوله . ولسنا بحاجة لأن نبين أهمية دور السلطة في دول العالم الثالث بوجه أخص .

ولسنا نعرف مصير تقرير لجنة تقصى الحقائق التي شكلت سنة ١٩٧٢ - بعد الحوادث الطائفية في الخانكة - لكننا نحسب أن استخراجها من مكانه مطلوب الآن بشدة . ولانعرف إن كانت الحكومة قد اتخذت خطوة عملية في اتجاه دراسة الظاهرة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أم لا ، لكننا قد لا نختلف على أن مثل هذه الخطوة مرجوة بالحاح ، رغم كل ماتوء به الحكومة من أعباء وأثقال . فثمة جوانب للمشكلة تحتاج إلى إجراءات ، ولا تكفى فيها البيانات أو التوصيات ولا ظهور بعض العلماء مع بعض القسس في المحافل والصور .

إن نزع « فتيل » التوتر في الشارع المصري - الإسلامى المسيحى - هو المهمة رقم واحد ، التي ينبغي أن تصدى لها - أولا - كافة مؤسسات وأجهزة صناعة القرار السياسى . وهي مشكلة لا بد لها من حل ، ليس فقط لتجاوز الأزمة الراهنة ، ولكن أيضا تحسبا لمستقبل تلوح فيه غيوم كثيرة ، في ظل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة .

* * *

هذه المهمة قد تتعثر بسبب التشويش الإعلامى الذى تمارسه بعض المنابر ، ولئن أخذنا على بعض صحف المعارضة أنها عمدت إلى تناول الموضوع بقدر من الإثارة لا يخلو من تصفية حساب مع الحكومة في قضية دقيقة وحساسة ، فركزت في عناوينها تارة على خبر إحراق مسجد دون ذكر ماجرى للكنيسة ، وذكرت تارة أخرى أن ضابط شرطة مزق مصحفا أمام الناس . وقلنا وقتذاك إن هذه معالجة تتسم بالخفة وعدم الموضوعية . غير أن مالا نفهمه حقا - بل نستغربه - أن يمارس هذا التشويش والإثارة في الأسبوع الماضى ، من صحيفة غير محسوبة على المعارضة ، وإن افترض أنها تخاطب القارئ المسيحى . فعلى صدر صفحتها الأولى يوم الأحد الماضى (٢٩ مارس) كتب صاحب جريدة « وطنى » يقول مانصه : « لا أدري ماذا جرى بمصر والمصريين في السنوات العشر الأخيرة . فلا يمر شهر إلا ويحدث اعتداء على الكنائس ومحال ومنازل المسيحيين بالحرق والنهب والسلب .

كما يعتدى عليهم بالضرب والإيذاء . وقد وصل الأمر في بعض الأحيان للقتل والتعذيب ... ومن المؤسف أنه في كل مرة تحدث فيها هذه الاعتداءات ، نخرج علينا بعض المسئولين بتصريحات تفيد بأنها حوادث فردية ، وقد تمت معالجتها . وهذا غير صحيح . إذ أنها اعتداءات مخططة ، لا تجدد من رجال الحكومة الاهتمام الكافي . وكل ما تقوم به هو القبض على بعض الأفراد ، الذين يفرج عنهم بعد أيام لعدم كفاية الأدلة .

لقد نعينا على صحف المعارضة أنها صورت الأمر كما لو أن القيامة قامت في صعيد مصر ، ولكن كاتب صحيفة وطني ذهب بعيدا في تصوير الموقف ، حتى قدمه على تلك الصورة المغلوطة والمثيرة في الوقت ذاته . ولسنا في مقام تنفيذ تلك المقولات سواء تلك التي تصور وضع المسيحيين المصريين أسوأ تصوير ، أو تلك التي توجه الاتهام المبطن إلى السلطة بغض الطرف عما يرى ، لكننا نكتفي بالقول إن الكلام كله ، من أوله إلى آخره ، غير إيجابي وغير صحي ، في لغته وفي مصبه . ولا يشكل بأي حال إسهاما موضوعيا ، لا في الحوار ولا في تهدئة الخواطر ومد جسور المودة والألفة . بل هو تعبير عن غلو منكور يضر ولا ينفع ، ويفسد ولا يصلح ، ويهدم ولا يبني .

الأمر الآخر الذي لا تخطئه عين في هذا السياق ، أن بعض الذين اعتلوا منابر الخطاب العام ، للتبصير والتأليف ، شغلوا بتصفية حساباتهم ، بأكثر من انشغالهم بالقضية الملحة الماثلة . دعك ممن أراد أن يصني حسابه مع ثورة يوليو ، فتلك معركة حول التاريخ . لكن تحين الفرصة لشن الهجوم على التيار الإسلامي في مجمله ، وتحميل دعوته إلى الإسلام - أو وما يسمونه الدعوة الدينية - مسؤولية ماجرى ، هو من قبيل الانتهازية التي تفتقد إلى المسؤولية والأمانة ، بل وإلى المعرفة والحكمة في الوقت ذاته .

هو عمل يفتقد إلى المسؤولية ، لأن مثل تلك المقولات توسع من دائرة الفتنة ، وتستثير التيار الإسلامي في مجموعه ، مما قد يؤدي إلى إشعال نار أكبر وأوسع نطاقا من تلك التي يراد إطفائها الآن .

وهو يفتقد إلى الأمانة ، لأنه بمثابة استثمار للأزمة الراهنة لصالح محاولة تلغيم العلاقة بين المسلمين والمسيحيين ، وتعميق الشق باسم رأب الصدع .

ويفتقد إلى المعرفة لأنه من الناحية الموضوعية ، لا محل للربط بين الفتنة الطائفية وبين الدعوة إلى الإسلام . وكل ذى بصر أو بصيرة يستطيع أن يدرك أن للقضية أبعادا أخرى عديدة . سياسية واجتماعية واقتصادية .

ويفتقد أخيرا إلى الحكمة ، لأن الذين يريدون أن يفرضوا شرعيتهم من عدائهم للتيار

الإسلامي ، يقولون كلامهم هذا ، ويطلقون سهامهم تلك ، وهم يقفون على أرض إسلامية ، ويعيشون في ظل دولة إسلامية ، دينها الرسمي هو الإسلام ، وشرعية الله مصدرها الرئيسي في التقنين .

* * *

ولا أريد أن أنفرد بمنبر الملاحظة ، فلغيري ملاحظات أخرى لها قيمتها وأهميتها ، سواء على المشهد العام أو على بعض ما كتبت . وفي بريد الأسبوعين الماضيين كم من التعقيبات والملاحظات ، يصلح مادة خصبة لكتاب يشهد لنا أو علينا ، أشرح له عنوان « الناس والفتنة » ! .. بعض الذي تلقينته تضمن وقائع تحتاج إلى تحقيق . من أمثلة ذلك خطاب أرسله الدكتور عبد الحليم شادي بكلية اللغة العربية بالزقازيق ، تضمن معلومات مهمة حول بعض مظاهر التعصب المتداولة في السوق . أحدها يتمثل في ملحق لكتاب الحساب الذي توزعه وزارة التربية والتعليم يتضمن رسوما وأشكالا غير مبررة - بعث إلى بنموذج لأحدها - مما يمكن أن يستثير الشعور المسلم ، أو يساء استثماره بشكل أو آخر .

ثمة خطابات أخرى تخوض في غير المباح ، وتصيد من الواقع ومن التاريخ ما يغذي مشاعر التعصب ، ويباعد ولا يقرب . ورغم أني من أنصار المصارحة وفتح القلوب ، إلا أني أحسب أن قلوب الجميع عامرة بأواصر عميقة وخير كثير . ولو تجاوز كل منا لحظات انفعاله ، وفتش جيدا في أعماقه فسيجد جسور الوصل قائمة ودفء المحبة كامنا . لكننا أحيانا نستخرج أسوأ ما عندنا ، وننصرف - بفعل أسباب عديدة - عن التعامل مع أفضل ما عندنا . إضافة إلى ذلك ، باختلاف الناس من سنن الله ، والخصام بين الأشقاء وارد ، كما قلت في مقام سابق ، لكن مقدار الوعي المسئول يقاس بالقدرة على تجاوز الخلاف ، والتعامل على أرضية الاتفاق المتاحة ، خصوصا عندما يكون الجميع على ظهر سفينة واحدة ، ويربط بينهم مصير مشترك .

في إطار المباح ، هناك الكثير الجدير بالتنويه والقراءة .

فهذه رسالة من السفير محمد عبد الشافي اللبان ، تتضمن وثيقتين هامتين ، تقدمان لنا نموذجا لما يمكن أن يحققه التحرك السريع والمباشر للقيادات الدينية ، في علاج المشكلات الطائفية التي تنشأ ، إحباطا للفتنة في مهدها ، وقبل أن تطل برأسها .

الوثيقتان تتعلقان بحادث شهدته الإسكندرية منذ ٥٧ عاما . إذ يبدو أن بعضا من المسيحيين أساءوا إلى مشاعر المسلمين وجرحوا دينهم بصورة أو أخرى . وكاد الأمر يتفاقم

ويتطور ، فسارع الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ علماء الإسكندرية آنذاك إلى التدخل ، داعيا المسلمين إلى التزام الهدوء وضبط النفس . وكتب إلى بطريرك الأقباط الأرثوذكس ، الأنبا يونس ، خطابا بتاريخ ١٧ إبريل سنة ١٩٣٠ ، قال فيه إن « فريقا مفهوما ممن ترعاه الكنيسة المرقسية يعمل على هدم ما بناه العقلاء ، ويدبر الحملات الطائشة ضد الإسلام ، دين الدولة الرسمي ، معرضا بذلك قضية الوطن الأعظم للأخطار . وأكبر ما أخشاه أن يقابل المسلمون عمل هؤلاء المفترين بمثله . بل لا أنكر عليك أن من بينهم من حدثته نفسه فعلا بذلك ... وثق أنه لولا ما تعلمه من شدة معارضتي ، لنزل إلى ميدان العمل كثير ممن جاشت نفوسهم وثار عواطفهم ، غير مكترئين بالعواقب . والرأى عندي أن خير الطرق لإطفاء الفتنة وإعادة الصفاء إلى النفوس ، أن تقوموا من جهتكم بما يفهم هؤلاء المعتدين وغيرهم ، أن في عملهم خروجا عن حدود اللياقة وتعاليم المسيح عليه السلام ...

وختم الشيخ اللبان خطابه قائلا : يا صاحب الغبطة ، هذا كتاب صاحبك القديم ، يدعوك به إلى أن تقوم بقسطك من العمل على دوام الصفاء بين الفريقين ، فإن الأمة في حاجة إليه في هذا الوقت ، الذي تجتاز فيه أشد مراحل حياتها خطورة (إشارة إلى الاحتلال البريطاني) .

بعد يومين (في ١٩ إبريل) رد عليه الأنبا يونس - في الوثيقة الثانية - بخطاب قال فيه : « هذا الموضوع الذي كتبت لي عنه يهمني كما يهمنيكم . فأنا أحرص الناس على وحدتنا الوطنية ، التي تعبنا معا في الإسكندرية في توثيق عراها . وبذل الكثير من أبناء العنصرين جهودا شريفة في سبيل توطيد دعائمها . فإذا وجد فرد أو أفراد يعملون لهدم هذه الوحدة المقدسة ... وتقوم الأدلة على إثبات جرمهم ، فإنهم يكونون من شر الجناة على الوطن . وأنا أول من يستنكر عملهم ويستفزع جرمهم بلا جدال . فإن الدين المسيحي لا يجيز هذا الاعتداء على الإطلاق . بل هو بالعكس ، يحض على محبة الأعداء فكيف بالمسلمين وهم إخواننا في الوطن ، وشركاؤنا في سراء الحياة وضرائها ، وتجب علينا محبتهم واحترامهم وإجلال دينهم .

وأضاف الأنبا يونس قائلا : على أنه قد يهيم فضيلتك أن تعرف أن الشخصين اللذين اتهما أخيرا بالطعن في الدين الإسلامي وباتا رهن المحاكمة ، ليسا من الأقباط الأرثوذكس كما ظننت - وليس معنى ذلك أن أى طائفة أخرى من الطوائف المسيحية تبیح الطعن في الإسلام فإن الدين الذي ندين به هو بعينه الذي تدين به تلك الطوائف .

وهو يأمرها كما يأمرنا بالمحبة والسلام ، وبينهاها عن كل ما يخالفها ..
ثم قال : وكن على ثقة بافضيلة الأستاذ أنه لا يجرؤ على الطعن في الإسلام وهدم
الوحدة الوطنية من الأقباط الأرثوذكس الذين هم تحت رئاستنا ، ومن غيرهم من أبناء
الطوائف الأخرى إلا أحد اثنين : إما مدخول في عقله لا يقدر عاقبة فعله - أو مدسوس
على المسيحيين ، محرض من فئة مغرضة لإثارة فتنة ، والقانون لكليهما بالمرصاد .
هذه مقتطفات من الرسالتين المتبادلتين بين الشيخ عبد المجيد اللبان وبطريرك الأقباط
الأرثوذكس . وفيهما بدا الرجلان على مرتبة عالية من الثقة والإحساس بالمسئولية . فالشيخ
اللبان يقظ يستشعر نبض الشارع ، فيادر إلى التدخل معارضا أى تصرف انفعالى من
جانب المسلمين . ثم يخاطب البطريرك مباشرة منها ومستوضحا الأمر . فيسارع الأنبا يؤنس
بالرد محمدا موقفه بوضوح ، ومزيلا اللبس الحادث . ويكون هذا الاتصال سبيلا إلى تهدئة
النفوس وإعادة الثقة . والحفاظ على المودة والأواصر الحميمة .

* * *

هذا خطاب آخر من القس انسطاسى شفيق غبريال . كاهن كنيسة مارجرجس
بالشاطبي (الإسكندرية) ينضم إلينا في الدعوة إلى ضرورة مبادرة القيادات الدينية
بالتحرك لإطفاء نار الفتنة . وهو يطرح في رسالته سؤالا محمدا هو : لماذا تصمت القيادات
الدينية الكنسية عن شجب تلك الطوطميات ، التي لا علاقة لها بالإيمان المسيحى (يقصد
ما تردد عن حكاية الصليبان التي تظهر على ملابس المحجبات) . ويقول إن « الذين يدعون
بأن هذه معجزة لا دخل لهم بها . وبأنها ظاهرة روحية ، أقول لهم إن ذلك كذب وافتراء
على الإيمان ، وتحريض على الفتنة الطائفية » .

ثم يضيف أن كل هذه العلامات محكوم عليها بالبطلان ، سواء صدقت أم كذبت ،
ومن يروج لها داخل الكنيسة ، إنما يدعى أن الله يصادق على مثل هذه الأباطيل ، وهو
ملا يمكن أن يفخر به مؤمن عاقل . بل يجب شجبه على الفور ... إن الفرق بين الصليب
الذى تؤمن به الكنيسة ، وهو قوة الله للخلاص ، وبين مثل هذه العلامات هو الفرق بين
النور والظلمة .. إن مثل هذه العلامات المشبوهة تعطل صليب المسيح ، أى تخصيصه لنا
للخلاص . ولأن موضوع الإيمان بالصليب هو القلب ، فإن علاماته هذه هي للجسد ومن
الجسد ، ولادخل للإيمان به .

« إن الصليب علامة مصالحة بين السماء والأرض . والذى أثمرت عنه تلك العلامات

المزيفة ، أنها أثرت الفرقة والبغض والانشقاق . أى صليب هذا الذى تصمت الكنيسة ممثلة فى قيادتها عن شجبه ، فتريح النفوس وتطفى نار الفتنة ؟ .. لا عذر لأحد ، والادعاء بانشغال القيادات الكنسية فى أمور أخرى ، لا يعفيها من المسئولية .

يقول القس انسطاسى غبريال فى ختام رسالته إن الهدف من الترويج لمثل هذه الأباطيل لا يخفى على أحد . إذ يراد بها إغراق مصر فى خلاف طائفى يعطل مسيرتها ويراد به صرف الأنظار عن الجرائم التى يرتكبها فى حق الناس مستوردو الأغذية الفاسدة والمسمومة . فضلا عن أنها بمثابة « دعوة مستترة للأقباط بالعزوف عن الانتخابات ، ولكى يترثوا قليلا . فهو ذا الصليب يستعلن ، وهاهو الماضى المجيد البعيد يطل برأسه من جديد » ! .

* * *

وهذه رسالة حول جذور فكر التعصب من الأديب حسن محمد عبدالله (دمنهور) يدعو فيها إلى ضرورة تنقية بعض كتب التراث مما يشوبها من إشارات ومواقف تسيء إلى مشاعر غير المسلمين وتحط من قدرهم . ويذهب أن أفكار الاستعلاء والتعصب المتداولة فى بعض الكتابات المعاصرة ، ربما وجدت لها أصلا ومددا فى تلك الكتب التراثية التى يعينها . وهو يضرب مثلا بما كتبه الإمام أبو حامد الغزالى فى « إحياء علوم الدين » - وكتب أخرى - حيث يشير إلى أهل الكتاب بأنهم « كفار » ، وهو وصف لا يقلل فقط من اقدارهم ، وإنما يفتح الباب واسعا لإهدار حقوقهم . وفى بعض مواضع من ذلك الكتاب الهام ، فإنه يتعرض - ربما بغير قصد - لغير المسلمين بعبارات التحقير . من قبيل ذلك ما أورده فى « كتاب آداب الألفة » ضمن مراتب الذين يبغضون فى الله ، حيث ذكر أن « الذى لا يجوز إيذاؤه إلا بالإعراض عنه والتحقيق له » .

تصل بالموضوع رسائل أخرى تلقيتها حول مآثره بعض الأحاديث الدينية ، التى تلقى عبر الإذاعة والتلفزيون ، وتسيء إلى مشاعر المسيحيين ، من حيث أنها لا تخلو أحيانا من انتقاد أو غمز فى معتقدات يقدسونها . فى هذا الصدد كتب الدكتور منير عوض يقول : ألا يسهم فى إثارة العصبية وشحن النفوس بالحساسية والتوتر ، أن نسمع فى حديث دينى تنقله القنوات الرسمية ، عبارات تؤثم عبادة المسيحيين حيناً ، وتعتبرهم كفارا فى حين آخر ؟ .

ويضيف قائلا : إن مثل هذه المقولات تتردد على منابر بعض المساجد يوم الجمعة ، وتصل إلى كل الأسماع عبر مكبرات الصوت ، والآثار الضارة التى تتراكم فى الأعماق من

جراء ذلك ، لا يجدى معها أن نتبه في ظروف الأزمة إلى ضرورة التركيز على التسامح والمحبة . وهى أحاديث لا تغير من الواقع المستقر شيئا ، وإن توهمنا أنها تحقق الهدف المرجو .

يشير يوسف سليمان النقطة ذاتها ، ويضيف متسائلا ، هل من الحكمة والموعظة الحسنة أن يعتمد بعض مشاهير الدعاة الإسلاميين إلى تجريح معتقدات المسيحيين ؟ وهل من الحكمة أن يتم ذلك من خلال المنابر العامة والحكومية فى المقدمة ؟.. وهل فرغ المسلمون والمسيحيون من استثمار مساحات الاتفاق بينهم ، حتى يفتحوا باب الجدل حول القضايا الخلافية الاعتقادية ؟.

رأفت بشارة - مصرى مقيم فى هولندا - يحمل العلماء ورجال الدين المسيحى مسئولية شيوع التعصب بين الناس . ويرى أن تحركهم المشترك « للعمل على ترميم النفوس » مطلوب بصورة دائمة ، من رأيه أيضا أن أجهزة الإعلام المختلفة قصرت فى معالجة الموضوع ، مما يضعف الثقة فيها ، ويثير فى رسالته نقطة هامة هى « أن الحماس الدينى لدى الغالبية من الفريقين ليس مصحوبا بالمعرفة المدنية ، ولذا لن نتمكن من حراسة القيم الروحية والأخلاقية عند الشباب » .

الدكتور عادل بقطر يعقب على مسألة الحضور المسيحى فى الوظائف العليا للدولة ، قائلا إن هذا الحضور هزيل بصورة ملحوظة . وأن الأشخاص الذين يختارون لشغل تلك المناصب لا يتمتع أكثرهم برصيد يذكر بين المسيحيين ، ولا يعدون « أفضل تمثيل لهم . حتى يبدو أحيانا كما لو كان مقصودا به أن يكون حضورا شكليا ورمزيا ، لا يقدم ولا يؤخر . وقد أتفق مع صاحب الرسالة فى انطباعه العام ، ولكنى أسجل هنا نقطتين . الأولى أن ما ينبغي أن نتمسك به حقا هو ضرورة أن يوضع الرجل فى المكان المناسب ، بصرف النظر عن اعتقاده ، على أن يظل ذلك محكوما بمعايير القسط والعدل . والنقطة الثانية هى أن القضية أكبر من هذا الإطار الطائفى ، وأنها أوثق صلة بمراحل نضج التجربة الديمقراطية . بمعنى أننا كلما قطعنا شوطا أبعد فى الممارسة الديمقراطية ، كلما كان بناء السلطة أصدق تمثيلا لمختلف مكونات الواقع السياسى والفكرى والاجتماعى . وحل المشكل الديمقراطى كفيل بعلاج هذه الثغرة ، التى قد تكون محل شكوى من جانب تجمعات وتيارات أخرى لها حضورها فى الواقع ، ولكنها غير ممثلة لا فى دوائر صناعة القرار ، ولا فى الإشراف على تنفيذه ..

هناك ملاحظتان أخيرتان ، إحداهما للواء متقاعد محمد توفيق حسن يصحح فيها

مفهوم كلمتي قبط أو أقباط . ويقول - محققا - إن الكلمة تنصرف إلى المكان ، الذي هو مصر ، وليس إلى الدين أو الملة . فصر كان يطلق عليها في العصر الفرعوني « هاكابتاح » ، أو أرض الروح . وفي ظل الاغريق أصبحت « اهيجتوس » ، ومنها اشتقت كلمة « إيجهت » في اللاتينية وايقبط بعد تعريب مصر . والقبط هم المصريون الأصلاء ، وبالتالي فهناك قبطى مسيحي ، وقبطى مسلم . والكنيسة القبطية قصد بها التعبير عن الكنيسة المصرية .

الملاحظة الثانية ، تتعلق بما كتبت عن مظاهر التعصب في أسيوط ، وأشارت فيه إلى إعلان نشر عن جماعة الجهاد المسيحية . وقد تلقيت كما غير قليل من الخطابات يصحح الانطباع عن تلك الجمعية . حيث أجمع مرسلو تلك الخطابات على أنها جمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية باسم « الجهاد الأرثوذكسى » ، ودورها محصور في رعاية المرضى والأيتام والفقراء ، وجهاد الروح ضد الجسد .

أحد الذين بعثوا إلى يصححون الخطأ ، دعا لى بأن يسامحنى الله ويغفر لى ، إن لم أكن أعلم حقيقة نشاط تلك الجمعية .

وليس لى من رجاء الآن إلا أن يكون دعاؤه مقبولا .

الفهرس

الصفحة

تقديم ٥

الباب الأول في زمن الالتباس

دعوة إلى الفرز	١١
توظيف الإسلام	٢٠
صحوة أم كبوة	٣٠
لغز الحل الإسلامي	٣٩
هؤلاء الدراويش	٤٨
دفاع عن الحقوق الصغيرة	٥٧
ماذا عن الإسلام الاجتماعي	٦٥
طاقة معطلة ومهدورة	٧٤

الباب الثاني أبواب مفتوحة

نعم للمصالح ولكن	٨٤
يسروا ولا تعسروا	٩٢
التشدد يحسنه كل أحد	١٠١
أمراء الصعيد المحدثون	١٠٨
ليس دفاعا عن المنكر	١١٨
السنة بين الافتراء والاجتراء	١٢٨

١٣٩	في فقه المعارضة
١٤٨	دور الأغنياء .. فريضة غائبة

الباب الثالث نقاط فوق الحروف

١٦٠	حقيقة المواجهة
١٧٠	معارك نقطة الصفر
١٧٨	هذا الدهول القومي
١٨٨	عن الحكم بما أنزل الله
١٩٨	في تدبير الإمارة
٢٠٨	عام الجماعة
٢١٥	الداخلية والناس

الباب الرابع مصارحة لا بد منها

٢٢٦	الرهان المعلق
٢٣٤	جراح انتخاية
٢٤٣	تعريض وتحريض
٢٥٢	الأسوأ من الإرهاب
٢٦٠	ما العمل
٢٦٨	مواطنو الدرجة الثانية
٢٧٧	انتباه : الطائفية تستيقظ
٢٨٥	هوامش على أوراق قبطية
٢٩٥	حتى نبني ولا نهدم

رقم الإيداع : ٨٩/٤٦٧٢
التقييم الدولي : ٣ - ٣٧٧ - ١٤٨ - ٩٧٧

مطابع الشروق—

القاهرة: ١٦ شارع جراد حسن - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

بيروت: ص ١٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢٩٣

حتى لا تكون فتنة

الفتنة التي أعينها تتمثل في ذلك الجهد الذي يبذل الآن لاضعاف إيمان الخلق وصددهم عن سبيل الله وبابه. والذي التقى عليه نفر من المخلصين. مع آخرين من الناقمين والكارهين الأولون شوّهوا الدين بقصور الرؤية وقلة الوعي. والآخرون دأبوا على تشويهه بفساد الطويّة. وفي أفضل الحالات بقلّة العلم.

الأولون ارتكبوا الفعل بحسن نية وعلى سبيل الخطأ. وأكثر الآخرين خططوا لما فعلوا ودبروا. واقترفوا ما اقترفوه بسبق اصرار وعلى سبيل العمد والتربص!

الأولون خوّفوا أو نفّروا الناس من الإسلام حيناً. وعسّروه عليهم حيناً. وفي أحيان أخرى كثيرة. فإنهم أقاموا خصومة غير مبررة بين الإسلام وبين الحاضر والمستقبل.

أما الآخرون - جماعات الناقمين والكارهين - فإنهم تنادوا من كل صوب ومضوا ينظمون ويكتفون المهجوم على مواقع الإسلام وأعلامه. مستخدمين مختلف السهام المحملة بالخرائيم والسموم. ومستثمرين كل ما هو متاح من منابر الخطاب وأبواقه. حتى وجدنا في الأعوام الأخيرة بعض المثقفين مع آخرين من المدّعين «تخصصوا» في تجريح الحلم الإسلامي ومحاولة اغتياله. مرة بضرب الشريعة. ومرة بالخط من التجربة الإسلامية عبر تاريخها. ومرة بتسفيه الرموز الإسلامية والانتقاص من قدرها.

c دار الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣١٢٤٥٧٨ - ٣١٢٤٨١٢

بيروت: ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

Bibliotheca Alexandrina



0726975